

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009 م، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والمتعلقة بالطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديّن القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيويّة لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحثين، ويمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة،
ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين
العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر
الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى
المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق
مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
07	الافتتاحية: مملكة البحرين.. استجابة فعّالة لجائحة عالمية بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
13	القسم الأول: الدراسات
17	1- دول الخليج وإدارة أزمة فيروس كورونا د. أشرف محمد كشك
35	2- دول الخليج وإدارة التحديات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا د. عمر العبيدلي
61	القسم الثاني: ملف العدد: الأبعاد الاستراتيجية لأزمة كورونا
63	تقديم الملف
65	1- الجيوش ومواجهة التهديدات غير التقليدية: فيروس كورونا نموذجاً أ.د. حسنين توفيق إبراهيم
87	2- تأثير أزمة فيروس كورونا على مفهوم وآليات الأمن الوطني للدول د. نادية سعد الدين
109	3- أزمة فيروس كورونا والعالم: نقطة تحوّل في تطوّر العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية د. سالي خليفة إسحاق د. أنطونيوزوتي

129	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
131	تقديم الملف
133	- تأثير التعاون والتنافس في منطقة المحيط الهندي على أمن الخليج العربي الدكتور إن. جاناردان
147	القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات
149	تقديم الملف
151	أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية
151	1- الكتاب: جنون العالم: التحديات الجيوسياسية العشرة عرض: أ. باسل أبو سعيد
156	2- رؤى مراكز الفكر الغربية لتداعيات أزمة فيروس كورونا على الدور الأمريكي في العالم ومجمل العلاقات الدولية عرض: أ. أمانى عبدالغني
163	3- رؤى مراكز الدراسات الآسيوية لمستقبل النَّسَق الدولي بعد أزمة فيروس كورونا عرض: أ. عدنان موسى
169	ثانياً: المؤتمرات
187	- فعاليات مركز "دراسات" حول أزمة فيروس كورونا عرض: د. أشرف كشك
193	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

دورية نصف سنوية متخصصة، تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بمملكة البحرين.

تعنى الدورية بنشر الدراسات السياسية والاقتصادية، والأمنية والدفاعية، والمعنية بالطاقة والفضاء الرقمي، من منظور استراتيجي، وتركز على الشأنين الخليجي والعربي.

تحتوي الدورية على الأبواب الثابتة التالية:

1. افتتاحية العدد، وتتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 2. الدراسات، وتتضمن عدداً من الدراسات التي تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 3. ملف العدد، الذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية.
 4. التطورات الإقليمية، وتتضمن دراسة تطورات القضايا الإقليمية التي لها انعكاس على أمن دول الخليج ويتراوح حجم كافة مساهمات الدورية في الأقسام المشار إليها ما بين 6 إلى 7 آلاف كلمة.
 5. مراجعات الكتب والتقارير الاستراتيجية: ويتضمن عرض أحدث الإصدارات التي تهتم بالقضايا الإقليمية والعالمية الراهنة، وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية، وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة)، ويتراوح عرض الكتاب ما بين 1500 إلى 2000 كلمة.
- تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

1. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.
2. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، مع الأخذ بالاعتبار التعديلات اللازمة عليها.
3. تنوع البحوث والباحثين لتحقيق التوازن، بحيث تنشر الدورية لأكثر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
4. القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، لسد النقص في تلك الدراسات.

5. تهدف الدورية إلى:

1. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة بالطاقة والفضاء الرقمي، ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
2. تشجيع ودعم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
3. تزويد المكتبات في دول المنطقة، والباحثين وصنّاع القرار، بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
4. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي، وتحدياتها على النحو الذي يجعلها دورية رصينة تقدّم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

مملكة البحرين.. استجابة فعّالة لجائحة عالمية

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

وفي خطوة مهمة لمنع الفيروس من الوصول إلى المملكة، وجّه سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وزارة الصحة، باستخدام أجهزة الفحص المبكر في مطار المملكة، ومنافذ الدخول الأخرى، فقد تطلّب الأمر المبادرة والرؤية بعيدة المدى، حيث لم يكن هناك مؤشروا واضح حول طبيعة انتشار الفيروس، أو حجم الضرر الذي يسبّبه. لذا أصبح شعار العمل عدم ترك أي شيء للصدفة. وبالفعل أقرت وزارة الصحة تدابير احترازية، وتعزيز القدرات الوطنية المطلوبة، لإجراء فحوصات واسعة النطاق. وخلال تلك الفترة لم تشهد المملكة أية إصابات فيما أودت الجائحة بحياة 170 شخصاً حول العالم، وكانت 82 حالة قائمة فقط، من أصل 7818 حالة مسجلة، خارج الصين.

مع سير العمل في المرحلة الأولى -الوقاية والاستعداد- كانت الخطوة التالية، كما في أي حالة طوارئ وشيكة، هي إعداد قوة عمل متخصصة، لغرض الاستجابة السريعة والفعّالة للوضع المتطور. فكان الإعلان عن تشكيل الفريق الوطني للتصدّي لفيروس "كورونا"، بمركز عمليات موحد، كامل التجهيزات ومتعدد المستويات، وبحلول 13 فبراير

باغت التفشي المتسارع لجائحة فيروس "كورونا" المستجد (كوفيد-19) غالبية المجتمع الدولي على حين غرة. وأخذنا نتابع عن كثب أخبار الفيروس، وهو ينتقل من مكان لآخر من آسيا إلى أوروبا، ثم إلى منطقتنا. ورغم أن مملكة البحرين دولة صغيرة المساحة، فإن المملكة هي سادس دولة عالمياً من حيث الكثافة السكانية، وكان هناك خشية أن ينتشر الوباء بسرعة وبلا هوادة.

إن التزام مملكة البحرين بصحة وسلامة مواطنيها، يحتل أولوية مطلقة، فعلى الفور دخلت خطة العمل حيز التنفيذ، وبدءاً من 22 يناير الماضي، أعلنت وزارة الصحة أنها سوف تتّبع تعليمات منظمة الصحة العالمية، في تطبيق الرصد الوبائي، واتخاذ التدابير الاستباقية في مطار البحرين الدولي.

وبتوجيه كريم من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، قام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بالإشراف على إعداد واعتماد خطة لمساعدة جميع المواطنين والمقيمين، على قدم المساواة.

كان جاهزاً ويزاول عمله.

لقد عُقدت اجتماعات مكثفة للتنسيق من أجل تعزيز مستوى التعاون والتكافل بين المؤسسات الصحية العامة والخاصة، وضمان تطبيق تعليمات وزارة الصحة. وبدأ جلياً أن مفتاح النجاح سيكون العمل بروح الفريق، ليس بين الحكومة وقطاع الرعاية الصحية فحسب، وإنما من قبل كافة شرائح المجتمع. كان ذلك كفاحاً يتطلب مشاركة من الجميع.

وإنعكس عمل الفريق جيداً في وسم #فريق_البحرين، الذي قام بزيادة الوعي، وتنمية الجهود الجماعية الواقعية والعملية، والتواصل عبر المنصات الاجتماعية، وضمان استمرار تدفق المعلومات الصحيحة، كتدابير مؤثرة من أجل التصدي للجائحة. فقد ساهمت رسائل وسم #فريق_البحرين على تويتر وإنستغرام في إنقاذ الأرواح، وساعدت الناس على تبديد المخاوف، واستيعاب الأخطار والاستجابة لها، كما أبرزت قصص النجاح العديدة التي شهدتها البحرين. وفي هذا الصدد، يقول وزير المالية والاقتصاد الوطني، معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة: "إننا نفخر دوماً بنهج (فريق البحرين)، الذي يُعد اندماجاً سلساً بين المشاريع الخاصة للكيانات الحكومية، للمضي قدماً في تحقيق رؤية موجودة لأكثر من 20 عاماً في مجال تنويع الاقتصاد، والدفع بالأمور إلى الأمام".

في يوم 24 فبراير، سجّلت مملكة البحرين أولى الحالات المصابة، وكان أحد العائدين من إيران. وبذلك تحولت خطة العمل لتبني كلا الأمرين؛ المزيد من الوقاية، وكشف واحتواء الفيروس. كما

تم تفعيل البروتوكول الطبي، والبدء في فحص الأشخاص العائدين من إيران على مدى الأيام الثلاثين السابقة. ورافق ذلك توفير مراكز العزل والعلاج لمئات الأشخاص الذين خضعوا للفحص، وإيقاف الرحلات من وإلى إيران، وإغلاق كافة المؤسسات التعليمية، مع تأجيل كل الفعاليات العامة. وكإجراءٍ مساند تم إطلاق الفحص المتنقل بتاريخ 29 فبراير، وأصبح الحجر الذاتي إلزامياً للقادمين من وجهاتٍ شهدت تسجيل إصابات كثيرة. وبحلول 9 مارس، كان بمقدور الجهات المعنية إجراء 3500 فحص في اليوم.

كما صدرت توجيهات ملكية سامية، بتوفير الفحص والعلاج المجاني للمصابين بكوفيد-19 من المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، وبتشييد ثلاثة مستشفيات ميدانية، ومضاعفة عدد الأسرة المتوفرة في حال ازدادت الأوضاع سوءاً.

في خضم ذلك، كان سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، حريصاً على متابعة الأمور كافة، والتفاعل مع التطورات الجارية، وأصبحت زيارات سموه لفريق العمل الوطني حدثاً أسبوعياً، ساهم في رفع المعنويات، ومراجعة الخطط وتقييم الآليات، لمواجهة الجائحة.

وساهمت حملة #كن_واعياً عبر بوابة الحكومة الإلكترونية باللغات الثلاث: العربية والإنجليزية والهندية، في تعميق نصائح منظمة الصحة العالمية، ونشر المستجدات المهمة، وعملت بالتوازي مع وسم #فريق_البحرين لضمان إيصال واستلام الرسائل.

وتم تخصيص خط ساخن للاتصالات على مدى 24 ساعة بسبع لغات، مع وجود أطباء على مدار الساعة، للإجابة عن الاستفسارات، وتقييم أعراض

وأخيراً، من المهم ألا ننسى أن مملكة البحرين هي صورة مصغرة جداً من المجتمع الدولي، حيث تحتضن كل الثقافات والأجناس، والمملكة قادرة على أن تقدم مساهمات مهمة في هذا الشأن، من خلال مشاركة تجربتها ودرايتها بالتعامل مع الجائحة، والمحافظة على نهج الشفافية في التصدي لها، فضلاً عن فتح خطوط الاتصال لمشاركة بياناتها وخبراتها، وضمان التدفق الحر للمعلومات. والمؤكد أننا سوف نستمر في مملكة البحرين بترك الأثر في معركة إنقاذ الأرواح، ودرج جائحة كوفيد-19.

ومع أهمية تجربة مملكة البحرين فإن أزمة كورونا قد أثارَت العديد من التساؤلات حول التداعيات على قضايا عديدة وهو ما سوف يتضمنه العدد الحالي من دورية دراسات ضمن أقسامه المختلفة الذي تم تخصيصه لتناول تلك الجائحة وتداعياتها من منظور استراتيجي.

المتصلين عن بعد، وإذا دعت الحاجة يجري ترتيب المواصلات للمرضى إلى المرافق الصحية المناسبة. وهناك أيضاً تطبيق للهواتف الجواله، لإبقاء الجمهور على اطلاع ودراية بالتطورات، ويحذّره في حال خالطوا حالات إيجابية من المصابين.

ونجح برنامج المتطوعين في تسجيل 30 ألف طلب، بما يبرهن على تمتع شعب البحرين بقدر عالٍ من الوعي والتفاعل، وإن كانت هذه الأزمة قد أكدت أمراً، فهو توخّنا في وجه الشدائد.

وللأسف سجّلت وفّيات محدودة متعلقة بالجائحة في المملكة، وهو أمر مؤلم يذكرنا بأن هذه الجائحة لا تفرّق بين أحد، ولا يوجد ملاذ آمن تماماً عنها. لكن الوضع مستقر في ظل تدابير احترازية محكمة، إذ بفضل المبادرة السريعة والإحترافية لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، أصبحت البحرين مثالا في مواجهة الجائحة، واحتواء تداعياتها.

وإجمالاً، فقد أنقذت الاستجابة المرنة المبكّرة، مملكة البحرين من سيناريو مرعب شهدته دول أخرى، ونتيجة لذلك، أصبحت المملكة يوم 19 مارس أول دولة عربية تنضم لبرنامج اختبارات التضامن التجريبية الموحدة للقاح كوفيد-19، التابع لمنظمة الصحة العالمية، والذي يعد إشادة دولية بجهود البحرين في هذا المضمار.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد تم تخصيص حزمة إنعاش اقتصادي بمبلغ 4.3 مليار دينار بحريني (11.4 مليار دولار أمريكي) للمواطنين والأعمال، تمثل 30% من إجمالي الناتج المحلي للبحرين، وإتخاذ إجراءات أخرى لدعم المواطنين. وهذا التزام ضخم للتخفيف من تداعيات التكلفة الاقتصادية التي تسببت فيها الجائحة.

القسم الأول: الدراسات

1- دول الخليج وإدارة أزمة كورونا

د. أشرف محمد كشك

2- دول الخليج وإدارة التحديات الاقتصادية لأزمة كورونا

د. عمر العبيدي

تقديم الدراسات

في إدارة هذه الأزمة، التي كانت أكثر حدةً على دول الخليج، حيث تضم أعداداً هائلة من العمالة الوافدة، بالإضافة إلى تزامن الأزمة مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن أن بعض دول الخليج بدأت بالفعل في بحث استراتيجيات ما بعد كورونا. أما الدراسة الثانية فيقدمها الدكتور عمر العبيدي بعنوان: "دول الخليج وإدارة التحديات الاقتصادية لأزمة كورونا"، والتي خلصت إلى عدة نتائج، منها أن أزمة كورونا كانت لها تداعيات مباشرة على الاقتصادات الخليجية على المديين القريب والبعيد، ما يتطلب اتخاذ سياسات نقدية ومالية متنوعة. وقد ارتكزت دول الخليج في هذه الإجراءات على ما تمتلكه من قدرات مالية، وكذلك علاقاتها الدولية المتميزة، كما حافظت على قيمة عملاتها ومعدلات الأداء الاقتصادي عموماً، وهو ما ارتكز على البنية التحتية القوية للاقتصادات الخليجية من ناحية، ووجود خطط اقتصادية تتسم بالشمول والمرونة من ناحية ثانية، إلا أنه على المدى البعيد سوف تظل هناك حاجة لمراجعة الخطط الاقتصادية، وخفض معدلات الدين العام ومعالجة العجز في الميزانيات العامة، وبحث سبل تنويع الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى وجود استراتيجية متكاملة للتعامل مع العمالة الوافدة. وتتكامل الدراستان معاً لتقديمان تقييماً وتحليلاً لكيفية استجابة دول الخليج العربي لأزمة كورونا مع إثارة تساؤلات استراتيجية بشأن متطلبات ما بعد كورونا.

مع التسليم بأن وقوع الأزمات يُعد أمراً طبيعياً قد واجهته دول العالم كافة على مر التاريخ، والتي تنوعت ما بين الأزمات الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والأمنية والبيئية، فإن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن أزمة كورونا، والتي توصف بأنها "أزمة كارثية" لكونها جمعت بين سمات الأزمة والكارثة في آنٍ واحد، تُعد تحدياً غير مسبوق لكافة الدول – المتقدمة منها والنامية – لارتباطها بالقطاع الصحي الذي تباينت دول العالم في الاهتمام به. من ناحية ثانية، أدت هذه الأزمة إلى توقف شبه تام ومتزامن للعديد من القطاعات في جميع أنحاء العالم، وهنا برز دور مراكز التفكير الاستراتيجي والدوريات العلمية، ليس لرصد أحداث الأزمة فحسب وإنما لتقديم تحليل استراتيجي لكيفية تعامل الدول معها، والتي مع اختلاف آلياتها فقد استهدفت الحفاظ على حياة الإنسان كأولوية عليا، وفي الوقت ذاته الحرص على استمرار عمل قطاعات الدولة المختلفة.

وتأسيساً على ما سبق، فقد خصصت دورية دراسات القسم الأول منها لتقديم رؤية شاملة حول كيفية إدارة دول الخليج لهذه الأزمة من خلال دراستين: الدراسة الأولى بعنوان "دول الخليج وإدارة أزمة كورونا"، من تقديم الدكتور أشرف كشك، وقد خلصت إلى عدة نتائج منها: أن دول الخليج انتهجت استراتيجيات متكاملة ومتوازنة على الأصعدة الأمنية والطبية، والإعلامية والتطوعية، وتوظيف التكنولوجيا في إدارة هذه الأزمة، بالإضافة إلى التنسيق الجماعي الخليجي، وما كانت كافة هذه الجهود لتؤتي ثمارها لولا دور النُخب الخليجية

1- دول الخليج وإدارة أزمة كورونا

د. أشرف محمد كشك⁽¹⁾

تستهدف هذه الدراسة تقديم رؤية استراتيجية للآليات التي انتهجتها دول الخليج العربي لإدارة أزمة كورونا، والتي تنوعت ما بين آلية العمل الجماعي الخليجي، ودور القائد خلال الأزمات، والآليات الصحية والأمنية والإعلامية، والعمل التطوعي، بالإضافة إلى استراتيجيات التعامل مع العمالة الوافدة في هذه الدول.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: أن أزمة كورونا شكلت تحدياً هائلاً لدول الخليج، حيث اجتمعت فيها السمات الثلاث للأزمات، وهي المفاجأة وضيق الوقت والحاجة لاتخاذ قرارات حاسمة. مع ذلك، انتهجت دول الخليج استراتيجيات متكاملة ومتوازنة على الصُّعد الأمنية والطبية، والإعلامية والتطوعية، بالإضافة إلى التنسيق الجماعي الخليجي الذي جسّد مفهوم التضامن بين دول المجلس، وما كانت كافة هذه الجهود لتؤتي ثمارها لولا الدور المحوري للنُّخب الخليجية في إدارة هذه الأزمة.

الثانية: رغم كون أزمة كورونا ذات مقياس عالمي، إذ واجهت كافة الدول المتقدمة والنامية، إلا أنها كانت أكثر حدة بالنسبة لدول الخليج، التي تضم أعداداً هائلة من العمالة الوافدة، ما أضاف أعباءً على الأجهزة المختلفة في دول الخليج في تعاملها مع الأزمة، بالإضافة إلى تزامن الأزمة مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وحالة الاضطراب الإقليمي عموماً.

والثالثة: رغم أنه من الطبيعي أن تنتظر العديد من الدول انتهاء الأزمات لمراجعة أولوياتها، فإن بعض دول الخليج قد بدأت بالفعل في الإعداد لمرحلة ما بعد كورونا، سواءً من حيث إعادة النظر في هيكل الحكومات، أو التفكير في عقد منتديات وطنية لبحث تداعيات ما بعد الجائحة، وكيفية التعامل معها، وهي رؤى استراتيجية تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمات لصياغة خطط تجمع بين الواقعية والمرونة.

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومدير تحرير دورية "دراسات".

مقدمة

أولاً: العمل الجماعي الخليجي

تثير الأزمات التي تواجه كافة دول العالم بالتزامن تساؤلات حول العمل الجماعي، خاصةً إذا كانت هذه الأزمات تفرض تحديات مشتركة لا يمكن مواجهتها سوى بالتعاون والعمل الجماعي، ولقد مثلت جائحة كورونا اختباراً حقيقياً للعمل الجماعي القائم على مبدأ التضامن، سواءً من خلال منظمة الأمم المتحدة، أو من خلال تنظيمات الأمن الإقليمي الأخرى مثل "الاتحاد الأوروبي" و"حلف الناتو". ففي الوقت الذي لم يوجد فيه توافق دولي حول آليات محددة وخطط مشتركة للتصدي لهذه الجائحة، فضلاً عن وجود حالة من التنافس بين دول الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو للحصول على المستلزمات الطبية، قدمت دول الخليج نموذجاً للعمل الجماعي في التعامل مع هذه الجائحة، وهو ما تعكسه عدة مؤشرات، منها:

المؤشر الأول:

التنسيق الأمني الجماعي بين دول الخليج

وذلك من خلال الاجتماع الطارئ لوزراء داخلية دول مجلس التعاون بتاريخ 7 أبريل 2020م عبر تقنية الاتصال المرئي، بدعوة من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومشاركة الأمين العام للمجلس، وقد تم الاتفاق في ذلك الاجتماع على أن تتولى الأمانة العامة تنسيق الجهود الأمنية بين الدول الأعضاء، وإمدادها بالمعلومات التي تصلها من أي دولة خليجية، خاصةً بشأن الإجراءات الاحترازية الواجب اتباعها، لتعميمها والاستفادة منها، بالإضافة إلى إعادة التأكيد مجدداً على دخول وخروج المواطنين في دول المجلس بوثيقة جواز

رغم أن دول الخليج العربي قد واجهت العديد من الأزمات الأمنية الإقليمية في العقود الماضية، بدءاً بالثورة الإيرانية عام 1979م، ومروراً بالحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988م، وانتهاءً بالغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م، وما تلاه من حرب التحرير عام 1991م، ثم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م؛ وما يعنيه من اكتساب دول الخليج العربي لخبرات في مسألة إدارة الأزمات، فإن جائحة كورونا كانت تحدياً هائلاً بالنسبة لدول الخليج، سواءً بالنسبة لطبيعة الأزمة ذاتها، لكونها ترتبط بقطاع نوعي هو قطاع الصحة، أو من حيث الطبيعة المفاجئة للأزمة وما سببته من تحديات هائلة، أو بالنسبة لكون دول الخليج تضم أعداداً هائلة من العمالة الوافدة، التي تطلبت استراتيجيات للتعامل معها، سواءً للمساعدة في إجلاء الراغبين منها في العودة إلى بلادهم، أو عزل هذه العمالة في تجمعات خاصة تحت إشراف السلطات المعنية.

رغم ذلك، فقد استطاعت دول الخليج إدارة هذه الأزمة بفعالية من خلال عدة آليات هي: العمل الجماعي الخليجي، و دور القائد خلال الأزمة، والإجراءات الطبية، والآليات الأمنية والإعلامية، فضلاً عن دور العمل التطوعي، وتوظيف التكنولوجيا في إدارة الأزمة، وكذلك الجهود التي بذلتها دول الخليج لدعم الجهود الدولية للتصدي لجائحة كورونا، وهذا ما سوف تعرضه الدراسة التالية.

بين دول المجلس، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص الخليجين في مجال الاستثمارات الغذائية، وإنشاء مركز علمي لتوحيد الجهود المبذولة ضمن المراكز البحثية الخليجية في مجال الأمن الغذائي، مع الأخذ في الاعتبار البعد المائي والغذائي⁽³⁾. ومما لا شك فيه أن هذا القرار يُعد مهماً، سواءً في مضمونه أو توقيته. فمن تداعيات جائحة كورونا إغلاق الأعمال التجارية، ومن ثم تهديد قطع سلاسل التوريد، ما شكل تحدياً هائلاً لدول الخليج التي تستورد أكثر من 80% من احتياجاتها الغذائية من الخارج. ومما زاد من حدة الأزمة اعتماد دول الخليج بنسبة كبيرة على مورد واحد، وضمن هذا الإطار حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" أنه بسبب الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية داخل العالم العربي، ومع انقطاع الإمدادات الطبية للتعامل مع الوباء، فسيكون لذلك تأثير على الأمن الغذائي، كما أنه مع إغلاق الحدود، وفي ظل القيود المفروضة على الحركة، والاضطرابات في صناعات الشحن والطيران، توجد صعوبة في استمرار إنتاج الأغذية ونقل البضائع على المستوى العالمي، الأمر الذي من شأنه أن يعرض البلدان قليلة البدائل في المصادر الغذائية لمخاطر كبيرة⁽⁴⁾.

السفر، فضلاً عن الاستفادة من التجارب الدولية لمواجهة هذه الجائحة. ولا شك أن ذلك الاجتماع قد اكتسب أهمية بالغة، في ظل الحديث عن انكفاء العديد من الدول على ذاتها، وعدم وجود آليات دولية أو إقليمية لمواجهة هذه الجائحة بشكل جماعي⁽¹⁾.

المؤشر الثاني:

اتفاق دول الخليج على وضع خطط مستقبلية بشأن الأمن الغذائي

في 16 أبريل 2020م، وافقت دول مجلس التعاون على مقترح دولة الكويت بإنشاء شبكة موحدة لأمن إمدادات الغذاء، حيث تم تكليف الأمانة العامة للمجلس بإعداد الدراسات الفنية اللازمة لذلك الاقتراح⁽²⁾، الذي اكتسب أهمية بالغة في ظل طبيعة هذه الأزمة وانكفاء العديد من الدول على ذاتها لمواجهةها، حيث لعب عامل الجوار الجغرافي دوراً مهماً في تأمين المخزون الاستراتيجي من الغذاء. الجدير بالذكر أن سلطنة عمان قد استضافت في أبريل 2019م ورشة عمل نظمها الأمانة العامة لمجلس التعاون، شارك فيها عدد من المسؤولين والأكاديميين بدول المجلس، لدراسة قضية الأمن الغذائي في دول الخليج، وقد اختتمت الورشة بعدة توصيات، أهمها ضرورة إنشاء مركز خليجي للأمن الغذائي والمائي، وتسهيل إجراءات مرور المواد الغذائية، خاصةً المنتجات خليجية المنشأ

3 موقع وكالة أنباء البحرين. 2019. جامعة الخليج العربي تشارك في ورشة الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون في عمان. 21 أبريل. تاريخ الوصول 8 يونيو، 2020.

<https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1%2BDpmc9ObPiNB9ndrqHBorpk%3D>

4 كفاية أولير. 2020. كورونا يدفع الحكومات الخليجية نحو إعادة فتح ملف الأمن الغذائي. 13 أبريل. تاريخ الوصول 8 يونيو، 2020. <https://www.independentarabia.com/node/111136>

1 موقع وكالة الأنباء الكويتية كونا. 2020. وزراء داخلية مجلس التعاون يناقشون الإجراءات الأمنية المتبعة للحد من انتشار كورونا. 8 أبريل. تاريخ الوصول 8 يونيو، 2020. <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2884791>.

2 موقع العربية نت. 2020. دول الخليج توافق على إنشاء شبكة أمن غذائي موحدة. 20 مايو. تاريخ الوصول 8 يونيو، 2020. <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/04/16>

المؤشر الثالث:

الاجتماع الاستثنائي لوزراء العمل بدول مجلس التعاون عبر تقنية الاتصال المرئي المباشر

المواطنين من إجمالي تعداد السكان في دول الخليج
تبلغ 52%، وذلك بواقع 26,310,498 نسمة⁽²⁾.

المؤشر الرابع:

اجتماع وزراء الصحة بدول الخليج عبر تقنية الاتصال المرئي

عُقد الاجتماع في 14 مارس 2020م بناءً على دعوة من الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وخلال الاجتماع تمت مناقشة موضوع تحديث الوضع الراهن في كل دولة، وآلية التعامل مع المواطنين الخليجيين في الأماكن الموبوءة وبين دول المجلس، بالإضافة إلى آلية التنسيق بين الدول، وأهمية تحديد ضابط اتصال لتسهيل نقل المعلومات. كذلك تم التطرق إلى موضوع الخطط المستقبلية لمواجهة تفشي الفيروس، وتم خلال الاجتماع الاتفاق على إنشاء غرفة عمليات مشتركة، وعقد اجتماع أسبوعي على مستوى وكلاء وزارات الصحة بدول المجلس، بهدف تبادل المعلومات والتنسيق المشترك بهذا الشأن، كما استهدف الاجتماع تحديد إرشادات وسلوكيات استمرار الحياة ما بعد الجائحة، وبحث ضرورة الاستمرار في سلوكيات الوقاية الشخصية من الأمراض المعدية كأسلوب حياة، وذلك من خلال خمس نقاط أساسية كإرشادات للعودة إلى الحياة الطبيعية بعد "كورونا"، وهي الحياة اليومية، والحياة العملية، والحياة الدراسية، والسياحة، ودور العبادة⁽³⁾.

استهدف الاجتماع الذي عُقد في 15 أبريل 2020م دراسة التدابير والإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها للحد من انتشار الفيروس، وتأثيره على القطاع الخاص في دول المجلس، وخلال الاجتماع تم الاتفاق بين وزراء العمل بدول المجلس على أهمية وضع تصورات بشأن الكوادر الوطنية في القطاع، وسبل حمايتها في ظل جائحة كورونا، باتخاذ حزمة من التدابير الاحترازية، فضلاً عن تقديم الدعم والمساعدات من جانب الحكومات ومنشآت القطاع الخاص لتلك الكوادر الوطنية، انطلاقاً من كونها الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها دول المجلس في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى بحث الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها بالتعاون مع القطاعات الأخرى، لحماية القوى العاملة الوطنية والوافدة من هذه الجائحة⁽¹⁾. ولا شك أن ذلك الاجتماع كان ضرورياً، بالنظر إلى السمات المشتركة لدول الخليج، من حيث استضافتها لأعداد هائلة من العمالة الوافدة، ومن ثم كان يتعين تبادل الرؤى بشأن خبرات الدول الست في التعامل مع هذه العمالة خلال الجائحة. ففي إحصائية منشورة عام 2018م، بلغ مجموع تعداد السكان في دول الخليج العربي 51,002,366 نسمة، بينهم 24,691,868 أجنبي، وذلك بنسبة 48% من إجمالي السكان. وأشارت الإحصائية إلى أن نسبة

2 موقع صحيفة الأيام البحرينية. 2020. 51 مليون نسمة إجمالي السكان في الخليج العربي. 24 يناير. تاريخ الوصول 10 يونيو، 2020. <https://www.alayam.com/alayam/last-page/706533/News.htm>

3 موقع صحيفة أخبار الخليج البحرينية. 2020. وزيرة الصحة تشارك في اجتماع وزراء الصحة بدول مجلس التعاون بتقنية «الاتصال المرئي». 15 أبريل. تاريخ الوصول 8 يونيو، 2020. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1203770>

1 موقع وكالة الأنباء البحرينية. 2020. وزير العمل يشارك في اجتماع وزراء العمل بدول مجلس التعاون عبر الاتصال المرئي. 15 أبريل. تاريخ الوصول 8 يونيو، 2020. <https://www.bna.bh.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1%2BDo70xLeyP9INLUp9bkTckLA%3>

ثانياً: دور القائد خلال الأزمة

تعددت الدراسات التي تناولت دور القائد خلال الأزمة، ومنها ما حدده البعض بخمس مهام للقائد في هذا الشأن، هي: رفع الجاهزية والاستعدادات المسبقة، والتعرف على الأزمة في وقت مبكر وحشد الجهود لمواجهة، وتوخي الاستباقية في القرارات، وتجنب الانزلاق ورد الفعل، التواصل والشفافية، وبث التفاؤل بين الجميع⁽¹⁾.

من ناحية ثانية، تجدر الإشارة إلى الدراسة التي أجراها أرين بوين، خبير العلوم السياسية في جامعة ليدن الهولندية، والذي شارك في مؤلف بعنوان: "سياسة إدارة الأزمات"، تضمن نماذجاً مثل أزمة 11 سبتمبر 2001م، وإعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005م، حيث أشار إلى أن القائد يسعى لتوظيف كل ما لديه من موارد للتعامل مع الأزمة، وتتأسس على ذلك ثقة المواطنين في القائد الذي يقدم رؤية شاملة لإدارة الأزمات⁽²⁾.

وبتطبيق هذه المعايير على دول الخليج، نجد أنها قد وجدت سبيلها نحو التطبيق، حيث حرصت النخب الحاكمة الخليجية على بث رسائل طمأنة بين الحين والآخر، ضمن إدارتها لأزمة كورونا، مثل ترؤس حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، جلسة مجلس الوزراء في 2 مارس 2020م، مؤكداً

هذا بالإضافة إلى عدد من الاجتماعات الأخرى، منها لجنة التعاون التجاري بين دول المجلس، وهيئة الاتحاد الجمركي، واجتماع وكلاء وزارات الكهرباء والماء.

وقد عكست تلك الاجتماعات ثلاثة أمور:-

الأول: أنه في ظل تشابه ظروف الدول الست، فإن تبادل الرؤى، خاصةً خلال الأزمات التي من شأنها التأثير على أمن ومصالح هذه الدول، يُعد ضرورة استراتيجية.

الثاني: أنه قد جرى تنظيم بعض تلك الاجتماعات بدعوة من الأمين العام لمجلس التعاون، ما يعكس حرص المجلس كتنظيم إقليمي على الاضطلاع بدوره خلال الأزمات، مقارنةً بتنظيمات إقليمية مماثلة لم تعكس آليات عملها مبدأ التضامن الحقيقي إبان مواجهة أزمة كورونا.

الثالث: من التداعيات التي سببتها جائحة كورونا وضع قيود على حركة الشحن والتنقلات، ومن ثم فإن التجاور الجغرافي لدول الخليج قد لعب دوراً مهماً في الحد من هذه التأثيرات.

الجدير بالذكر أن هناك أكثر من 30 لجنة وزارية مشتركة بين دول مجلس التعاون، عقدت جميعها سلسلة من الاجتماعات منذ بداية أزمة كورونا وحتى نهاية يونيو 2020م، كلها اجتماعات ذات صلة بعدد من القطاعات المهمة في دول المجلس.

1 علي سباع المري. 2020. القيادة في زمن «كورونا». 6 أبريل. تاريخ الوصول 9 يونيو، 2020.

<https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-04-06-1.3822481>

2 موقع إذاعة بي بي سي العربية. 2020. فيروس كورونا: ما الذي يجعل السياسي قائداً ناجحاً في وقت الأزمات؟ 1 أبريل. تاريخ الوصول 11 يونيو، 2020.

<https://www.bbc.com/arabic/vert-cul-52113713>

فقد قال أن "سلامة وصحة المواطن والمقيم على رأس اهتماماتنا"، وقد ثمن دور الكوادر الصحية والميدانية والأمنية وكافة القطاعات خلال التصدي لهذه الجائحة، منوهاً بالإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها في هذا الشأن⁽⁴⁾. أما سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، حفظه الله، فقد أدلى بعدة تصريحات خلال مواجهة أزمة كورونا، منها تغريدة له في 24 مارس 2020م، وصف فيها الأطباء والممرضين والمسعفين والإداريين العاملين بالقطاع الصحي بأنهم "خط الدفاع الأول وحماة الوطن وسياحه وجنوده المخلصين"⁽⁵⁾. وفي كلمته لتهنئة الشعب العماني بمناسبة عيد الفطر، أعرب صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه، عن تقديره لكافة الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة لمواجهة فيروس كورونا، والحد من آثاره الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وما أظهره الجميع من بلاء حسن وتعاون تام مع الجهات المختصة، مؤكداً حرص الحكومة بكافة قطاعاتها على ضمان كل ما من شأنه توفير الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين⁽⁶⁾.

جلالته خلالها على أن "الوضع الصحي في البحرين مستقر"، ومضيفاً: "كلنا ثقة في أن مملكة البحرين قادرة بتكاتف أبنائها على تخطي هذا التحدي"⁽¹⁾. ولم يقتصر تواصل جلالته الملك المفدى مع المجتمع البحريني ككل، بل خاطب جلالته الطلبة والطالبات من خلال كلمة سامية ألقاها عبر تقنية الاتصال المرئي من خلال برنامج "مجتمع واعي"، قال خلالها: "إنها لفرصة طيبة أن أتواصل معكم من موقعي كولي أمر وأب محب، عبر هذا الاتصال المرئي الذي أتاحة لنا هذا البرنامج، للاطمئنان على سير تعليمكم وتحصيلكم العلمي، في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تمر على العالم أجمع، وتتصدي لها بلادنا بكل عزيمة وصبر وثبات، ولقد علمت أن شؤونكم الدراسية على خير ما يرام ولله الحمد"⁽²⁾. هذا فضلاً عن الكلمة المتلفزة التي أدلى بها المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو أمير دولة الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، مؤكداً خلالها على أن "العالم بعد جائحة كورونا لن يكون كما كان قبلها"، ومشيراً إلى أن الأزمة "تتطلب منا أخذ الدروس والعبر"⁽³⁾. أما خادم الحرمين الشريفين العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه،

1 موقع صحيفة الأيام البحرينية. 2020. «فريق البحرين» أثبت جدارته.. جلالته يترأس جلسة مجلس الوزراء ويؤكد: 3 مارس. تاريخ الوصول 9 يونيو، 2020. <https://www.alayam.com/alayam/first/845106/News.htm>

2 موقع وكالة أنباء البحرين. 2020. وزير العمل يشارك في اجتماع وزراء العمل بدول مجلس التعاون عبر الاتصال المرئي. 15 أبريل. تاريخ الوصول 8 يونيو، 2020. <https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgisl2fwlZON1%2BDo70xLeyP9INLUUp9bkTckLA%3D>

3 موقع صحيفة الشرق الأوسط. 2020. أمير الكويت: العالم بعد الجائحة لن يكون كما كان. 23 مايو. تاريخ الوصول 10 يونيو، 2020. <https://aawsat.com/home/article/2297921/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1>

4 موقع سكاى نيوز عربية. 2020. في كلمة العيد.. الملك سلمان يؤكد على سلامة المواطن والمقيم. 23 مايو. تاريخ الوصول 10 يونيو، 2020. <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1346677>

5 موقع جريدة العين الإخبارية. 2020. سياسة خط الدفاع الأول.. محمد بن راشد يوجه الشكر لـ"الأطعم الطبية". 24 مارس. تاريخ الوصول 14 يونيو، 2020. <https://al-ain.com/article/emirates-doctors-mohamed-bin-rashid>

6 موقع بوابة الأخبار العمانية. 2020. جلالته السلطان المعظم يهنئ أبناء عمان بعيد الفطر المبارك. 23 مايو. تاريخ الوصول 14 يونيو، 2020. <https://bawabaa.org/news/325860>

ثالثاً: الإجراءات الصحية

أكدت أزمة كورونا بلا شك تميز القطاع الطبي في دول الخليج، وهو ما اتضح من عدة مؤشرات، هي:

1- رغم تزايد عدد الإصابات في بعض دول الخليج، لوحظت في نفس الوقت زيادة حالات التعافي بما يفوق عدد الإصابات، وقد لوحظ تدني نسبة الحالات الحرجة وتراجع معدل الوفيات في دول الخليج، سواءً مقارنةً بدول المنطقة أو العالم، وهو ما يجد تفسيره في استجابة وقدرة القطاع الطبي في دول الخليج على التعامل مع هذه الجائحة، سواءً من خلال الكوادر الطبية، أو التوسع في إقامة المستشفيات الميدانية للتعامل مع الحالات الحرجة.

2- زيادة وتيرة الفحص الطبي في دول الخليج، سواءً من خلال مقرات ثابتة أو متنقلة شملت المواطنين والمقيمين معاً، ولقد أظهرت هذه الأزمة البعد الإنساني في سياسات دول الخليج، فلم تميز بين مواطن ومقيم في تقديم الرعاية الصحية.

3- بالتوازي مع جهود القطاع الطبي لمواجهة أزمة كورونا، بدأت كل دول الخليج بتدريب العديد من الكوادر الطبية من خلال ورش تدريبية، بما يمكنها من دعم جهود مواجهة الوباء.

رابعاً: الآليات الأمنية

رغم ارتباط أزمة كورونا بالجانب الصحي، إلا أن عبئاً كبيراً وقع على عاتق القوات الأمنية في دول الخليج، والتي تعيّن عليها العمل في مسارات متوازية، سواءً لتطبيق قرارات فرض الحظر أو متابعة تجمعات العمالة الوافدة، أو تسهيل عودة العمالة الراغبة في العودة لبلادها عبر مطارات دول الخليج، بالإضافة إلى تسهيل عودة مواطني دول الخليج من الخارج.

وقد تمثلت أبرز الجهود الأمنية التي اتخذتها دول الخليج فيما يلي:

1- إصدار وزارات الداخلية تعليمات شاملة، تضمنت حظر التجمعات وفرض حظر التجوال في ساعات وأماكن محددة، وكانت التعليمات مكتوبة بعدة لغات لتشمل المواطنين والمقيمين معاً. ولعل أمران قد ساعدا على تنفيذ تلك التعليمات: تحول دول الخليج نحو الحكومة الإلكترونية، وبث تلك التعليمات عبر المواقع الإلكترونية المختلفة.

2- توظيف التكنولوجيا الحديثة كاستخدام طائرات الدرون لبث تلك التعليمات لكل الجاليات المقيمة في دول الخليج بلغات مختلفة⁽¹⁾. وقد لوحظ تدرج الأجهزة الأمنية في فرض الحظر حسب مقتضيات الضرورة، فقد شمل الحظر بدايةً بعض المدن الخليجية وفي أوقات محددة، ثم شمل بعض الدول بأكملها ولمدة طويلة، كما أعلنت الأجهزة المعنية في دول الخليج لائحة العقوبات التي ستطبق على من ينتهك الحظر، انطلاقاً من أن سياسة التباعد الاجتماعي كانت أفضل السبل لمواجهة تفشي الوباء.

1 موقع وكالة الأنباء الروسية. 2020. الكويت.. درونات في مواجهة كورونا. 14 مارس. تاريخ الوصول 9 يونيو، 2020.
<https://arabic.rt.com/videoclub/1093690>

لواجهة الجائحة، بينت أنه وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية، فقد انخفض التنقل العام في دول الخليج بمتوسط بلغ 36.9% حتى منتصف مايو 2020⁽²⁾.

5- وضع استراتيجيات متكاملة للتعامل مع العمالة الوافدة، بتسهيل إجراءات عودة الراغبين إلى بلدانهم، لدرجة أن بعض دول الخليج أعلنت تحملها تكاليف نقلهم جواً، فضلاً عن تخصيص أماكن جماعية لإيواء هذه العمالة، والتي شملت بعض المدارس في مملكة البحرين⁽³⁾، وكذلك المدارس والنوادي في دولة الكويت، والتي أعلنت عن تشكيل لجنة مشتركة من ثلاث وزارات، من بينها وزارة الداخلية وعشر جمعيات خيرية، أعلنت تخصيص مدرستين في كل محافظة لإيواء المقيمين الذين يقومون بخرق حظر التجول، وكذلك مخالفي الإقامة، ليلبلغ عدد تلك المدارس 12 مدرسة، تم تزويدها جميعاً بأسرة ووجبات غذائية⁽⁴⁾.

3- تسهيل عودة مواطني دول الخليج عبر المطارات المختلفة، حيث أعلنت دول الخليج عن خطط عبر المواقع الإلكترونية لإجلاء رعاياها من الدول التي تفشى فيها الفيروس بدرجة كبيرة، وقد وضعت وزارات الخارجية نظاماً إلكترونياً للتيسير على المواطنين الراغبين في العودة التسجيل عبر رحلات تم تخصيصها لهذا الغرض.

4- بالمقارنة بين دول الخليج والدول الأخرى إقليمياً وعالمياً، نجد التزاماً بتطبيق قواعد حظر التجول خلال هذه الأزمة، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة النظم الخليجية التضامنية، وكذلك المستوى التعليمي والثقافي، وقناعة المواطن الخليجي بفكرة المسؤولية التضامنية، وحتمية التلاحم خلال الأزمات، ومن ثم لم تضطر السلطات الأمنية في دول الخليج للجوء إلى أي إجراءات عنيفة على غرار ما شهدته بعض دول العالم، وقد أصدرت السلطات المعنية في دول الخليج عقوبات تفصيلية لمن يقوم بانتهاك الحظر، ومنها القرار الذي أصدره النائب العام في دولة الإمارات العربية المتحدة ويتضمن عقوبات على خمس عشرة مخالفة، مثل عدم ارتداء الكمامات الطبية في الأماكن المغلقة، لأصحاب الأمراض المزمنة والأشخاص الذين يعانون أعراض نزلات البرد والانفلونزا دون غيرهم، وعدم مراعاة مسافة التباعد بين الأشخاص وغيرها من العقوبات التي شملتها اللائحة⁽¹⁾. وفي هذا الإطار، أوردت شركة جوجل بيانات تعكس مدى التزام مواطني دول الخليج بالإجراءات التي اتخذتها حكوماتهم

2 موقع صحيفة الرؤية. 2020. بالأرقام.. "جوجل" تكشف مدى التزام دول الخليج بإجراءات الحجر. 31 مايو. تاريخ الوصول 11 يونيو، 2020.

<https://alroya.om/post/263327>

3 موقع صحيفة الوطن البحرينية. 2020. بالتفاصيل.. أسماء المدارس التي سيتم إخلاؤها لتكون مأوى للعمال. 11 أبريل. تاريخ الوصول 9 يونيو، 2020.

<https://alwatannews.net/article/874309/Bahrain>

4 موقع صحيفة الرأي الكويتية. 2020. 12 مدرسة لحجز مخالفي حظر التجول. 23 مارس. تاريخ الوصول 9 يونيو، 2002.

<https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=e08c290a-123d-4343-9b89-c851644513d8>

1 موقع صحيفة البيان الإماراتية. 2020. النائب العام يصدر قراراً بشأن تطبيق لائحة ضبط المخالفات والجزاءات الإدارية بشأن كورونا. 27 مارس. تاريخ الوصول 9 يونيو، 2020.

<https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-03-27-1.3814270>

خامساً: الآليات الإعلامية

يؤدي الإعلام دوراً مهماً خلال الأزمات، خاصةً مع ظهور الشائعات التي قد تسبب حالة من عدم اليقين، الأمر الذي يثري دائماً دور "المتحدث الإعلامي" خلال الأزمات، وهو الذي يجب أن يتسم بصفات خاصة تؤهله للعمل خلال الأزمة.

إلا أن المشكلة تكمن في أن الحديث لا يدور حول الإعلام التقليدي مثل الراديو والتلفزيون والصحف، بل حول الإعلام الحديث بكافة أشكاله، والذي يكون مسؤولاً عن تداول أخبار وشائعات من شأنها زيادة حالة التوتر لدى الرأي العام، والتي يصفها البعض بأنها عبارة عن "غسيل الأخبار"، على غرار "غسيل الأموال"، وذلك تحقيقاً لمصلحة ما، سواءً سياسية أو مجتمعية، عبر اختلاق وقائع محددة لإيجاد سياق حقائق غير صحيحة⁽¹⁾.

وبتحليل إدارة الإعلام الخليجي للأزمة، نجد أنه قد واجه ثلاثة تحديات مترامنة:

الأول: كيفية تحقيق التوازن بين توخي الموضوعية وتحقيق سبق الإعلامي، خاصةً وأنه بالنظر للطبيعة المفاجئة للأزمة، فقد توجهت أنظار كافة أبناء الخليج والمقيمين لوسائل الإعلام بكافة أنواعها، للتعرف على كل المستجدات بشأنها، وفي هذا الإطار يقول الدكتور ستيفن مورش، الأستاذ المتخصص في علم الأوبئة في جامعة كولومبيا: "إن الصحفيين يواجهون صعوبة في تحقيق توازن بين إعلام الجمهور بما يحدث، وتجنب إثارة الخوف والذعر خلال تغطية الأزمات"، وقد وضعت

شبكة الصحفيين الدوليين عشر نصائح للتغطية الصحفية المتميزة خلال أزمة كورونا، وهي: نقل الصورة كما هي على الأرض، والتركيز على التقرير، ونقل المعلومات وليس التحليلات، واعتماد الشفافية في العناوين، والتركيز على الأعداد ودقة الأخبار، وتجنب الوقائع العنصرية، والاطلاع على آراء الخبراء، وعدم إهمال القصص والمعلومات غير المثيرة، وأخذ قسط من الراحة، وعدم انتهاء التقارير مع انتهاء الوباء⁽²⁾.

الثاني: حدة المنافسة بين وسائل الإعلام التقليدي والإعلام الحديث، ليس فقط لنقل الأخبار الصحيحة من مصادرها الرسمية، بل أيضاً لدحض الشائعات.

الثالث: رغم ارتباط الأزمة بالقطاع الصحي، فإن أجهزة الدول كافة قد شاركت في إدارتها، الأمر الذي يتطلب من القنوات الفضائية البحث عن خبراء معينين بإدارة الأزمات من زوايا مختلفة.

في ظل تلك التحديات، اتسم أداء الإعلام الخليجي خلال أزمة كورونا بما يلي:

1- بروز دور وكالات الأنباء الرسمية في دول الخليج، والتي أولت اهتماماً بالغاً بمتابعة تطورات الوباء في كافة أنحاء العالم، وكذلك طرق الوقاية منه، والإجراءات الاحترازية الواجب اتباعها، بحيث كانت الأخبار التي تصدر عن تلك الوكالات هي المادة الأساسية التي تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك وسائل الإعلام

2 موقع شبكة الصحفيين الدوليين. 2020. 10 نصائح مهمة للصحفيين في إعداد تقارير حول "كورونا". 20 مارس. تاريخ الوصول 10 يونيو، 2020.

<https://ijnet.org/ar/story/10>

1 موقع سكاي نيوز العربية. 2014. كيف تفبرك خبراً وتروج لمصادقته. 3 سبتمبر 2014. تاريخ الوصول 9 يونيو، 2020. <https://www.skynewsarabia.com/varieties/685781>

مغاير للحكومات، إلا أنه خلال أزمة كورونا، كانت وسائل الإعلام مساندة لكافة الجهود الحكومية، بل واضطلعت بمهمة تفسير تلك الجهود، وهو ما كان له أكبر الأثر في التعامل مع الجائحة.

3- اضطلع بمهمة المتحدث الإعلامي مسؤول وزارة الصحة، وكذلك فرق إدارة الأزمات في بعض دول الخليج العربي، والتي حرصت على إيضاح التطورات كافة أولاً بأول، معززةً بالأرقام والإرشادات التوعوية الواجب اتباعها للحد من انتشار الفيروس.

4- لم توضع قيود على حرية الإعلام خلال تعامله مع أزمة كورونا، لذا استطاع أن يمارس دوره بحرية ومسؤولية، في الوقت الذي وضعت فيه دول أخرى، منها إيران والصين وتركيا، والمجر والهند وبيلاروسيا، قيوداً على عمل وسائل الإعلام خلال هذه الأزمة.

الحديثة. بمعنى آخر، كانت وكالات الأنباء الرسمية في دول الخليج بمنزلة الملاذ الإعلامي الآمن، في خضم هذا الكم الهائل من المعلومات التي تتضمن بعض الشائعات والمغالطات. من ناحية ثانية، برز الدور التقليدي لأجهزة التليفزيون، خاصةً في ظل اضطراب كافة الأفراد للبقاء في منازلهم، إذ تجاوز دور الإعلام مجرد نقل الأخبار، بل كان له دور توعوي مهم للغاية، خاصةً من خلال الفقرات الإعلانية المصورة، وكذلك استضافة العديد من الأطباء المتخصصين في علوم الفيروسات من كافة أنحاء العالم، لشرح كيفية تجنب الإصابة بالفيروس، وتبيان مراحل التعامل معه في حال الإصابة به. وعليه، فقد أدى فيروس كورونا إلى توجيه اهتمام الأفراد في دول الخليج نحو المنصات الإعلامية ذات المصدقية، لتقصي الأخبار الحقيقية والابتعاد عن متابعة المنصات ذات التأثير السلبي، وكذلك الابتعاد عن وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم العودة القوية للإعلام المسموع والمرئي ذي المصدقية، إذ أدت الأزمة إلى زيادة وعي الناس⁽¹⁾.

2- اهتمام الصحف الورقية بمتابعة أخبار كورونا، ليس فقط في منطقة الخليج العربي، بل في كافة أنحاء العالم، لتوعية وتحذير المواطنين عن مناطق تفشي الوباء، وكذلك متابعة أبرز المستجدات في جهود دول العالم للتوصل إلى لقاح لعلاج. والمهم أنه خلال الأزمات، غالباً ما تكون وسائل الإعلام في كل دول العالم في اتجاه

1 موقع صحيفة الإمارات اليوم. 2020. في أزمة «كورونا»: «الخبر الرسمي» يتصدر المشهد و«المؤثرون» يخفون. 24 مارس. تاريخ الوصول 14 يونيو، 2020.

<https://www.emaratalyom.com/life/four-sides/2020-03-24-1.1324076>.

سادساً: دور العمل التطوعي الخليجي في أزمة كورونا

لا شك أنه خلال الأزمات المفاجئة والحادة مثل أزمة كورونا، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الإنسان ذاته، فإنها تفوق في أثارها الحروب المدمرة، ما يعني الحاجة إلى كل الجهود المجتمعية للعمل جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية والتكامل معها، وقد برز دور العمل التطوعي في دول الخليج العربي على النحو التالي:

في المملكة العربية السعودية: أطلقت وزارة الصحة مبادرة بعنوان "الممارس الصحي مستعد"، والتي استهدفت استقطاب المتطوعين الصحيين وتأهيلهم ليكونوا على استعداد عند الحاجة إليهم، وقد بلغ عدد المسجلين في تلك المبادرة أكثر من 78 ألف متطوع ومتطوعة.

في مملكة البحرين: أعلن الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا عن فتح باب التطوع، مع تحديد المجالات التي يمكن المساهمة فيها، وهي الخدمات الطبية والإدارية والدعم اللوجستي، وقد أشارت المصادر إلى أنه خلال أسبوع واحد فقط من 15 إلى 21 مارس 2020م، بلغ عدد المتطوعين 30 ألفاً، ووفقاً لمصادر وزارة الصحة البحرينية، فقد بلغ عدد المتطوعين في المجال الصحي حوالي 5800 فرد.

في دولة الإمارات العربية المتحدة: عقب تدشين حملة بعنوان "مدينتك تناديك-تطوع دبي"، والتي أطلقها سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم حفظه الله، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، فقد بلغ عدد المتطوعين 11457 من الأطباء والصيادلة والممرضين، والمسعفين ومدربي

التحفيز والإيجابية، وغيرهم من التخصصات الأخرى. وقد قامت وزارة الصحة الإماراتية بتدريب نحو 535 متطوعاً لدعم المنظومة الطبية ضمن جهود مكافحة الفيروس.

في سلطنة عمان: دعت اللجنة الوطنية للشباب إلى التطوع والمشاركة في جهود قطاع الإغاثة والإيواء.

في دولة الكويت: أعلنت وزارة الداخلية عن فتح باب التطوع بالإدارة العامة للدفاع المدني، للتدريب على مواجهة حالات الطوارئ، وهي الدعوة التي وجدت استجابة كبيرة من المواطنين، إذ بلغ عدد المنضمين إليها قرابة 25 ألف متطوع. كما بلغ عدد المسجلين في المنصة الإلكترونية بالهيئة الخيرية الإسلامية أكثر من 42 ألف متطوع، مع حوالي 500 متطوع شاركوا بالفعل في تنفيذ الحملات التطوعية منذ ظهور هذه الجائحة⁽¹⁾.

وقد عكس العمل التطوعي الخليجي ثلاث دلالات:

الدلالة الأولى: أن أزمة كورونا لم تكن منشأً للعمل التطوعي، لكنها كشفت مدى اهتمام دول الخليج به، فالعمل التطوعي يعد وليداً لبيئة ثقافية واجتماعية تؤمن بأن الترابط والتلاحم بين أبناء الوطن الواحد هو ضرورة استراتيجية وأساس لقوة المجتمعات. وللعمل التطوعي ركائز ثلاث: ركيزة تعليمية: ففي البحرين على سبيل المثال، لوحظ اهتمام المؤسسات التعليمية بترويض هذا المفهوم كجزء أساسي من المناهج الدراسية، سواء من خلال تنظيف الشواطئ أو تخصيص يوم لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها من المظاهر

1 أشرف محمد كشك. 2020. دول الخليج وإدارة أزمة كورونا. ورقة تحليلية، المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

أبناء المجتمع، في كافة المجالات الطبية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ولعل العمل التطوعي في دول الخليج خلال هذه الأزمة يعيد إلى الأذهان مظاهر العمل التطوعي خلال الخطر الثلاثي الذي واجهته اليابان في عام 2011م، والمتمثل في الزلزال المصحوب بموجة تسونامي، الأمر الذي ترتب عليه تسرب إشعاعي من أحد المفاعلات النووية، وقد كانت جهود المجتمع المدني في اليابان محل إشادة من كافة دول العالم، حيث كان لها أبلغ الأثر في التخفيف من حدة الأزمة الثلاثية آنذاك.

الأخرى؛ وركيزة مؤسسية: من خلال تخصيص مملكة البحرين لجائزة سمو الشيخ عيسى بن علي بن خليفة آل خليفة للعمل التطوعي، التي أعلنت جوائزها للسنة التاسعة العام الماضي 2019م. يتوازي ذلك مع نمو ملحوظ لمؤسسات المجتمع المدني البحريني، التي تنهض بدور بارز في العمل التطوعي؛ وركيزة توعوية: من خلال دور الإعلام في التوعية بأهمية ذلك العمل⁽¹⁾.

الدلالة الثانية: أن تنامي ذلك العمل يعكس ترسيخ الانتماء الوطني وتنمية الإحساس بالمسؤولية. فعلى سبيل المثال، أكدت عدد من الفتيات، اللائي تطوعن للعمل في إحدى المستشفيات بالمملكة العربية السعودية، أن تلك الروح التطوعية تعيد للذاكرة أجواء حرب الخليج الثانية عام 1991م، عندما كانت هناك حاجة لجهود تطوعية لمواجهة آثار تلك الحرب، ومن ثم فإن التطوع يسهم في تنمية قيم العطاء والتلاحم بين أفراد المجتمع، والذي يبدو جلياً إبان الأزمة، فهو سلوك حضاري وواجب وطني⁽²⁾.

الدلالة الثالثة: مع أهمية المبادرات الحكومية للتطوع، فإن نجاح تنفيذها في مناطق الدولة المختلفة يعتمد بدرجة كبيرة على الجهود التطوعية الفرعية، حيث يكون أهل تلك المناطق على دراية كبيرة بجغرافيتها والأفراد والأسر التي بحاجة للجهود التطوعية فيها، ما يعني الحاجة إلى كل جهود

1 أشرف محمد كشك. 2020. الجهود التطوعية في أزمة كورونا: مشاهد عربية ودولية.. البحرين نموذجاً. 6 إبريل. تاريخ الوصول 10 يونيو، 2020.

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1206014>

2 موقع صحيفة الرياض السعودية. 2020. ثقافة التطوع تظهر في أزمة كورونا وتعيد مواقف حرب الخليج. 12 مارس. تاريخ الوصول 11 يونيو، 2020.

<http://www.alriyadh.com/1809930>.

سابعاً: توظيف التكنولوجيا في إدارة أزمة كورونا

قطعت دول الخليج شوطاً مهماً على صعيد عمل الحكومة الإلكترونية، ما منحها ميزة استراتيجية خلال مواجهة أزمة كورونا، من خلال آلية العمل عن بُعد، إذ أسهمت الحكومة الإلكترونية في انتظام كل المؤسسات الخليجية في عملها دون تأثير على مسارات ونتائج تلك الأعمال، حيث عُقدت العديد من الاجتماعات عن بُعد، سواء داخل كل دولة خليجية أو فيما بين مسؤولي دول الخليج، بالإضافة إلى بدء المؤسسات التعليمية بتقديم خدماتها للطلاب والدارسين عن بُعد، ومن ثم انتظام العملية التعليمية وعدم تأثرها من جراء الأزمة، كما تم توظيف التكنولوجيا في مواجهة الأزمة. ففي مملكة البحرين، أُطلق تطبيق "مجتمع واعي"، الذي يتيح متابعة حالات الحجر المنزلي، ورصد الحالات المخالطة للحالات القائمة، وتنبيه المواطنين والمقيمين في حال اقترابهم أو مخالطتهم للحالات القائمة أو المشتبه فيها، عبر رصد المواقع الجغرافية. وفي المملكة العربية السعودية، قامت وزارة الصحة، بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ببث أكثر من ملياري رسالة نصية توعوية بشأن الفيروس بـ 24 لغة. وفي سلطنة عمان، تم الإعلان عن منصة إلكترونية لتقديم الاستشارات عن بُعد للحالات غير الطارئة. وفي الإمارات العربية المتحدة، تمكن الأطباء في دبي من ابتكار تقنية بإمكانها فحص المصابين عن بُعد، كما تم ابتكار منصة "الطبيب الافتراضي" لتقييم الكشف عن الحالات المصابة بالفيروس من خلال موقعها الإلكتروني. وفي دولة الكويت، استُخدمت طائرات الدرون لضبط مخالفات حظر التجول.

ولا شك أن توظيف دول الخليج للتكنولوجيا في مواجهة أزمة كورونا برهن على اهتمامها بالتحول نحو الحكومة الإلكترونية، كما كان لامتلاك الأجهزة الحديثة من الهواتف النقالة وغيرها أثر بالغ في إدارتها للأزمة، في حين أن دولاً أخرى واجهت مشكلات في عملية التعليم عن بُعد، وكذلك تطبيق قرارات فرض الحظر من خلال التكنولوجيا الحديثة، في وقت شددت فيه كل دول العالم على ضرورة التباعد الاجتماعي كمتطلب أساسي وإجراء احترازي لمواجهة هذه الأزمة، بالإضافة إلى أن التكنولوجيا عززت من جهود دول الخليج، كونها دولاً صغيرة تواجه تحديات متزامنة خلال الأزمات، إلا أن توظيف التكنولوجيا بكافة أشكالها قد منحها ميزة استراتيجية، خاصةً وأنها تضم جاليات من كل دول العالم، ويتعين مخاطبتها بعدة لغات⁽¹⁾.

1 أشرف محمد كشك. 2020. دول الخليج وإدارة أزمة كورونا. 30 مايو. تاريخ الوصول 11 يوليو، 2020.
<http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1211419>.

ثامناً: الجهود الدولية لدول الخليج لمواجهة وباء كورونا

يمكن رصد عدة مؤشرات في هذا الشأن:

1- الدعم المالي لمواجهة كورونا ضمن الجهود الدولية: ومن ذلك مشاركة المملكة العربية السعودية في مؤتمر "التعهد الدولي للاستجابة للوباء"، المنعقد في 4 مايو 2020م بمشاركة عدد من الدول، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، واستهدف جمع التبرعات لتلبية الاحتياجات العاجلة التي تبلغ 8 مليارات دولار، وقد أعلنت المملكة خلال ذلك المؤتمر عن تبرعها بنصف مليار دولار لدعم الجهود الدولية في هذا الشأن⁽¹⁾، وقد سعت المملكة لتوظيف ترؤسها لمجموعة العشرين لحث دول العالم على دعم هذه الحملة الدولية.

2- المبادرات الخليجية لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة الوباء: ومن ذلك تنظيم مملكة البحرين للملتقى الإلكتروني الدولي لمكافحة فيروس كورونا، بمشاركة أكثر من 600 من المتخصصين والاستشاريين والعاملين في القطاع الصحي من مختلف دول العالم، وتضمن الملتقى عدداً من المحاور، منها تبادل الخبرات المكتسبة من تجربة محاربة الجائحة في مختلف الدول، والاستراتيجيات المتبعة للحد منها، ما يساهم في نشر المعرفة وبناء القدرات لدى الدول الأخرى. كما تناول الملتقى آخر المستجدات حول

الفيروس، في إطار التبادل المعرفي ومناقشة التجارب الدولية، بالإضافة إلى توفير تواصل مباشر بين الخبراء واختصاصيي الرعاية الصحية، للرد على الاستفسارات ومناقشة التحديات، ما يساهم في تعزيز قدراتهم الميدانية في مواجهة هذا التحدي. كما ناقش الملتقى التشخيص المختبري للفيروس، بالإضافة لآخر تحديثات خيارات العلاج المتاحة، كما ألقى الضوء على الإدارة المثلى لوحدة العناية المركزة، بالإضافة إلى استعراض الخبرة المحلية لمملكة البحرين ودول الخليج في مواجهة فيروس كورونا⁽²⁾.

3- إدراج مبادرات بحرينية لمواجهة كورونا ضمن نطاق دولي: ومن ذلك إعلان شراكة الحكومة المفتوحة، وهي مبادرة دولية متعددة الأطراف مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، بإدراج 13 مبادرة بحرينية كأثلة للتصدي لجائحة كورونا، ضمن جهود سفارة مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية في تسليط الضوء على النموذج الوطني الناجح بكل المعايير الدولية في التصدي لجائحة فيروس كورونا، وذلك بسبب السياسات والإجراءات المبكرة التي اتخذتها الحكومة، وفي إطار احترام حقوق الإنسان والالتزام بالشفافية والوضوح. الجدير بالذكر أن شراكة الحكومة المفتوحة هي مبادرة متعددة الأطراف تم الإعلان عنها في 20 سبتمبر 2011م، خلال الجلسة الافتتاحية السنوية

2 وقع وكالة أنباء البحرين. 2020. وزير العمل يشارك في اجتماع وزراء العمل بدول مجلس التعاون عبر الاتصال المرئي. 15 أبريل. تاريخ الوصول 8 يونيو، 2020.

<https://www.bna.bh.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlzON1%2BDo70xLeyP9INLUp9bkTckLA%3D>

1 موقع صحيفة الشرق الأوسط. 2020. مؤتمر دولي لمكافحة «كورونا»... وتعهدات من زعماء العالم بـ 8 مليارات دولار. 5 مايو. تاريخ الوصول يونيو، 2020.

<https://aawsat.com/home/article/2267951>

العامة والإجراءات المالية اللازمة لمحاربة هذه الجائحة، فضلاً عن التزام الدول العشرين بضخ أكثر من 5 تريليونات دولار، بهدف الحد من التدهور الاقتصادي، ووقف الانزلاق نحو الكساد والإفلاس للشركات وربما بعض الدول. وقد اكتسبت تلك القمة أهمية بالغة، حيث جاءت في ظل جدل دولي حول عدم وجود أطر دولية جماعية لمواجهة جائحة كورونا، ولا شك أن مجموعة العشرين لديها ما يؤهلها للعب دور عالمي في هذه الأزمة وبوجه عام، بالنظر إلى أن دولها تمتلك 90% من الناتج المحلي الإجمالي الدولي، و80% من التجارة الدولية، وحوالي ثلثي سكان الأرض، ونصف مساحة الكرة الأرضية⁽²⁾.

5- المساعدات الخليجية لدول العالم الأكثر تضرراً من وباء كورونا: ومن أمثلتها أنه منذ بداية الأزمة وحتى 16 مايو 2020م، بلغ حجم المساعدات الإماراتية نحو 563 طناً من المعدات الطبية مرسله إلى 50 دولة عبر العالم، يستفيد منها 563 ألفاً من الكوادر الطبية من العاملين في المجال الصحي في تلك الدول، لمساعدتها ودعمها على الحد من انتشار هذه الجائحة. ووفقاً لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية فقد حظيت تلك المساعدات بتقدير الدول المعنية، فضلاً عن المنظمات الإنسانية العالمية، بالإضافة إلى أن تلك المساعدات تعد انعكاساً لكفاءة نظام الرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة⁽³⁾.

للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، من جانب ثمان دول هي: البرازيل، وإندونيسيا، والمكسيك، والنرويج، والفلبين، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ويبلغ عدد أعضائها اليوم 75 دولة، وتهدف هذه المبادرة إلى دفع الدول المنضوية في إطارها إلى تكريس مبادئ الحكومة المفتوحة، وانتهاج حوكمة قائمة على الشفافية والشفافية ومكافحة الفساد، من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات⁽¹⁾.

4- توظيف رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين لحشد الدعم الدولي لمواجهة كورونا: ففي 26 مارس 2020م، استضافت المملكة العربية السعودية قمة افتراضية لمجموعة العشرين، استهدفت التنسيق لمواجهة جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي. وخلال ترؤسه لتلك القمة، قال العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أن العالم يعول على تكاتف دول المجموعة لمواجهة كورونا. وقد تضمن البيان الختامي للقمة التركيز على سبعة محاور في هذه مواجهة، شملت العمل معاً على حماية الأرواح أمام انتشار الوباء، والحفاظ على الوظائف ودخل الأفراد، وإعادة الثقة في الاقتصاد والحفاظ على الاستقرار المالي، وتقليص الانقطاعات في خطوط التجارة وسلاسل الإنتاج والعرض العالمي، وتقديم المساعدات للدول المحتاجة، والتنسيق في مجالي الصحة

2 عبد العزيز حمد العويشق. 2020. مجموعة العشرين... مواجهة «كورونا» والركود الاقتصادي. 29 مارس. تاريخ الوصول 11 يونيو، 2020.

<https://aawsat.com/home/article/2204701>

3 محمد علاء. 2020. الإمارات تساعد 50 دولة بـ 563 طناً من المعدات الطبية. 16 مايو. تاريخ الوصول 11 يونيو، 2020. <http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/45b63fec-50dc-4ca3-b518-bb8501128cb6>

1 موقع وكالة أنباء البحرين. 2020. شراكة الحكومة المفتوحة تدرج 13 مبادرة بحرينية كأمانة للتصدي لجائحة فيروس كورونا. 20 مايو. تاريخ الوصول 11 يونيو، 2020. <https://www.bna.bh.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwlZON1%2BDsf%2FP3%2BuV%2BAYXgwI6qUR%2B3o%3D>

خاتمة:

الخلاصات الاستراتيجية والدروس المستفادة وأولويات ما بعد كورونا

الخلاصات الاستراتيجية

1- كان للنخب الخليجية دور مهم في إدارة أزمة كورونا، سواءً من خلال التواصل المباشر مع الشعوب، بتوجيه خطابات ورسائل بشكل دوري حول واقع هذا التحدي، وحرص الحكومات الخليجية على مواجهته بكل السبل، أو من خلال التوجيه بتسخير كافة إمكانيات الدول لمواجهة تداعيات هذه الأزمة على كافة الصُّعد، خاصةً الاقتصادية منها.

2- رغم كون أزمة كورونا تحدياً هائلاً لكافة دول العالم، إلا أنها كانت أكثر حدة بالنسبة لدول الخليج، نظراً لكون إيران المصدر الرئيسي للعدوى، فضلاً عن استضافة دول الخليج لأعداد هائلة من العمالة الوافدة، وتشهد حركة سفر ملايين الأفراد يومياً من وإلى الدول التي تفشى فيها الوباء، إلى جانب ارتباط هذه الأزمة بقطاع الصحة الذي كان في صدارة المواجهة.

3- كان للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دول الخليج دور مهم في الحد من انتشار الوباء بدرجة كبيرة، على غرار الدول الأخرى، سواءً من خلال الإجراء المبكر لرعاياها من تلك الدول، أو تعليق الأنشطة المختلفة، فضلاً عن المواجهة الخليجية الجماعية للجائحة.

4- اتخذت دول الخليج عدداً من التدابير الأمنية المهمة التي أسهمت في الحد من انتشار الوباء، سواءً من خلال قرارات فرض حظر التجول، والتدرج في طبيعة هذه الإجراءات، وصولاً إلى عزل بعض المدن وفقاً لما اقتضته الضرورة، وقد لوحظ وجود تجاوب من جانب المواطنين والمقيمين بدرجة كبيرة، ولم تكن القوات الأمنية مضطرة لاتخاذ إجراءات عنيفة، على غرار الدول الأخرى التي هدد بعضها بإطلاق النار على مخالفين الحظر.

5- أدى الإعلام الخليجي دوراً مهماً خلال هذه الأزمة، حيث كانت أمامه مهمة مزدوجة، هي متابعة تطورات الأزمة بشكل موضوعي دون تهوين أو تهويل، وفي الوقت ذاته دحض الشائعات التي عجت بها وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن الاحترافية والمهنية التي تعامل بها الإعلام الخليجي جعلت وكالات الأنباء الرسمية في دول الخليج هي الملاذ للمعلوماتي الأمن للمواطنين والمقيمين، وقد بدا واضحاً دور المتحدث الإعلامي للمتابعة اليومية أولاً بأول، سواءً من القطاع الطبي أو القطاعات الأخرى.

6- مع أهمية الجهود الحكومية، فقد كان للعمل التطوعي دور بارز خلال هذه الأزمة، حيث لاقت المبادرات التي أطلقتها الحكومات الخليجية للتطوع تجاوباً غير مسبوق من أبناء الخليج، الأمر الذي كرّس وعزّز مفهوم الانتماء الوطني والنسيج المجتمعي الواحد، كما أن تلك الأعمال قد تكاملت مع الجهود الحكومية للحد من تداعيات الأزمة، وهو أمر يمكن استثماره مستقبلاً بشكل جيد.

7- تجاوزت الجهود الخليجية لمواجهة أزمة كورونا منطقة الخليج العربي، حيث كان لها دور على المستوى الدولي، سواءً من خلال الدعم المادي ضمن الجهود الدولية للتخفيف من آثار هذه الجائحة، أو المبادرات الخليجية التي تم إدراجها ضمن اهتمام بعض المؤسسات المعنية للاستفادة منها، فضلاً عن تقديم مساعدات مالية للدول الأكثر تضرراً من الجائحة.

الدروس المستفادة

1- أضافت أزمة كورونا بُعداً جديداً سيكون محيّداً لقوة الدول في منظومة العلاقات الدولية، خاصةً عند مواجهة العالم للأزمات مماثلة مستقبلاً، ويتمثل في القوة العلمية والتكنولوجية، ما يعني أن العديد من الدول سوف تقوم بتغيير أولوياتها ما بعد أزمة كورونا، خاصةً وأن الأزمة كانت اختباراً للدول على الصمود والمحافظة على وجود الإنسان ذاته.

2- أوضحت الأزمة أن التعاون والتنسيق الخليجي ليس ترفاً، بل أضحت ضرورةً استراتيجية، على حد وصف معالي الدكتور عبد العزيز بن حمد العويشق، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي تبدو أهميته ليس فقط في وجود إطار جماعي إقليمي مشترك للعمل الجماعي خلال الأزمات، وإنما في إمكانية توفير الدعم الغذائي على الصعيد الإقليمي، في ظل صعوبة ذلك على المستوى العالمي، نظراً للتباعد الجغرافي والقيود التي فُرضت على حركة النقل والمواصلات العالمية.

3- تغير مفهوم الأمن ذاته، فلم يعد الحديث يدور حول الأمن التقليدي بمفهومه العسكري البحت، ولا حتى التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب السيبراني، بل هناك حاجة للاهتمام بمخاطر الحرب البيولوجية، وهي حرب تكلفتها رخيصة وخسائرها فادحة.

4- كشفت أزمة كورونا عن ضرورة وضع خطط طوارئ شاملة لعمل مؤسسات الدولة خلال أزمات من هذا النوع، بشأن استعدادات الدولة للتعامل مع الأزمات، بالإضافة إلى الاستعدادات بشأن المخزون الاستراتيجي من الغذاء، لتفادي الاعتماد مستقبلاً على مورد واحد، بالإضافة إلى ما أوضحته الأزمة بشأن التعليم عن بعد، والذي يجب أن تكون هناك خطط مستقبلية حوله في حال استمرت الجائحة، فضلاً عن ضرورة تعزيز الأدوات القانونية والفنية بشأن التجارة الرقمية، التي لعبت دوراً مهماً خلال الأزمة.

5- بروز دور مراكز التفكير الاستراتيجي، خاصةً في ظل ما أوضحتها أزمة كورونا، ومنها تأثير الأمن الصحي على أمن الدول بشكل عام، بالإضافة إلى أهمية رأس المال البشري وامتلاك الدول للعلم والتكنولوجيا، كما سلطت الأزمة الضوء على مسألة إدارة الأزمات، وكذلك أهمية الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا⁽¹⁾.

1 موقع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. 2020. استراتيجيات دول الخليج لإدارة أزمة كورونا. 24 يونيو. تاريخ الوصول 5 يوليو، 2020.

<https://www.youtube.com/watch?v=24NmiSu2jZo&feature=youtu.be>

أولويات ما بعد كورونا

1- وضع خطط استراتيجية لما بعد كورونا، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الدعوات النيابية في مملكة البحرين لإطلاق منتدى وطني لدراسة ملامح مرحلة ما بعد كورونا، فضلاً عن إعلان بعض دول الخليج إجراء تعديلات هيكلية على الحكومات.

2- أوضحت جائحة كورونا أن عالم ما بعد كورونا سوف يشهد نمطاً جديداً من مضامين العولمة، بحيث سيكون للتكنولوجيا والمعرفة الدور الأكبر فيها، ومن ثم يتعين أن تكون هذه القضية بنداً للنقاش خلال محادثات تطوير الشراكات الاستراتيجية لدول الخليج، سواءً مع الدول أو المنظمات الدولية، مثل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

3- ضرورة - بل حتمية - أن تولي دول الخليج المزيد من الاهتمام ببرامج الابتعاث الخارجي، مع التركيز على المجالات العلمية والتكنولوجية، في ظل تحول الحرب البيولوجية إلى المجال الجديد للصراعات بين الدول.

4- عدم اختزال تحدي جائحة كورونا في الجانب الطبي. صحيح أنها تطلبت وقوف الجيوش البيضاء في الصفوف الأولى للمواجهة، وقد كانوا محل إشادة وتقدير من كل دول العالم، إلا أن المسألة الأشمل هي دراسة الأبعاد الأمنية لأزمات من هذا النوع، والتي يجمعها عنوان كبير هو "الحروب البيولوجية" المتوقعة، حيث تتجاوز مخاطرها الإرهاب السيبراني.

5- يتعين على الدول التفكير في إصدار "المفهوم الأمني الاستراتيجي". صحيح أن هناك أجهزة منوط بها الأمن والدفاع، إلا أنه مع تغير مفهوم الأمن تظهر الحاجة إلى صياغة هذا النوع من المفاهيم، التي تضاهي استراتيجيات الأمن القومي في الدول الغربية، مثل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والورقة البيضاء لسياسة الدفاع الفرنسية، والمفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو.

6- إيلاء المزيد من الاهتمام بالدور الذي تضطلع به الجيوش في مواجهة التهديدات غير التقليدية، إذ يجب استثمار تجربة الجيوش خلال مواجهة أزمة كورونا، والتي اتضح خلالها الدور المهم والمحوري الذي تقوم به، وكذلك أجهزة الأمن، سواءً في تطبيق قرارات فرض حظر التجول، أو توزيع المستلزمات الغذائية للسكان في بعض الدول، ويجد ذلك تفسيره في القدرات التي تمتلكها الأجهزة الأمنية والعسكرية، فضلاً عن أنها مدربة على التعامل مع الكوارث والأزمات، وإعادة الأمور إلى نصابها مجدداً.

2- دول الخليج وإدارة التحديات الاقتصادية لأزمة كورونا

د. عمر العبيدي⁽¹⁾

بشكل كبير، بالإضافة إلى السياسات النفطية، وقد ارتكزت دول الخليج في هذه الإجراءات على ما تمتلكه من قدرات مالية، وكذلك علاقاتها الدولية المتميزة، ما مكّنها من التأثير في مسألة توازن سوق النفط العالمية.

الثالثة: عند تقييم جهود دولة أو مجموعة من الدول خلال الأزمات، يتعين إبراز المقارنة مع غيرها من الدول، أقلها تلك التي تشاركها الظروف المشابهة، وانطلاقاً من ذلك نجد أن دول الخليج قد حافظت على قيمة عملاتها ومعدلات الأداء الاقتصادي عموماً، وهو ما ارتكز على البنية التحتية القوية للاقتصادات الخليجية من ناحية، ووجود خطط اقتصادية تتسم بالمرونة من ناحية ثانية، إلا أنه على المدى البعيد، تظل هناك حاجة لمراجعة الخطط الاقتصادية، وخفض معدلات الدين العام ومعالجة العجز في الموازنات العامة، وبحث سبل التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود استراتيجية متكاملة للتعامل مع العمالة الوافدة.

تهدف هذه الدراسة لتحليل استراتيجيات دول الخليج العربي في مواجهة أزمة كورونا على الصعيد الاقتصادي بشكل شامل، سواءً من حيث التداعيات التي سببتها هذه الأزمة لاقتصادات هذه الدول، أو من خلال تحليل وتقييم الآليات التي انتهجتها هذه الدول لمواجهة الأزمة، وتقديم بعض التوصيات المستقبلية، انطلاقاً من استمرار الأزمة وتداعياتها.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: كغيرها من دول العالم، كان لأزمة كورونا تأثيرات مباشرة على الاقتصادات الخليجية، منها التكاليف الصحية المباشرة، وانكماش الطلب والإنتاج الكليين، بالإضافة إلى التأثيرات المتوقعة على المدى البعيد، خاصةً ما يرتبط بالجدل حول المسار المستقبلي للعملة وطبيعتها، فضلاً عن هيكل الاقتصاد العالمي.

الثانية: في سبيل مواجهة التحديات الاقتصادية التي فرضتها كورونا اتخذت دول الخليج العربي عدة سياسات نقدية ومالية متنوعة تمثلت في دعم الأفراد والمؤسسات

1 مدير إدارة الدراسات والبحوث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".

مقدمة:

وتضررت الاقتصادات الخليجية من هذا التراجع في الأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر، لا سيما الدوائر التي تعتمد على السياحة، كإمارة دبي، أو المناسك الدينية، كالمنطقة الغربية (الحجاز) في المملكة العربية السعودية، كما تضررت دول الخليج بشكل غير مباشر من التراجع الكبير الذي حصل في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل إلى أقل من 20 دولاراً، وهو رقم غير مسبوق خلال الألفية الجديدة.

واستجابة لهذه التطورات الاقتصادية بالغة الأهمية، أطلقت جميع دول العالم - ومنها دول الخليج - حزمة من السياسات الاقتصادية لمواجهة تداعيات الأزمة، واشتملت هذه السياسات على تعزيز الإنفاق العام، مع التركيز على حماية الوظائف؛ فضلاً عن تسهيلات مالية كبيرة لضمان السيولة في القطاع المالي. وفي حالة دول الخليج، نظراً لأهمية النفط لاقتصاداتها، كان هناك دور مهم لسياسة إدارة أسواق النفط تحت مظلة مجموعة أوبك+، بالتعاون مع مجموعة العشرين (G20)، التي تولت المملكة العربية السعودية رئاستها في عام 2020م.

ولم يمض بعد وقتٌ كافٍ لتحديد مدى نجاح هذه السياسات على المدى الطويل، ولكن على المدى القصير، لا بد أنها ساهمت في تفادي كارثة اقتصادية تاريخية، لا سيما السياسة المالية التي اتبعتها دول الخليج لإنعاش الاقتصاد. ونتيجة لانعدام اليقين حول وجود لقاح وحول مستقبل الأزمة من الجانب الصحي تحديداً، فإن التحديات الاقتصادية ستستمر لمدة طويلة، وبالتالي ستضطر دول الخليج للتكيف مع الظروف المتغيرة، ورسم سياسات جديدة لحماية مصالحها الاقتصادية.

في بداية شهر يوليو 2020م، تجاوز عدد الحالات العالمية لفيروس كورونا 10 ملايين شخص وعدد الوفيات 500 ألفاً⁽¹⁾. كان مجموع الحالات الخليجية 456 ألفاً، ومجموع الوفيات 2,700. تدل هذه الأرقام على تأثر دول الخليج صحياً بالأزمة، لكن رغم ارتفاع عدد الحالات لكل مليون نسمة في دول الخليج العربي (كانت الدول الست ضمن أعلى 26 دولة في العالم)، فإن الوفيات كانت منخفضة بشكل عام، إذ كانت الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي اتسمت بعدد وفيات لكل مليون نسمة أعلى من المعدل العالمي (67)، ويمثل ذلك نجاحاً في إدارة الأزمة من الناحية الصحية.

لكن تداعيات الأزمة ليست محصورة في المجال الصحي، فربما يصبح أكبر ضرر سيشهده العالم هو في المجال الاقتصادي. على المدى القصير، أدت إجراءات التباعد الاجتماعي التي اتخذتها شعوب العالم بشكل اختياري - فضلاً عن الإجراءات التي فرضتها الحكومات على شعوبها - إلى تراجع كبير في النشاط الاقتصادي، مما أسفر عن زيادة كبيرة في معدلات البطالة العالمية، وحالات إفلاس في القطاع الخاص، لا سيما في الأنشطة التي تعتمد على التقارب الاجتماعي، كالسياحة والمطاعم والنقل. وفي شهر يونيو 2020م، أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً⁽²⁾ تنبأ فيه بانكماش في الاقتصاد العالمي بواقع 4.9%.

1 Worldometer, 2020. Covid-19 coronavirus pandemic. <https://www.worldometers.info/coronavirus> (accessed 04/07/2020).

2 IMF, 2020. World Economic Outlook Update, June 2020. <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020> (accessed 04/07/2020).

وبناءً على أحدث الإحصائيات⁽¹⁾، فإن 20% من المتعرضين للفيروس يحتاجون للإقامة في المستشفيات، ويبلغ معدل الوفيات 0.3%؛ لكن هذه الأرقام تختلف عند التركيز على فئات ديموغرافية معينة، فكبار السن (60 عاماً أو أكثر) هم أكثر حاجة لدخول المستشفى بنسبة أعلى من سائر الحالات، ويسبب الفيروس الموت في 5% أو أكثر من حالاتهم. كما توجد معدلات مرتفعة أيضاً للفئات التي لديها أمراض مزمنة، كالأمراض القلبية، ومرض السكري، والسرطان، وأمراض الجهاز التنفسي⁽²⁾. ويشكل ذلك خطراً كبيراً في منطقة الخليج العربي، نظراً لانتشار هذه الأمراض المزمنة مقارنةً بالدول الأخرى، لا سيما مرض السكري، الذي تبلغ نسبة المصابين به نسبة 20% من الأشخاص في دول الخليج⁽³⁾.

تُضاف إلى ما سبق تكاليف تشخيص ومعالجة الفيروس. يبلغ سعر التحليل الواحد حوالي 50 دولاراً⁽⁴⁾، وهو سعر معتبر نظراً لإجراء الدول لملايين من التحاليل كجزء من سياسية مكافحة الفيروس. لا يوجد دواء يعالج الفيروس⁽⁵⁾، ولكن في الحالات الصعبة التي تستدعي الإقامة في المستشفى، توجد عمليات وإجراءات طبية للتحكم في الأعراض

وانطلاقاً مما سبق، سوف تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول: التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا على المدينين القصير والطويل. أما القسم الثاني فيتناول السياسات التي اتخذتها هذه الدول لمواجهة تداعيات أزمة كورونا على الصعيد الاقتصادي، بينما يتناول القسم الثالث مدى نجاح هذه السياسات، وصولاً إلى الخاتمة التي تتضمن بعض التساؤلات والمقترحات المستقبلية.

أولاً: التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا

سببت أزمة كورونا كارثة غير مسبوقة على مستوى الاقتصاد العالمي. يصف هذا القسم طبيعة التداعيات، من خلال التمييز بين التداعيات قصيرة وطويلة المدى.

1. التداعيات قصيرة المدى:

أ- التكاليف الصحية المباشرة:

تشكل التكاليف الصحية المباشرة أولى التداعيات الاقتصادية قصيرة المدى. أولاً: من يتعرض للفيروس تقل قدرته على المساهمة في الاقتصاد، سواءً من جانب الإنتاج (لا يمكن له الذهاب للعمل) أو من جانب الاستهلاك (لا يمكن له التسوق وشراء الخدمات)، مع وجود استثناء للمتعرضين دون أعراض (asymptomatic).

1 European Centre for Disease Prevention and Control, 2020. Q&A on Covid-19. <https://www.ecdc.europa.eu/en/covid-19/questions-answers> (accessed 04/07/2020).

2 Ibid.

3 Khalil, Aly Bernard, Salem A. Beshyah, Nabila Abdella, Bachar Afandi, Mounira M. Al-Arouj, Fatheya Al-Awadi, Mahmoud Benbarka et al. "Diabetes in the Arabian Gulf: Challenges and opportunities." Oman medical journal 33, no. 4 (2018): 273.

4 Al-Ubaydli, Omar, 2020. "Understanding How the Corona-virus Affects the Global Economy: A Guide for Non-Economists."

5 European Centre for Disease Prevention and Control, 2020. Q&A on Covid-19. <https://www.ecdc.europa.eu/en/covid-19/questions-answers> (accessed 04/07/2020).

ب- الانكماش في الطلب الإجمالي:

تعد التكاليف الصحية المباشرة ملحوظة، ولكنها محدودة الحجم مقارنة بحجم الضرر على مستوى الاقتصاد الكلي. يعتمد التفاعل الاقتصادي بشكل كبير على القرب الجسدي، مثل إنتاج السلع في المصانع، أو شراء واستهلاك السلع والخدمات؛ بينما توجّه الجهات المسؤولة عن الصحة العامة إلى مراعاة التباعد الاجتماعي، الذي يناقض أساسيات التفاعل الاقتصادي.

وبالتحديد، نتيجةً لانتشار الفيروس، يمتنع الناس – على أساس اختياري وأيضاً التزاماً بتوجيهات الحكومة – عن الخروج من منازلهم، ويسبب ذلك أزمة اقتصادية في القطاعات التي تعتمد على خروج الناس من منازلهم، كالسياحة، والمطاعم، والنقل، والطيران المدني، والبيع بالتجزئة، والخدمات الشخصية، والحفلات الموسيقية، والمباريات الرياضية، إلخ.

ففي دول الخليج، بالإضافة إلى إغلاق الحدود، فُرض حظر كامل للتجول في عدد من الدول، كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛ ومُنعت جميع المتاجر (باستثناء الخدمات الأساسية كالبقالات والصيدليات) من ممارسة أنشطتها لمدة طويلة. وأسفرت هذه الإجراءات عن خفض شركة طيران الإمارات لرواتب موظفيها، وتسريح 30% من الموظفين، إذ أنه في الأسبوع الأول من شهر أبريل 2020م، تراجع عدد رحلات السفر المجدولة في الإمارات العربية المتحدة⁽⁴⁾ بنسبة 84%، مقارنةً بالأسبوع الأول من شهر أبريل 2019م. بينما في المملكة العربية السعودية، وقعت خسائر مالية

الخطيرة، مثل استخدام أجهزة التنفس (-ventila tors) والمنشطات (steroids)، التي تحمل تكلفةً معتبرة، تضاف إلى تكلفة الإقامة في المستشفى، كرواتب الكادر الطبي وفريق التنظيف والتعقيم والمعدات، التي تبلغ مئات الدولارات للفرد يومياً لمدة أسبوعين أو أكثر.

بالإضافة إلى ذلك، بسبب حالة الطوارئ، ارتفع الطلب على المعدات الطبية وجهود الخبراء الطبيين، مما تسبب في ارتفاع في أسعار جميع هذه السلع والخدمات، كأقنعة الجراحة وأجهزة التعقيم⁽¹⁾. وبسبب تجاوز طاقة المستشفيات، اضطرت الحكومات لبناء منشآت طبية خاصة؛ فمثلاً في مملكة البحرين، تم تحويل المركز الدولي للمعارض إلى مستشفى ميداني⁽²⁾.

ونتيجةً لتخصيص المنشآت الطبية الحالية لغرض مكافحة الفيروس، تتضرر المستشفيات والعيادات من عدم قدرتها على التعامل مع الحالات الطبية المعتادة، كالمواعيد المنتظمة للمراجعين، ما يسبب خسائر مالية ملحوظة لتلك المنشآت، كما يتسبب في ضرر صحي لمن يتم إلغاء أو تأجيل مواعيده الطبية. فعلى سبيل المثال، توجد مدينتان طبيتان في إمارة دبي كجزء من خطة السياحة الصحية، تستقطب أعداداً ملحوظة من المرضى من جميع أنحاء العالم⁽³⁾؛ ولكن انقطعت نسبة كبيرة من إيرادات هذه المستشفيات والعيادات بسبب منع السفر.

4 Al-Ubaydli, Omar, 2020. "Understanding How the Corona-virus Affects the Global Economy: A Guide for Non-Economists."

1 Al-Ubaydli, Omar, 2020. "Understanding How the Corona-virus Affects the Global Economy: A Guide for Non-Economists."

2 Trade Arabia, 2020. "Covid-19 testing at Bahrain exhibition centre." Trade Arabia website, http://trade-arabia.com/news/HEAL_365686.html (accessed 04/07/2020).

3 Knight Frank, 2020. Dubai Health Tourism Guide 2019/2020. <https://content.knightfrank.com/research/1796/documents/en/dubai-health-tourism-guide-2019-6466.pdf> (accessed 04/07/2020).

العديد من المهن⁽³⁾، كالبرمجة والمحاماة والتصميم؛ ولكن لا تزال هناك مهن عدة غير قابلة للممارسة عن بُعد، وتؤدي هذه المهن دوراً مهماً في الاقتصادات الخليجية، كالمبيعات، والخدمات الشخصية، والوظائف الصحية، والتشييد، واستخراج الموارد الطبيعية، وإعداد المواد الغذائية، وغيرها؛ وبالتالي تشكل قواعد التباعد الاجتماعي عائقاً كبيراً أمام القيام بهذه المهن.

بالإضافة إلى هذه الصعوبات المباشرة، يسبب إغلاق المدارس مشكلة إضافية في سلاسل الإنتاج، لا سيما لدى الأسر، حيث يعمل كلٌّ من الأب والأم في وظيفة ذات دوام كامل، ويوجد أطفال تحت سن المراهقة، ما قد يضطر أحد الأبوين لتقليل ساعات العمل؛ وحتى أثناء العمل، بسبب الإرهاق والانشغال في تدريس الأطفال، قد تتراجع إنتاجية الوالدين.

د- إحصائيات الاقتصاد الكلي:

انعكست هذه التداعيات على إحصائيات الاقتصاد الكلي لدى دول الخليج. إحدى أهم القنوات التي تربط الاقتصاد الخليجي بأزمة كورونا هي أسعار النفط، لأن أداء الاقتصاد الخليجي لا يزال يعتمد بشكل أساسي على أسعار النفط⁽⁴⁾. تسببت أزمة كورونا في تراجع الطلب على المنتجات النفطية، كوقود الطائرات المذكور أعلاه، ووقود السيارات التي أصبحت متوقفة أمام منازل الناس الخاضعين

كبيرة للشركات التي تقوم بتنظيم وخدمة رحلات العمرة، كالمتاجر والفنادق والمطاعم، لا سيما في شهر رمضان، الذي تستضيف خلاله المملكة العربية السعودية قرابة السبعة ملايين معتمر⁽¹⁾.

وانعكس هذا التراجع في الطلب على القطاعات الأخرى، التي تعتمد بشكل غير مباشر على هذا الطلب. فعلى سبيل المثال، يشكل التراجع في الطلب على النقل الجوي أحد أهم أسباب التراجع في الطلب العالمي على النفط، لأن النفط الخام يستخدم في إنتاج وقود الطائرات (jet fuel)؛ وبالتالي أدت الأزمة إلى انكماش كبير في أسعار النفط، الذي يؤثر سلباً على جميع القطاعات في الاقتصاد الخليجي (انظر أدناه).

ج- الانكماش في الإنتاج الإجمالي:

بشكلٍ موازٍ للتراجع في الطلب الإجمالي، تسبب أزمة كورونا انكماشاً في الإنتاج الإجمالي، لأن قواعد التباعد الاجتماعي تتناقض مع آليات الإنتاج الحديثة في العديد من القطاعات، وتمنع الموظفين من مغادرة منازلهم للوصول إلى أماكن العمل. وهذه مشكلة مضاعفة في الاقتصادات الخليجية، لأن مساهمة الخدمات في الاقتصاد وفي التوظيف عالية للغاية⁽²⁾.

ومع تطور الوسائل الرقمية، أصبح العمل عن بُعد بديلاً فعالاً للعمل في مكتب مركزي بشكل تقليدي في

1 Saudi Arabia Ministry of Hajj and Umrah, 2020. Umrah Weekly Indicator. <https://www.haj.gov.sa/en/News/Details/12324>, accessed 04/07/2020.

2 GLMM, 2020. Percentage of non-nationals in government sector and private sector and other sectors in GCC countries. <https://gulfmigration.org/percentage-of-non-nationals-in-government-sector-and-in-private-and-other-sectors-in-gcc-countries-national-statistics-latest-year-or-period-available/> (accessed 04/07/2020).

3 Dingel, Jonathan I., and Brent Neiman, 2020. How many jobs can be done at home? No. w26948. National Bureau of Economic Research.

4 Mishrif, Ashraf, 2018. "Introduction to economic diversification in the GCC region." In Economic Diversification in the Gulf Region, Volume I, pp. 1-26. Palgrave Macmillan, Singapore.

للحجر المنزلي⁽¹⁾، ووقود سفن الشحن التي تنقل السلع بين الدول، كجزء من شبكات إنتاج معقدة ومتطورة⁽²⁾. ونتيجةً لهذا التراجع الحاد في الطلب على النفط، الذي بلغ 20 مليون برميل يومياً (حجم مجموع الطلب اليومي حوالي 100 مليون برميل، ما يعني انكماش الطلب بنسبة 20%)، تهاوت الأسعار (مؤشر برنت) من 64 دولاراً للبرميل في شهريناير 2020م إلى أقل من 20 دولاراً في شهرأبريل (الشكل 1). وشهد مؤشر تكساس الغربي أسعاراً سلبية بسبب الاضطرابات الاستثنائية في شبكة التخزين في الولايات المتحدة⁽³⁾. وبدأت الأسعار في الارتفاع في شهر مايو 2020م، بعدما اتفقت دول أوبك+ ومجموعة العشرين (G20) على آلية لضبط الإنتاج (انظر أدناه)، وبعدها تجاوز الاقتصاد العالمي أسوأ مرحلة للأزمة. ولكن في بداية شهر يوليو 2020م، حين بلغ سعر النفط 40 دولاراً للبرميل، كانت أسعار النفط لا تزال أقل بشكل ملحوظ من مستواها في بداية السنة، وأقل من المستوى المطلوب لموازنة الميزانيات العامة لدى دول الخليج (انظر أدناه).

الشكل 1: سعر برميل النفط (مؤشر برنت) لعام 2020م

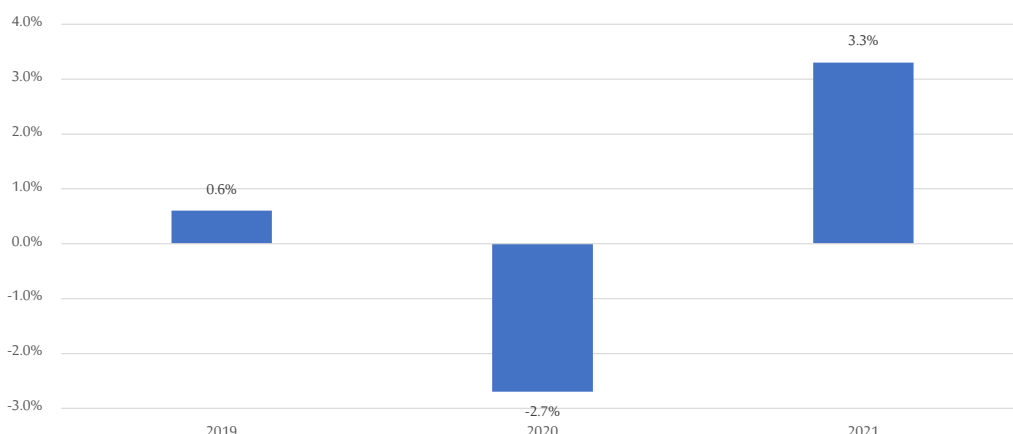


المصدر: إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة

- 1 Norouzi, Nima, Gerardo Zarazua de Rubens, Saeideh Choubanpishehzafar, and Peter Enevoldsen, 2020. "When pandemics impact economies and climate change: Exploring the impacts of COVID-19 on oil and electricity demand in China." *Energy Research & Social Science* 68: 101654.
- 2 Kumar, Capt N., R. Rajapriyan, and R. Sruthi, 2020. "IMPACT OF COVID 19 ON THE GLOBAL SHIPPING SECTOR." *CLIO An Annual Interdisciplinary Journal of History* 6, no. 11: 187-190.
- 3 Kubursi, Atef, 2020. Oil crash explained: How are negative oil prices even possible? World Economic Forum website. <https://www.weforum.org/agenda/2020/04/negative-oil-prices-covid19/> (accessed 04/07/2020).

وأثر التراجع في أسعار النفط بشكل سلبي على توقعات نمو الاقتصاد الخليجي. يعرض الشكل 2 التنبؤات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، التي تدل على انتقال الاقتصاد الخليجي من حالة نمو في عام 2019م (0.6%) إلى حالة انكماش (2.7%) في عام 2020م، مع توقع باستئناف حالة النمو في عام 2021م (3.3%). وتسبب التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي في خروج عدد كبير من الوافدين المقيمين والعاملين في دول الخليج⁽¹⁾، لا سيّما من يعمل في قطاع الخدمات الشخصية والفنادق والمطاعم، وغيرها من القطاعات المتضررة من قواعد التباعد الاجتماعي.

الشكل 2: معدل النمو الاقتصادي المحقق (2019م) والمتوقع (2020-2021م) للاقتصاد الخليجي



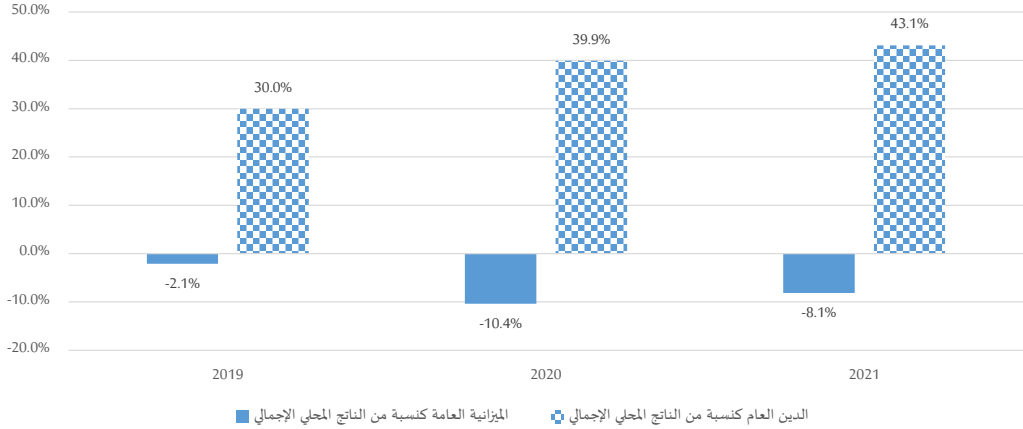
المصدر: صندوق النقد الدولي

واستخدمت دول الخليج الإنفاق الحكومي (انظر أدناه للمزيد من التفاصيل حول طبيعة السياسات) لخفض حجم الصدمة الاقتصادية الناتجة عن الأزمة. وتسبب الانخفاض في أسعار النفط والارتفاع في الإنفاق العام في زيادة العجز في الميزانيات العامة لدول الخليج، التي انتقلت من عجز قدره 2.1% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م، إلى 10.4% (توقع صندوق النقد الدولي) لعام 2020م، واستمرار حالة العجز في عام 2021م (8.1%).

وبشكلٍ موازٍ، سيرتفع الدين العام الخليجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 30% في عام 2019م إلى 43.1% في عام 2021م، وسيقلل هذا التطور من الموارد المالية المتوفرة لتنفيذ الرؤى الاقتصادية لدول الخليج، في الوقت الذي توجد فيه حاجة ملحة لتنويع هذه الاقتصادات وخفض الاعتماد على النفط؛ كما أنه يخلق ضغطاً على نظام سعر الصرف الثابت الذي تستخدمه دول الخليج (انظر أدناه للمزيد من التفاصيل).

1 Siddiqui, S., 2020. GCC faces possible setback with exodus of skilled professionals. Al Monitor, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/06/gulf-state-gcc-exodus-saudi-arabia-wokers-uae-kuwait.html>, accessed 04/07/2020.

الشكل 3: الميزانية العامة والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الخليجي للسنوات 2019م (المحقق) 2020م- 2021م (المتوقع)

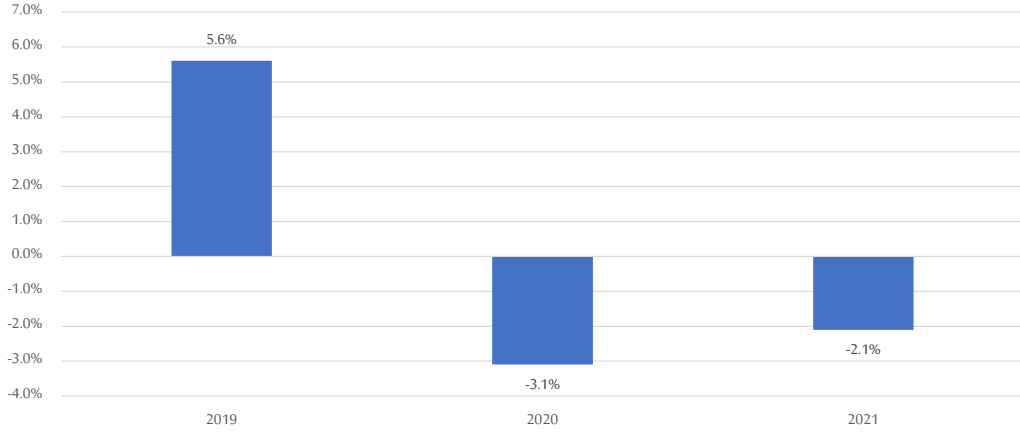


المصدر: صندوق النقد الدولي

ونظراً للمساهمة الكبيرة للنفط والغاز في صادرات دول الخليج، أدى تراجع أسعار هذه السلع إلى انتقال الحساب الجاري لدى دول الخليج من مستوى الفائض في عام 2019م (5.6% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى توقع حدوث عجز لعامي 2020م (3.1%) و2021م (2.1%)، والنسب معروضة في الشكل 4. تعتمد سياسة نظام سعر الصرف الثابت للعملة الخليجية مع الدولار الأمريكي (باستثناء الكويت) على المدى الطويل على تحقيق فائض في الحساب الجاري. وتلعب هذه السياسة دوراً مهماً في استقطاب رؤوس الأموال للخليج، منها الاستثمارات المباشرة التي تخلق وظائف وتنقل المعرفة، وأيضاً لتمويل السندات السيادية التي تستخدمها الحكومات الخليجية لتنفيذ الرؤى الاقتصادية. لذا، في حال استمر العجز في الحساب الجاري، ستضطر دول الخليج لإعادة هندسة الإنفاق العام، وربما نظام سعر الصرف الثابت؛ وسينعكس ذلك في بروز حد أدنى من الضغط على العملات الخليجية في الأسواق المالية الدولية⁽¹⁾.

1 Arabian Business, 2020. Saudi central bank affirms commitment to currency peg against dollar. Arabian Business website, <https://www.arabianbusiness.com/currencies/446152-saudi-central-bank-affirms-commitment-to-currency-peg-against-dollar>, (accessed 04/07/2020).

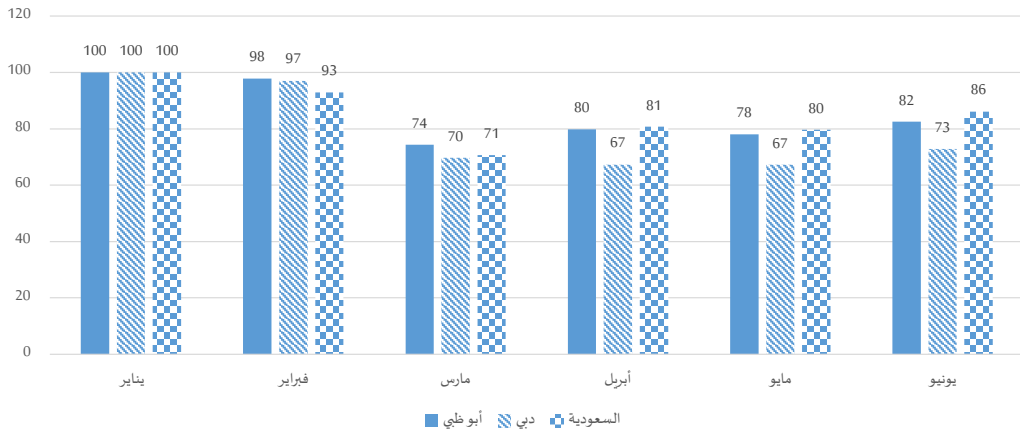
الشكل 4: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الخليجي للسنوات 2019 م (المحقق) 2020 م - 2021 م (المتوقع)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وشهدت جميع البورصات العالمية اضطرابات وتقلبات كبيرة بعد اندلاع أزمة كورونا، بسبب أثر الأزمة السليبي على إيرادات وأرباح الشركات المدرجة. يعرض الشكل 5 تطور أسعار الأسهم في أكبر اقتصادين خليجيين (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث يوجد مؤشران: أبوظبي ودبي) في عام 2020م. وفي ذروة الأزمة (شهر أبريل)، تراجعت الأسعار في مؤشر دبي بنسبة 33% مقارنة ببداية عام 2020م، ما يؤكد حجم الصدمة الاقتصادية التي تلقتها دول الخليج بسبب فيروس كورونا.

الشكل 5: مؤشرات بورصات أكبر اقتصادين خليجيين لعام 2020م



المصدر: Trading Economics

تلخيصاً لما سبق، تضرر الاقتصاد الخليجي بشكل كبير من الأزمة، كما تضررت جميع الاقتصادات العالمية. وفي حالة دول الخليج، كانت هناك صدمة مباشرة عن طريق التراجع في الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على التقارب الاجتماعي؛ إضافةً إلى صدمة غير مباشرة متعلقة بالتراجع في أسعار النفط.

2. التداعيات بعيدة المدى:

من الصعب التنبؤ بدقة بالتداعيات طويلة المدى لأزمة كورونا غير المسبوقة، وأيضاً لأنها لم تنته بعد، لكن توجد بعض التوقعات الواقعية، والتي تُبنى على معطيات حالية.

أ- اللاعولمة (deglobalization):

ففي عام 1970م، بلغت التجارة العالمية⁽¹⁾ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 27%، وارتفعت هذه النسبة تدريجياً خلال الأربعين سنة اللاحقة، حيث بلغت 61% في عام 2008م. كان ذلك يعكس التزايد في التخصص الدولي (-international specialization) في الإنتاج، الذي أدى إلى ارتفاع كبير في مستوى المعيشة لدى الشعوب، عن طريق توفير السلع بأسعار متدنية، وتعزيز الخيارات التجارية المتاحة في الأسواق.

ولكن بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، بدأت الشعوب - ومن ثم الحكومات - في التشكيك في الدور الإيجابي الذي تلعبه التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي، مما أسفر عن فرض عوائق جديدة أمام التجارة، مثل فرض التعريفات الجمركية على سلعٍ مختارة. ومنذ عام 2008م، تذبذب حجم التجارة الدولية دون النمو. وتتوقع منظمة التجارة العالمية تراجعاً كبيراً في عام 2020م، أولاً بسبب التراجع في الحركة الاقتصادية وانقطاع سلاسل الإنتاج، وثانياً بسبب سياسات اللاعولمة التي تفرضها الحكومات حالياً، وفي مقدمتها الولايات

المتحدة، كجزء من حربها التجارية مع الصين⁽²⁾.

ومن ناحية دول الخليج، يشكل الاستمرار في تيار اللاعولمة تهديداً لخططها الاقتصادية، لأنها تسعى لتنوع صادراتها، وهذا يتطلب انعدام حواجز التجارة (trade barriers) الدولية، بينما التوجه الحالي يسير نحو المزيد من الحواجز. فأصبحت الاقتصادات الكبرى تخشى من الاعتماد على صادرات الدول الأخرى - لا سيما في السلع الاستراتيجية كالمعدات الطبية - وبالتالي تسعى لإعادة توطين الإنتاج (relocalization of production)⁽³⁾، مما يقلل فرص تنمية الصادرات المتاحة لدول الخليج.

ب- التغير في هيكل الاقتصاد العالمي:

تشكل أزمة كورونا تهديداً وجودياً لعدد كبير من الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على التقارب الاجتماعي والتفاعل الجسدي، كالسياحة والمطاعم، إلخ. ففي فترة عدم السيطرة على الوباء - لم يتم تطوير لقاح بعد، وربما لا يتم ذلك - وبالتالي قد تنتقل الشركات العاملة في هذه القطاعات من حالة الصعوبات المالية الشديدة إلى حالة الإفلاس، مثل حال قطاع الطيران المدني، وحتى إذا تمكنت الشركات من تفادي الإفلاس على المدى القصير، يتوقع بعض الخبراء أن معدل الأوبئة سيرتفع⁽⁴⁾.

2 BBC, 2020. A quick guide to the US-China trade war. BBC website, <https://www.bbc.com/news/business-45899310>, (accessed 04/07/2020).

3 Al-Ubaydli, Omar, 2020. "Understanding How the Coronavirus Affects the Global Economy: A Guide for Non-Economists."

4 Whiting, Kate, 2020. Coronavirus isn't an outlier, it's part of our interconnected viral age. World Economic Forum, <https://www.weforum.org/agenda/2020/03/coronavirus-global-epidemics-health-pandemic-covid-19/> (accessed 04/07/2020).

1 World Bank, 2020. Trade (% of GDP). World Bank website, <https://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS>, (accessed 04/07/2020).

وبالتالي قد تواجه هذه الشركات الإفلاس على المدى الطويل.

من ناحية دول الخليج، هناك تمثيل كبير لمثل هذه الأنشطة في خططها الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يتمحور الاقتصاد الإماراتي حول السياحة والربط اللوجستي⁽¹⁾، بينما تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحويل زيارات الحج والعمرة إلى قطاع رئيسي في اقتصادها⁽²⁾. فإذا استمر الانكماش في القطاعات المذكورة أعلاه، قد يستدعي ذلك رسم خطط اقتصادية جديدة في دول الخليج.

ثانياً: السياسات الاقتصادية التي اتخذتها دول الخليج لمواجهة تداعيات أزمة كورونا

التحديات الاقتصادية التي تقدمها أزمة كورونا تعد غير مسبوقة. وبالتالي اضطرت دول العالم أن ترسم حزمة جديدة من سياسات مضادة، وتحت ضغط زمني محدود للغاية، نظراً لسرعة انتشار الوباء و بروز التداعيات الاقتصادية السلبية. تنقسم السياسات التي تبنتها الحكومات إلى السياسات النقدية والسياسات المالية، لكن في حالة دول الخليج، ونظراً لأهمية النفط لاقتصاداتها، كانت هناك حاجة لسياسة نفط خاصة أيضاً.

1. السياسات النقدية:

خلال أزمة كورونا، كان هناك هدفان للسياسة المالية:

الهدف الأول: تفادي أزمة السيولة (liquidity crisis). مع تراجع إيرادات وأرباح الشركات، واستمرار نسبة كبيرة من تكاليفها (الرواتب، والكهرباء، والإيجار..)، يرتفع طلب الشركات للتسهيلات المالية (credit facilities)، لتتفادي الإفلاس. فتتلقى المصارف طلباً متزايداً للتسهيلات المالية، ولكن في الوقت نفسه، بسبب هبوط أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات، إلخ..)، تواجه المصارف تراجعاً في قدرتها على إقراض الشركات والأفراد، وبالتالي يتدخل المصرف المركزي لسد الفجوة النامية في التسهيلات المالية بين العرض والطلب.

الهدف الثاني: إنعاش الاقتصاد، مما يعني تحفيز الشركات والأفراد على الإنفاق، سواءً على هيئة استهلاك أو استثمار. ويمثل ذلك الدور التقليدي للسياسة النقدية حسب الفكر الكينزي (Keynes-ian monetary policy).

وفي حالة دول الخليج، يوجد هدف إضافي، وهو الحفاظ على سعر الصرف الثابت بين عملاتها والدولار الأمريكي، الذي يمثل أهم دور تلعبه المصارف المركزية الخليجية، على عكس المصارف المركزية في الاقتصادات الغربية، التي قامت بتعويم عملاتها. وكما ذكر أعلاه، تدعم سياسة الحفاظ على سعر صرف ثابت الاستثمار المحلي والأجنبي في الاقتصادات الخليجية، ولكن على حساب المرونة في السياسة النقدية، لأن المصارف المركزية تضطر لاتباع السياسة النقدية الأمريكية. وسعيًا لتحقيق

1 Fernandes, Cedwyn, and Gwendolyn Rodrigues, 2009. "Dubai's potential as an integrated logistics hub." Journal of Applied Business Research (JABR) 25, no. 3.

2 Bokhari, Abla Abdul Hameed, 2018. "The Economics of Religious Tourism (Hajj and Umrah) in Saudi Arabia." In Global Perspectives on Religious Tourism and Pilgrimage, pp. 159-184. IGI Global.

جميع هذه الأهداف، قامت دول الخليج بما يلي⁽¹⁾:

أ- خفض أسعار الفائدة التي تفرضها المصارف المركزية على القروض للمصارف الخاصة، لضمان السيولة في النظام المصرفي، وأيضاً توافقاً مع المصرف المركزي الأمريكي، للحفاظ على سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي. وعلى سبيل المثال، خفضت الإمارات العربية المتحدة أسعار الفائدة مرتين لكي تصل إلى 1.5%، مقارنة بـ 2.75% قبل بداية الأزمة؛ بينما خفضت الكويت أسعار الفائدة 1% لكي تبلغ 1.5%، والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين خفضتا أسعار الفائدة إلى 1%. ولكن تجدر الإشارة إلى أن دول الخليج لم تتبع الولايات المتحدة بشكل كامل، إذ خفض المصرف المركزي الأمريكي أسعار الفائدة إلى 0%.

بالإضافة إلى ذلك، وأيضاً تحت مظلة دعم المصارف الخاصة، قامت المصارف المركزية الخليجية بإلغاء بعض الرسوم المصرفية التي تدفعها المصارف الخاصة للمصرف المركزي، كما سهلت جداول التسديد للقروض المالية التي تقدمها المصارف المركزية للمصارف الخاصة. فعلى سبيل المثال، مدد المصرف المركزي العماني فترة السداد لهذه النوعية من القروض من 26 يوماً إلى ثلاثة أشهر. وفي حالة المملكة العربية السعودية، قام المصرف المركزي بإيداع 50 مليار ريال سعودي مباشرة في حسابات المصارف الخاصة، لضمان سيولتها ولتمكينها من الاستثمار في إقراض الشركات الخاصة.

ب- رفع بعض القيود على الأنشطة المصرفية بشكل مؤقت. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008م، أدركت الحكومات العالمية أن أحد أهم أسباب الأزمة كان الإقراض غير المسؤول في القطاع المالي، وقيام المصارف الخاصة باستثمارات غير مجدية⁽²⁾. وتفادياً لتكرار هذه الأخطاء، اجتمعت الجهات المسؤولة عن الأنظمة المالية في كل دولة في سلسلة من القمم العالمية، ووضعت قواعداً جديدة للأنشطة المصرفية⁽³⁾، منها قيود على حجم وطبيعة الاستثمارات المسموح للمصارف الخاصة بالقيام بها، وعلى حجم وطبيعة القروض التي تقدمها. وشملت هذه القواعد مستوى أعلى من الاحتياطات التي يتوجب على المصارف الخاصة أن تحافظ عليها بشكل دائم، لكن نتيجةً لأزمة السيولة التي كانت تسببها أزمة كورونا، قامت المصارف المركزية العالمية – ومنها الخليجية – بتسهيل القيود. فعلى سبيل المثال، قام مصرف البحرين المركزي بخفض قاعدة الاحتياط النقدي لدى المصارف التجارية من 5% إلى 3%، بينما خفض المصرف المركزي الكويتي معدل السيولة المفروض على المصارف الخاصة من 18% إلى 15%.

ج- وجهت المصارف المركزية المصارف الخاصة لتسهيل عملية سداد الديون الخاصة لدى المواطنين، ومنها القروض السكنية ولشراء السيارات وغيرها من السلع الباهظة. ففي سلطنة عمان، على سبيل المثال، فرض المصرف المركزي

2 Shiller, Robert J. 2012. The subprime solution: How today's global financial crisis happened, and what to do about it. Princeton University Press.

3 Blundell-Wignall, Adrian, and Paul Atkinson, 2010. "Thinking beyond Basel III: Necessary solutions for capital and liquidity." OECD Journal: Financial Market Trends 2010, no. 1: 9-33.

1 IMF, 2020. Policy responses to covid-19. <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>, (accessed, 04/07/2020).

من العقود الجديدة من خلال التوظيف، ولكن أيضاً لتوفير العملات الأجنبية، دعماً لأنظمة سعر الصرف الثابت لدى دول الخليج.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات النقدية لا تطابق الحزمة التقليدية من السياسات النقدية التي تنفذها المصارف المركزية في وقت الأزمات المالية. توجد بعض النقاط المشتركة، كخفض أسعار الفائدة، ولكن توجد سياسات جديدة أيضاً، كتوجيه المصارف بتسهيل جداول السداد للمواطنين، وذلك بسبب الظروف الاستثنائية التي تواجهها دول الخليج في الأزمة الراهنة.

2. السياسات المالية:

هدف السياسة المالية التقليدي هو تعزيز الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات، لكن الأزمة الحالية ليست أزمة تقليدية، وبالتالي هناك حاجة لتعديل أهداف السياسة المالية، خاصة وأن الوباء يعيق الإنتاج، وبالتالي إذا تم تعزيز الإنفاق العام والاستهلاك والمنتجون غير قادرين على الاستجابة للطلب المرتفع، ستكون النتيجة مجرد تضخم في الأسعار الاستهلاكية، وليس إنعاش الاقتصاد، وبالتالي حدد خبراء الاقتصاد ثلاثة مبادئ عامة تخضع لها السياسة النقدية خلال أزمة كورونا⁽⁵⁾:

أ- ينبغي استخدام السياسة المالية أساساً كأداة للتأمين الاجتماعي، وليس كأداة لإنعاش الاقتصاد. يسبب كلٌّ من البطالة المتصاعدة وحالات الإفلاس

على المصارف الخاصة قبول أي طلب لتأجيل جدول التسديد لمدة ستة أشهر من المواطنين العمانيين، وقامت جميع الدول الأخرى بخطوات مماثلة. بالإضافة إلى ذلك، وجّه المصرف المركزي الإماراتي بحذف الرسوم المصرفية المفروضة على الشركات الصغيرة والمتوسطة دعماً لها.

بالإضافة إلى هذه السياسات الرسمية، تبنت بعض دول الخليج سياسة غير رسمية داعمة للسياسة النقدية، مثل خفض مستوى توظيف الوافدين في القطاع الخاص⁽¹⁾، ومراجعة رواتب العاملين في القطاع الخاص⁽²⁾. وكان هدف هذه السياسة هو خفض حجم التحويلات المالية الخارجية، من أجل خفض الضغط على العملات الخليجية. يوجد خيار آخر لذلك، وهو فرض القيود على نقل رأس المال (capital controls)، ولكن هذا الخيار مضر للاقتصادات الخليجية، لأنه يسبب هروب رؤوس الأموال⁽³⁾، بينما تسعى دول الخليج لاستقطاب رؤوس الأموال كجزء من سياساتها الاقتصادية⁽⁴⁾. لذا رأت بعض الحكومات تعزيز مساهمة المواطنين في القطاع العام من خلال تخصيص نسبة أعلى

1 The National, 2020. Oman to provide more public sector jobs for citizens. The National website, <https://www.thenational.ae/world/mena/oman-to-provide-more-public-sector-jobs-for-citizens-1.1013967> (accessed 04/07/2020).

2 Al Sherbini, R., 2020. COVID-19: Gulf expats forced to leave for home as pandemic impacts jobs. Gulf News, <https://gulfnews.com/world/gulf/covid-19-gulf-expats-forced-to-leave-for-home-as-pandemic-impacts-jobs-1.72112920>, (accessed 04/07/2020).

3 Epstein, Gerald A., ed. Capital flight and capital controls in developing countries. Edward Elgar Publishing, 2005.

4 Hussein, Muawya Ahmed, 2009. "Impacts of foreign direct investment on economic growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries." International Review of Business Research Papers 5, no. 3: 362-376.

5 Mankiw, G., 2020. Thoughts on the Pandemic. <http://gregmankiw.blogspot.com/2020/03/thoughts-on-pandemic.html>, (accessed 04/07/2020).

العمل لأسباب صحية دون الحاجة إلى تسريح الموظفين.

وبالإضافة إلى هذه المبادئ، ينبغي على جميع الحكومات أن تعزز ميزانية الأجهزة الصحية والداعمة لها بسبب الارتفاع الكبير في أنشطتها. قامت جميع الدول بهذه الخطوة، دون تحديد مبالغ محددة، نظراً لوجود تطورات يومية للأزمة وعدم قدرة الخبراء على التنبؤ بوقت انتهائها. وسعيًا لتحقيق الأهداف الأخرى، قامت دول الخليج بما يلي⁽¹⁾:

أ- تعزيز ميزانيات برامج التأمين الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، أعلنت الحكومة الكويتية عن استمرار نظام مخصصات العاطلين عن العمل، وذلك لارتفاع عدد العاطلين بشكل ملحوظ. وخصصت مملكة البحرين 5.5 مليون دينار للعلاوات التي تم تخصيصها للأسر ذات الدخل المحدود.

ب- إعفاء الأفراد والشركات من عدد كبير من مستحقات الحكومة. فقامت مملكة البحرين بدفع فواتير الكهرباء والماء عن المواطنين والشركات لمدة ثلاثة أشهر، بينما قامت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بدعم تلك الخدمات (تعد جميع شركات تزويد الكهرباء والماء الخليجية حكومية). ولدعم الشركات التجارية والصناعية، أعفت الحكومة البحرينية الشركات البحرينية من الإيجارات في العقارات التي تملكها الحكومة؛ وقامت حكومة سلطنة عمان بخطوة مماثلة للشركات العاملة في المناطق الصناعية، فضلاً عن خفض رسوم الموانئ والشحن الجوي،

في الشركات انقطاع في دخل نسبة ملحوظة من المجتمع. ينبغي دعم هؤلاء الأفراد مالياً لئلا يقعوا في حالة فقرٍ شديد؛ ولا تكفي أنظمة التأمين الاجتماعي الحالية لذلك، لأن طاقة هذه الأنظمة الاستيعابية محدودة مقارنة بحجم الطلب أثناء أزمة كورونا.

ب- عند تحديد كمية الأموال التي يتم تخصيصها للسياسة المالية، يوازن أصحاب القرار بين احتياجات الجيل الراهن واحتياجات الأجيال المستقبلية، عن طريق الامتناع عن الإنفاق المفرط، لكن في حالة أزمة كورونا، تواجه الاقتصادات تهديداً وجودياً، إذ أنها ستتهار فعلاً إذا لم تتدخل الحكومات بشكلٍ كافٍ، وبالتالي يتعين على الحكومات أن تكون مستعدة لإنفاق مبالغ أكبر من التي تنفقها أثناء الأزمات التقليدية.

ولكن في حالة دول الخليج، تجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية تؤثر على سعر الصرف الثابت بشكل غير مباشر. فتؤدي الارتفاعات الكبيرة في الإنفاق العام والاستهلاك إلى عجز في الحساب الجاري، ومن ثم إلى ضغط على العملة، وبالتالي لا تتمتع دول الخليج بالمرونة نفسها التي تتمتع بها الاقتصادات الأخرى عند تحديد السياسة المالية.

ج- ينبغي على الحكومات أن تستخدم السياسة المالية لتحفيز الناس على الالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي، ويشمل ذلك ضمان رواتب المرضى لئلا يتركوا بيوتهم وينشروا الفيروس؛ وأيضاً دفع رواتب الموظفين الذين قد يخالفون بالضرورة قواعد التباعد الاجتماعي في عملهم، كمضيفي الطائرات، والعاملين في صالونات التجميل، وسائقي الأجرة، إلخ، لتتمكن الشركات التي يعملون فيها من وقف

1 IMF, 2020. Policy responses to covid-19. <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>, (accessed, 04/07/2020).

وقدمت الحكومة الكويتية إعفاءات من الرسوم الحكومية في قطاعات خاصة مختارة، بشرط قيام الشركات المستفيدة بخفض أسعار خدماتها بشكل مماثل لكي تنقل مفعول الإعفاءات إلى المستهلكين.

ج- تقديم منح وقروض للشركات الصغيرة، لا سيما الشركات التي تعمل في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، كالمطاعم والفنادق. فأنشأت الحكومة العمانية برنامجاً طارئاً يقدم قروضاً دون فائدة لرواد الأعمال العاملين في القطاعات المتأثرة، بينما أطلقت الحكومة السعودية صندوقاً لتنمية الأنشطة السياحية، كما خصصت 3.7 مليار ريال لدعم 536 شركة صناعية خاصة متضررة من أزمة كورونا. وبالإضافة إلى القيام بخطوات مماثلة، اغتنمت الحكومة الإماراتية فرصة تسهيل الإجراءات البيروقراطية المفروضة على الشركات بهدف تشجيع الأنشطة الخاصة. وفي مملكة البحرين، استفادت الحكومة من صندوق العمل "تمكين" لإدارة هذا النوع من الدعم للقطاع الخاص، إذ وُجه الصندوق لإعادة تخصيص موارده لدعم الشركات الأكثر تأثراً بالأزمة.

د- دفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وأيضاً الوافدين في بعض الحالات. كانت هذه المبادرة مهمة جداً في مملكة البحرين، لأن الاقتصاد البحريني هو الاقتصاد الخليجي الذي يوجد فيه أكبر تمثيل للمواطنين في القطاع الخاص (ما يزيد عن 60% من الموظفين البحرينيين يعملون في القطاع الخاص ضمن التنوع الاقتصادي⁽¹⁾). ففي شهر مارس 2020م، تعهدت الحكومة بدفع رواتب جميع البحرينيين لمدة ثلاثة أشهر؛ ثم في

شهر يونيو التالي، وعقب انتهاء فترة الثلاثة أشهر، جددت المشروع لثلاثة أشهر إضافية للقطاعات الأكثر تضرراً، ولكن على مستوى أدنى من الدعم (50% من رواتب البحرينيين)، بينما حوّلت الحكومة السعودية استخدام صندوق تأمين البطالة "سند" بدعم رواتب المواطنين السعوديين في القطاع الخاص بشرط عدم تسريحهم.

وقد أعلنت المملكة العربية السعودية مبادرة فريدة: في بداية شهر يوليو 2020م أعلنت وزارة البيئة والماء والزراعة عن عرض 94 مشروع استثماري جديد على القطاع الخاص، جميعها في مجال الزراعة، كجزء من استراتيجية الأمن الغذائي. وتمثل هذه الخطوة محاولة لدعم الحركة الاقتصادية على المدى القصير استجابة لأزمة كورونا، وأيضاً محاولة تحقيق أهداف استراتيجية طويلة المدى سبقت الأزمة ولكنها ازدادت أهمية في ظلها.

وكانت الأموال التي خصصتها الحكومات الخليجية لحزمات الدعم الاقتصادي كبيرة للغاية: بلغت أكثر من 1.5 مليار دولار (4.2% من الناتج المحلي الإجمالي) في مملكة البحرين؛ و1.6 مليار دولار (1.4% من الناتج المحلي الإجمالي) في الكويت؛ و19 مليار دولار (2.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في المملكة العربية السعودية؛ و7.2 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة.

ولكن في نفس وقت إطلاق هذه الحزمات الكبيرة من الدعم الاقتصادي، أطلقت بعض الحكومات الخليجية سياسات تقشف لضبط ميزانياتها العامة، نظراً للانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط. ففي مملكة البحرين، خففت الحكومة الميزانيات التشغيلية لدى المؤسسات الحكومية بنسبة 30%، بينما في المملكة العربية السعودية،

1 Naumann, C., Al-Ubaydli, O., Abdulla, G. and A. Alabbasi, 2018. Bahrain Human Development Report. UNDP.

3. السياسات النفطية:

كما ذكر أعلاه، تسببت أزمة كورونا في تراجع كبير في أسعار النفط، ومن ثم في ضرر ملحوظ للاقتصادات الخليجية. قبل الأزمة، منذ شهر ديسمبر 2016م، كانت دول الخليج تتعاون مع كبار منتجي النفط الآخرين تحت مظلة مجموعة أوبك+، لضبط الإنتاج في أسواق النفط⁽²⁾، بعد التراجع الحاد في أسعار النفط الذي بدأ في منتصف عام 2014م. وبالتحديد، مع طفرة النفط الصخري الأمريكي، واستئناف الإنتاج في ليبيا والعراق بعد التحولات التي شهدتها المنطقة العربية عام 2011م. كانت أسواق النفط تعاني من وجود فائض، وكان ذلك يشكل ضغطاً سلبياً على الأسعار⁽³⁾. فانسحبت دول أوبك+ إنتاجها، ووضعت آلية رقابية، سعياً للتخلص من حالة الفائض، ونجحت هذه الخطة في رفع أسعار النفط من 30 دولاراً للبرميل في عام 2016م، إلى 70 دولاراً للبرميل في السنوات اللاحقة.

في بداية عام 2020م، قبل اتضاح أثر أزمة كورونا على أسواق النفط، كانت روسيا، وهي أحد أكبر منتجي النفط عالمياً وأهم عضو في مجموعة أوبك+ بعد المملكة العربية السعودية، توجي للأعضاء الآخرين بأنها لا ترغب في تجديد اتفاقية

تم رفع ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%، وإيقاف علاوات الغلاء لموظفي القطاع العام، كما تم رفع الرسوم الجمركية لثلاثة آلاف سلعة مستوردة. وفي سلطنة عمان، أطلق برنامج للتقاعد المبكر الإلزامي لموظفي القطاع العام، وتم خفض رواتب الموظفين الجدد في القطاع العام.

وبالتالي، ونظراً لإجراء سياسة التقشف بشكلٍ موازٍ لسياسات الدعم الاقتصادي الاستثنائي، تعد استراتيجية دول الخليج (لا سيما المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عمان) هي إعادة هيكلة الدعم الحكومي لتعزيز كفاءته في مجال مكافحة الفقر، ورفع مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود. ففي الفترة التي سبقت تراجع أسعار النفط في عام 2014م، كانت أنظمة الدعم في دول الخليج بحاجة لإصلاحات جذرية، لأن الفئات الأكثر استفادة منها كانت الأثرياء بدلاً من ذوي الدخل المحدود⁽¹⁾.

وفي النهاية، ينبغي التأكيد على أن هذه السياسات المالية لا تطابق الحزمة التقليدية من السياسات المالية التي تطبقها الحكومات، وذلك للأسباب المذكورة في بداية هذا القسم؛ فقد أثبتت الحكومات الخليجية قدرتها على تشخيص المشكلات الجديدة التي تواجه اقتصاداتها، ورسم سياسات تتجاوب مع هذه الظروف غير المسبوقة.

2 OPEC, 2016. OPEC makes history in Vienna. OPEC website, https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/4052.htm, (accessed 04/07/2020).

3 Zhdannikov, Dmitry and Christopher Johnson, 2020. Oil glut worsens as OPEC market-share battle just beginning: IEA. Reuters, <https://www.reuters.com/article/us-iea-oil/oil-glut-worsens-as-opec-market-share-battle-just-beginning-iea-idUSKBN0NY14M20150513>, (accessed 04/07/2020).

1 Ibid.

ولكن مع ظهور التداعيات الاقتصادية لأزمة الكورونا في نفس فترة مفاوضات أوبك+، تغيرت المعادلة الاستراتيجية في أسواق النفط، لأن الطلب العالمي على النفط قد انهار بنسبة 20% في بضعة أسابيع⁽⁴⁾، ويساوي ذلك تقريباً مجموع الإنتاج الروسي والسعودي. وكانت الخيارات أمام المملكة العربية السعودية صعبة للغاية، لأن التراجع الحاد في أسعار النفط (الشكل 1) كان يضرها بشكل مباشر، وكان يهدد منتجي النفط الصخري الأمريكيين، مما شكّل تحديات سياسية واقتصادية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، الذين يمثلون الولايات التي يعمل فيها منتجو النفط الصخري⁽⁵⁾. فبعد عدم تجديد اتفاقية أوبك+، كان ينبغي على المملكة العربية السعودية أن تعزز إنتاجها لحصد المزيد من الإيرادات النفطية وتحقيق مستوى أعلى من الأرباح، بعد ثلاث سنوات من الامتناع عن ذلك تحت مظلة أوبك+. ولكن تطلب الأمر أن تحافظ المملكة العربية السعودية على مستواها المنخفض من الإنتاج النفطي دعماً للأسعار ولربحية منتجي النفط الصخري.

ورسمت المملكة العربية السعودية مع شركائها الخليجيين خطة فعالة للخروج من هذا المأزق. أولاً: رفعت المملكة إنتاجها بشكل كبير، إلى سقف إنتاجها (تقريباً 12 مليون برميل يومياً)، لترسل

خفض الإنتاج⁽¹⁾، بخلاف موقف المملكة العربية السعودية، التي كانت تفضل استمرار التعاون الدولي بين المنتجين. وفي شهر مارس 2020م، لم تنجح مفاوضات أوبك+، وأكد وزير النفط الروسي أليكساندر نوفاك⁽²⁾ رفع قيود الإنتاج عن جميع أعضاء أوبك+.

وكان سبب الخلاف في الرأي بين المملكة العربية السعودية وروسيا حول مستوى الإنتاج هو اختلاف حول مستقبل النفط الصخري الأمريكي⁽³⁾. إذ رأت روسيا أن اتفاقية أوبك+، التي لا تشمل منتجي النفط الصخري الأمريكيين، كانت محدودة المفعول، لأنه عندما ترتفع الأسعار، يرفع منتجو النفط الصخري إنتاجهم، ويستولون على حصة دول أوبك+ المفقودة، وبالتالي ينبغي السماح بهبوط الأسعار لكي يخرج عدد أكبر من منتجي النفط الصخري من السوق نهائياً؛ بينما رأت المملكة العربية السعودية أن التوسع في إنتاج النفط الصخري لم يساو الخفض في إنتاج دول أوبك+، وبالتالي أن الاتفاقية كانت تؤدي إلى تراجع صافٍ في مجموع الإنتاج العالمي، الذي كان يرفع الأسعار بشكل مريح لمجموعة أوبك+.

1 Sharma, G., 2020. Is Russia Hinting OPEC+ Discipline Could Crack In 2020? Forbes, <https://www.forbes.com/sites/gauravsharma/2019/12/28/is-russia-hinting-ope-discipline-could-crack-in-2020/#7a0d0f373350>, (accessed 04/07/2020).

2 Atwood, K. and J. Herb, 2020. US oil state senators threaten to rethink ties to Saudi Arabia in fiery call with ambassador. CNN, <https://edition.cnn.com/2020/04/10/politics/us-oil-state-senators-saudi-call/index.html>, (accessed 04/07/2020).

3 Al-Ubaydli, O., 2020. What analysts get wrong about Saudi oil policy. Alarabiya, <https://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/2020/03/11/What-analysts-get-wrong-about-Saudi-oil-policy.html>, (accessed 04/07/2020).

4 Tuttle, R., 2020. Oil Falls to 18-Year Low After Record Collapse in U.S. Demand. Bloomberg, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-04-14/oil-holds-above-20-as-demand-gloom-overshadows-production-deal?sref=fjjmwSRj>, (accessed 04/07/2020).

5 Atwood, K. and J. Herb, 2020. US oil state senators threaten to rethink ties to Saudi Arabia in fiery call with ambassador. CNN, <https://edition.cnn.com/2020/04/10/politics/us-oil-state-senators-saudi-call/index.html>, (accessed 04/07/2020).

ثالثاً: مدى نجاح السياسات الاقتصادية الخليجية في مواجهة تداعيات أزمة كورونا

حجم الإنفاق وتعدد السياسات المطبقة للتصدي للأزمة يُعدان أمران غير مسبوقين في دول الخليج. ومن ثم تثار تساؤلات مؤداها: ما هي المقومات الاقتصادية التي دعمت الجهود الخليجية لمواجهة الأزمة على المدى القريب؟ وما هي التحديات على المدى البعيد وكيف سوف تتعامل دول الخليج معها؟ يتناول هذا القسم الإجابة عن هذه التساؤلات.

1- السياسات الاقتصادية الخليجية على المدى القريب

لقياس مدى نجاح السياسات التي نفذتها دول الخليج، ينبغي النظر في بيانات الاقتصاد الكلي، لا سيما الناتج المحلي الإجمالي وبيانات أسواق المال. ولكن في بداية شهر يوليو 2020م، لم تنشر أي دولة خليجية بعد هذه البيانات، وبالتالي ينبغي استخدام مؤشرات بديلة. أفضل بديلين متوفرين هما أسعار الأسهم في البورصات الخليجية وسعر صرف العملات الخليجية مقابل الدولار الأمريكي.

فيما يخص أسعار الأسهم، يدل الشكل 5 على حد أدنى من النجاح للسياسات التي اتخذتها دول الخليج، لأنها ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة التي تبعت ذروة الأزمة الاقتصادية في شهري مارس وأبريل 2020م. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الأسهم السعودية بنسبة 22% خلال شهري مايو ويونيو 2020م، كما ارتفعت أسهم بورصة أبوظبي بنسبة 11%. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه رغم هذا

رسالة للمنتجين الآخرين أن عدم التعاون في أسواق النفط مضر للجميع، وأن الموقف الروسي ربما مبني على تحليل غير دقيق عن حالة أسواق النفط.

ثانياً: مع وصول أسعار النفط إلى 20 دولار، وظفت المملكة العربية السعودية رئاستها لمجموعة العشرين (G20) في عام 2020م لتنسيق خفض الإنتاج النفطي على مستوى المجموعة، مما يعني انضمام منتجي نفط كبار مثل المكسيك وكندا والولايات المتحدة لكتلة أوبك+. وتمكنت من ذلك عن طريق إقناع مجموعة العشرين أن انهيار أسعار النفط سيضر الاقتصاد الدولي على المدى المتوسط والطويل، حتى الدول المستوردة للنفط، لأنه سيخلق دورات غير مستقرة في أسعار النفط. ونجحت الاتفاقية⁽¹⁾، وتراجعت روسيا عن موقفها السابق، وبدأت أسعار النفط ترتفع مرة أخرى، إذ بلغت 40 دولاراً في نهاية شهر يونيو 2020م.

وكانت هناك فائدة إضافية مهمة جداً لهذه الاتفاقية حسب المنظور السعودي، وهي اعتراف دولي - يشمل جميع دول مجموعة العشرين - بأن ضبط الإنتاج الدولي للنفط بهدف خلق حالة استقرار في الأسعار هو إجراء قانوني ومرغوب فيه لأنه يخدم المصلحة العامة. وفي المستقبل، قد يحمي ذلك المملكة العربية السعودية من الدعاوى الأمريكية التي ترتبط بدورها في إدارة أسواق النفط.

1 Blackmon, D., 2020. OPEC+, G20 Produce A Very Dim Light At The End Of A Long, Dark Oil Price Tunnel. Forbes, <https://www.forbes.com/sites/davidblackmon/2020/04/11/opec-g20-produce-a-very-dim-light-at-the-end-of-a-long-dark-oil-price-tunnel/#31440d76353e>, (accessed 04/07/2020).

الخليجية 706 مليار دولار، ما يساوي 14 شهراً من الواردات⁽²⁾. ولعبت هذه الاحتياطات الكبيرة دوراً محورياً في استمرارية نظام سعر الصرف الثابت خلال الأزمة، كما مكّنت دول الخليج من تمويل سياساتها المالية دون الحاجة للاعتماد على القروض أو الضرائب حصرياً.

ب- التدني النسبي للديون العامة لدى دول الخليج، الذي حصل بشكلٍ موازٍ لعملية جمع احتياطات العملات الأجنبية خلال الألفية الجديدة. ففي عام 2017م، بلغ الدين العام الخليجي 26% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾، مقارنة بـ 45% في النرويج، و74% في ألمانيا، و120% في المملكة المتحدة، و135% في الولايات المتحدة، و234% في اليابان⁽⁴⁾. وسمح ذلك لدول الخليج بتمويل سياساتها المالية لفترات مطولة. وأن تكون مستعدة لإجراء الاستثمارات اللازمة بعد الأزمة.

ج- الأنظمة الضريبية الجديدة التي تبنتها بعض دول الخليج في عامي 2018-2019م، إذ أطلقت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ضريبة القيمة المضافة

التحسن، لم تسترجع البورصات المستوى الذي حققته في بداية عام 2020م، ما يؤكد استمرار الأزمة الاقتصادية.

انتقالاً إلى أسواق العملات الدولية، لم يتغير سعر الصرف لدى أي دولة خليجية مقابل الدولار الأمريكي إلا بشكل ضئيل للغاية خلال الأزمة. فعلى سبيل المثال، في ذروة الأزمة (نهاية شهر مارس 2020م)، انخفضت قيمة الريال السعودي بنسبة 0.4%، وانخفضت قيمة الدينار البحريني بنسبة 0.6%؛ كما تعرضت بعض العملات الخليجية إلى هجمة مضاربين لكنها لم تنل من قيمتها⁽¹⁾.

بالتالي، وبناءً على البيانات المحدودة المتوفرة، يبدو أن الخطوات التي اتخذتها دول الخليج لإدارة الأزمة الاقتصادية كانت مرضية للأسواق المالية، إذ اقتنع المستثمرون والمضاربون بأن توجه الاقتصاد صحيح، لا سيما مقارنة بالمشاكل العميقة التي تواجهها بعض الدول الأخرى. ولا بد أن انخفاض معدلات الوفيات المشار إليه في مقدمة الدراسة كان له دور في دعم الاقتصاد، لأن المشكلة الاقتصادية تنطلق من المشكلة الصحية. ولكن بالإضافة إلى هذا العامل غير الاقتصادي، كان هناك عدد من العوامل الاقتصادية التي دعمت الجهود الخليجية في مواجهة الأزمة، وهي كما يلي:

أ- خلال الألفية الجديدة، جمعت دول الخليج احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية كجزء من سياسة الحفاظ على سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي. ففي عام 2019م، بلغ مجموع الاحتياطات

2 IMF, 2020. Regional Economic Outlook April 2020: Middle East and Central Asia. <https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/04/15/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-report> (accessed 04/07/2020).

3 Ibid.

4 World Bank, 2020. Central government debt, total (% of GDP). World Bank website, <https://data.worldbank.org/indicator/GC.DOD.TOTL.GD.ZS>, (accessed 04/07/2020).

1 Saba, Y., 2020. Gulf currency pegs to remain despite oil price slump, S&P says. Nasdaq, <https://www.nasdaq.com/articles/gulf-currency-pegs-to-remain-despite-oil-price-slump-sp-says-2020-06-01>, (accessed 04/07/2020).

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن أهم وأدق بيانات حول أداء الاقتصادات الخليجية لم تصدر بعد، وأن البيانات التي تم تحليلها أعلاه تشكل البديل الأمثل لبيانات الناتج المحلي الإجمالي وأسواق العمل، ولكنها ليست بديلاً جيداً، وبالتالي ينبغي إعادة النظر في موضوع كفاءة السياسات الاقتصادية بعد صدور البيانات التقليدية المطلوبة.

2- السياسات الاقتصادية الخليجية على المدى البعيد

على المدى البعيد، وبعد انتهاء المرحلة الصحية لأزمة كورونا، يوجد عدد من التحديات التي ستواجهها الاقتصادات الخليجية، أغلبها مشتركة مع جميع اقتصادات العالم.

أ- الخطط الاقتصادية لدى كافة دول العالم قد تحتاج للمراجعة، ربما بشكل جذري، نظراً للتغيرات العميقة في هياكل الاقتصادات الحديثة بعد أزمة كورونا. كما ذكر أعلاه، بعض القطاعات التي تلعب دوراً مهماً في الخطط الاقتصادية الراهنة – كالطيران المدني والسياحة والتسوق – قد تنكمش بشكل كبير ومستدام، ما يعني أن أصحاب القرار بحاجة لإيجاد وسائل بديلة لتنمية الاقتصادات وخلق وظائف للمواطنين⁽²⁾. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الخطط الراهنة على نظام محدد من سلاسل الإنتاج الدولية، يتسم بالتعقيد الشديد والاعتماد العالي على قدرة الاستيراد والتصدير بسهولة⁽³⁾؛ ولكن لأسباب صحية وسياسية، قد

لتعزيز وتنويع الإيرادات العامة⁽¹⁾. وتتطلب عملية تأسيس هذه الضريبة جهوداً ملحوظة من قبل الحكومة، التي يتعين عليها إنشاء جهاز ضريبي، وأيضاً من قبل الشركات التي يتوجب عليها تدوين أنشطتها التجارية بدقة والالتزام بالنظام الضريبي. وتؤدي هذه العملية إلى حصول الحكومة على بيانات شبه شاملة ودقيقة للغاية حول توزيع الموظفين وطبيعة سلاسل الإنتاج في الاقتصاد المحلي – وهي بيانات مفيدة للغاية لدعم السياسة المالية، لأنها تساعد الحكومة على تحديد حجم الإنفاق المالي المطلوب، وعلى تحديد المكان المناسب للإنفاق، سواء الشركات أو القطاعات المحددة. فعلى عكس ذلك، في الدول النامية حيث توجد أنظمة ضريبية ضعيفة، تعاني الحكومات المركزية من نقص معلوماتي شديد عند تنفيذ السياسة المالية، لأنها غير قادرة على تحديد المكان الأمثل لإنفاق الأموال.

وفيما يخص سياسة النفط، كما ذكر أعلاه، ساهمت السياسة في رفع الأسعار من مستوى يقل عن 20 دولاراً للبرميل، إلى مستوى يتجاوز 40 دولاراً (الشكل 1)، كما تمكنت المملكة العربية السعودية من شرعنة مفهوم إدارة أسواق النفط تحت مظلة دولية مهمة (مجموعة العشرين)، تشمل جميع الدول الغنية المستوردة للنفط. وفي هذا الإطار، استفادت دول الخليج من علاقاتها الدولية الجيدة، لا سيما علاقات المملكة العربية السعودية مع سائر الدول الأعضاء في مجموعة العشرين. كما استفادت من سمعتها كدولة تلتزم بحصص الإنتاج تحت مظلة أوبك+.

2 Al-Ubaydli, Omar, 2020. "Understanding How the Corona-virus Affects the Global Economy: A Guide for Non-Economists."

3 Manuj, Ila, and John T. Mentzer, 2008. "Global supply chain risk management." Journal of business logistics 29, no. 1: 133-155.

1 Al-Ubaydli, O., 2020. Saudi Arabia reaps the benefit of establishing VAT. Alarabiya, <https://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/2020/05/15/Saudi-Arabia-reaps-the-benefit-of-establishing-VAT.html>, (accessed 04/07/2020).

حول كيفية تعديل الخطط الاقتصادية بشكل متواصل. ففي بداية شهر مايو 2020م، صرح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي حفظه الله، بأن هناك حاجة لتطوير خطة اقتصادية جديدة مناسبة للحياة بعد أزمة كورونا، وشكّل فريقاً للقيام بهذه الخطوة⁽⁴⁾.

ب- كما ذكر أعلاه في الشكل 3، أصبح حجم العجزات في الميزانيات العامة الخليجية – وتوجه الديون العامة – مقلقاً للغاية. ففي جميع دول العالم، يُعد الإنفاق الحالي المتعلق بالسياسات المالية غير قابل للاستدامة، نظراً للحجم الاستثنائي لهذا الإنفاق، وينطبق هذا المبدأ على دول الخليج أيضاً. على المدى الطويل، تضر الديون العامة المرتفعة الاقتصاد لأن أسعار الفائدة المتعلقة بتسديد الديون تسيطر على الميزانية العامة، وتقلل من الأموال المتاحة للمشاريع التنموية⁽⁵⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي الديون العامة المرتفعة إلى تراجع في الاستثمار المحلي والأجنبي، لأن المستثمرين يخشون من خسائر مستقبلية إذا قررت الحكومة أن تسدد الديون، سواء عن طريق رفع الضرائب أو خفض قيمة العملة⁽⁶⁾. ويتسبب التراجع في الاستثمار في تراجع النمو الاقتصادي، لأن الاستثمار وليس

يتم إلغاء هذا النظام وإعادة توطین الإنتاج، حتى وإن أدى ذلك إلى ارتفاع في أسعار السلع وتراجع في مستوى المعيشة⁽¹⁾.

وفي حالة دول الخليج، تلعب بعض القطاعات دوراً محورياً في الاقتصاد، كالطيران المدني والسياحة التقليدية في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة، وعائدات الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية، وجميعها تلعب دوراً محورياً في الاقتصادات الخليجية، إلا أنها تواجه تحديات. فبخلاف الدول الغربية، تُعد البدائل المتاحة لهذه القطاعات أمام دول الخليج محدودة، لأنها لم تحقق بعد نفس مستويات الابتكار والتطور التكنولوجي الموجودة في الاقتصادات المتقدمة⁽²⁾. كما أنها دول في بيئة صحراوية، مما يعيق عملية التنوع الاقتصادي⁽³⁾.

وعملية مواجهة هذا التحدي صعبة بسبب انعدام اليقين حول هيكل اقتصاد المستقبل. قد يتم تطوير لقاح بسرعة، ويسمح ذلك بعودة سريعة للنظام الاقتصادي السابق؛ أو أن محاولات تطوير اللقاح قد لا يحالفها النجاح، وبالتالي يتغير نمط الحياة اليومية بشكل جذري ومستدام. ومن ثم ينبغي على دول الخليج أن تشكل فرق عمل لمتابعة مستجدات التنمية الاقتصادية باستمرار، ولتقديم توصيات

4 Abueish, T., 2020. <https://english.alarabiya.net/en/coronavirus/2020/05/04/Coronavirus-Dubai-ruler-calls-for-development-of-post-COVID-19-economic-plan>. Alarbiya, <https://english.alarabiya.net/en/coronavirus/2020/05/04/Coronavirus-Dubai-ruler-calls-for-development-of-post-COVID-19-economic-plan>, (accessed 04/07/2020).

5 Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff, 2010. "Growth in a Time of Debt." American economic review 100, no. 2: 573-78.

6 Ibid.

1 Al-Ubaydli, Omar, 2020. "Understanding How the Corona-virus Affects the Global Economy: A Guide for Non-Economists."

2 Callen, Mr Tim, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Mr Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal, 2014. Economic diversification in the GCC: Past, present, and future. International Monetary Fund.

3 Al-Ubaydli, O., 2019. Venezuela proves Gulf prosperity should not be taken for granted. Alarabiya, <https://english.alarabiya.net/en/views/news/world/2019/01/24/Venezuela-proves-Gulf-prosperity-should-not-be-taken-for-granted.html>, (accessed 04/07/2020).

الاستهلاك هو ما ينبغي الاقتصاد.

وفي حالة دول الخليج، هذه المشكلة ملحة بسبب التشاؤم حول أسعار النفط المستقبلية⁽¹⁾. فالإيرادات النفطية مهددة بسبب الانتقال إلى الطاقة النظيفة، بعيداً عن أي اعتبارات متعلقة بكورونا. فعلى سبيل المثال، تعهد عدد من الاقتصادات الكبيرة بمنع السيارات غير الكهربائية خلال العشرين عاماً القادمة⁽²⁾، مما يقلل الطلب على النفط ومن ثم يؤدي إلى تراجع مزمّن في سعره.

وللتصدي لهذا التحدي، أطلقت دول الخليج رؤاها الاقتصادية، بهدف تنويع أسس الاقتصاد ومن ثم الإيرادات العامة. وفي حالة مملكة البحرين تحديداً، تم إطلاق برنامج التوازن المالي في عام 2018م، بدعم المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة العربية والكويت، لترشيد الإنفاق ولوضع خطة مالية قابلة للاستدامة. ولكن كما ذكر أعلاه، قد تحتاج الخطط الاقتصادية الخليجية إلى تعديلات جذرية نظراً للتغيرات في الهيكل الاقتصادي العالمي؛ وبالتالي ينبغي متابعة المستجدات وإجراء التعديلات اللازمة بانتظام.

ج- تعد الاقتصادات الخليجية صغيرة نسبياً عند المقارنة بالاقتصادات المتقدمة، ويشكل ذلك عائقاً أمام تطورها الاقتصادي، لأن الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج عادة يتطلب مستوى عالٍ من الإنتاج (minimum efficient)

(scale)⁽³⁾. الحل التقليدي لهذه المشكلة الذي تلجأ إليه الاقتصادات الصغيرة هو عقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع اقتصادات كبرى لتكبير السوق المفتوحة أمام الشركات المحلية⁽⁴⁾. فعلى سبيل المثال، تستفيد سنغافورة من اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة والصين – وهما أكبر اقتصادين في العالم – للتغلب على مشكلة صغر سوقها المحلي. كما تستفيد الدنمارك من عضويتها في الاتحاد الأوروبي لفتح ثاني أكبر منطقة اقتصادية في العالم لشركاتها.

أطلقت دول الخليج في عام 2008م سوقاً خليجية مشتركة⁽⁵⁾، كما أن لديها عدداً من اتفاقيات التجارة الحرة مع اقتصادات صغيرة ومتوسطة كسنغافورة وسويسرا، ولكن حجم السوق المشتركة لا يزال أقل مما هو مطلوب لتحقيق رؤاها الاقتصادية. ينبغي على دول الخليج أن تعقد اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو الصين، وسعت لذلك، لا سيما مع الاتحاد الأوروبي⁽⁶⁾، ولكنها لم تنجح بعد (باستثناء مملكة البحرين وسلطنة عمان، اللتين عقدتا اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة).

3 Helpman, Elhanan, 1981. "International trade in the presence of product differentiation, economies of scale and monopolistic competition: A Chamberlin-Heckscher-Ohlin approach." *Journal of international economics* 11, no. 3: 305-340.

4 Thompson, Aileen J, 1994. "Trade liberalization, comparative advantage, and scale economies Stock market evidence from Canada." *Journal of International Economics* 37, no. 1-2: 1-27.

5 Abdulghaffar, M., Al-Ubaydli, O. and O. Mahmood, 2013. *Middle Eastern Finance and Economics*, 19:54-67.

6 Al-Ubaydli, O., 2019. Why the GCC and EU should restart negotiations on a free trade agreement. *Alarabiya*, <https://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/2019/07/03/Why-the-GCC-and-EU-should-restart-negotiations-on-a-free-trade-agreement.html>, (accessed 04/07/2020).

1 Covert, Thomas, Michael Greenstone, and Christopher R. Knittel, 2016. "Will we ever stop using fossil fuels?" *Journal of Economic Perspectives* 30, no. 1: 117-38.

2 Ibid.

2015م، كان تمثيل الوافدين في القوة العاملة⁽³⁾ لدى دول الخليج أعلى من 70%، بمساهمة مهمة في جميع المهارات، من عاملات المنازل إلى رؤساء الشركات الكبيرة. وتستفيد الاقتصادات الخليجية من الوافدين لعدة أسباب هي:

أ- تمتلك دول الخليج بنى تحتية ذات جودة متميزة⁽⁴⁾، كجزء من خطة استقطاب رؤوس الأموال الدولية. وتاريخياً، لم يكن هناك عددٌ كافٍ من المواطنين لبناء هذه المنشآت، ولتشغيل القطاعات التي تستفيد منها. فمن ناحية كمية، لعب الوافدون دوراً مهماً في سرعة تنمية الاقتصادات الخليجية. فعلى سبيل المثال، في الفترة 1980-2018م، نما الاقتصاد السعودي بنسبة 415%، كما نما الاقتصاد الإماراتي بنسبة 860%، والاقتصاد البحريني بنسبة 1,094%، ولا يمكن تحقيق مثل هذه الأرقام مع الاعتماد المطلق على القوة العاملة الوطنية لبلوغ نمو بهذا المعدل.

ب- يسد الوافدون ثغرات مهمة في أسواق العمل الخليجية⁽⁵⁾. في المهارات المتقدمة، لا سيما في القطاع النفطي، أسواق العمل المحلية غير قادرة على توفير الكوادر اللازمة لاستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة، وربما أبرز مثال لذلك هو

وكما ذكر أعلاه، منذ عام 2008م، كان التوجه العام عالمياً هو نحو الانغلاق التجاري وليس التكامل؛ ومع أزمة كورونا، أصبح هذا التوجه أقوى وأسرع، لأسباب صحية وسياسية. كما تم استضعاف النظام الدولي في كافة الأبعاد، بسبب الصراع بين القوى الكبرى⁽¹⁾. ومن ناحية دول الخليج، يشكل هذا تحدياً كبيراً، لأنها معتمدة على التكامل الاقتصادي العالمي (العولمة) لتمكينها من تنمية اقتصاداتها وخفض الاعتماد على النفط.

ولمواجهة هذا التحدي، ينبغي استمرار بذل الجهود في مجال تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج والدول الأخرى، لا سيما الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عام 2020م، ويمكن استثمار رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين في هذا الصدد، ولكن على المدى الطويل، ينبغي على دول الخليج أن تنوع علاقاتها الاستراتيجية الدولية، وتوطّد علاقاتها مع المؤسسات في الدول الغربية لدعم قضاياها، في ظل هذه التحديات الاقتصادية الاستثنائية.

التحديات الثلاثة المذكورة أعلاه مشتركة، إما مع جميع دول العالم، أو مع أغليبتها على الأقل، بينما التحدي الرابع هو شبه خاص بدول الخليج، وهو صعوبة استقطاب الوافدين في المستقبل. منذ عقد السبعينات، أصبحت العمالة الوافدة تلعب دوراً محورياً في أسواق العمل الخليجية⁽²⁾. ففي عام

3 GLMM, 2020. Percentage of nationals and non-nationals employed in GCC countries' employed populations. GLMM website, <https://gulfmigration.org/media/graphs/GLMM%20-%20Website%20-%20GCC%20Graph%206%20-%202008%20Nov%202013.pdf>, (accessed 04/07/2020).

4 Mina, Wasseem, 2007. "The location determinants of FDI in the GCC countries." Journal of Multinational Financial Management 17, no. 4: 336-348.

5 Al-Ubaydli, Omar, 2015. "The economics of migrant workers in the GCC." Arab Gulf States Institute in Washington Issue Paper 10.

1 World Economic Forum, 2020. Why multilateralism is in such a mess and how we can fix it. World Economic Forum website, <https://www.weforum.org/agenda/2020/01/why-multilateralism-is-in-such-a-mess-and-how-we-can-fix-it/>, (accessed 04/07/2020).

2 Al-Ubaydli, Omar, 2015. "The economics of migrant workers in the GCC." Arab Gulf States Institute in Washington Issue Paper 10.

ج- عودة إلى فئة الوافدين أصحاب المهارات المتقدمة، إذ أن وجود الوافدين يسمح بنقل المعرفة للمواطنين⁽⁵⁾، وهي وسيلة أسرع لتطوير الكوادر المحلية من الاعتماد على تطور نظام التعليم المحلي. ويتضح ذلك في شركة أرامكو لأن المواطنين السعوديين أصبحوا يقومون بأهم الأدوار في الشركة (رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي)، بينما كانت هذه الوظائف خاصة بالوافدين في وقت التأسيس؛ وتمكن السعوديون من القيام بهذه الأدوار بعد التعلم والتطور خلال عملهم مع الوافدين الخبراء.

ونتيجة لأزمة كورونا، وللسياسات الاقتصادية التي تبنتها دول الخليج لمواجهة الأزمة، خرجت أعداد كبيرة من الوافدين من دول الخليج، بشكل مفاجئ وغير مخطط له⁽⁶⁾، إذ تم تسريحهم بسبب عدم قدرة الشركات التي توظفهم على دفع رواتبهم. وفي بعض الحالات، سببت عملية إعادة الوافدين لأوطانهم توترات دبلوماسية بين دول الخليج والدول الأم للوافدين⁽⁷⁾. ونتيجة ذلك، بعد انتهاء الأزمة، قد تواجه دول الخليج صعوبة في استقطاب الوافدين والاستعانة بمهاراتهم وجهودهم لتشغيل

شركة أرامكو، التي أصبحت الشركة الأكثر ربحية في العالم؛ كان المواطنون السعوديون يمثلون أقلية صغيرة من موظفي الشركة في وقت التأسيس، ومع جهود السعودية، تراجعت مساهمة الوافدين، ولكنهم ما زالوا يمثلون أكثر من 10% من موظفي الشركة⁽¹⁾، لا سيما في الرتب العالية، لضمان قدرة الشركة على الاستفادة من أحدث التكنولوجيات العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم الوافدون في المهارات المتدنية أيضاً، وهذه مساهمة مهمة جداً في بعض المهن التي يبتعد عنها المواطنون لأسباب ثقافية، كجمع النفايات، والتنظيف المنزلي، والخدمات الشخصية⁽²⁾. كما أن هذه الظاهرة تدعم مساهمة المرأة الخليجية في سوق العمل، من خلال توفير خدمات منزلية كالتنظيف وإعداد الوجبات وتربية الأطفال بأسعار متدنية⁽³⁾. وفي جميع المهن ذات المهارات المتدنية، يدفع وجود أعداد كبيرة من الوافدين بالرواتب نحو الانخفاض، وبالتالي تصبح أسعار الخدمات التي تعتمد على هذه الجهود منخفضة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة⁽⁴⁾، كصالونات الحلاقة ووجبات المطاعم والتشديد، ويؤدي هذا الانخفاض في أسعار الخدمات إلى ارتفاع في مستوى المعيشة لدى المواطنين الخليجيين.

5 Ibid.

6 Al Sherbini, R., 2020. COVID-19: Gulf expats forced to leave for home as pandemic impacts jobs. Gulf News, <https://gulfnews.com/world/gulf/covid-19-gulf-expats-forced-to-leave-for-home-as-pandemic-impacts-jobs-1.72112920>, (accessed 04/07/2020).

7 Greenfield, C. and A. Cornwell, 2020. Pakistan concerned at workers returning from UAE with coronavirus. Reuters, <https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-pakistan-emirates/pakistan-concerned-at-workers-returning-from-uae-with-coronavirus-idUSKBN22H1R7>, (accessed 04/07/2020).

1 Saudi Aramco, 2017. Saudi Aramco Facts and Figures 2017. <https://www.saudiaramco.com/-/media/publications/corporate-reports/2017-facts-and-figures-en.pdf>, (accessed 04/07/2020).

2 Al-Ubaydli, Omar, 2015. "The economics of migrant workers in the GCC." Arab Gulf States Institute in Washington Issue Paper 10.

3 Ibid.

4 Ibid.

خاتمة وتوصيات

فرضت أزمة كورونا على دول الخليج الحاجة لتطوير سياسات اقتصادية جديدة لمواجهة هذه الظروف غير المسبوق. في شهر يوليو 2020م، لا تزال دول الخليج في مرحلة مبكرة في إدارة الأزمة، لأن الأوضاع الاقتصادية غير مستقرة وتتطور بشكل يومي؛ كما أن أهم الإحصائيات الاقتصادية لم تصدر بعد، وبالتالي يضطر المحللون إلى تقييم الوضع عن طريق مؤشرات غير مباشرة.

رغم ذلك، تدل المؤشرات الأولية على أن دول الخليج قد نجحت في تجاوز أول مرحلة للأزمة، من خلال استراتيجية تميز بين السياسة النقدية والسياسة المالية؛ وفي الساحة الدولية، السياسة النفطية تحت مظلة أوبك+ ومجموعة العشرين. ولكن توجد تحديات ملحوظة أمام الاقتصادات الخليجية في الفترة المقبلة، لا سيما إذا استمر الجانب الصحي للأزمة، ولم يتم تطوير لقاح فعال.

وبالتحديد، قد تضطر دول الخليج لمراجعة خططها الاقتصادية بشكل جذري، نظراً لحدوث انكماشات كبيرة ومستدامة في قطاعات محورية كالطيران المدني والسياحة التقليدية والمناسك الدينية. كما أن الخطط المالية بحاجة للمراجعة، لضمان استدامة الميزانيات العامة وأنظمة سعر الصرف الثابت لدى دول الخليج، في ظل الارتفاع الكبير في الإنفاق، والتراجع الكبير في الإيرادات النفطية، التي سببتها أزمة كورونا.

وستكون الإصلاحات اللازمة أصعب في ظل موجة استضعاف النظام الدولي، لا سيما التراجع في معدلات التكامل الاقتصادي العالمي؛ وأيضاً بسبب انخفاض قدرة دول الخليج على الاستفادة

الاقتصادات الخليجية⁽¹⁾. وفي بعض المهن التي كانت دول الخليج تستهدفها ضمن خطط توظيف الوظائف، لن يمثل ذلك مشكلة ملحوظة؛ ولكن توجد مهن عدة لا تقدر أسواق العمل المحلية على تلبية الطلب فيها، كالعمال في قطاع التشييد، وبالتالي ستضطر الشركات الخليجية على الأرجح أن ترفع رواتب الوافدين في هذه القطاعات لضمان استقطاب أعداد كافية من العمالة، وسينعكس ذلك على ارتفاع في أسعار السلع النهائية، ومن ثم في تراجع في مستوى المعيشة لدى المواطنين.

ولكن على المدى الطويل، قد يكون هذا التطور في مصلحة الاقتصادات الخليجية، لأن اعتمادها على الوافدين أصبح عاملاً معيقاً للابتكار التكنولوجي في القطاع الخاص⁽²⁾، لأن الشركات تفضل خلق القيمة المضافة عن طريق استغلال العمالة ذات الأجور المتدنية بدلاً من الاستثمار في أحدث التكنولوجيات. ولكن لأجل اغتنام فرصة تحقيق هذا التحول في سوق العمل المحلية، يتعين على دول الخليج أن ترسم خطاً فعالاً في مجال التعليم والتدريب المهني لضمان قدرة المواطنين على الإحلال محل الوافدين⁽³⁾.

1 Young, Karen, 2020. How COVID-19 will change GCC labor markets. Al Monitor, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/04/gulf-covid19-coronavirus-change-gcc-labor-markets-crisis.html>, (accessed 04/07/2020).

2 Naumann, C., Al-Ubaydli, O., Abdulla, G. and A. Alabbasi, 2018. Bahrain Human Development Report. UNDP.

3 Ibid.

من الوافدين لسد الثغرات في أسواق عملها المحلية، ولخفض أسعار سلع وخدمات أساسية، ولنقل المعرفة للمواطنين.

ونظراً لهذه الظروف، قد تكون حكومات دول الخليج بحاجة لاتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تلك التحديات على المدى الطويل، منها على سبيل المثال:

1- تشكيل فرق عمل وطنية لمتابعة تداعيات أزمة كورونا على هياكل الاقتصادات الحديثة، ولتقديم التوصيات، ومن ثم مراجعة الخطط الاقتصادية الوطنية بشكل مستمر بناءً على هذه التوصيات.

2- بذل المزيد من الجهود لضبط الإنفاق وتنويع مصادر الدخل لدى الحكومة، لوضع خطط مالية قابلة للاستدامة لدعم البيئة الاستثمارية.

3- تطوير علاقات دبلوماسية مع الاقتصادات الكبرى (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين) لفتح أسواقها للشركات الخليجية، رغم توجه المجتمع الدولي نحو الانغلاق الاقتصادي.

4- تطوير البرامج التعليمية والتدريبية بالتنسيق مع القطاعات الخاصة الخليجية، لتعزيز قدرة المواطنين على المنافسة والإحلال محل الوافدين، لا سيما في المهن ذات المهارات المتوسطة والرفيعة.

القسم الثاني: ملف العدد

- الأبعاد الاستراتيجية لأزمة كورونا

- تقديم الملف

1- الجيوش ومواجهة التهديدات غير التقليدية: فيروس كورونا نموذجاً

أ.د. حسنين توفيق إبراهيم

2- تأثير أزمة فيروس كورونا على مفهوم وآليات الأمن الوطني للدول

د. نادية سعد الدين

3- أزمة فيروس كورونا والعالم: نقطة تحوّل في تطوّر العلاقات
السياسية والاقتصادية الدولية

د. سالي خليفة إسحاق

د. أنطونيوزوتي

تقديم الملف

لا شك أن أزمة كورونا غير مسبقة، سواء من حيث متطلبات مواجهتها، أو ما سببته من تداعيات لن تكون وقتية، وإنما ستمتد لسنوات على المستويين العالمي والإقليمي.

ورغم أن وقوع الأزمات يعد أمراً طبيعياً، بل أن كافة دول العالم واجهت أزمات من قبل، سواء فرادى أو بشكل جماعي، مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية، والأزمة المالية العالمية عام 2008م، فقد زاد من حدة أزمة كورونا ارتباطها بقطاع نوعي هو القطاع الطبي. صحيح أن دول العالم تتباين في اهتمامها بهذا القطاع، إلا أن تداعيات الأزمة قد تجاوزت قدرات الدول كافة، بل أن الأزمة استلزمت استنفار كافة أجهزة الدول للعمل بشكل متكامل ومتوازٍ لمواجهة تداعيات هذه الأزمة. من ناحية ثانية، كانت الأزمة اختباراً حقيقياً لمبدأ التضامن الذي تقوم عليه تنظيمات الأمن الإقليمي، بل والمنظمة الأممية، التي كانت الأزمة كاشفة – وليست منشئة – لحجم التباين في مصالح الدول الكبرى، وهو الأمر الذي حال دون الاتفاق على آليات جماعية دولية لمواجهة كورونا.

وتأسيساً على ما سبق، يتضمن ملف دورية "دراسات" لهذا العدد، بعنوان "الأبعاد الاستراتيجية لأزمة كورونا"، ثلاث مساهمات تدور حول آليات إدارة الأزمة وتداعياتها.

المساهمة الأولى: بعنوان "الجيش ومواجهة التهديدات غير التقليدية: جائحة كورونا نموذجاً"، ويقدمها الأستاذ الدكتور حسنين توفيق إبراهيم. تستهدف الدراسة تناول أربعة عناصر هي:

جائحة كورونا.. حالة نموذجية للتهديدات والمخاطر غير التقليدية المعولة، وأدوار الجيوش في مواجهة جائحة كورونا.. رصد وتحليل، وأسباب استدعاء الجيوش للمشاركة في مواجهة جائحة كورونا، والانعكاسات المحتملة لجائحة كورونا على أدوار الجيوش.. تعزيز الأدوار غير التقليدية.

أما **المساهمة الثانية بعنوان "تأثير أزمة كورونا" على مفهوم وآليات الأمن الوطني للدول"**، فتقدمها الدكتورة نادية سعد الدين، وتهدف هذه الورقة للإجابة عن عدة تساؤلات حول دور الدولة تجاه حماية أمنها الوطني، وتأثير الأزمة في تغيير مفهوم الأمن الوطني للدول، وتأثير الأزمة على مستويات الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، فضلاً عن تأثير تبعاتها على آليات الأمن الوطني للدول. أما **المساهمة الثالثة**، فتقدمها كل من أ.د. سالي خليفة إسحق والدكتور أنطونيو زوتي بعنوان "أزمة كورونا والعالم: نقطة تحول في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية؟". وتتناول هذه الورقة بالتحليل التداعيات المحتملة لجائحة كورونا على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، متسائلة عما إذا كان هذا الوباء بمثابة نقطة تحول في النظام العالمي الحالي، أم أن تأثيراته المختلفة ربما لن ترقى إلى مستوى تغيير وجه هذا النظام؟ بالإضافة إلى تناول تأثير الأزمة على الأمن الإقليمي، خاصةً فرص تعزيز التعاون الإقليمي حالياً ومستقبلاً.

1- الجيوش ومواجهة التهديدات غير التقليدية:

كورونا نموذجًا

أ.د. حسنين توفيق إبراهيم⁽¹⁾

الثالثة: فرضت أزمة كورونا العديد من المتطلبات التي يجب العمل عليها ضمن الأدوار غير التقليدية للجيوش، ليس بسبب أزمة كورونا فحسب، وإنما بالنظر إلى تغير طبيعة التهديدات الأمنية ذاتها، وهو ما يتطلب بالضرورة تغييراً في خطط العمل والاستراتيجيات، خاصة مسألة إدارة الأزمات.

تهدف هذه الدراسة لتحليل الدور الذي اضطلعت به الجيوش والأجهزة الأمنية في العديد من دول العالم في مواجهة أزمة كورونا، سواءً من خلال المساهمة في الحد من انتشار الفيروس، أو دعم الرعاية الصحية أو تقديم الدعم اللوجستي للمؤسسات المدنية الأخرى، كما تثير الدراسة تساؤلات حول تأثير هذا الدور على الأدوار غير التقليدية للجيوش في عالم ما بعد كورونا.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: رغم ارتباط الأزمة بالقطاع الطبي، إلا أن تداعياتها تطلبت استدعاء الجيوش والقوات الأمنية، والتي اضطلعت بدور محوري للغاية في كافة مراحل مواجهة الوباء، وذلك بالنظر لما تمتلكه من قدرات تنظيمية ولوجستية، وهو ما تكامل مع الجهود المدنية وكان داعماً أساسياً لها.

الثانية: أثارت أزمة كورونا تساؤلات حول ضرورة تطوير الإمكانيات الطبية لدى القوات المسلحة والأمنية، لتوظيفها مستقبلاً حال حدوث أزمات مماثلة.

1 أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد والقااهرة.

مقدمة

مواجهة هذه النوعية من التهديدات بزيادة الإنفاق العسكري والاعتماد على الجيوش، حتى وإن شاركت بأدوار مهمة ومؤثرة في عملية المواجهة، بل تتم مواجهتها من خلال دولة قوية (ليست هشة أو ضعيفة) لديها شرعية راسخة، وأولويات مدروسة، ومؤسسات فعالة، وسياسات عامة ناجعة ومرنة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والصحية والسياسية والبيئية، والمعلوماتية وغيرها. كما لا يمكن في هذا المقام إغفال دور كلٍّ من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ووعي المواطنين، فضلاً عن جهود التعاون الإقليمي والدولي، حيث أن التهديدات غير التقليدية غالباً ما تكون عابرة لحدود الدول على نحو ما سبق ذكره⁽¹⁾.

ومع تصاعد وتيرة التهديدات والمخاطر غير التقليدية، بدأت تظهر منذ تسعينات القرن العشرين مفاهيم ومقاربات جديدة للأمن، محورها التركيز على الأمن غير التقليدي لمواجهة هذه النوعية من التهديدات والمخاطر، وهو ليس بديلاً عن الأمن التقليدي، بل مكملاً له من حيث كونه أكثر شمولاً، إذ يركز على أمن الأفراد والجماعات، والمجتمعات وكيانات الدول. وفي هذا الإطار، تم تدشين مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم شامل يغطي مجالات عديدة، مثل: الأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن الصحي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، إلخ. ومن أبرز مميزات هذا المنظور الجديد للأمن،

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة اهتماماً متزايداً بموضوع التهديدات غير التقليدية للأمن، سواءً على المستوى الوطني أو العالمي. وهي تختلف عن التهديدات التقليدية للأمن من عدة جوانب. فالأخيرة ذات طبيعة عسكرية، تستهدف في الأساس كيان الدولة. وقد يكون مصدرها دولة أو دول أخرى تناصبها العداء لأسباب مختلفة، أو تنظيمات إرهابية تهدد أمنها واستقرارها. كما يمكن أن تتمثل هذه التهديدات في حركات تمرد مسلحة أو جماعات انفصالية تشكل خطراً على وحدة الدولة وسلامة أراضيها. وتقوم الجيوش وأجهزة الشرطة والأمن بالدور الرئيسي في مواجهة هذه النوعية من التهديدات. وفي هذا الإطار، أصبحت الدولة ككيان سياسي هي محور المفهوم التقليدي للأمن، وأصبح الدور التقليدي للجيوش مرتبطاً بمواجهة التهديدات التقليدية.

أما التهديدات غير التقليدية للأمن، فهي في الأغلب الأعم تهديدات غير عسكرية، تمتد تأثيراتها لتشمل المجتمعات بمختلف مكوناتها. كما أن الكثير من هذه التهديدات عابر لحدود الدول، وتتمثل مصادرها في مجموعة من المشكلات والتحديات التي بدأت تتصاعد بشكل واضح، مثل التدهور البيئي والتغير المناخي، وندرة الموارد، بخاصة الطاقة والمياه والغذاء، والأوبئة والأمراض الفتاكة، والكوارث الطبيعية، وما يترتب عليها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية، وشبكات الجريمة العالمية المنظمة، والتهديدات السيبرانية، وموجات الهجرة غير الشرعية، والاختلالات الديموغرافية في العديد من الدول، وما تمثله من تأثيرات سلبية على مستقبل قوى العمل فيها، إلخ. ولا يمكن

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Hameiri, Shahar and Lee Jones. 2015. Governing Borderless Threats: Non-Traditional Security and the Politics of State Transformation. Cambridge: Cambridge University Press; Srikanth, Divya. 2014. "Non-Traditional Security Threats: A Review." International Journal of Development and Conflict 60 - 68.

إلى جانب طبيعته الشاملة، هو تركيزه على توفير الحماية للبشر وتمكينهم من ناحية، واستناده إلى أبعاد وقائية وتنموية من ناحية أخرى. وفي جميع الحالات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال دولة قوية، وشراكات فعالة بين الدولة وكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص على المستوى الوطني، فضلاً عن علاقات تعاونية وشراكات بناءة بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي⁽¹⁾.

وتُعد جائحة كورونا حالة نموذجية للتهديدات غير التقليدية المعولة. فالفيروس ظهر للمرة الأولى في الصين خلال شهر ديسمبر عام 2019م، وفي أقل من ثلاثة أشهر استطاع أن يضرب جميع دول العالم تقريباً. وامتدت تأثيراته الكارثية لتشمل بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة جميع مناحي الحياة. لذلك يُعد تفشي الفيروس بكل المقاييس جائحة عالمية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، لا سيما وأن عالم ما بعد كورونا سوف يشهد الكثير من التغيرات على مستوى المجتمعات والدول والعلاقات الدولية. ونظراً لذلك، أكدت الجائحة مركزية المقاربة غير التقليدية للأمن في عالم اليوم، خاصة وأن دول العالم قد راحت تحشد كل ما لديها من إمكانيات ومؤسسات لمواجهة هذا الخطر الداهم. وفي هذا السياق، تم استدعاء الجيوش على نطاق

واسع للمشاركة في عملية المواجهة هذه⁽²⁾.

في ضوء ما سبق، فإن الهدف من هذه الدراسة هو رصد وتحليل وتقييم الأدوار التي قامت بها الجيوش في مواجهة جائحة كورونا، وذلك على ثلاثة مستويات، هي: الحد من انتشار الفيروس، ومساندة قطاعات ومؤسسات الرعاية الصحية، وتقديم الدعم اللوجستي للمؤسسات الأخرى (الأمنية والمدنية) المنخرطة في عملية المواجهة. كما تسعى الدراسة إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء استدعاء الجيوش للمشاركة في التصدي لجائحة كورونا، فضلاً عن استشراف الانعكاسات المحتملة للجائحة على الأدوار غير التقليدية للجيوش من ناحية، والعلاقات المدنية-العسكرية من ناحية أخرى. فالتأثيرات الكارثية التي ترتبت على انتشار فيروس كورونا، والتي يحتاج التعافي من بعضها إلى سنوات، أكدت بوضوح أن مخاطر وتداعيات بعض التهديدات غير التقليدية تفوق بمراحل مخاطر وتداعيات التهديدات التقليدية، مما يرجح أن دولاً عديدة سوف تستوعب الدرس، وتقوم بمراجعات جادة لأوليئها وسياساتها وأدوار مؤسساتها، بما في ذلك أدوار الجيوش، وطبيعة علاقاتها بالمؤسسات المدنية.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Khan, Ahyousha. 2020. "COVID-19 and Future of Non-Traditional Threats to National Security." Modern Diplomacy. April 30. Accessed May 31, 2020. <https://moderndiplomacy.eu/2020/04/30/covid-19-and-future-of-non-traditional-threats-to-national-security/>; Slaughter, Anne-Marie. 2020. "Redefining National Security for the Post-Pandemic World." Project Syndicate. June 3. Accessed June 8, 2020. <https://www.project-syndicate.org/commentary/redefining-national-security-for-world-after-covid19-by-anne-marie-slaughter-2020-06>.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

United Nations Trust Fund for Human Security. 2016. Human Security Handbook. New York : United Nations.

أولاً: جائحة كورونا: حالة نموذجية للتهديدات والمخاطر غير التقليدية المعولة

شكلت جائحة كورونا تهديداً جوهرياً للأمن بمفهومه الشامل على المستويين الوطني والعالمي، حيث خلقت مجموعة من الأزمات الحادة والمتزامنة في جميع القطاعات تقريباً⁽¹⁾.

فعلى المستوى الصحي، شكل الفيروس تهديداً للحق في الحياة، وهو ما يتجلى بوضوح في التزايد السريع في عدد حالات الوفاة والإصابة. فحتى تاريخ 28 يونيو 2020م، وصل عدد حالات الإصابة المؤكدة على مستوى العالم إلى (10,186,410)، فيما وصل عدد حالات الوفاة إلى (502,986)⁽²⁾. ونظراً لسرعة انتشاره، فقد شكل كورونا تحدياً هائلاً للنظم والمؤسسات الصحية في الدول.

وعلى المستوى الاقتصادي، تُعد تأثيرات جائحة كورونا كارثية بكل المقاييس، إذ أدت إلى انهيار أسعار النفط وأسواق المال، كما ضربت بشكلٍ حاد قطاعات حيوية مثل السفر والسياحة، والنقل الجوي وغيرها، عدا عن الخسائر الكبيرة التي لحقت بالقطاع الخاص من جراء توقف كثير من الأنشطة الإنتاجية والخدمية. كل ذلك وغيره سوف يؤدي إلى تراجع كبير في معدلات النمو، وتفاقم في

ونظراً لكون استدعاء الجيوش للمشاركة في مواجهة جائحة كورونا قد شكل ظاهرة عالمية، فسوف يتم تناولها من منظور مقارن، بحيث يتم تقديم أمثلة ونماذج من بلدان مختلفة من حيث مواقعها الجغرافية، وطبيعة نظمها السياسية، ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، والعقائد العسكرية لجيوشها. وفي هذا الإطار، هناك ثلاثة مفاهيم ومداخل تحليلية تمثل خلفية لهذه الدراسة في مقاربتها للموضوع، تتمثل في: مفهوم مجتمع المخاطر العالمي، حيث تُعد جائحة كورونا حالة نموذجية لذلك؛ ومدخل العلاقات المدنية-العسكرية، خاصة في أوقات الأزمات. فالمدخل التقليدي للعلاقات المدنية-العسكرية يركز عادةً على بعض القضايا مثل الأدوار السياسية للجيوش، واقتصادات الجيوش، ودور الجيوش في عملية التحول الديمقراطي، إلخ، لكننا بصدد تناول أدوار غير تقليدية تؤديها أو يمكن أن تؤديها الجيوش لمواجهة تهديدات غير تقليدية، الأمر الذي يطرح قضايا وتساؤلات جديدة على صعيد العلاقات المدنية-العسكرية. وهناك أيضاً مدخل السياسات العامة في زمن الأزمات المركبة على غرار جائحة كورونا. فالجائحة عمقت أزمات قائمة، وخلقت أزمات جديدة في مختلف القطاعات تقريباً. فهي إذن قد عطلت سياسات عامة قائمة، وفرضت على الحكومات وضع وتنفيذ سياسات عامة بديلة خلال فترة زمنية وجيزة، وفي مجالات عديدة مثل الرعاية الصحية، والطب الوقائي، وفرض الحجر الصحي، وتأمين إمدادات المياه والطاقة والغذاء للسكان، والتعليم، والعمل، إلخ. وهنا يبرز دور الجيوش على مستوى المشاركة في صنع بعض هذه السياسات وتنفيذها.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Monaco, Lisa. 2020. "Pandemic Disease Is a Threat to National Security: Washington Should Treat It Like One." Foreign Affairs. March 3. Accessed June 1, 2020. <https://www.foreignaffairs.com/articles/2020-03-03/pandemic-disease-threat-national-security>

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

أحدث إحصائيات كورونا. 2020. البيان. 28 يونيو. تاريخ الوصول 28 يونيو 2020. <https://www.albayan.ae>

مشكلة المديونية، وعجز في ميزانيات الكثير من الدول، لا سيما وأن التعافي من الآثار الاقتصادية للجائحة سيحتاج، في كثير من الحالات، إلى فترة زمنية ليست بالقصيرة. وبحسب مؤشرات عديدة، فإن الاقتصاد العالمي سوف يشهد حالة ركود غير مسبقة منذ الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي⁽¹⁾.

وعلى المستوى الاجتماعي، أدى انتشار الفيروس وإجراءات الإغلاق التي تم اتخاذها لمواجهة إلى تزايد معدلات الفقر والبطالة بشكلٍ حاد في الكثير من دول العالم، حيث فقد الملايين وظائفهم ومصادر دخلهم. وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، فإن التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا سوف تضيق حوالي 25 مليون شخص إلى قوائم العاطلين عن العمل حول العالم، وهذا الرقم قد ينخفض بعض الشيء إذا نجحت بعض الدول في اتخاذ سياسات ملائمة للحد من التأثيرات السلبية للجائحة على اقتصاداتها⁽²⁾. كما أدت الجائحة إلى تعطيل أنماط الحياة الروتينية اليومية التي اعتاد عليها البشر حول العالم، حيث أصبح البقاء في المنازل والحجر الصحي ومنع التجمعات هو السيناريو الأكثر فاعلية للحد من انتشار الفيروس. وتنفيذاً

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Baldwin, Richard and Beatrice Weder di Mauro, (eds.). 2020. Economics in the Time of COVID-19. London: A CEPR Press VoxEU.org eBook; Yergin, Daniel. 2020. "The Oil Collapse: A Pandemic and a Price War Have Together Brought Energy Markets to a Crisis." Foreign Affairs. April 2. Accessed June 1, 2020. <https://www.foreignaffairs.com/articles/2020-04-02/oil-collapse>.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

International Labour Organization. 2020. "Almost 25 Million Jobs Could Be Lost Worldwide as a Result of COVID-19, Press Release." International Labour Organization. March 18. Accessed June 1, 2020. https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_738742/lang--en/index.htm.

لذلك، تم إغلاق الحدود الجوية والبحرية والبحرية، وتعطيل المدارس والجامعات، وإغلاق مقار العمل في القطاعين الحكومي والخاص، وكذلك المراكز الرياضية والترفيهية والتجارية ودور العبادة وغيرها، وذلك لفترات زمنية متفاوتة من دولة إلى أخرى. كل ذلك وغيره خلق الكثير من الضغوط والمشكلات النفسية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة، التي هددت بحدوث انهيار اجتماعي في بعض الحالات، خاصة في الدول التي عانت من ضعف القدرة على احتواء تداعيات الجائحة⁽³⁾.

أما على المستوى السياسي، فقد شكلت جائحة كورونا تحدياً جوهرياً للدول والمنظمات الإقليمية والدولية، خاصة وأنها قد كشفت عن حالة الضعف والهشاشة التي تعانيها دول عديدة على مستوى العالم، بما فيها دول غربية متقدمة، عدا عن ضعف دور كثير من المنظمات الإقليمية والدولية في التعامل مع الجائحة وتداعياتها. كما أدت إلى تصاعد النزعات الوطنية والانعزالية، حيث راحت كل دولة تحاول مواجهة الفيروس داخل حدودها، وتم إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية بين الدول لمنع انتشاره. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فيروس كورونا تمثل بيئات ملائمة لتمدد تيارات وتنظيمات التطرف والإرهاب وعصابات الجريمة

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Milanovic, Branko. 2020. "The Real Pandemic Danger Is Social Collapse: As the Global Economy Comes Apart, Societies May, Too." Foreign Affairs. March 19. Accessed June 1, 2020. <https://www.foreignaffairs.com/articles/2020-03-19/real-pandemic-danger-social-collapse>.

ثانياً: أدوار الجيوش في مواجهة جائحة كورونا: رصد وتحليل

لقد أدت الجيوش في دول عديدة على مستوى العالم أدواراً متنوعة في مواجهة جائحة كورونا. ويمكن تناول هذه الأدوار بالرصد والتحليل والتقييم في ثلاثة مجالات، هي: الحد من انتشار الفيروس، ودعم قطاعات ومؤسسات الرعاية الصحية، ومساندة المؤسسات الأخرى (الأمنية والمدنية) المنخرطة في مواجهة الجائحة.

1- الحد من انتشار فيروس كورونا

إن الحد من انتشار الفيروس هو مرحلة مهمة لاحتوائه والسيطرة عليه، وبالتالي تقليص تأثيراته السلبية على المجتمع والدولة. وقد شاركت الجيوش في هذه المهمة بأشكال مختلفة، منها ما يلي:

أ. تنفيذ قرارات فرض الحجر الصحي

استندت استراتيجيات كثير من الدول في مواجهتها لجائحة كورونا إلى عناصر عديدة، في مقدمتها فرض الحجر الصحي على المدن والمناطق التي شكلت بؤراً للفيروس، وذلك لمحاصرته والحد من تمدده وانتشاره. ونظراً لما يتطلبه تنفيذ مثل هذه القرارات من إجراءات تتسم بالحسم والانضباط، فقد استدعت هذه الدول جيوشها للمشاركة في تنفيذ هذه المهمة. وقد كانت الصين، باعتبارها أول دولة ظهر فيها الفيروس، سباقة في الاستعانة بجيش التحرير الشعبي لمواجهة جائحة كورونا، حيث قام آلاف من عناصر الجيش بفرض إجراءات الحجر الصحي على مقاطعة هوبي البالغ عدد سكانها نحو 56 مليون نسمة، والتي تضم مدينة ووهان التي تفشى فيها الفيروس. بعد ذلك انتشرت

المنظمة⁽¹⁾. كما خلقت الجائحة أزمات سياسية جديدة، وعمقت أزمات قائمة بين بعض الدول، كما هو الحال بين الولايات المتحدة والصين، والخلافات داخل الاتحاد الأوروبي. كل ذلك وغيره يطرح تحديات وإشكاليات جديدة ستكون لها تداعياتها على مستقبل النظام الدولي من حيث هيكله ومؤسساته وقضياه، وأنماط العلاقات بين القوى الفاعلة والمؤثرة فيه، خاصة في ظل حالة الاضطراب واللايقين التي تصاعدت من جراء جائحة كورونا. كما شكلت الجائحة تحدياً جوهرياً لظاهرة العولمة بمساراتها المعروفة⁽²⁾.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Angelo, Paul J. 2020. "The Pandemic Could Bring Power to Latin America's Criminal Gangs: But Not If Governments Beat Them to the Punch." Foreign Affairs. April 20. Accessed June 1, 2020. <https://www.foreignaffairs.com/articles/america/2020-04-20/pandemic-could-bring-power-latin>; Burke, Jason. 2020. "Opportunity or Threat? How Islamic Extremists are Reacting to Coronavirus." The Guardian. April 16. Accessed June 1, 2020. <https://www.theguardian.com/world/2020/apr/16/opportunity-or-threat-how-islamic-extremists-reacting-coronavirus>.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Lehne, Stefan. 2020. "How the Coronavirus Is Testing the EU's Resilience." Carnegie Europe, Carnegie Endowment for international Peace. March 25. Accessed June 1, 2020. <https://carnegieeurope.eu/2020/03/25/how-coronavirus-is-testing-eu-s-resilience-pub-81364>; Pei, Minxin. 2020. "China's Coming Upheaval: Competition, the Coronavirus, and the Weakness of Xi Jinping." Foreign Affairs. April 3. Accessed June 1, 2020. <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-04-03/chinas-coming-upheaval>; Sachs, Jeffrey D. 2020. "The East-West Divide in COVID-19 Control." Project Syndicate. April 8. Accessed June 1, 2020. <https://www.project-syndicate.org/commentary/west-must-learn-covid19-control-from-east-asia-by-jeffrey-d-sachs-2020-04>;

ورغم أن اليابان لا تمتلك بموجب الدستور جيشاً بالمعنى التقليدي المتعارف عليه، حيث تمتلك قوات للدفاع الذاتي فحسب، إلا أنها وظفت هذه القوات ضمن استراتيجيتها في مواجهة جائحة كورونا. وقد تم ذلك بعدة سبل، منها: المشاركة في تسيير رحلات جوية لإجلاء المواطنين اليابانيين من مدينة ووهان الصينية، وتوفير وتجهيز عبّارات لتكون بمثابة مقار حجر صحي لهم. ومع تفشي فيروس كورونا بين السائحين وأفراد الطاقم الذين كانوا على متن السفينة البريطانية المعروفة باسم "أميرة الماس" Diamond Princess، والبالغ عددهم 3711 شخصاً، قررت الحكومة اليابانية فرض حجر صحي كامل على هذه السفينة، التي كانت ترسو بميناء يوكوهاما. وقد شاركت وزارة الدفاع في تنفيذ هذا الحجر، من خلال توفير عدد كبير من العمالة اللازمة لذلك، وتقديم الدعم اللوجستي المطلوب لتوفير سبل الإعاشة والعلاج لهذا العدد الضخم من الأشخاص على متن السفينة⁽⁴⁾. وفي كوريا الجنوبية، ساهم الجيش في فرض الحجر الصحي على المناطق الأكثر تضرراً، والتي شكلت بؤراً للفيروس. وفي الفلبين، قامت وحدات من الجيش وخفر السواحل بمساعدة الشرطة في تطبيق الإجراءات التي اتخذتها السلطات لإغلاق العاصمة بشكل كامل، وعزلها عن بقية المدن والمناطق لمنع

وحدات من الجيش في عديدٍ من المقاطعات والمدن الأخرى لفرض الحجر الصحي عليها. وقد أسهمت هذه الإجراءات الصارمة وغيرها في تمكين الصين من محاصرة الفيروس، وجعلت من خبرتها في هذا المجال نموذجاً استلهمته دول أخرى⁽¹⁾.

وفي الهند، قام الجيش بدور مهم في إجلاء مواطنين هنود من عدة دول أخرى مثل الصين وإيران وإيطاليا، ووضعهم قيد الحجر الصحي في مراكز ومرافق تابعة له⁽²⁾. وقدم الجيش في سنغافورة تجربة مختلفة في فرض الحجر الصحي، حيث قامت بعض وحداته بدور مهم في تحديد الأشخاص المحتمل إصابتهم بالفيروس، وذلك من خلال إجراء نحو ألفي اتصال هاتفي يومياً مع من خالطوا مرضى، وتوجيههم لتنفيذ الحجر الصحي في منازلهم لمدة 14 يوماً، مع مراقبتهم للتأكد من التزامهم بذلك. وفي حال عدم الالتزام يتم اتخاذ إجراءات قانونية ضد المخالفين⁽³⁾.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Nouwens, Meia. 2020. "China's Armed Forces and the Impact of COVID-19,". IISS. May 7. Accessed June 8, 2020. <https://www.iiss.org/blogs/military-balance/2020/05/china-armed-forces-covid-19-pla>; Singer, Peter W., Peter Wood and Alex Stone. 2020. "As Coronavirus Spreads, China's Military Is Largely MIA." Defense One. February 6. Accessed June 8, 2020. <https://www.defenseone.com/ideas/2020/02/coronavirus-spreads-chinas-military-has-been-largely-mia/162950/>.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Sengupta, Ramananda. 2020. "Corona Warriors: How Indian Army Is Contributing to Battle Against COVID-19." Outlook. April 18. Accessed June 8, 2020. <https://www.outlookindia.com/website/story/india-news-corona-warriors-how-indian-army-is-contributing-in-battle-against-covid-19/35>.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. شادي عبد الوهاب منصور. 2020. "ما هي مهام وأدوار الجيوش في أزمنة الأوبئة؟" مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة. 6 مايو. تاريخ الوصول 8 يونيو 2020. https://futureuae.com/media/Issue07web_056b998a-a7d7-4009-9420-35d9b0cb15a2.pdf.

4 لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. رادومير كوميل. 2020. "اليابان نموذجاً: لماذا تصاعد الاعتماد على الجيوش في مواجهة "كورونا"؟" مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 18 مارس. تاريخ الوصول 8 يونيو 2020. <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5391>. Kato, Hisashi. 2020. "The Self Defense Forces and Japan's COVID-19 Response." Tokyo Review. April 21. Accessed June 5, 2020. <https://www.tokyoreview.net/2020/04/self-defense-forces-japan-covid-19/>.

ونظراً لأن الغالبية العظمى من دول العالم قد قامت بإغلاق حدودها البرية والبحرية والجوية لفترات زمنية متفاوتة للحد من انتشار فيروس كورونا، فإن قوات حرس الحدود والسواحل هي التي قامت بتنفيذ مهمة إغلاق الحدود البرية والبحرية.

ب. تنفيذ قرارات فرض حظر التجول

اتخذت دول عديدة إجراءات احترازية للحد من انتشار فيروس كورونا، كان من بينها فرض حظر تجول كلي أو جزئي داخل أراضيها لفترات زمنية محددة. وقامت الجيوش بالدور الرئيسي في تطبيق قرارات حظر التجول. فعلى سبيل المثال، قامت الأردن بفرض حظر تجول في جميع أنحاء البلاد لفترة محددة اعتباراً من 21 مارس 2020م، وذلك استناداً إلى قانون الدفاع الذي يُفعل في حالة الطوارئ. وبناءً عليه، تم نشر وحدات الجيش على مداخل ومخارج المدن والمحافظات في جميع مناطق المملكة، لضمان الالتزام بإجراءات حظر التجول. وقد تضمنت قرارات فرض الحظر توقيع عقوبات على المخالفين⁽⁴⁾.

وفي تونس، تم فرض حظر التجول في جميع أنحاء البلاد اعتباراً من 18 مارس 2020م، وكُلف الجيش بتطبيق هذا القرار. وبناءً عليه، قام الجيش بنشر مئات الدوريات العسكرية وتنفيذ طلعات جوية منتظمة لفرض الحظر. وقد تم توجيه الدوريات العسكرية المكلفة بتنفيذ القرار للبدء بدعوة المواطنين للالتزام بحظر التجول والبقاء في منازلهم عبر مكبرات الصوت، وبعد ذلك تقوم باتخاذ

تفشي الوباء⁽¹⁾. كما قامت الجيوش في عديد من الدول الأفريقية، مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وغيرهما، بأدوار مماثلة. ففي جنوب أفريقيا مثلاً، تم نشر 70 ألف جندي لتنفيذ إجراءات الإغلاق⁽²⁾.

وعندما استشرى فيروس كورونا في أوروبا، وأصبحت دول مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا بؤراً للوباء، قامت هذه الدول باستدعاء الجيوش للمشاركة في عملية المواجهة. ففي إيطاليا، التي تُعد من أكثر الدول الأوروبية تضرراً من الفيروس، قررت السلطات إغلاق البلاد وفرض الحجر الصحي في جميع المدن والأقاليم لفترة زمنية محددة. وتم تكليف الجيش بالمشاركة في تنفيذ هذه القرارات. لذلك انتشرت وحداته في الشوارع ومحطات المترو والقطارات لإغلاق المدن، ومنع أي تجمعات. وفي إسبانيا، فرضت الحكومة حجراً صحياً شاملاً لفترة محددة، واستعانت بالجيش لتنفيذه. وسلكت فرنسا النهج نفسه، خاصةً وأن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد اعتبر أن بلاده تواجه حرباً صحية خطيرة نتيجة لتفشي فيروس كورونا⁽³⁾.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

أحمد عبد الحكيم. 2020. "عمليات خاصة.. الجيوش النظامية تحارب شبح كورونا". إندبندنت عربية. 21 مارس. تاريخ الوصول 6 يونيو 2020.

<https://www.independentarabia.com/node/104366>

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Carsten, Paul. 2020. "Nigerian Army Prepares for Coronavirus Lockdown, Mass Burials." REUTERS. March 25. Accessed June 20, 2020. <https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-nigeria-security/nigerian-army-prepares-for-coronavirus-lockdown-mass-burials-idUSKBN21C2B2> ; 2020. "Coronavirus: South Africa deploys 70,000 troops to enforce lockdown." BBC NEWS. April 22. Accessed June 15, 2020. <https://www.bbc.com/news/world-africa-52387962>.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Pepe, Erica and Amanda Lapo. 2020. "Europe's Armed Forces and the Fight against COVID-19." IISS. April 9. Accessed June 8, 2020. <https://www.iiss.org/blogs/military-balance/2020/04/europe-armed-forces-covid-19>.

4 لمزيد من التفاصيل، انظر:

بدء حظر التجول في كل أنحاء الأردن لمواجهة تفشي فيروس كورونا. DW. 13 مارس 2020. تاريخ الوصول 5 يونيو 2020. <https://www.dw.com/ar>

إجراءات صارمة تجاه المخالفين⁽¹⁾. وحدث نفس الشيء في العراق، حيث قررت الحكومة فرض حظر التجول لفترة زمنية محددة، ونشرت وحدات من الجيش لتطبيق القرار⁽²⁾.

ج. تعقيم وتطهير المنشآت والمرافق العامة المهمة والحيوية

تُعد عملية تعقيم وتطهير المرافق والمنشآت العامة الهامة والحيوية من الإجراءات الاحترازية اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقد قامت الجيوش في بعض الدول بدور مهم في هذا المجال. ففي مصر، قامت وحدات وطواقم الحرب الكيميائية في القوات المسلحة بدور كبير في تعقيم وتطهير مئات المنشآت والمرافق العامة، مثل المستشفيات ومراكز الحجر الصحي ومباني الوزارات والهيئات والجامعات، والمساجد والكنائس وغيرها، وكذلك محطات المترو والقطارات والميادين العامة والشوارع الرئيسية⁽³⁾. وفي كوريا الجنوبية، شارك الجيش في جهود وعمليات تعقيم الشوارع

ومحطات القطارات والمرافق العامة⁽⁴⁾. وفي روسيا، قامت وحدات الحماية من المخاطر والإشعاعات والتسربات الكيميائية والبيولوجية بتطهير مقار ومراكز عسكرية ومنشآت ومرافق عامة مدنية في عديد من المدن الروسية⁽⁵⁾.

2- دعم قطاعات ومؤسسات الرعاية الصحية

لم تقتصر مهام الجيوش في مواجهة جائحة كورونا على المشاركة في تطبيق قرارات فرض الحجر الصحي وحظر التجول، بل قامت بأدوار مهمة في دعم قطاعات ومؤسسات الرعاية الصحية، خاصةً بعد أن كشفت الجائحة عن حالة الضعف والهشاشة التي تعاني منها نظم الرعاية الصحية والطب الوقائي في العديد من دول العالم، بما فيها دول غربية تصنفها تقارير الأمم المتحدة ضمن فئتي التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة للغاية. وبالإضافة إلى قيام الجيوش في عشرات الدول بتزويد المستشفيات المدنية بمستلزمات وأطقم طبية عسكرية لتعزيز كفاءتها، فقد قدمت أشكالاً أخرى من الدعم لقطاعات ومؤسسات الرعاية الصحية، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

فيروس كورونا: حظر تجول في تونس وقرارات جديدة بالسعودية ومنع الاحتجاجات في الجزائر. بي بي سي -عربي. 18 مارس 2020. <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51939516>

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

العراق ينشر الجيش لفرض حظر تجول صارم لمنع تفشي كورونا. كردستان 24. 27 مارس 2020. تاريخ الوصول 3 يونيو 2020. <https://www.kurdistan24.net/ar/news/775ba442-fc58-465c-a3d9-d5397540a1a4>

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

اللواء أ.ح.د. محمد قشقوش. 2020. " الجيوش ومكافحة كورونا: الجيش المصري في المقدمة." المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. 27 مارس. تاريخ الوصول 5 يونيو 2020. <https://covid-19.ecsstudies.com/5012>

4 لمزيد من التفاصيل، انظر:

الجيوش في زمن كورونا.. تركت السلاح ولجأت للمطهرات. الحرة. 15 مارس 2020. تاريخ الوصول 1 يونيو 2020. <https://www.alhurra.com/2020/03/15>

5 لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. فالح الحمراي. 2020. "نافذة من موسكو.. الجيوش تدخل في معركة القضاء على فيروس كورونا." المدى. 12 أبريل. تاريخ الوصول 5 يونيو 2020. <https://almadapaper.net/view.php?cat=225919>
Boulegue, Mathieu. 2020. "How the Russian Military Responding to Conid-199." War on the Rocks. May 4. Accessed June 8, 2020. <https://warontherocks.com/2020/05/how-is-the-russian-military-responding-to-covid-19/>.

أ- إنشاء وإدارة مستشفيات ميدانية مؤقتة

قامت الجيوش في دول عديدة بإنشاء مستشفيات ميدانية مؤقتة لإجراء الفحوص والاختبارات اللازمة، وعزل ومعالجة المصابين بفيروس كورونا. وقد أسهم ذلك في تخفيف الضغط على المستشفيات المدنية التابعة لوزارات الصحة، خاصة في مراحل الارتفاع الحاد في أعداد المصابين. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، منها ما حدث في الصين، حيث شارك الجيش خلال شهر فبراير 2020م في تشييد مستشفى جديد في مدينة ووهان، عاصمة مقاطعة هوبي، في أقل من عشرة أيام. وتبلغ السعة الإجمالية للمستشفى 1400 سرير. كما تولى الجيش مهمة إدارة المستشفى، من خلال أطقمه الطبية المتخصصة، حيث أرسل 450 من الأطباء والممرضين والفنيين ذوي الخبرة في مكافحة الأوبئة، مثل إيبولا وسارس، إلى مقاطعة هوبي. وفي فرنسا، قام الجيش بإنشاء مستشفى ميداني لعلاج مصابي كورونا في شرق البلاد، وذلك بسبب الارتفاع السريع في أعداد المصابين وعجز المستشفيات المحلية عن استيعابهم. وفي إسبانيا، تولى الجيش مسؤولية بناء العديد من المستشفيات الميدانية لمواجهة الزيادة في أعداد المصابين. وفي الولايات المتحدة، شارك الجيش في إنشاء مستشفيات ميدانية في عدة ولايات، حيث تم تحويل بعض الحدائق والمتنزهات العامة ومراكز المؤتمرات إلى مستشفيات. وفي روسيا، جهز الجيش 7 مستشفيات متنقلة، يضم كلٌّ منها 100 سرير و3 فرق طبية لعلاج المصابين. وفي المكسيك، تولى الجيش والأسطول البحري إدارة عشر مستشفيات جديدة خصصت للتعامل مع مصابي كورونا. وفي كينيا، جهز الجيش ثلاثة مواقع لعزل المصابين بالفيروس، بسعة 1500

سرير لكل موقع، ليتم استخدامها عند اللزوم⁽¹⁾.

وفي الكويت، قامت هيئة الخدمات الطبية في الجيش الكويتي بإعداد وتجهيز مخيم (الدفاع) في منطقة صباحان ليكون مستشفى ميدانياً للحجر الصحي. كما خصصت الهيئة المجمع الطبي الشمالي في منطقة الجهراء ليكون محجراً صحياً، وذلك بعد تزويده بأجهزة ومعدات طبية متطورة. وفي مصر، قامت القوات المسلحة بتأسيس "مجمع مستشفيات القوات المسلحة للعزل الصحي" بأرض المعارض في مدينة القاهرة. ويُعد هذا المجمع الأضخم على مستوى الشرق الأوسط، حيث بلغت سعته 4000 سرير، ويضم قاعات للعزل ومستشفيات ميدانية، وسيارات إسعاف مجهزة وطائرات إسعاف طبي⁽²⁾.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

لماذا اللجوء إلى الجيوش في مواجهة الوباء؟ العربية. 20 مايو 2020. تاريخ الوصول 7 يونيو 2020. <https://www.alarabiya.net/ar/Arab-and-world/2020/03/25/gg> يبدأ المساعدة في مكافحة فيروس "كورونا"، اليوم السابع، 17 أبريل 2020. اليوم السابع. 17 أبريل. تاريخ الوصول 7 يونيو 2020. <https://www.youm7.com/story/2020/4/17>.

Armies Are Mobilising against the Coronavirus: Soldiers Are Patrolling Streets, Running Hospitals - and Cancelling Drills. The Economist. March 23, 2020. Accessed June 8, 2020. <https://www.economist.com/international/2020/03/23/armies-are-mobilising-against-the-coronavirus> ; Gisesa, Nyambega. 2020. "Coronavirus: KDF at the ready 'if things get out of hand'," , March 25, 2020." DAILY NATION. March 25. Accessed June 18, 2020. <https://www.nation.co.ke/news/KDF-ready-for-Covid-19-emergency/1056-5503478-vnhclz/index.html>.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

إنها الحرب.. الجيوش تتدخل! القبس الإلكتروني. 17 مارس 2020. تاريخ الوصول 7 يونيو 2020.

<https://alqabas.com/article/5761182>

2020. "بطاقة 4 آلاف سرير، السيسي يفتح أكبر مجمع ميداني للعزل الطبي لمواجهة كورونا". الجمهورية. 28 يونيو. تاريخ الوصول 28 يونيو 2020. <https://www.gomhuriaonline.com>.

ب- علاج مصابي كورونا في المستشفيات والمراكز الطبية التابعة للقوات المسلحة

لتخفيف الضغط عن المستشفيات والمرافق الطبية التابعة لوزارة الصحة، قامت القوات المسلحة في عدة دول باستقبال أعداد من مصابي كورونا في المستشفيات والمراكز الطبية العسكرية لعزلهم ومعالجتهم. ومن أمثلة ذلك ما حدث في ألمانيا، حيث دفع الجيش بأكثر من 32 ألف جندي لتقديم الدعم للولايات والبلديات في مواجهة جائحة كورونا، كان من بينهم أكثر من 17 ألف من الخدمة الطبية للقوات المسلحة. واستدعى الجيش جزءاً من قوات الاحتياط للمشاركة في هذه المهمة. كما خصص 820 سريراً في مستشفياته الخمسة لتقديم الرعاية الطبية لمرضى كورونا، وخصص 159 سريراً للعناية المركزة لهذا الغرض⁽¹⁾.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 18 مارس 2020م تفعيل قانون الدفاع الوطني لمواجهة جائحة كورونا، وهو ما يعني أن البلاد قد دخلت في حالة حرب لمواجهة عدوٍ خفي هذه المرة. وبمقتضى هذا القانون، يمكن توجيه السفن العسكرية الطبية، وهي بمثابة مستشفيات عامة عائمة، لمساعدة الولايات الأكثر تضرراً. وبناءً عليه، تم توجيه السفينة الطبية العملاقة يو إس إن إس - كومفورت (USNS - Com) إلى نيويورك، وتوجيه السفينة يو إس إن إس - ميرسي (USNS - Mercy) إلى لوس أنجلوس. كما وعد البنتاجون بتقديم خمسة ملايين كمادة وألفي جهاز تنفس صناعي من مخازنه لدعم المستشفيات

المدنية. وفي روسيا، خصص الجيش حوالي 10 آلاف جندي و3500 وحدة من المعدات اللازمة للمساعدة في مواجهة الفيروس. كما جهز أكثر من 7500 سرير، و5200 طبيب، و65 فريق ترميز للإنعاش، وذلك لعلاج المصابين⁽²⁾.

وفي مصر، قامت القوات المسلحة "برفع درجة الاستعداد لـ 45 مستشفى عسكرياً بإمكانات 12300 سرير، منها 1870 سرير رعاية مركزة، بعدد 1100 جهاز تنفس صناعي، وعدد 22 مستشفى عزل، بإجمالي 4000 سرير، إضافة إلى تطويع 4 مستشفيات ميدانية متنقلة بطاقة 502 سرير، وكذلك تخصيص عدد 11 جهاز تحليل عينات بالمعامل المركزية والمستشفيات العسكرية بإمكانات تصل إلى 220 عينة يومياً"⁽³⁾. وفي المملكة العربية السعودية، خصصت القوات المسلحة مستشفياتها المتنقلة لدعم ومساندة الجهود الاحترازية والإجراءات الاستباقية، التي تقوم بها وزارة الصحة وغيرها من الجهات لمواجهة فيروس كورونا. وتقوم هذه المستشفيات المتنقلة بإجراء

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

لماذا اللجوء إلى الجيوش في مواجهة الوباء؟ العربية. 20 مايو 2020. تاريخ الوصول 7 يونيو 2020. <https://www.alarabiya.net/ar/Arab-and-world/2020/03/25/gg> يبدأ المساعدة في مكافحة فيروس "كورونا"، اليوم السابع، 17 أبريل 2020. اليوم السابع، 17 أبريل. تاريخ الوصول 7 يونيو 2020. <https://www.youm7.com/story/2020/4/17> McDermott, Roger. 2020. "COVID-19 and the Russian Military: Internal Cases and Role in the State's Response, 22/4/2020.." The Jamestown Foundation. April 22. Accessed June 7, 2020. <https://jamestown.org/program/covid-19-and-the-russian-military-internal-cases-and-role-in-the-stat>.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

عماد الدين حسين. 2020. " الجيش وكورونا.. رسائل الرئيس". الشروق. 8 أبريل. تاريخ الوصول 4 يونيو 2020. <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=08042020&id=45a827d5-dee7-48b1-a675-95ff-66c8f588>

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

الجيش الألماني يدخل المعركة ضد كورونا. البيان. 18 أبريل 2020. تاريخ الوصول 5 يونيو 2020. <https://www.albayan.ae/one-world/overseas/2020-04-18-1.3834710>

3- تقديم الدعم اللوجستي للمؤسسات الأخرى (الأمنية والمدنية) المنخرطة في مواجهة فيروس كورونا

قدمت الجيوش في العديد من بلدان العالم أشكالاً من الدعم اللوجستي للمؤسسات الأخرى (الأمنية والمدنية) المنخرطة في مواجهة جائحة كورونا. وتم تجنيد الآلاف من رجال القوات المسلحة للقيام بهذه المهام⁽³⁾. وتتمثل أهم أشكال الدعم اللوجستي التي قدمتها الجيوش بهذا الخصوص فيما يلي:

أ. حفظ الأمن والنظام ومكافحة الإرهاب: من المعروف أن الجوائح وما يصاحبها من مشكلات وتحديات تخلق ظروفاً مواتية للعناصر والعصابات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية لكي تصعد من أنشطتها وعملياتها. وفي هذا الإطار، قامت الجيوش في العديد من دول العالم بتقديم الدعم والمساندة لقوات الشرطة في مجال حفظ الأمن والنظام، وذلك من خلال تأمين المنشآت والمرافق الحيوية، ومخازن ومستودعات السلع وخطوط الإمداد. كما واصلت الجيوش مهامها في مجال مكافحة الإرهاب رغم وجود جائحة كورونا. فعلى سبيل المثال، استغل تنظيم جهادي إرهابي مثل "داعش" ظروف جائحة كورونا، وراح يعيد تجميع صفوفه ويصعد من عملياته الإرهابية خلال الأشهر الأولى من عام 2020م في دول مثل سوريا والعراق وأفغانستان.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر:

European Armies on the Battlefield against Corona. The European Center for Counter-Terrorism and Intelligence Studies. April 13, 2020. Accessed June 1, 2020. <https://www.europarabct.com/>; Tahir, Tariq. 2020. "Army Preparing 20,000 Troops to Join Coronavirus Fight as London Faces Total Lockdown and Death Rate Soars." The Sun. March 19. Accessed June 4, 2020. <https://www.thesun.co.uk/news/11205235/army-preparing-troops-coronavirus-fight/>.

الفحوصات الأولية وفرز الحالات المصابة، تمهيداً لتحويلها إلى المستشفيات الرئيسية⁽¹⁾.

ج- الانخراط في جهود تطوير واختبار لقاحات مضادة لفيروس كورونا

تمتلك الكثير من الجيوش مراكز ومعامل بحثية متخصصة، تضم كوادراً علمية مؤهلة، وأجهزة ومعدات حديثة. وفي هذا الإطار، انخرطت الجيوش في عدة دول في إجراء بحوث وتجارب واختبارات لتطوير لقاحات مضادة لفيروس كورونا. كما شارك علماء وباحثون عسكريون في فرق بحثية وطنية تعمل لتحقيق هذا الهدف. وعلى سبيل المثال، يمكن في هذا المجال الإشارة إلى خبرات وتجارب جيوش كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين⁽²⁾.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

"الجيش السعودي يساند جهود «الصحة» في مواجهة كورونا". الشرق الأوسط. 21 مارس 2020. تاريخ الوصول 8 يونيو 2020. <https://aawsat.com/home/article/2192386>

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

"الجيش الروسي يبدأ تجربة لقاح لفيروس كورونا على 50 جندياً". البيان. 2 يونيو 2020. تاريخ الوصول 8 يونيو 2020.

<https://www.albayan.ae/one-world/over-seas/2020-06-02-1.3873762>

الجيش الأمريكي يتوقع "إنتاج لقاح ضد كورونا بحلول نهاية السنة". روسيا اليوم. 2 يونيو 2020. تاريخ الوصول 8 يونيو 2020.

<https://arabic.rt.com/world/1120428>

"الصين تسمح رسمياً ببدء الاختبارات السريرية لأول لقاح ضد COVID-19". الجمهورية. 17 مارس 2020. تاريخ الوصول 6 يونيو 2020.

<https://www.aljouthouria.com/ar/news/519953>

ج- المساهمة في توفير بعض السلع الغذائية للمواطنين بأسعار مناسبة:

بسبب حالة الخوف والفرع التي سيطرت على المواطنين من جراء جائحة كورونا، تكالب الكثيرون على شراء السلع وتخزينها تحسباً للأسوأ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار كثير من السلع، خاصة مع ظهور ممارسات احتكارية في دول عديدة. هنا نشطت القوات المسلحة في بعض الدول للمساهمة في توفير السلع الاستهلاكية للمواطنين ومحاربة الاحتكار، فضلاً عن المساهمة في عمليات تأمين وتسهيل نقل هذه السلع من مكان لآخر، وتأمين المستودعات والمخازن وخطوط الإمداد. ففي مصر مثلاً، أسهم الجيش في توفير بعض السلع الغذائية الرئيسية للمواطنين، وذلك من خلال منافذ بيع ثابتة ومتحركة في جميع محافظات الجمهورية. ومما ساعد القوات المسلحة على القيام بذلك هو امتلاكها لعشرات من المصانع والمزارع، والمشروعات والمؤسسات التي تقوم بإنتاج هذه السلع، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة من ناحية، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين من ناحية أخرى⁽²⁾.

لذلك شنت جيوش هذه الدول حملات ضد التنظيم. كما واصل الجيش المصري حملته العسكرية ضد تنظيم "ولاية سيناء" التابع لتنظيم "داعش"، والذي تركز أنشطته في شمال سيناء⁽¹⁾.

ب. نقل المصابين بفيروس كورونا والمعدات والمستلزمات الطبية إلى المستشفيات:

نظراً لعدم قدرة المستشفيات في المناطق الأكثر تضرراً بالفيروس على استيعاب أعداد المصابين، تكفلت الجيوش في دول عديدة بنقل أعداد من المصابين إلى مستشفيات أخرى داخل الدولة، على غرار ما حدث في هولندا وغيرها من الدول. كما تم استغلال إمكانيات الجيوش في نقل اسطوانات الأكسجين وغيرها من المستلزمات والمعدات الطبية إلى المستشفيات، خاصة في المناطق النائية، مثلما حدث في كلٍّ من نيجيريا وكينيا وبريطانيا وبلدان أخرى عديدة. وفي دول مثل إسبانيا وإيطاليا، لم تقتصر مشاركة الجيش على نقل الإمدادات الطبية إلى المستشفيات فحسب، بل قام بنقل توابع جثث الموتى، في ظل عجز الجهات المدنية المختصة عن القيام بذلك.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Burke, Jason. 2020. "Opportunity or Threat? How Islamic Extremists are Reacting to Coronavirus." The Guardian. April 16. Accessed June 9, 2020. <https://www.theguardian.com/world/2020/apr/16/opportunity-or-threat-how-islamic-extremists-reacting-coronavirus>; Contending with ISIS in the Time of Coronavirus." International Crisis Group. March 31, 2020. Accessed June 9, 2020. <https://www.crisisgroup.org/global/contending-isis-time-coronavirus>.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

محمود قاسم. 2020. "الجيش المصري.. حائط الصد المنيع في استراتيجية الدولة لمواجهة وباء كورونا". المرصد المصري. مارس. تاريخ الوصول 9 يونيو 2020. <https://marsad.ecsstudies.com/24568>

ثالثاً: أسباب استدعاء الجيوش للمشاركة في مواجهة جائحة كورونا

هناك ثلاثة أسباب وراء استدعاء الجيوش للمشاركة في مواجهة جائحة كورونا. يتمثل السبب الأول في عمق وكثافة التأثيرات السلبية للجائحة، وضعف قدرة الأجهزة والمؤسسات المدنية على مواجهتها بمفردها. ففيروس كورونا لا يشكل تحدياً صحياً فحسب، بل خلق مجموعة من الأزمات الحادة والمتزامنة التي شملت مختلف القطاعات. كما أنه كشف عن الكثير من أوجه الضعف والهشاشة التي تعاني منها نظم الرعاية الصحية والطب الوقائي في عديد من الدول، بما فيها الدول الغربية المتقدمة، حيث بدأ مشهد أداء المؤسسات الصحية في التعامل مع كورونا وتداعياته، في دول مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة، صادمًا بكل المقاييس. وإزاء هذا الوضع المعقد، بادرت دول عديدة باستدعاء الجيوش للمشاركة في مواجهة الجائحة، سواءً على مستوى فرض إجراءات الحجر الصحي وحظر التجول، أو تقديم المساعدات الطبية والدعم اللوجستي للمؤسسات والأجهزة المدنية المنخرطة في مواجهة الجائحة.

ويتمثل السبب الثاني في استلزام تجربة الصين في توظيف الجيش في مواجهة جائحة كورونا. فالصين هي أول دولة ظهر فيها الفيروس، وأول دولة استدعت الجيش للمشاركة في مواجهتها. لذلك استلهمت دول أخرى عديدة تجربتها بهذا الخصوص. ومما ساعد على ذلك أن الاستراتيجية التي انتهجتها الصين في التعامل مع الوباء حققت

نجاحاً ملحوظاً، الأمر الذي جعلها نموذجاً اقتدت به بلدان أخرى⁽¹⁾.

أما السبب الثالث، فيتمثل في بعض المميزات التي تمتلكها الجيوش مقارنةً بالمؤسسات المدنية، والتي تمكنها من التعامل بقدر أكبر من السرعة والفاعلية مع حالات الأزمات والطوارئ. وتتمثل أهم هذه المميزات فيما يلي⁽²⁾:

1. القدرات المؤسسية والتنظيمية للجيوش وقيم الانضباط التي تحكم عملها:

بحكم طبيعة المهام التي تؤديها، وعمليات التدريب والتنشئة التي يخضع لها أفرادها، تمتلك الجيوش قدرات مؤسسية وتنظيمية عالية تميزها عن غيرها من المؤسسات المدنية. كما يستند عمل الجيوش إلى منظومة من القيم العسكرية في مقدمتها الانضباط، واحترام التسلسل القيادي، والالتزام الصارم بتنفيذ القرارات والتوجيهات، إلخ. كل ذلك وغيره يجعلها أكثر قدرة وكفاءة على التخطيط والتحرك السريع لتنفيذ المهام الموكلة إليها، خاصةً في أوقات الطوارئ والأزمات⁽³⁾.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر: "الجيوش تدخل على خط المواجهة مع "كورونا": هل ألهمت الصين دولاً أخرى؟" الشرق الأوسط. 19 مارس 2020. تاريخ الوصول 9 يونيو 2020. <https://aawsat.com/home/article/2188321>.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أشرف محمد كشك. 2020. "دور الجيوش في مواجهة أزمة كورونا". أخبار الخليج. 18 مايو. تاريخ الوصول 9 يونيو 2020. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1210309>. Stavridis, James. 2020. "Battling a Pandemic Is a Job for the Military." Bloomberg. January 30. Accessed June 9, 2020. <https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2020-01-29/coronavirus-battling-a-pandemic-is-a-job-for-the-military>.

3 لمزيد من التفاصيل، انظر: د. علي الدين هلال. 2020. "الجيوش في زمن الكورونا". العين الإخبارية. 10 أبريل. تاريخ الوصول 9 يونيو 2020. <https://al-ain.com/article/armies-time-corona>.

2. القدرات البشرية واللوجستية للجيش:

الجيش لا يمتلك الأسلحة بأنواعها المختلفة فحسب، ولكنها تمتلك أيضاً القوة البشرية المدربة والمؤهلة، حيث يخضع المنتسبون للجيش لبرامج ودورات تدريبية منتظمة. كما تمتلك الجيوش بنى تحتية وإمكانيات لوجستية كبيرة تتمثل في المعدات الثقيلة، وأجهزة الإطفاء، ونظم الاتصالات الحديثة، والقدرات الهندسية، فضلاً عن السيارات بأنواعها، والطائرات المخصصة لنقل الجنود والمؤن والأسلحة والتجهيزات، وطائرات الهليكوبتر متعددة الأغراض، عدا عن وسائل وتجهيزات التعامل مع مخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونظراً لحرص الحكومات على تحديث الجيوش باستمرار، وتخصيص ميزانيات ضخمة لهذا الغرض، فإن ذلك يجعلها أكثر مؤسسات الدولة تطوراً وحدثاً، وهو ما يعزز من قدرتها على التعامل بسرعة وفاعلية مع الأزمات والكوارث.

3. الإمكانيات والتجهيزات الطبية للجيش:

تمتلك الجيوش بنى تحتية صحية، تتمثل في المستشفيات والمراكز الطبية والمختبرات ومراكز الأبحاث. وبصفة عامة، تُعد المرافق الطبية العسكرية من أكثر المؤسسات الصحية تطوراً وحدثاً. وفي الكثير من الحالات، لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات الطبية للعسكريين وأسراهم فقط، بل تقدمها بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة للمدنيين أيضاً. ولا شك في أن وجود بنى تحتية صحية متطورة للجيش يمكنها من تقديم الدعم والمساندة لمؤسسات الرعاية الصحية التابعة لوزارة الصحة عند الحاجة. ولكن ثمة مشكلة واجهت القطاع الطبي العسكري في العديد من

الدول خلال جائحة كورونا، وأثرت على دوره في تقديم الدعم الصحي، وهي أن المستشفيات والمرافق الطبية العسكرية غير مصممة للتعامل مع الأمراض المعدية، بما في ذلك عزل المصابين، لكنها مصممة في الأساس لتقديم الخدمات الطبية العادية للعسكريين وعائلاتهم. ولا شك أن هذا الأمر سيؤخذ في الاعتبار مستقبلاً.

4. خبرات الجيوش في أداء أدوار غير تقليدية في السابق:

لا شك في أن خبرات الجيوش في أداء أدوار غير تقليدية، بما في ذلك التعامل مع الأزمات والكوارث، قد شكل أحد العوامل التي دفعت الحكومات إلى استدعائها للمشاركة في مواجهة جائحة كورونا. فبعض الجيوش، خاصة في آسيا وأفريقيا، لديها خبرات في التعامل مع أوبئة سابقة مثل إيبولا وسارس. كما شاركت الجيوش في عديد من دول العالم في التعامل مع أزمات وكوارث طبيعية، مثل الزلازل والسيول والفيضانات، والأعاصير وحرائق الغابات وغيرها. وكل ذلك منحها رصيداً من الخبرات المهنية، جعلها مؤهلة للقيام بأدوار غير تقليدية، وهو ما شجع الحكومات على حشدها للمشاركة في مواجهة جائحة كورونا. بالإضافة إلى ذلك، انخرطت الجيوش، خاصة في عديد من بلدان الجنوب، في أداء أدوار تنموية بالإضافة إلى أدوارها الأمنية التقليدية. فمع استمرار المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتواضع مستوى أداء المؤسسات المدنية، اتجهت دول عديدة نحو إفساح المجال أمام الجيوش للمشاركة في عملية التنمية، من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية مثل شق الطرق، وحفر الأنفاق، وبناء الجسور، واستصلاح الأراضي، ومد شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وغيرها. كما انخرطت الجيوش في عديد

رابعاً: الانعكاسات المحتملة لجائحة كورونا على أدوار الجيوش: تعزيز الأدوار غير التقليدية

نظراً لكون جائحة كورونا – بتأثيراتها الكارثية – تُعد غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، ستكون بالتالي مصدراً لكثير من الدروس التي يتعين أن تتعلمها الدول والمجتمعات. لذا من المتوقع أن تقوم دول عديدة بمراجعات جادة لأولوياتها وسياساتها وأدوار مؤسساتها. وفي هذا الإطار، يمكن أن يكون لجائحة كورونا انعكاساتها المستقبلية على الجيوش في عدة مجالات، أبرزها ما يلي:

المجال الأول: تعزيز خطط وإجراءات وقاية الجيوش من مخاطر الأوبئة

رغم إسهام الجيوش بأدوار هامة في مواجهة فيروس كورونا على نحو ما سبق ذكره، فإنها لم تسلم منه، حيث وقعت إصابات في صفوف العسكريين في العديد من دول العالم. فعلى سبيل المثال، ضرب الفيروس حاملة الطائرات الأمريكية العملاقة "يو إس إس ثيودور روزفلت"، التي تعمل بالطاقة النووية، وكانت راسية في جزيرة غوام بالمحيط الهادئ. ومع بداية انتشار الفيروس بين بحارتها، أرسل قبطانها رسالة استغاثة إلى رؤسائه في البنتاجون يناشدهم سرعة التحرك للحد من تفشي الوباء على متن السفينة، وعلى إثر تسرب الرسالة إلى وسائل الإعلام، تمت إقالته من منصبه. وقد ثبت بعد ذلك أن الفيروس أصاب نحو 92% من طاقم السفينة. كما ضرب الفيروس حاملة الطائرات الفرنسية "شارل ديغول"، حيث أصاب – بحسب إفادة لوزيرة الجيوش الفرنسية – حوالي 1081 من

من الدول في أنشطة اقتصادية متنوعة، شملت قطاعات متعددة مثل الزراعة والصناعة والطاقة والنقل والإنشاءات والسياحة وغيرها، وأصبح لها مصانع وشركات ومؤسسات اقتصادية ضخمة. وكل ذلك وغيره أدى إلى إعادة تعريف الرسالة الوطنية للجيش في العديد من الدول، فدوره لا يقف عند حماية حدود الدولة، بل يمتد ليشمل المساهمة في جهود التنمية الوطنية، والمشاركة في مواجهة الأزمات والكوارث⁽¹⁾.

5. مكانة الجيوش كضامن للأمن والاستقرار في الوعي الجمعي للمواطنين:

ارتبطت الجيوش في نشأتها وتطورها بفكرة الدولة الوطنية الحديثة. وهي تجسد معاني الوحدة الوطنية والولاء للوطن. كما أنها تمتلك السلاح وعناصر القوة، وتتحمل مسؤولية حماية الأمن الوطني من أي تهديدات خارجية أو داخلية، تعجز أجهزة الشرطة والأمن عن التصدي لها. واستناداً إلى ذلك، أصبحت الشعوب تنظر إلى الجيوش على أنها الضامن للأمن والاستقرار. ومن هنا، فإن استدعاء القوات المسلحة في أوقات الأزمات والطوارئ ينطوي في جانب منه على توجيه رسالة تطمين للشعب، مفادها أن الأمور تحت السيطرة، وأن الجيش سينهض بمسؤولياته في احتواء الأزمة/ الكارثة، والحد من أثارها بالتعاون مع المؤسسات الأخرى.

1 . لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. حسنين توفيق إبراهيم. 2017. "الأدوار المتغيرة للجيوش: بين الأهداف والزعزعات الوطنية والمصالح الذاتية". الديمقراطية.

بسحب كل أو بعض قواتها من العراق⁽²⁾.

وتطرح الأمثلة السابقة وغيرها تحدياً مستقبلياً على الجيوش، يتعلق بسبل وإجراءات تعزيز وقاية وحماية منتسبيها من الأوبئة. والمفارقة هنا أن أنشطة الجيوش ومهامها التدريبية والعملياتية هي في جلّها أنشطة ومهام جماعية يتم تنفيذها من خلال الفرق والتشكيلات والدوريات، وبالتالي لا مجال فيها للعزلة أو التباعد الاجتماعي. وبالطبع فإن الأمر يحتاج إلى بحوث ودراسات متخصصة، تفضي إلى وضع خطط وبرامج عملية لتحقيق هذه المعادلة، تمنح الجيوش أدواراً فعالة في محاربة الأوبئة من ناحية، وتحصّنها ضد احتمالات الإصابة بهذه الأوبئة إلى أقصى حد ممكن من ناحية أخرى.

المجال الثاني: رصد التهديدات والمخاطر غير التقليدية (القائمة والمحتملة) وتعزيز أدوار الجيوش في مواجهتها

أحد الدروس المهمة لجائحة كورونا على مستوى الدول هو دفعها نحو توجيه المزيد من الاهتمام لرصد وتحديد خرائط التهديدات والمخاطر غير التقليدية، القائمة والمحتملة، واستشراف آفاقها المستقبلية، وبلورة استراتيجيات وخطط وطنية

العاملين على متنها، وهو ما يمثل حوالي 50% من طاقمها. وفي منتصف مايو 2020م، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن عدد المصابين بفيروس كورونا في صفوف الجيش الروسي والمؤسسات التعليمية التابعة له وصل إلى 3300 حالة⁽¹⁾.

ولا شك في أن انتشار الأوبئة في صفوف الوحدات والتشكيلات العسكرية إنما يؤثر على كفاءتها القتالية، بل قد يصيبها بالشلل. كما يؤثر على أنشطتها العملياتية والتدريبية الروتينية. ولتجنب تفشي فيروس كورونا بين العسكريين، قامت الجيوش في العديد من دول العالم بإجراءات احترازية، منها: تعليق أو تحجيم بعض عملياتها وأنشطتها مثل التدريبات الجماعية وعمليات الانتشار والمناورات المشتركة، وفرض قواعد وضوابط صارمة على منتسبيها لمنع انتشار العدوى بينهم. فمثلاً في أواخر مارس 2020م، قرر التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، بقيادة الولايات المتحدة في العراق، تعليق أنشطته التدريبية الخاصة بدعم قوات الأمن العراقية بشكل مؤقت، وذلك كإجراء احترازي لمنع انتشار فيروس كورونا بين القوات. كما قامت بعض الدول الأعضاء في التحالف، مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها،

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

محمد عبد العظيم. 2020. "أكثر من 3 آلاف إصابة بكورونا في صفوف الجيش وطلاب الكليات العسكرية في روسيا". اليوم السابع. 16 مايو. تاريخ الوصول 9 يونيو 2020. <https://www.youm7.com/story/2020/5/16> وفاة بحار من حاملة الطائرات "نيودور روزفلت". البيان. 13 أبريل 2020. تاريخ الوصول 9 يونيو 2020. <https://www.albayan.ae/one-world/over-seas/2020-04-13-1.3829704> كوفيد-19- يصيب نصف طاقم العمالة "شارل ديغول". الإمارات اليوم. 17 أبريل 2020. تاريخ الوصول 9 يونيو 2020. <https://www.emaratyom.com/politics/news/2020-04-17-1.1336332> Callier, Vivane. 2020. "Is the Military Prepared to Handle Covid-19 Within Its Ranks?". UNDARK. May 7. Accessed June 9, 2020. <https://undark.org/2020/05/07/military-covid-19/>.

2 لمزيد من التفاصيل، انظر:

جوناثان ماركوس. 2020. "فيروس كورونا: 5 أمور يمكن أن يقوم بها الجيش خلال الوباء.. تعرف عليها". بي بي سي - عربي. 21 مارس. تاريخ الوصول 9 يونيو 2020. <https://www.bbc.com/arabic/world-51989818> بسبب كورونا.. فرنسا تسحب قواتها من العراق. سكاي نيوز عربية. 26 مارس 2020. تاريخ الوصول 9 يونيو 2020. <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1331366> Baker, Luck, Sabine Siebold and Tangi Salaün. 2020. "Europe's Armed Forces Face a War against Coronavirus as Military Infections rise." World Economic Forum. April 7. Accessed June 9, 2020. <https://www.weforum.org/agenda/2020/04/coronavirus-european-armed-forces/>.

وفي هذا الإطار، يجب أن تتضمن استراتيجيات وخطط مواجهة التهديدات غير التقليدية تحديداً واضحاً للأدوار التي تقوم بها كل جهة من الجهات المعنية داخل الدولة، بما فيها القوات المسلحة.

ثانياً: تدريب وتأهيل فئات من منتسبي الجيش للتعامل بفاعلية مع التهديدات والمخاطر غير التقليدية.

وفي هذا الإطار، تحتاج الجيوش إلى وضع وتنفيذ برامج ودورات تدريبية لفئات ووحدات من منتسبها، ليكونوا مؤهلين ومدربين للمشاركة في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بمواجهة التهديدات والمخاطر غير التقليدية. كما يمكن للجيش أن تجري تمرينات محاكاة للتعامل مع أزمات متوقعة، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والجهات الأخرى المعنية، وهو ما سيعزز من فاعليتها في الاستجابة للأزمات والكوارث⁽¹⁾.

ثالثاً: إعادة النظر في بنود ميزانيات الإنفاق العسكري.

من المعروف أن الميزانيات العسكرية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، هي أكبر من الميزانيات المخصصة لقطاعات أخرى في دول كثيرة. وقد أكدت جائحة كورونا أن توسيع ترسانات الأسلحة التي تمتلكها الجيوش لا تفيد في مواجهة التهديدات والمخاطر غير التقليدية. وخير مثال على ذلك هو الولايات المتحدة، فرغم كونها قوة عظمى، تمتلك أضخم ترسانة عسكرية على مستوى العالم، إلا أنها

للتعامل معها بفاعلية. وثمة مؤشرات عديدة ترجح احتمال تصاعد وتيرة المخاطر والتهديدات غير التقليدية حالياً ومستقبلاً، وذلك بفعل عوامل عديدة، منها: أن فيروس كورونا لم ينته بعد، والبديل الذي بدأت تسلكه دول عديدة على مستوى العالم هو التعايش معه حتى ظهور أمصال مضادة له. كما أن الفيروس قد يتحوّر، بل قد تظهر موجة جديدة منه، وربما تظهر أوبئة وأمراض أخرى فتاكة على شاكلته. وهناك أيضاً التغيرات البيئية والمناخية الكاسحة، والنقص المحتمل في موارد المياه والغذاء والطاقة في بعض مناطق العالم، فضلاً عن الموجات المحتملة للإرهاب البيولوجي والكيميائي والسيبراني وغيرها. ولا شك أن المواجهة الفعالة لهذه النوعية من التهديدات والمخاطر لا يمكن أن تتم إلا من خلال سياسات واستجابات غير تقليدية، تندرج في إطار الأمن غير التقليدي على نحو ما سبق ذكره.

ونظراً لإمكانية قيام الجيوش بأدوار مهمة في مواجهة المخاطر والتهديدات غير التقليدية، على غرار تعاملها مع جائحة كورونا، فإنه من المتوقع الاتجاه نحو تعزيز الأدوار غير التقليدية للجيش وتوسيع نطاقها، مع عدم الإخلال بأدوارها التقليدية في نفس الوقت. ومن المتصور أن يتم ذلك من خلال أساليب عديدة:

أولاً: تقييم أدوار الجيوش في مواجهة جائحة كورونا بقصد استخلاص الدروس.

وهذا يجب أن يأتي في إطار مراجعة شاملة للاستراتيجية أو السياسة التي انتهجتها كل دولة في التعامل مع الجائحة. وتشكل مثل هذه المراجعات ركيزة أساسية في وضع استراتيجيات وخطط فعالة للتعامل مع تهديدات غير تقليدية قائمة أو محتملة.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أشرف محمد كاشك. 2020. "دور الجيوش في مواجهة أزمة كورونا". أخبار الخليج. 18 مايو. تاريخ الوصول 9 يونيو، 2020. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1210309>

رابعاً: الاستعداد لمواجهة زيادة محتملة في الإرهاب البيولوجي والكيميائي والسيبراني.

في ضوء التداعيات الكارثية لجائحة كورونا، من المتوقع أن تلجأ بعض الجماعات والتنظيمات الإرهابية إلى استخدام أساليب الإرهاب البيولوجي والكيميائي. ونظراً لتسبب الجائحة في زيادة الاعتماد على الإنترنت في دول كثيرة، لتطبيق نظم التعليم والعمل عن بعد وتقديم الخدمات للمواطنين إلكترونياً، من المتوقع أن تستهدف بعض الجماعات الإرهابية البنى والهياكل التحتية الرقمية، بحيث تصيب بعض القطاعات المستهدفة بالشلل⁽¹⁾. لذا من المهم أن تولي الجيوش، وغيرها من المؤسسات الأمنية والمدنية المعنية، المزيد من الاهتمام بالأمن السيبراني، بما يحقق حماية الشبكات، وأنظمة المعلومات والتشغيل، وما تحويه من أجهزة وبرمجيات وغير ذلك.

خامساً: تعظيم الاستفادة من التجهيزات والتكنولوجيات المتطورة التي تمتلكها الجيوش.

لا شك في أن التجهيزات والتكنولوجيات المتقدمة التي تمتلكها الجيوش تمثل عاملاً مهماً في مواجهة التهديدات غير التقليدية، وما تخلقه من كوارث وأزمات. ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى الطائرات "المسيرة" بدون طيار، والتي يمكن أن تؤدي مهاماً عديدة، ووسائل الاتصال الحديثة، والمعامل والمختبرات المتقدمة، فضلاً عن القدرات الهندسية للجيوش، والتي تمكنها من الانخراط بفاعلية في عمليات الإنقاذ وإعادة الحياة إلى المناطق المنكوبة.

احتلت - حتى أوائل يونيو 2020م - المرتبة الأولى عالمياً من حيث عدد حالات الإصابات والوفيات من جراء فيروس كورونا. ومن هذا المنطلق، فإنه من المتوقع أن تعيد دول عديدة النظر في بنود ميزانيات الإنفاق العسكري، بحيث يتم أخذ الأدوار والمهام غير التقليدية للجيوش في الاعتبار عند تخصيص هذه الميزانيات. وفي هذا السياق، يمكن توجيه المزيد من الاهتمام إلى القطاع الطبي العسكري، فقد اتضح أن المستشفيات العسكرية في دول عديدة غير مصممة للتعامل مع الأمراض المعدية، فضلاً عن تطوير بعض الصناعات العسكرية التي تخدم القطاعات المدنية والعسكرية في نفس الوقت، خاصة وأن دولاً عديدة سوف تتجه إلى توطئ بعض الصناعات الرئيسية المرتبطة بالصحة العامة، بعدما انكشفت خلال جائحة كورونا، حيث عانت من نقص كبير في مستلزمات طبية أساسية، مثل الكمادات وأجهزة التنفس الصناعي. وبالتالي يمكن للجيوش أن تساهم في مثل هذه الصناعات بالتنسيق مع الجهات المدنية المعنية. كما أنه من المهم توجيه مزيد من المخصصات إلى البرامج والدورات التدريبية والتجهيزات ذات الصلة بإعداد وتهيئة وحدات عسكرية للمشاركة بفاعلية في مواجهة التهديدات غير التقليدية.

1 لمزيد من التفاصيل، انظر:

Chertoff, Michael, Latha Reddy and Alexander Klimburg. 2020. "Facing the Cyber Pandemic." Project Syndicate, June 11. Accessed June 11, 2020. <https://www.project-syndicate.org/commentary/pandemic-cybercrime-demands-new-public-core-norm-by-michael-chertoff-et-al-2020-06>.

المجال الثالث: العلاقات المدنية-العسكرية

على مدى عقود، انشغل علم السياسة بدراسة العلاقات المدنية-العسكرية من منظور أدوار الجيوش في الحياة السياسية، وطبيعة النظم العسكرية، واقتصادات الجيوش، وموقع الجيش في عملية التحول الديمقراطي، إلخ. وجاءت جائحة كورونا، والأدوار التي قامت بها الجيوش في مواجهتها، لتطرح قضايا جديدة بخصوص العلاقات المدنية-العسكرية، بعيداً عن المقاربات التقليدية بهذا الخصوص. فمع تزايد المخاطر والتهديدات غير التقليدية، بات لزاماً على الجيوش القيام بأدوار غير تقليدية أكثر من أي وقت مضى، وهي أدوار لا تعتمد على ما تمتلكه الجيوش من أسلحة، بل على ما تمتلكه من عناصر بشرية مؤهلة، ومعدات وخبرات تمكنها من أن تشارك بفاعلية في مواجهة التهديدات غير التقليدية، التي قد يكون بعضها غير مرئي، على غرار فيروس كورونا. ومن المتوقع أن تترتب على هذا التطور عدة توجهات محتملة من منظور العلاقات المدنية-العسكرية، منها: قيام بعض الدول بإعادة النظر في الأطر الدستورية والقانونية المنظمة لأدوار الجيوش ومهامها، بحيث تَقَنّ أدوارها في مواجهة التهديدات والمخاطر غير التقليدية.

وعلى الرغم من وجود أشكال من التنسيق بين القوات المسلحة والأجهزة والمؤسسات المدنية في كل دول العالم تقريباً، فإن هذا التنسيق سيأخذ على الأرجح أبعاداً جديدة في مرحلة ما بعد كورونا. فعلى سبيل المثال، باتت هناك ضرورة للتوسع في تشكيل لجان أو فرق وطنية مشتركة على مستوى كل دولة، تضم ممثلين عن القوات المسلحة وغيرها من الجهات المعنية، لرصد وتحديد خرائط التهديدات غير التقليدية (القائمة والمحتملة).

وبلورة خطط واستراتيجيات وطنية للتعامل معها، وتوزيع الأدوار والمهام عند التنفيذ. كما أصبح من المهم التوسع في إجراء تمارين محاكاة مشتركة بين وحدات عسكرية ومؤسسات مدنية، للتعامل مع تهديدات أو أزمات محتملة على نحو ما سبق ذكره. ومثل هذه الإجراءات تعزز الفهم المشترك، وتقوّي روابط الشراكة بين الجيوش والمؤسسات المدنية.

لكن الحديث عن تعزيز أدوار الجيوش في مواجهة التهديدات غير التقليدية (الأنية والمستقبلية) لا يعني تجاهل مسألة أخرى ذات أهمية بالغة، تتمثل في المراجعة الجادة والشاملة لمنظومات الأولويات والسياسات والمؤسسات في الكثير من دول العالم، بما فيها الدول الغربية المتقدمة. فجائحة كورونا كشفت عن أوجه عميقة ومتعددة للخلل تعاني منها هذه الدول، خاصة فيما يتعلق بالإنفاق على أنظمة الرعاية الصحية والطب الوقائي، وفاعلية المؤسسات المدنية، والاعتماد على الخارج في بعض الصناعات الرئيسية المرتبطة بالصحة والسلامة العامة. فقد كان من المشاهد الصادمة أن تتكالب وتنافس دول كبرى للحصول على شحنات كمادات من الصين؛ (مصنع) العالم. ولذلك فإن دولاً كثيرة بحاجة إلى إعادة النظر في سياساتها وأدوار مؤسساتها المدنية، على النحو الذي يجعلها قادرة على التعامل بفاعلية مع التهديدات والأزمات، بحيث لا تتكرر مشاهد المعاناة في التعامل مع جائحة كورونا. وعلى هذه الأرضية، تتكامل أدوار الجيوش مع أدوار المؤسسات المدنية في مواجهة التهديدات غير التقليدية. إن استيعاب دروس جائحة كورونا، وتصحيح الأوضاع الداخلية والعلاقات الإقليمية والدولية في ضوءها، هو أمر جوهري للتعامل بفاعلية مع مستجدات عالم ما بعد كورونا.

خاتمة: تعزيز الأدوار غير التقليدية للجيش في مواجهة تحديات عالم ما بعد كورونا

في ختام هذه الدراسة، يمكن تأكيد ثلاثة استنتاجات رئيسية:

أولاً: تمثل جائحة فيروس كورونا أزمة غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، سواءً من حيث مدى انتشارها عالمياً، أو تأثيراتها الكارثية التي شملت مختلف القطاعات، ما يمثل حالة نموذجية للتهديدات غير التقليدية المعلومة. ورغم أن التصدي لمخاطر الأوبئة والأمراض المعدية ليس من مهام الجيوش، فإن دولاً عديدة على مستوى العالم استدعت جيوشها للمشاركة في مواجهة الجائحة، وذلك بسبب عدم قدرة الأجهزة والمؤسسات المدنية على مواجهتها بمفردها من ناحية، ومميزات القدرات التنظيمية واللوجستية التي تمتلكها الجيوش، والتي تجعلها أكثر فاعلية في التعامل مع الأزمات من ناحية أخرى. رغم ذلك، إلا أن الفيروس قد أصاب الآلاف من العسكريين حول العالم، كما أثر على الأنشطة والعمليات الروتينية للجيوش في العديد من الدول، وهذا يطرح تحدياً جوهرياً من منظور مستقبلي، يتعلق بسبل وإجراءات وقاية الجيوش ذاتها من مخاطر الأوبئة.

ثانياً: بدت الجيوش التي شاركت في مواجهة الجائحة أكثر فاعلية فيما يتعلق بفرض إجراءات الحجر الصحي وحظر التجول وإغلاق الحدود، وتقديم الدعم اللوجستي للجهات الأخرى (الأمنية والمدنية)، خاصةً فيما يتعلق بتأمين المرافق والمنشآت المهمة والحيوية، ونقل المرضى والمستلزمات الطبية،

وإنشاء مستشفيات ميدانية وغير ذلك. لكن يُلاحظ أن قدرة المستشفيات والمرافق الطبية العسكرية على تقديم الدعم الصحي بخصوص عزل مصابي كورونا وتقديم العلاج لهم كانت محدودة في كثير من الحالات، وذلك لأنها مُصممة في الأساس لخدمة العسكريين وأسرههم. كما أنها غير مُعدة للتعامل مع الأوبئة والأمراض المعدية. ومن المتوقع أن دولاً عديدة ستضع هذا الأمر في الاعتبار مستقبلاً.

ثالثاً: أكدت جائحة كورونا أن بعض التهديدات والمخاطر غير التقليدية لا تقل خطورة عن التهديدات التقليدية، بل تفوقها بمراحل. فجائحة كورونا أصابت العالم كله بحالة من الشلل، ونظراً لوجود مؤشرات عديدة تؤكد على تصاعد هذه النوعية من المخاطر والتهديدات حالياً ومستقبلاً، في ظل عالم تسوده حالة من الاضطراب واللايقين، فإنه من المتوقع أن تتجه دول عديدة إلى تعزيز الأدوار غير التقليدية للجيوش، بحيث تصبح أكثر فاعلية وكفاءة في مواجهة المخاطر والتهديدات غير التقليدية، دون أن يكون ذلك على حساب أدوارها التقليدية. ولتحقيق هذه المعادلة، من المتوقع أن تشهد دولاً عديدة حدوث نوعٍ من التغيير في السياسات الأمنية وأولوياتها، والعقائد العسكرية للجيوش وبرامجها التدريبية، وأولويات الإنفاق العسكري، وأنماط التنسيق والشراكة بين الجيوش والمؤسسات المدنية.

2- تأثير أزمة كورونا على مفهوم وآليات الأمن الوطني للدول

د نادية سعد الدين⁽¹⁾

للدول، فضلاً عن تضمين استراتيجيات الأمن القومي الحروب البيولوجية وكيفية التعامل معها.

الثالثة: أعادت أزمة كورونا تسليط الضوء على إدارة الأزمات، والتي اقتصرت في الماضي على الأزمات الأمنية، حيث أضحت إدارة الأزمات الصحية مكوناً أساسياً من مكونات الأمن الوطني للدول، بما يتطلبه ذلك من تكاتف كافة أجهزة الدولة للتعامل مع هذا النوع من الأزمات.

تهدف هذه الدراسة لتحليل تداعيات أزمة كورونا على تغيير مفهوم الأمن القومي للدول، وتأثيرها على أولويات الأمن الوطني لديها، بالإضافة إلى آليات تحقيق الأمن الوطني للدول في ظل التداعيات التي سببتها أزمة كورونا.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: أدت أزمة كورونا إلى إعادة تسليط الضوء على الأمن الصحي، ليصبح مكوناً أساسياً من مكونات الأمن الوطني للدول، حيث سبق وكان هناك اهتمام دولي بهذا المفهوم، من خلال تقارير التنمية البشرية وبعض جلسات مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن تأثير أزمة كورونا على إعادة ترتيب معايير قياس قوة الدول، بشكل مغاير لتلك المعايير التقليدية، بالإضافة إلى تأثير الأزمة على إنهاء الحدود الفاصلة بين مستويات الأمن الثلاثة: المحلية والإقليمية والعالمية.

الثانية: فرضت أزمة كورونا على الدول إعادة النظر في عمل آليات تحقيق الأمن القومي، ومنها أجهزة الاستخبارات التي سوف تولي حروب الفيروسات أهمية بالغة، بالإضافة إلى إعادة ترتيب أولويات الأمن الوطني

1 كاتبة وباحثة في العلوم السياسية، الأردن.

مقدمة

صحي استباقي فيها، نظير نقص عدد المشافي والأسرة المجهزة، والطواقم الطبية المدربة والمؤهلة، وأجهزة التنفس والكمادات، والمسحات والبدايات الواقية، مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا واتساع رقعة الوباء، الذي لم تنج منه دول صناعية غنية بمواردها المالية ومتقدمة علمياً وطبياً، إزاء عدم استعداد نظمها للتعامل مع مثل هذه الأزمات، بينما تمكنت دول محدودة الموارد وأخرى فقيرة من إدارة الأزمة بفاعلية، واستنفار طاقاتها البشرية لمواجهة خطر انتشاره، بما يعكس تأثير ضعف نظم الحوكمة الاقتصادية والسياسية على مدى الاستجابة للأزمة الصحية.

وإذا كانت جائحة فيروس كورونا قد أفرزت، وما تزال، تداعيات غير محمودة على العالم بأسره، في مختلف المجالات الحيوية، فقد دفعت الدول إلى مراجعة أولوياتها الوطنية وسياساتها العامة برؤى جديدة، وصياغة خطط واستراتيجيات وطنية تتفق مع تحديات المرحلة الراهنة، والتي لن تشهد تغيرات في مفهوم الأمن الوطني فحسب، بل قد تؤسس لتحول في طبيعة آليات الأمن الوطني خلال الفترة الحالية والمقبلة.

ويؤصل صوغ الاستراتيجيات الوطنية على وقع تداعيات الأزمة لتدشين مرحلة جديدة مغايرة لما قبل أزمة كورونا، بعدما رسّخت الأخيرة أهمية التركيز على مفهوم الأمن الصحي، كجزء محوري في بنية المنظومة الأمنية الشاملة، بما فيها أجهزة الاستخبارات التي طال التغيير عُقر دارها، لجهة تطوير عملها ومراجعة أدائها، وربما إعادة هيكلتها، وذلك في إطار جهود إدارة الأزمة لمواجهة تهديد غير تقليدي، قد يشكل فاتحةً لتهديدات أخرى، ستعلن عن نفسها تبعاً في المحيطين الإقليمي والدولي.

أحدثت أزمة فيروس كورونا تغييراً وازناً في مفهوم الأمن الوطني للدول، بعدما فرض الاستحقاق العالمي الجديد العابر للحدود تصدراً البعد الصحي – المرتبط حكماً بالأمنين الإنساني والمجتمعي معاً – أولوية السياسات الحكومية في مواجهة الجائحة، التي ما زال العالم يُقارع تبعات تفشيها المتسارعة وتُذَرّ حصدها المتوالي للضحايا في أرجاء المعمورة، مخلّفةً كارثة إنسانية غير مسبوقة، وتحدياً وجودياً ليس للنظام الدولي فحسب، وإنما للبشرية أيضاً، بدون أن يتم حتى الآن إنتاج عقار ناجع للقضاء على الفيروس نهائياً.

وقد دفع فيروس كورونا، منذ تحديده بمدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019م، دول العالم إلى اتخاذ تدابير وقائية مشددة لحماية أمنها الوطني، والحفاظ على سلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، لكنها لم تسلم من الانتقاد، إزاء ما كرّسته، في نظر البعض، من "إجراءات استثنائية" قد يطول أمدها عند تمتّع الانفكاك عنها، بما يرسّخ قوة مكانة الدولة ويعزّز سطوتها ضمن المفاصل الحياتية المجتمعية، حدّ مقولة الإنكفاء داخلياً مقابل تآكل أسس التعاون الدولي، بالرغم من مؤشرات استمراريته، من دون انتفاء سمة المنافسة إقليمياً ودولياً، التي ستستمر دون توقّف، وذلك أسوة بإطلاق حكم متسرع عن نهاية العولمة، إذ أن تفكيك بنيتها التحتية ليس أمراً سهلاً ولا متاحاً آنياً.

بيد أن أزمة كورونا كشفت عن عمق الاختلالات الثقيلة في نظم الرعاية الصحية والبنى التحتية للكثير من دول العالم، وسط غياب شبكة أمان

وإذا كان تفشي فيروس كورونا قد حمل في طياته تأثيرات عميقة ممتدة على الدولة والمجتمع معاً، فقد وفّر أيضاً فرصة لتعزيز الوطنية، وتقوية مكانة الدولة القومية في السياسات المحلية والدولية، قياساً بالإجراءات الحمائية المشددة التي اتخذتها لمواجهة الوباء، وذلك إبان فترة ليست بالقليلة من الترويج لنموذج انسحابها من الاقتصاد والمجال العام لصالح فواعل أخرى، مما دفع خبراءٍ كثر، ومنهم أولئك الذين سارعوا سابقاً لإعلان نعمها من منطري "ما بعد"، للاعتقاد بالانكفاء مرة أخرى نحو ساحتها الداخلية والعودة بها لوظائفها التقليدية، كتأسيس حيوي لدورٍ جديد أكثر قوة في المرحلة المقبلة.

ولا يدلّ إغلاق الحدود السياسية بالضرورة على صعود قوة الدولة أو مركزية قرارها، أو كما تردّد من مقولاتٍ حول "عودة الدولة"؛ فبعض الدول غير الجاهزة لمواجهة الوباء تلجأ لتلك الخطوة لمنع انتشار العدوى كإجراءٍ وقائيٍّ، والتي قد يتبعها إجراء إغلاق الأحياء والمدن والمباني داخلها، باعتبار أن الوقاية بالمنع والإغلاق هي سلاحها الأول. كما أن الناس إبان الأزمات يتطلعون عادةً إلى الدولة بصفتها المرجع، والإطار الوحيد المنظم في صيغته السيادية الكلية، والمؤسسة الشرعية القادرة على اتخاذ خطوات شاملة وملزمة، وإصدار القرارات الحاسمة، على غرار ما حدث في مواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد.

غير أن نهج الدولة لمواجهة الفيروس لم يسلم من الانتقاد، إزاء حصر صلاحيات القرار بيد سلطة واحدة رئيسية، في بعض البلدان، بما يؤدي لتفرد البت في التخصّصات الداخلة ضمن صلاحيات الوظيفة الإدارية، بعيداً عن ممثليها من مجالس

وتأسيساً على ما سبق؛ تستهدف هذه الورقة الإجابة على تساؤلٍ رئيسي بشأن تأثير أزمة كورونا على مفهوم وآليات الأمن الوطني للدول. وينبثق عن ذلك تساؤلات أخرى فرعية تدور حول دور الدولة تجاه حماية أمنها الوطني من فيروس كورونا، وتأثير الأزمة في تغيير مفهوم الأمن الوطني للدول لجهة إيجاد بُعْدٍ جديدٍ له، ومدى تأثيرها على رسم الحدود الفاصلة بين مفاهيم الأمن بمستوياته – الوطنية والإقليمية والدولية – المتعددة، فضلاً عن تأثير تبعاتها على آليات الأمن الوطني للدول، لا سيّما فيما يخص عمل أجهزة الاستخبارات، واستراتيجيات الدول وأولوياتها في مواجهة الأزمة.

أولاً: دور الدولة تجاه أمنها الوطني في مواجهة أزمة كورونا

سارعت معظم دول العالم، منذ تفشي فيروس كورونا عبر الفضاءات العابرة للحدود، لاتخاذ تدابير احترازية وإجراءات وقائية مشددة تخص أمنها القومي، لمواجهة الفيروس والحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين على أراضيها، رغم تبعاتها الثقيلة على الاقتصاد؛ والتي تنوّعت ما بين إغلاق الحدود وإعلان حالة الطوارئ، والعزل الذاتي وحظر التجول، والحجر الصحي ومنع التجمعات، ووقف عمل المؤسسات العامة والخاصة، خلا العمل عن بُعد، ووقف الدراسة مع اعتماد نمط التعليم عن بُعد، وإلغاء الأنشطة، ووقف حركة الطيران جزئياً أو كلياً، وتقييد الحركة التجارية، واستنفار الجيوش، عدا عن رصد الموارد المالية للإنفاق على تكلفة أكبر عملية عزل جماعي وحصار طوعي على مرّ التاريخ.

ولا يعدّ الأمن الصحي مفهوماً مستحدثاً أو دخلياً على الأمن الوطني بشكل عام؛ وإنما كان مصاحباً له عبر مراحل تطوّره، بمستوياتٍ متباينة.

ويمكن تعريف الأمن الوطني – الذي بزغ مع نشأة الدول القومية الحديثة، وتحديدًا عقب توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648م – بأنه "حماية الدولة من الخطر الخارجي أو قدرة المجتمع على مواجهة، ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية، وإنما كل المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف والتهديد"⁽²⁾، أو "هو غياب الشعور بالتصعيد وانتفاء الإحساس بالخطر. فتحقيق الأمن يمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها، كما أنه يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي، وحماية المصالح والقيم الجمعيّة ضد التهديدات الخارجية"⁽³⁾. وهو أيضاً "تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصراً من الحماية للمصالح الحيوية، ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدّة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحسيّ لأي أمة من الأمم"⁽⁴⁾.

أما مفهوم الأمن القومي العربي، فيتّسم بالخلاف وعدم الاتفاق حوله، بسبب كثرة الخلافات

بلديات ومحافظات، كسبيلٍ لتوطيد المركزية وتعزيز سيطرة الدولة على حساب المشاركة الوطنية، فضلاً عن أن تقديم الفيروس "كعدو" لإضفاء الشرعية على "حالة الاستثناء الجديدة" قد أثار الحديث عن الاستئثار بالسلطة السياسية من قِبَل بعض قادة الدول، عدا عن انهيار النظام الاقتصادي العالمي⁽¹⁾، بحسب المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي، مما قوبل باحتجاجات من جانب بعض الأفراد داخل المجتمع، مثل المظاهرات التي خرجت في روسيا وإيطاليا والولايات المتحدة، فيما قد يعود الانتقاد، في جانبٍ منه، لحسابات اقتصادية خشية الخسائر الناجمة عن إجراءات الإغلاق والحظر التي اعتمدتها معظم دول العالم.

ثانياً: تأثير أزمة كورونا على مفهوم الأمن الوطني للدول

فرضت جائحة فيروس كورونا استحقاقاً عالمياً جديداً بتصدُّر البعد الصحي مشهد الجهود الدولية الحديثة لمواجهة تبعات تفشّيها المتسارع عبر فضاءات الحدود، وتُدرّح حصدها المتوالي للضحايا، مخلفةً كارثةً إنسانية فادحة، تضاف إلى تراكمات تداعياتها القاتمة، مما أثر على مفهوم الأمن الوطني للدول، لجهة زحزحة دائرته التقليدية صوب التركيز على الأمن الصحي، في بنية المنظومة الأمنية التي أعاد فيروس كورونا ترتيب أولوياتها، مثلما أعاد الاعتبار لمفهوم الأمن الإنساني الشامل المتضمّن لأمن الأفراد والمجتمعات والدول معاً.

2 Bartholomees, J. Boone. Theory of War and Strategy. U.S: U. S. Army War College Guide To National Security Issues, 2012.

3 علي الدين هلال. "تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم". المنتدى 8 (مايو 1986): 5.

4 Holmes, Kim R. "What is National Security?" Thw Heritage Foundation. October 7, 2014. <https://www.heritage.org/military-strength-topical-essays/2015-essays/what-national-security> (accessed June 5, 2020).

1 Magdaleno, Cristina. "Chomsky on COVID-19: The latest massive failure of neoliberalism." EURACTIV. Apr 25, 2020. <https://www.euractiv.com/section/economy-jobs/interview/chomsky-on-covid-19-the-latest-massive-failure-of-neoliberalism> (accessed June 10, 2020).

وبذلك؛ فإن الأمن القومي لا يعني الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي فقط، وإنما يتسع ليشمل الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فيما طالت ديناميات التغيير، التي أصابت هيكل القوى والسياسة الدولية، حيز "الجغرافيا" نفسه، إزاء نظام كوني يتسم بالتشابك الاقتصادي والسياسي، والثقافي والعسكري، وسيولة القضايا العابرة لحدود ما بعد العولمة، والقاطعة لمسافات القرية الكونية، مما خلق حالة من "عولمة النطاقات الجغرافية"⁽³⁾، التي سمحت للعنصر الأمني، أيضاً، ضمن معناه الأشمل للبعد العسكري بمفهومه الدفاعي نحو "معاني البقاء والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم الجمعية، ضد التهديدات الخارجية"⁽⁴⁾، بالتنقل، بتأثير متبادل، بين البيئات المحلية والإقليمية والدولية، المتميزة وربما المتضادة، من دون أن يعني ذلك نهاية الجغرافيا، أو إلغاء الانشغال بالمحلي والقومي لصالح الاهتمام بالكوني.

ويتضح من ذلك أن التعريف التقليدي، أو الاتجاه الواقعي، لمفهوم الأمن الوطني قد ركز على القوة العسكرية بوصفها مرتكزاً رئيسياً لتحقيق الأمن، نظير نشأة المفهوم في ظل مرحلة تاريخية عامرة بالصراعات والحروب، مما أدى إلى تغليب القوة العسكرية، أو ما يُسمى بالقوة الصلبة، كأداة لتحقيق الأمن الوطني، على ما عداها من مصادر القوة الأخرى، فيما كانت الدولة بالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه هي محور الأمن الوطني-القومي، مما

والتناقضات بين الدول العربية، وغياب الإرادة السياسية الواحدة، واختلاف المدركات السياسية وتباين تقدير مكامن التهديد، حيث انعكس ذلك في صورة مشكلات أساسية يعانيها الأمن القومي، تتمثل في غياب التنسيق بين الإرادات السياسية والاستراتيجية العربية المتعددة، وعدم تطوير القدرات الدفاعية العربية المشتركة، والاختلاف بين النظم العربية في إدراك الأخطار والتهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وضعف العلاقات الاقتصادية العربية البيئية⁽¹⁾، واتساع نطاق الصراعات والأزمات البنيوية العميقة، وغياب الإطار الجمعي القادر على حل الخلافات وضبطها، فبات النظام الإقليمي العربي - غالباً - مهيناً لبروز النزاعات البيئية، ومهدداً بالاختراق الخارجي وظهور المحاور والأحلاف، وموئلاً خصباً لأنماط مختلفة من تدخل القوى الدولية الكبرى في بعض ساحاته، تحت ذرائع أخلاقية وإنسانية وقانونية، أحياناً، مما يعني، في المحصلة، السير بالمنطقة نحو المزيد من عدم الاستقرار.

وأياً يكن؛ فثمة من يميزين المصادر الخارجية المهددة للأمن القومي العربي، وهي تلك التي تأتي من خارج الدولة (الإقليمية)، سواء من جانب دول الجوار، أو من جانب أطراف دولية تقع خارج إقليم الدولة، ولكن مصالحها ترتبط بتلك الدولة، وبين مصادر داخلية تنبع من داخل الدولة (الإقليم)، والتي قد تخلق فرصاً عديدة للقوى الخارجية لاختراق أمنها القومي وتهديده⁽²⁾.

3 ورويك موراي. جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013.

4 علي الدين هلال. "تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم." مرجع سابق.

1 سعد جواد، عبد السلام بغداد. "الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي." دراسات استراتيجية، العدد 31 (1999): 12-14.

2 محمد صفي الدين خربوش. "نحو مشروع قومي عربي لحفظ الأمن في البحر الأحمر." المستقبل العربي، العدد 237 (نوفمبر 1998): 47.

الإتجاه تعرض أيضاً للانتقاد، نظير تجاهله أبعاداً مهمة للأمن الوطني. فالبعد الاقتصادي يُعد أحد الأبعاد الأمنية الحيوية وليس أوحدها، حيث يتحدد وزنه النسبي وفق الظروف المجتمعية السائدة والمخاطر المحدقة بالدولة، بما يتناقض مع الأوضاع القائمة في معظم الدول النامية التي تتسم بندرة الموارد الاقتصادية، وضعف معدل تلبية الاحتياجات الضرورية لمواطنيها، فضلاً عن التكلفة الباهظة المطلوبة لتحقيق عملية التنمية داخل ساحاتها.

وفي مرحلة لاحقة: تطور مفهوم الأمن الوطني لجهة شمولية التركيز على مصادر إضافية لتحقيقه، من منطلق أن أمن الدول لا يتحقق بناءً على ما تمتلكه من قدرة عسكرية أو قوة اقتصادية فحسب، وإنما بما تتمتع به أيضاً من مصادر قوة سياسية وثقافية واجتماعية وغيرها، ومن ثم ظهر مفهوم "القوة الناعمة" كمصدر جديد لقوة الدولة، مثلما تطورت في الوقت نفسه مصادر التهديد الداخلية والخارجية لأمنها الوطني. ويتبنى الإتجاه التكاملية رؤية شاملة، بالنظر إلى طبيعة التهديدات التي تواجه الأمن الوطني للدول، لتشمل الأخطار المحدقة بأمن الإنسان، بما يشمل الأفراد والمجتمع والدولة معاً، وكذلك الأخطار النابعة من داخل الحدود القومية وخارجها، إذ حينما تتخطى التهديدات حدود الدولة أو تشترك فيها أكثر من دولة، لا سيما مع تنامي ظاهرة العولمة التي سمحت بسيولة القضايا والمحاذير عبر الفضاءات، خاصة التهديدات الإرهابية والاقتصادية والبيئية، والإلكترونية والبيولوجية، والأوبئة والكوارث الطبيعية، فإنها تصبح تهديداً مشتركاً للأمن والسلم الدوليين، مما يتطلب تعزيز التعاون الدولي

يوجب عليها أن تكون أقوى عسكرياً من الدول المنافسة لها، سواءً عن طريق بناء قاعدة عسكرية قوية وتحقيق السيادة العسكرية، أو على الأقل تحقيق توازن القوى العسكري مع الدول الأخرى⁽¹⁾. غير أن ما يؤخذ على هذا الإتجاه هو تجاهله للكثير من التطورات التي لحقت بمفهوم الأمن، بما قد لا يفيد كثيراً في دراسة الصراعات الاجتماعية المتولدة أو الممتدة، والتي تشكل اليوم نسبة كبيرة من الصراعات في العديد من دول العالم.

في المقابل: برز الإتجاه الاقتصادي الاستراتيجي بقوة في أعقاب حرب السادس من أكتوبر عام 1973م، وتساعد أزمة الطاقة، بوصفه هدفاً محورياً للدولة، وسبباً أساسياً لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي بعيداً عن الرضوخ للضغوط الإقتصادية الخارجية، نحو إرساء مبدأ السيادة الاقتصادية التي تشكل عصب الأمن الوطني للدولة، بما تعنيه من قدرة التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الإقتصادي، مما أدى إلى ربط التنمية والأمن معاً في حلقة واحدة⁽²⁾، وهو الأمر الذي أكد عليه بعض الباحثين المعاصرين، مثل جابريل أليوند الذي اعتبر أن "الأمن ليس فقط المعدات العسكرية أو النشاط العسكري أو القوة العسكرية، وإن كان يشملها جميعاً، ولكنه أساساً التنمية التي بدونها، بخاصة في الدول النامية، لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار"⁽³⁾. إلا أن هذا

1 Cline, Ray S. World Power Trends And U.S. Foreign Policy For The 1980s. New York: Boulder, Colo; Westview Press, 1980.

2 Waelbroeck, John A. Holsen and Jean L. "The Less Developed Countries and the International Monetary Mechanism." The American Economic Review,, 1976 p 139- 140.

3 Almond, Gabriel. Comparative politics today. New York: Harper Collins, 1992.

في مواجهة مصادر التهديد الجديدة التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، لأن الآثار الناجمة عنها لم تعد تقتصر على دولة أو منطقة بعينها.

ومع تنامي ثورة الاتصالات والمعلومات، تم التركيز على قضية أمن المعلومات، أو ما يُسمى بالأمن السيبراني، كبُعدٍ رئيسي من مكونات الأمن الوطني للدول. وقد خلقت هذه الثورة تشابكات وروابط غير مسبقة بين الأمم والشعوب المختلفة، بحيث بات من الصعب فضّها، مما يكرس ظاهرة العولمة أكثر.

1- مفهوم الأمن الصحي

برز التداخل بين الصحة والأمن بشكل طفيف، مع ظهور فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الأيدز) كوباء عالمي في أواخر القرن العشرين، حيث تم استحداث مفهوم "الأمن الصحي" كنتيجة لحجم الآثار الناجمة عنه، ومنسوب القضايا الشائكة والمعقدة المحيطة به، ودرجة تأثيره الواسع والمباشر على الأمن القومي⁽¹⁾. وقد تنامي اعتراف متزايد حينها – تطور بالتزامن مع استفحال شدة الفيروس خلال العقود الثلاثة الماضية – بأن الأوبئة والأمراض المعدية يمكن أن تشكل خطراً فادحاً ضد المنظومة الأمنية. ورغم أن الأمراض المعدية ليست بالتهديد الجديد للأمن الإنساني، إلا أن طرق حدوثها وحجم أثارها وسبل معالجتها أخذت في التغيّر بشكل كبير.

تعززت مكانة مفهوم "الأمن الصحي" عندما تم تضمينه في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994م، باعتباره أحد مؤشرات الأمن الاجتماعي العام، وبعدها أساسياً من أبعاد الأمن الإنساني الذي اصطلح عليه حديثاً آنذاك، والذي يمكن تعريفه بأنه: "ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها". وقد ناقش التقرير في حينه ضرورة توسعة وتعميق مفهوم الأمن والانتقال به من الفهم التقليدي القائم على "محورية الدولة" إلى فهم إنساني أوسع وأعمق يقوم على "محورية الناس"، مثلاً أكد أن وحدة التحليل الأساسية لمفهوم "الأمن الإنساني" تتمثل في الناس عوضاً عن الدولة، وذلك في سياق ما يواجهه أمن الأفراد من تحديات وازنة. كما ناقش التقرير حيوية توسيع موضوع الأمن الإنساني ليشمل التهديدات والمخاطر الكامنة في سبعة مجالات، أحدها بات ما يعرف بالأمن الصحي.

كما شكل الاجتماع التاريخي لمجلس الأمن الدولي، الذي عقد في العام 2000م، علامةً فارقة في سبل التعامل مع الأمراض المعدية، حينما أعلن لأول مرة أن فيروس الأيدز بات يشكل تهديداً نابغاً من مجال الصحة للاستقرار والأمن، ومن ثم جرى تحول في المفاهيم الأمنية لجهة استيعاب التهديدات الصحية الناجمة عن الأمراض، باعتبارها من بين اهتمامات الأمن الدولي والقومي والإنساني معاً⁽²⁾. ويبدو أن تدخل مجلس الأمن كان بمثابة محقّقٍ

2 Arteaga, Felix. "The coronavirus as a yardstick of global health policy." Real Instituto Elcano. April 7, 2020. http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_en/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari38-2020-arteaga-the-coronavirus-as-yardstick-of-global-health-policy accessed June 7, 2020).

1 حسين باسم عبد الأمير. "تطور مفهوم "الأمن الصحي" وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة". مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة كربلاء/ العراق. 2 مايو، 2020. <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2020/05/02/7/> (تاريخ الوصول 7 يونيو، 2020)

والبنى التحتية لكثير من دول العالم، وسط غياب شبكة أمان صحي استباقي فيها، نظير نقص عدد المشافي والأسرة المُجهّزة، والطواقم الطبيّة المدربة والمؤهلة، وأجهزة التنفس والكمامات، والمسحات والبدلات الواقية، مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا واتّسع رقعة الوباء، الذي لم تنج منه دول صناعية غنيّة بمواردها المالية ومتقدمة علمياً وطبياً، إزاء عدم استعداد نظمها للتعامل مع مثل هذه الأزمات، بينما تمكنت دول محدودة الموارد وأخرى فقيرة من إدارة الأزمة بفاعلية، واستنفار طاقاتها البشرية لمواجهة خطر انتشاره، بما يعكس تأثير ضعف نظم الحوكمة الاقتصادية والسياسية على مدى الاستجابة للأزمة الصحيّة.

وإذا كان الفيروس يشكل تهديداً فادحاً للأمن، بمستوياته المتعددة الوطني والقومي والدولي، لا سيّما الأمن الإنساني، نظير الارتفاع المتزايد في أعداد الوفيات والإصابات في جميع دول العالم، بما يضع المجتمع الدولي أمام كارثة إنسانية غير مسبوقة، فإن سرعة انتشار الوباء وحجم الخسائر البشرية الناجمة عنه تشكل تحدياً وجودياً، ليس للنظام الدولي فحسب، بل للبشرية جمعاء، خاصة مع صعوبة التوصل إلى لقاح أو علاج آمن للفيروس حتى الآن، مع ما يعنيه ذلك من تزايد مخاوف انتشاره وعدم القدرة على السيطرة عليه واحتواء تداعياته، الأمر الذي يهدد الأمن الصحي لشريحة سكانية عريضة حول العالم.

ولا ينفصل ذلك، بطبيعة الحال، عن نُذر تهديد الأمنين الاجتماعي والاقتصادي من جرّاء الآثار الفادحة الناجمة عن الوباء، قياساً بتهديد الأمن الغذائي في بعض الدول بسبب اعتمادها على الواردات الغذائية، وفقدان الوظائف وارتفاع

لتغيير الطريقة التي كان يتم التفكير بها تجاه الأمراض المعدية والأوبئة، حينما أسس لتوافق جديد حيالها، ورفع مكانتها الدولية وعزز من إمكانيات العمل الجماعي الدولي لمكافحة أثرها وزيادة انتشارها، باعتبار أن الأمراض المعدية والأوبئة تشكل نوعاً جديداً من المشاكل الأمنية إزاء طابعها غير الوطني، حيث تعبر الحدود الدولية من دون احترام لسيادة الدولة أو حدودها، بما يشكل تحدياً للإطار التقليدي القائم على محورية الدولة في التحليل الأمني.

وقد ساد إدراك واسع حينها بين الدول بأن الأمن الوطني لا يتهدد فقط بالنزاعات المسلحة، مثلما لا ينحصر فحسب في أمن الحدود ضد المخاطر الخارجية، وإنما يشمل أيضاً الأمن المجتمعي، مما أدى إلى توسعة مفهومه⁽¹⁾ نحو إدراج الأمن الإنساني ضمن أبعاده الأساسية، إزاء أهمية تحرّر البشر من الخوف والجوع، فيما قد يؤدي غيابهما إلى تقويض الأمن الوطني.

ومع ذلك، فقد ظل تركيز الدول يتمحور حول البعدين العسكري والاقتصادي، بوصفهما أساس تحقيق الأمن وتشكيل قوة الدول الأساسية، بينما بقيت العوامل الأخرى في إطار ثانوي، إلى أن طرأت جائحة فيروس كورونا، التي غيرت من طريقة التفكير حول الأمن لجهة أهمية التداخل بين الصحة والأمن، وذلك بعدما كشفت الأزمة عن عمق الاختلالات الثقيلة في نظم الرعاية الصحية

1 Blank, Stephan. "Coronavirus has changed the future of national security forever. Here's how." EURACTIV. April 1, 2020. <https://www.euractiv.com/section/defence-and-security/opinion/coronavirus-has-changed-the-future-of-national-security-forever-heres-how/> (accessed June 5, 2020).

كورونا، تتمثل في جاهزية منظومة الرعاية الصحية، وعدد الأطباء والطواقم الطبية المدربة والمؤهلة للتعامل مع الأزمات، ومدى توفر المستلزمات والإمدادات الطبية، من عدد الكمامات والمعقمات وأجهزة قياس حرارة الجسم، وأجهزة التنفس وعدد المشافي والأسرة المجهزة بوسائل الإنعاش، وحصول المواطنين على التغطية والرعاية الصحية الشاملة عالية الجودة⁽²⁾، مثلما تتجسد في تحديد حركة المواطنين وإقناعهم بالعزل الذاتي، وانتهاج ما صار يُعرف بسلوك التباعد الاجتماعي.

وقد فرضت الحرب الفيروسية على الدولة إعادة ترتيب أدوار بعض مؤسساتها وأولوياتها؛ فتقدمت مؤسسات الصحة ومخابر البحث العلمي وأدوات الإنتاج الغذائي والدوائي إلى واجهة المشهد، حيث ستصبح صحة الشعب معياراً أساسياً لقياس قوة الدولة ومركزها ونفوذها في النظام الدولي، مثلما يتراءى في مشهد التنافس بين القوى الكبرى على تأمين الأدوية والأمصال الناجعة لعلاج هذه النوعية من الأوبئة⁽³⁾، وتطوير العلوم الجراثومية ومخابر التكنولوجيا الحيوية، في حين تركّز دور القوات المسلحة في خدمة أهداف الاستراتيجية الصحية وتوجيه الجهود لحماية الجبهة الداخلية، وضبط الالتزام بالتعليمات والقيام بعمليات التطهير في الشوارع والأماكن العامة، تزامناً مع توجيه الموارد لدعم وزارة الصحة، بوصفها المحور الذي تدور حوله أولويات الدولة، وذلك لتسهيل عملها وتدريب طواقمها وتجهيز مرافقها الحيوية.

معدلات البطالة، وتراجع مستوى الخدمات المقدمة للأفراد في بعض الدول نتيجة إغلاق المؤسسات والتوقف عن الأعمال، مما يؤدي إلى حدوث الإضطراب وعدم الاستقرار المجتمعي⁽¹⁾، إذ أن ضعف الثقة المجتمعية في قدرة الدولة على مواجهة الأخطار، وفي مقدمتها الصحة، يخلق حالة من الرّبكة في المنظومة القيمية والأخلاقية، ويزعزع السّلم الاجتماعي، مما قد يترك المجال مفتوحاً أمام إشاعة الفوضى ونزعة القلق على المصير.

وأياً يكن؛ فإن الفترة الحالية، كما اللاحقة، تشهد تطوراً وازناً في مفهوم الأمن الوطني بفعل جائحة فيروس كورونا المستجد، لجهة تأكيد البعد الصحي بوصفه مكوناً أساسياً في مفهوم الأمن الوطني للدول. فرغم أن الصحة شكلت جزءاً رئيسياً من مفهوم الأمن الوطني الشامل، إلا أنها لم تكن بمثل الأهمية التي باتت تتمتع بها الآن، بعدما اكتشف العالم، الذي لم يرمثل هذا النوع من الأزمات منذ عقود طويلة، ضرورة إيلاء الجانب الصحي الأهمية المركزية في منظومة الأمن الوطني. ومع ذلك، ورغم تزايد الإهتمام الأكاديمي والعلمي والسياسي بقضايا الصحة والأمن، يظل مفهوم الأمن الصحي مفتقراً إلى تعريف مشترك وعام.

2- إعادة النظر في معايير قياس قوة الدولة

توفرت عناصر جديدة لإعادة النظر في مفهوم قوة الدولة، نظير الحرب ضد عدو غير مرئي، فباتت أدواتها، خلافاً لمجالاتها التقليدية السائدة قبل

2 Fromer, Yoav. "Coronavirus proves a country is only as powerful as its people are healthy." The Washington Post. April 7, 2020. <https://www.washingtonpost.com/outlook/2020/04/07/coronavirus-country-powerful-healthy/> (accessed June 8, 2020).

3 Ibid."

1 Davis, Daniel L. "The Cost of Coronavirus: America's Economy Could Become a Victim." THE NATIONAL INTEREST. March 10, 2020. <https://nationalinterest.org/blog/skeptics/cost-coronavirus-americas-economy-could-become-victim-131492> (accessed June 5, 2020).

فضلاً عن إخفاق دول الغرب المتحالفة في إظهار التضامن مع دولة غربية أساسية مثل إيطاليا، وعدم الاستجابة لطلبها العاجل بتقديم مساعدات طبية لها، والتي تلقتها من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية، وحظر كل من فرنسا وألمانيا تصدير أقنعة الوجه، مثلما حظرت روسيا وتركيا مثلاً تصدير الكمادات وأقنعة التنفس، بما يظهر الفرق الشاسع بين العون والتضامن كمنظومة أخلاقية، وبما يكشف عن أوجه الخلل في منظومة الأمن الجماعي الدولي، وغياب الإرادة الدولية الموحدة في مواجهة الوباء، وغلبة وتيرة الخلافات بين الدول الكبرى حول المسؤولية عن انتشار الفيروس، على أعمال التعاون في مواجهته وتطوير استجابة دولية استباقية.

ولأن تداعيات الفيروس لا تعرف حدوداً، فإن السياسات الوطنية المنفردة لن تفلح في مواجهته بجهد محلي محض، بل عبر التعاون والتنسيق العالمي الشامل، لا سيما في مسألتي تسريع تطوير اللقاح للمرض، وهو ما يحدث حالياً، ومعالجة التحديات الاقتصادية المنتظرة. حيث تنشط مختبرات البحث العلمي عبر الدول، خاصة الكبرى منها، لإنتاج عقارٍ شافٍ، مما قد يزيد حدة المنافسة بينها مع قدرٍ من المواجهة، خاصة بين شركات الأدوية لنيل المكاسب التجارية، ولكنه سيدفع أيضاً نحو تكاتف الخبرات وتعاونها عبر المشاركة في الاكتشافات ذات الصلة، بحيث قد تخفف سرعة الوصول للمصل من عمق الأزمات الناتجة عن الفيروس. فيما تبرز إحدى صيغ التعاون الدولي في توقيع الكثير من البلدان، لا سيما مملكة البحرين، التي تعدّ من أوائل الدول الموقعة على دراسة منظمة

كما غيرت المواجهة مع كورونا من مكان من القوة الحقيقية؛ عبر توجّه الدولة للاستثمار في عناصر القوة الداخلية بدرجة أكبر من نظيرتها الخارجية، بعدما كشفت الأزمة أن تحقيق الأمن الوطني يتأسس على قاعدة سلامة وقوة المنظومة الوطنية الدائرة حول محورية الإنسان، وعلى الاستثمار الاستراتيجي في المنظومة العلمية والتعليمية والبحثية، وتعزيز قدرات المنظومة الصحية الوطنية وتطوير أدائها، هيكلية وإدارة، وتمويلية وتجهيزاً وتدريباً، لتهيئتها لخوض هذا النوع من الأزمات.

3- تأثير كورونا على الحدود الفاصلة بين مستويات الأمن الوطني والإقليمي والعالمي

ساد اعتقاد لدى العديدين بتآكل أسس التعاون الدولي خلال مواجهة أزمة كورونا، حيث اضطلعت الدولة الوطنية بدور كبير، عبر اعتماد نمط من النشاط الاقتصادي المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات حيوية محددة، تجسداً لحالة الانكفاء والحماية التجارية وصون المصلحة القومية، إزاء تراجع دور الفواعل الإقليمية والدولية، قياساً بالانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، التي عرقلت جهوده في وضع استراتيجية موحدة للمواجهة، وإحجام دوله عن مساعدة نظرائها ممن تلقوا العون من خارجه، مما دفع الكثير لحكم متسرع بتهديد الفيروس لفكرة الاتحاد نفسها، رغم أنه ليس سهلاً تفككه، وإنما قد تقود الأزمة لظهور تصدعات في جدرانها وإعادة هيكلة بعض مؤسساته.

ويتماهى ذلك مع ما كشفه الفيروس من نزعة الصراع لدى الدولة القومية، واندفاعها لخوض منافسات غير إنسانية أحياناً، للحصول على الأدوات الصحية الضرورية لمكافحة المرض،

الصحة العالمية للتضامن بين الدول في مواجهة فيروس كورونا، بوصفها جزءاً من الجهود الدولية المكثفة، ونقطة انطلاق للبحث عن عقار في إطار التجارب المتعددة لإيجاد علاج لفيروس كورونا⁽¹⁾.

وعليه؛ فالعالم قد يتباعد مؤقتاً ليحيي كل طرف نفسه من أضرار الفيروس، ولكنه معني بالتقارب لإعمال المواجهة المشتركة له، من دون انتفاء سمة المنافسة إقليمياً ودولياً، التي ستستمر ولن تتوقف.

ويرتبط الحديث عن تأثير أزمة كورونا في رسم الحدود الفاصلة بين مستويات الأمن المتعددة، الوطني والإقليمي والدولي، والمعزز بقوة ومكانة الدولة على مسرح العلاقات الدولية في زمن كورونا بانتهاء العولمة، أو انحسار أمد مسارها وتغير مفهومها، وذلك عقب انتصار الدولة القومية على منافسيها من الفاعلين الدوليين الآخرين، والتفاتها للداخل بعيداً عما فرضته العولمة من تهديدات سلطتها وإضعاف قدرة سيطرتها على حدودها، إلى حد القول باختفائها لصالح دولة متعددة الثقافات، وكأن العولمة، وفق هذا المنظور، نقیضٌ أو خصمٌ لها، رغم توازي مسار صعود قوتها.

بيد أن تفكيك البنية التحتية للعولمة ليس أمراً سهلاً ولا متاحاً أنياً؛ إزاء عمق الاتجاه الأعظم نحو الترابط الاقتصادي والتقني في بنية النظام الدولي المعاصر، والذي تُعلي العولمة من شأنه، بعدما أنتجت مجتمعاً شبكياً يتّسم بالاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة بين الدول، لا سيّما في الأبعاد الاقتصادية والمالية والنقدية التي تعد أهم ركائزها،

وشركات متعددة الجنسيات وعابرة للقوميات، وفورة معلوماتية وتكنولوجية، استفادت منها الدولة لبسط سيطرتها محلياً، وبما ينبثق عنها مجتمعة من مؤشرات أخرى تتمثل في اتّساع نطاق التجارة الدولية، وتنامي حجم الاستثمارات الخارجية، والعمالة الأجنبية، والطلبة الدارسين خارج بلادهم، وشبكة المنظمات الدولية غير الحكومية، في ظل انتفاء ما يشير إلى تأكلها أو تخلي البشرية عنها، بما يجعل مسار العولمة ماضياً دونما توقف، دون نفي احتمال تعرض بعض جوانبه إلى تغيير بإيجاد أبعاد جديدة.

فيما سيبرز، من بين ثنايا التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبنوية التي يشهدها العالم، نظام عالمي جديد في مرحلة ما بعد كورونا، قد يتجه نحو التعددية القطبية، وفي نظر آخرين ستتحول السلطة والنفوذ العالميين من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية الصين الشعبية. وأياً يكن؛ فإن الدول الكبرى ستوظف ملف الفيروس، لا سيّما تلك التي ستنجح في إيجاد عقارٍ شافٍ منه، لتعزيز مكانتها وقوتها الناعمة دولياً في إطار العولمة، فيما ستتم معالجة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة من خلال استثمارها في كل العولمة القائمة، مع محاولة التنافس القومي لدفع مساراتها باتجاه مصالح الدولة القومية، بما قد يؤدي إلى خلافات سياسية لن تصل إلى مرحلة الصدام العسكري المباشر.

1 "تقرير لوكالة "يو بي أي" يقارن بين سقوط الضحايا في أمريكا وارتفاع الشفاء بالمملكة: البحرين تقدم للعالم قصة نجاح في مواجهة "كورونا". جريدة الأيام البحرينية. 12 إبريل، 2020. <http://www.alayam.com/alayam/first/852217/News.html> (تاريخ الوصول 14 يونيو، 2020).

ثالثاً: تأثير تداعيات أزمة كورونا على آليات الأمن الوطني للدول

إذا كانت جائحة فيروس كورونا المستجد قد أفرزت، وما تزال، تداعيات غير محمودة على العالم بأسره في مجالات مختلفة، لا سيّما فيما يخص الأمن الصحي والإنساني والاجتماعي والاقتصادي، فقد دفعت دول العالم إلى مراجعة أولوياتها الوطنية وسياساتها العامة، والتخطيط لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة، برؤى جديدة واستراتيجيات وطنية تتفق مع المرحلة التي يشهدها العالم، والتي لن تشهد تغيرات في مفهوم الأمن الوطني فقط، بل قد تؤسس لتحول في طبيعة آليات وسياسات الأمن الوطني خلال الفترة الحالية والمقبلة، وذلك في المجالات التالية:

1- إعادة النظر في مهام أجهزة الاستخبارات

ألقي فيروس كورونا بظلاله الوازنة على مهام أجهزة الاستخبارات في دول العالم، لجهة مراجعة أدائها، وتطوير عملها، وتقويم أولوياتها، وربما إعادة هيكلتها، تماشياً مع توسعة مفهوم الأمن بمستوياته المتعددة، الوطنية والإقليمية والدولية، نحو إضافة البعد الصحي إلى دائرة شموليته، وتماهياً مع تحديات ثقيلة منطلقة في المرحلة المقبلة، وذلك في إطار دورها الحيوي ضمن جهود إدارة الأزمة، لمواجهة التهديد غير التقليدي ودرء تبعاته القاتمة الراهنة واللاحقة معاً.

وإذا كان معظم أجهزة الاستخبارات عبر فضاءات العالم قد نشطت، في الآونة الأخيرة، ضمن أدوار سياسية واقتصادية واجتماعية وزنة في إطار

تحصين الجبهات الداخلية وحماية الأمن القومي ضد الأزمات الطارئة⁽¹⁾، إلى جانب انشغالها الأساسي بتسخير مواردها وتوجيه طاقاتها نحو مراقبة مصادر التهديد التقليدية الإرهابية وليست الصحية، رغم أن الأوبئة العالمية صُنِّفت منذ عقود كموطن خطر ضد الأمن القومي، دون أن ينعكس ذلك على حجم الموارد المخصصة لمواجهة تهديد صحي مثل فيروس كورونا⁽²⁾، فإنها قد وجدت نفسها، منذ أشهر قليلة، في صلب المعركة المناوئة للفيروس، في مواجهة عدو غير مرئي وغير تقليدي، ما استوجب توظيف أسلحة مغايرة لنهج عملها السابق، بعدما أضافت الجائحة عبئاً ثقيلاً عليها، فتحوّلت اهتماماتها باتجاه الفيروس، فيما باتت متابعة أنشطة تطوير العلاج اللازم وإيجاد اللقاح الناجع بمثابة المهمة الأساسية على رادار تحركها المضاد.

وبعيداً عن السّجال الدائر حول إشكالية المعرفة المسبقة لبعض أجهزة الاستخبارات العالمية عن الفيروس، وإبلاغها للقيادة السياسية التي تجاهلته في حينه؛ فإن تلك الأجهزة لا تستطيع علاج الفيروس أو وقف انتشاره، ولكن بإمكانها تزويد صنّاع القرار بمعلومات موثوقة وتوصيات شمولية بشأنه، مما ييسّر سبل اتخاذ القرارات الحكيمة حياله، وذلك على غرار ما تفعله اليوم في إطار عملها المعتاد، من خلال جمع وتصنيف وتحليل المعلومات المؤكدة حول طبيعة الفيروس

1 طارق فهي. "أجهزة المخابرات العالمية ومرحلة ما بعد أزمة كورونا". موقع جريدة العين الإخبارية الإماراتية. 23 إبريل، 2020. <https://al-ain.com/article/global-intelligence-post-corona-crisis> (تاريخ الوصول 10 يونيو، 2020).

2 "كيف غيرت أزمة كورونا أجهزة الاستخبارات والتجسس حول العالم؟" موقع سكاى نيوز عربية. 15 إبريل، 2020. <https://www.skynewsarabia.com/world/1334157-%> (تاريخ الوصول 12 يونيو، 2020).

المعلومات الحساسة حول الفيروس⁽²⁾.

ب- قياس الآثار الناجمة عن الأزمة على الدول والأنظمة المعارضة من جهة، والصديقة من جهة أخرى، ووضع تنبؤات مستقبلية لصنّاع القرار حولها، حيث تقوم أجهزة الاستخبارات بتنفيذ تلك المهمة وفقاً للتعليمات الواردة من المستوى السياسي، بهدف تحديد نطاق الضرر الذي تعرضت له الدول المستهدفة بالرصد، وذلك عبر تحليل تداعيات الوباء على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، ومستوى معيشة المواطنين، ووضع علاقاتها الإقليمية والدولية، وتقييم مستوى النجاح أو الفشل في مكافحته، فضلاً عن تحليل ووضع توقعات للتنمية الديموغرافية المستقبلية، طبقاً لعدد حالات الوفاة والإصابة بالعدوى ضمن ساحتها. ويجري عادةً استخدام المعلومات المستقاة من جهاز الاستخبارات لتطوير قاعدة بيانات مفصلة ومدعمة بالحقائق، التي يقوم صنّاع القرار على أساسها بصياغة استراتيجياتهم لطبيعة العلاقات مع مختلف البلدان المتضررة من الوباء، كما يمكن استخدامها لأشكال مختلفة من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد بلد معين⁽³⁾.

ج- قد تعتمد الأجهزة إلى ما يسمى بـ "سرقة الأسرار" عن طريق كشف المعلومات المخفية أو السرية، بهدف تزويد المسؤولين السياسيين بمعلومات نادرة

ومصادر انتشاره، وتقييم الأضرار الناجمة عنه، وطرق الإستعداد لمواجهة الحد من تداعياته السلبية، عبر الاستعانة بالخبراء والمختصين في المجالات الطبية والفيروسية والأمنية، تمهيداً لرفع تقاريرها إلى صنّاع القرار، الذين بدورهم يستخدمونها لتحديد المبادئ التوجيهية للسياسات ذات الصلة بالأمن الوطني للدولة. ويضاف إلى ذلك مهام استحضار المعدات والأجهزة الطبية من دول العالم، وإبرام الصفقات الطبية، والسعي للتوصل إلى اللقاح العلاجي المطلوب. فيما ينصبّ التركيز الأساسي لمعظم أجهزة الاستخبارات في هذه الفترة على البحث عن المعلومات والتحقق منها، فضلاً عن حمايتها، ليس فقط الخاصة منها بالأنشطة المتعلقة باكتشاف اللقاح، وإنما أيضاً تلك المتعلقة بكيفية نشأة الفيروس ومدى احتمالات تطوره في المستقبل، وذلك لمعرفة ما إذا كان مُصنّعاً أم له أصل طبيعي⁽¹⁾.

ولا يتوقف التحوّل في مهام أجهزة الاستخبارات عند ذلك؛ بل ثمة طرق أخرى يمكنها المساهمة بها في الحرب ضد فيروس كورونا، تتمثل في:

أ- تقديم تقييمات لصنّاع القرار السياسي حول انتشار الفيروس وآثاره، بما يتضمنه ذلك من جمع للمعلومات حول مصدر تفشيّه والجهات المحتملة التي تقف وراء نشره - إن وُجدت - وتكوينه ومخاطره على البيئة والبشرية، عبر الاستعانة بخبراء الأوبئة وعلماء الفيروسات في تبادل

2 Walton, Calder. "Spies Are Fighting a Shadow War Against the Coronavirus." Foreign Policy. April 3, 2020. <https://foreignpolicy.com/2020/04/03/coronavirus-pandemic-intelligence-china-russia/> (accessed June 10, 2020).

3 Security-intelligence activities at the time of Covid-19 pandemic". IFIMES. Op. cit.

1 Security-intelligence activities at the time of Covid-19 pandemic." IFIMES. April 2, 2020. <https://www.ifimes.org/en/9790> (accessed June 16, 2020).

للجهات الاستخبارية التي توظف الموارد البشرية في عملها، مثل وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية وجهاز الاستخبارات البريطاني (إم آي 6) – القيام بزرع الوكلاء في المكان المناسب، لرفدها بالتقارير المطلوبة فيما يخص فيروس كورونا. ولأن عمليات إغلاق الحدود وحظر التجول والحجر الصحي التي يجري تنفيذها في الكثير من البلدان تسبب بطبيعة الحال في إغلاق قنوات المعلومات والإتصالات الرسمية الراسخة²⁶، فإن أجهزة الإستخبارات قد تمديد العون هنا، لكنها ستواجه تحدياً أيضاً، لا سيما من ناحية التواصل البشري الذي يُعد عماد العمل الإستخباري، وبات في بعض الأحيان مستحيلاً بسبب عجز العناصر الميدانية عن العمل في المناطق التي تسجل تفشياً كبيراً للفيروس، خاصةً تلك التي فرضت قيوداً على التنقل والحركة²⁷.

د- مكافحة حملات التضليل والاتهامات المتبادلة
حول التسبب في ظهور الجائحة العالمية، وسط معركة القوة الناعمة الدعائية الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، حول قيادة العالم نحو هزيمة فيروس كورونا المستجد، وإزاء نظرية المؤامرة السائرة على خط متذبذب بين البلدين، بما يدخل في هذا السياق ضمن مهمة التصدي للدعاية السلبية والتدفق المعلوماتي المغلوط المصاحبين للأزمة، عبر جهات وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ومدى تأثيرهما على الأمن القومي، أو صدّ الهجمات الإلكترونية.

حول أسرار الدول الأخرى المتعلقة بالفيروس، بما في ذلك دقة أرقام الإصابات التي تعلنها الحكومات رسمياً، وطرق الإنتشار غير المعروفة للعدوى واستراتيجيات مكافحتها للفيروس، بغرض كشف حقيقة ما يجري لدى بعض الدول، لا سيما المغلقة منها، والتي تحجم عن الإدلاء بأي معلومات تتعلق بنسبة انتشار الفيروس في ساحاتها وأرقام الضحايا الناجمة عنه²⁵، حيث تأتي هذه المعلومات الاستخباراتية عن طريق مجموعة واسعة من الوسائل، التي تتعدى متابعة التقارير الرسمية ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، نحو الإستعانة "بالوكلاء" أو الجواسيس والمخبرين، وهو الأسلوب القديم في تجنيد عناصر بشرية للوصول إلى معلومات سرية ذات صلة، بالإضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة ضمن عملها، مثل تسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي، واستخدام صور الأقمار الصناعية.

ولأن رصد تهديدات الأمن القومي، التي تعدّ أساس واجبات أجهزة الإستخبارات، لا ينحصر في المواطن المحلية فقط، بل يتعداها ليشمل الفضاءات الخارجية، نظير الترابط بينهما، فإن محطات الأجهزة العاملة في الخارج، أي "الخدمة الخارجية"، تنشط بدورها في هذه الفترة لجهة استقاء المعلومات الخاصة بفيروس كورونا، من خلال المختبرات والعلماء ومراكز الأبحاث العلمية، فيما ترتفع وتيرة عملها في حالة صدّ الهجمات البيولوجية.

وليس مستبعداً في هذا السياق أن تغير وكالات التجسس من سياقات عملها للتكيف مع الأزمة، لصالح تطوير عمل "التجسس البيولوجي"، حيث ستشكل معرفة حقيقة الوضع الصحي في بلدٍ ما أولويةً بالنسبة لصنّاع القرار، مما يعني – بالنسبة

5- مهمة المراقبة

عبر توظيف البيانات المستقاة من الهواتف المحمولة في تعقب الحالات المخالطة للمصابين بالفيروس، وتتبع تلك التي تعرضت للعدوى، لتوفير المعلومات الصحية للحكومات كسبيل للحد من انتشاره²⁸، رغم أنها قد تكون عرضة للانتقاد لما تمثله من اختراق لخصوصية المواطنين، ولكنها قد تكون إحدى الطرق الكفيلة بالتأمين الصحي، حتى لو تم ذلك على حساب الخصوصية.

ويفرض الاستحقاق الفيروسي الجديد نفسه على متطلب تطوير أداء أجهزة الاستخبارات الدولية، نحو إحداث تغييرات هيكلية حقيقية داخل كياناتها، تجاه إعادة النظر في تجنيد العناصر، وبناء شبكات حية للمصادر وجمع المعلومات، وإنشاء السواتر الأمنية والسياسية والاقتصادية للعمل خلفها، بوصفها مهاماً تقليدية لها، فضلاً عن إدخال تغييرات على نوعية المعلومات التي يتم جمعها، والخاصة بالمعلومات الطبية والصحية، والأسلحة البيولوجية والجراثيم المستجدة والتهديدات غير المرئية، وعلى سياقات عمل المنظومات التي تعتمد السبل الاستخبارية التكنولوجية، والاستخبارات التقنية، كأن تُسخر الأقمار الاصطناعية مثلاً بمراقبة المنشآت الصحية وحتى مواقع الدفن، عدا عن تطوير أجهزة جديدة لتحري الأوضاع الصحية والبحث عن التهديدات البيولوجية. أما التطورات الحقيقية التي قد ترسم المستقبل، فقد تكمن في استخدام قواعد البيانات الأكثر تعقيداً، وتقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل رصد التطورات في المجموعات السكانية المختلفة والتنبؤ بمساراتها، من خلال، مثلاً، تحليل المعلومات المستقاة من الهواتف المحمولة، والعبارات المستخدمة في

البحث عبر شبكة الإنترنت، وغيرها من الأنشطة المماثلة، كما ستكون هناك حاجة لإكساب مُحلي المعلومات الاستخبارية خبرات جديدة ومختلفة، وتشبيك التعاون بين الخبرات الصحية والعسكرية معاً، لإعداد التقارير ذات الصلة تمهيداً لرفعها إلى صناع القرار²⁹.

ويفيد ذلك مسألة رفد الحكومات في جميع أنحاء العالم بنوع جديد من المعلومات الإستخبارية لمكافحة الأوبئة، لضمان عدم تعرضها للمفاجأة مجدداً، إذ ليس مستبعداً أن تصبح "الاستخبارات الوبائية" جزءاً محورياً من الأمن القومي للدول في المستقبل، إلى جانب مجالات أخرى مثل مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس والأمن السيبراني، لجهة مؤسسة العمل الاستخباراتي الطبي، في الوقت الذي لم تكن فيه جميع أجهزة الاستخبارات مجهزة بوحدات صحية إستخبارية خاصة بالمعلومات الطبية والصحية، أو دوائر متخصصة في الأمن الوبائي لرصد المخاطر البيولوجية، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من الدول القليلة التي لديها وكالة استخبارات طبية – صحية، وتعرف بالمركز الوطني للاستخبارات الطبية.

كما قد تولي الأجهزة اهتماماً أكبر بسبل حماية الاختراعات العلمية من السرقة، لا سيما الخاصة منها بالمجال الطبي الذي يعد مركزاً رئيساً لحروب الفيروسات، كمقدمة ربما للمطالبة بسنّ قوانين جديدة حول التبادل العلمي بين الدول، لضمان حماية حقوق الإختراعات العلمية³⁰.

وإذا كانت أزمة كورونا قد استوجبت إحداث تطوير جذري في عمل أجهزة الاستخبارات، والذي قد يستغرق وقتاً وجهداً لإدخال المجتمع الإستخباري في المرحلة الجديدة لما بعد كورونا، فإن هذه الأجهزة

البيولوجية والإلكترونية، عبر ضرورة العمل على صياغة الخطط والاستراتيجيات الشمولية للأمن الوطني، من خلال تنسيق كافة الجهود، لا سيما في المجالات الطبية والعلمية والأمنية. وقد أثرت الأزمة في هذا الجانب نحو ضرورة وضع المسائل المترابطة التالية في الاعتبار:

أ- إدخال متطلبات تطوير عمل أجهزة الاستخبارات ضمن مضامين خطط واستراتيجيات الأمن القومي، عبر الاستعانة بخبرات مدنية وعسكرية، وتخصيص الموارد اللازمة لها وتحديد الجهات المسؤولة عنها.

وإذا كانت الأزمة قد فرضت نوعاً جديداً من أولويات العمل داخل الأجهزة لصالح المخابرات الطبية، حيث ستكون هناك حاجة لتوظيف الأطباء والعلماء، ممن لهم خلفيات تتعلق بعلم الأوبئة والانتشار المستمر للأمراض المعدية، فإن ذلك يتطلب تضمين الخطة لخطوة استحداث وحدات إستخبارية صحية وبيولوجية داخل أجهزة الاستخبارات، والاستعانة بالعلماء والخبراء والأكاديميين المختصين بهذا المضمار لتقديم المشورة، بحيث تكون معنية بتحديد خصائص الفيروسات والتهديدات البيولوجية عبر إجراء الدراسات والتجارب المخبرية، وتوفير الإنذار المبكر عن الهجمات الإرهابية البيولوجية، وتبادل المعلومات المتعلقة بالصحة العامة مع الشركاء المحليين، ووضع المقترحات الكفيلة بمواجهتها، مما يشكل قاعدة لكيفية التعامل معها مستقبلاً⁽¹⁾.

تواجه تحدياً غير مسبوق في مقارعة عدو غير مرئي وغير تقليدي، بما يصعب معه تحديد ماهيته واستشفاف قدراته وتبيان نقاط ضعفه، كسبيل لاتخاذ الإجراءات الناجعة ضده، مثلما يتحتم عليها التأهب لتحديد آخر مباشر لا يقل خطورة عن الفيروس؛ وهو الإرهاب البيولوجي، حيث عززت أزمة كورونا المخاوف من احتمال تحرك التنظيمات الإرهابية المسلحة لمحاولة حيازة واستخدام الأسلحة البيولوجية أو الجرثومية لتنفيذ أجندها التخريبية، مثلما سلط الضوء على أهمية تحصين الجبهة الأمنية الوطنية في مواجهة الحروب البيولوجية التي قد تشنها أطراف معادية ومتطرفة³¹، بالنظر إلى ما تخلفه من ضحايا وما تسببه من إشاعة للفرع والهلع بين المواطنين، مما يتطلب تطوير العمل الإستخباري لضمان نجاعة أسلحته المناوئة في أتون المعركة المضادة لفيروس كورونا، ولفيروسات أخرى قد تكون محل الصراع القادم، كما هو الصراع المحتمل على المعلومات الطبية، سبباً لمواجهة تهديدات غير تقليدية تشي بمتغيرات حادة، قد تعلن عن نفسها تبعاً في المحيطين الإقليمي والدولي.

2- وضع الخطط والاستراتيجيات الشاملة للأمن الوطني للدول

فرضت أزمة كورونا إدراكاً واسعاً لمواطن تهديد الأمن الوطني للدول، والتي لا تقتصر على التهديدات التقليدية فقط، وإنما تتجاوزها، بدون مبارحتها تماماً، نحو محاذير فيروسية عابرة للحدود، مما يجعل فكرة توسيع نطاق المخاطر المحتملة سمة حيوية لاستراتيجيات الأمن القومي، قد تؤهل الحكومات للالتزام التدابير الناجعة والطرائق الكفيلة بالتعامل معها، كالأوبئة والهجمات

1 محمد جمال. "الإستخبارات في ظل جائحة كورونا: تقديم الدعم اللوجستي". المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات. 15 مايو، 2020. <https://www.europarabct.com> (تاريخ الوصول 6 يونيو، 2020).

قدرتها على التعامل مع التهديدات، وذلك عقب إخفاقها في تأمين التغطية الصحية الشاملة والرعاية الطبية اللازمة لمواطنيها والمقيمين على أراضيها، فضلاً عن افتقارها للإمدادات الطبية الحيوية والبنى التحتية، والكوادر الطبية والقوى العاملة المدربة لإدارة هذا النوع من الأزمات، بدون أن يشفع لها انتشار تسمية المشافي، لا سيما التابعة للقطاع العام، بخط "المواجهة الأول"، كما الأطباء بخط "الدفاع الأول" و"الجيش الأبيض"، في الخطاب الإعلامي، للتدليل على حيوية دورهما، ضمن محتوى صحي غير مسبوق لمواكبة تطورات الأزمة، رغم غياب الإعلام العلمي عموماً، حيث لم يخلُ من انتقاد ظروف الحجر الصحي السيئة وسوء الإدارة الصحية في بعض الدول.

بيد أن أزمة كورونا أكدت أهمية البُعد الصحي، بوصفه مكوناً حيوياً من مضامين مفهوم الأمن الوطني، مما يتوجب وضعه كأولوية في خطط واستراتيجيات الدول، والتي تأخذ في الاعتبار أهمية تطوير قدرات دفاعية ذاتية وعلمية، قادرة على البحث والتنبؤ بالمخاطر الصحية وسبل مواجهتها⁽¹⁾، والعمل على تدعيم البنى الصحية، وإرساء المزيد من حضور الدولة في دعم وتأمين قطاع طبي قوي، بعدما كشفت الأزمة عن ضعف هذا القطاع في الكثير من البلدان التي قامت بخصخصة كل القطاعات، مع ضرورة تخصيص الموازنات اللازمة له، وتوفير الكوادر البشرية المحلية التي لديها القدرة على العمل في وقت الأزمات والطوارئ⁽²⁾.

وينبثق عن ذلك أهمية تماهي الخطة مع تبعات أزمة كورونا، التي أسهمت في تغيير بنية المؤسسات الأمنية في الدول، بما فيها الإستخبارية، حيث لم يعد عمل الأخيرة يقتصر فقط على جمع المعلومات عن العملاء، أو تتبع الحركات الإرهابية التقليدية والجماعات المتطرفة، بعدما أصبحت أمام واقع جديد يتسم بالتعقيد والتغير السريع في طبيعة المخاطر والهجمات، وحتى النتائج، والذي اقتضى دوراً طارئاً مرتبطاً بتفشي فيروس كورونا، واستنفار مختلف أجهزة الإستخبارات حول العالم بهدف تحييده والحد من تبعاته.

ب- إعادة تقييم السياسات الصحية للدول، لجهة تطوير نظم الرعاية الصحية، وإجراء مراجعة شاملة لمستوى الجاهزية الوطنية طبياً، ومنسوب قدرتها على الإستجابة للمخاطر المستجدة.

فقد أحدثت أزمة كورونا حالة من الربكة والتخبط في الكثير من بلدان العالم، وهو الأمر الذي انعكس في سياساتها المضادة للفيروس؛ إذ أدت الاستجابة المتأخرة في اتخاذ الإجراءات الوقائية – إما بسبب التقليل من حجم المشكلة أو تأخر الاعتراف بانتقال العدوى لساحاتها، والتكتم عن معدلات تفشي الفيروس داخلياً، وبالتالي ضعف الإلتزام الشعبي بالتعليمات – إلى تأزم الوضع الصحي وارتفاع عدد الإصابات والوفيات، تماهياً مع سبب اعتماد دول لسياسات صحية متخبطة، مثل مبدأ "مناعة القطيع"، وتطبيق قانون "الطب الحربي" في المشافي على حالات مصابة بالفيروس بتركها لحثفها، لا سيما من كبار السن، ممن لا تستطيع الدولة – التي تعجز منظومتها الصحية عن التعامل مع الأعداد المتزايدة من المرضى – توفير العلاج لهم.

وبذلك؛ فقد كشف الوباء عن حجم هشاشة نظم الرعاية الصحية في العديد من الدول، وضعف

1 عائشة المري. "كورونا والأمن القومي". جريدة الاتحاد. 4 مايو، 2020. <https://www.alittihad.ae/opinion/3991803> / (تاريخ الوصول 6 يونيو، 2020).

2 جمال سند السويدي. "كورونا وتغير مفهوم الأمن الوطني". مجلة درع الوطن الإماراتية. 4 مايو، 2020. <http://nationsshield.ae/in-dex.php/home/details/research> % (تاريخ الوصول 6 يونيو، 2020).

مهددات الأمن القومي للدول⁽¹⁾، إذ أن المشاكل الناجمة عن تفشي الأمراض والأوبئة، مثل الكوارث الطبيعية والبيولوجية والكيميائية، وتفشي الأمراض المعدية، وحالات الطوارئ الصحية الأخرى، تستلزم صياغة رؤية نافذة لكيفية تطوير البرامج اللازمة لمواجهة هذه التحديات، واتباع أساليب متعددة التخصصات، نظير احتواء الأمن الصحي على أقانيم البحوث والابتكارات، والأساليب والتحديات، والمعضلات الأخلاقية والقانونية، التي تواجه المؤسسات العلمية والأمنية والصحية والتشريعية معاً⁽²⁾.

ومن المتوقع أن تقوم العديد من دول العالم بإعادة النظر في سياسات الأمن الصحي، بعدما أعاد وباء كورونا الاعتبار مجدداً لمفهوم الأمن الصحي، وذلك حتى لا تتكرر التداعيات الكارثية للوباء في المستقبل، بما قد يؤدي إلى وضعه على رأس أولويات الدول، وبدرجة الإهتمام نفسها التي تحظى بها التكنولوجيا والأمن الدفاعي.

وبذلك يُعدّ تحقيق الأمن الصحي مسؤولية مشتركة بين كافة القطاعات الوطنية، وليست مهمة منفردة منوطة بطرف فاعل واحد أو قطاع معين داخل الحكومة، توازياً مع ضرورة إنشاء شبكات عالمية مترابطة قادرة على الإستجابة بفعالية، للحدّ من انتقال الأمراض المعدية والتخفيف من المعاناة الإنسانية، وتخفيض حجم الخسائر البشرية، فضلاً عن الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمة.

ويدخل في هذا السياق أهمية تطوير مراكز البحوث العلمية الخاصة بالمجال الطبي، مع ضرورة تمتعها بالموارد والمخصصات اللازمة وبالاستقلالية في إدارة شؤونها، وإناطة مهام إدارتها بأصحاب الخبرة والدراية، فضلاً عن أهمية تأسيس مراكز إنذار مبكر للأوبئة، خاصةً الخطيرة منها. وقد بدأت دولٌ كثيرة بالإنابة لهذه القضية الحيوية، مع تغوّل الجائحة في ظل المحاولات الدؤوبة الجارية للتوصل إلى علاج ولقاح للمرض، مما يدفع باتجاه تبني العالم لآليات فاعلة للتعاون الشامل في المجال الصحي، إزاء انتشار الأمراض والأوبئة بسهولة عبر الفضاءات العابرة للحدود، حيث لا يمكن مواجهة هذه المخاطر بدون تعاون وتكاتف دولي فاعل، كما يتصل بذلك أهمية دعم المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بقضية الصحة، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية.

ج- إدخال مفهوم الأمن الصحي ضمن بنية المنظومة الأمنية والإستخبارية للدول، بعد إعادة بنائها، ووضعها في سُلّم الأولويات، وبشكلٍ موازٍ للأمن العسكري، باعتباره أهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني الشامل للدول والمجتمعات.

ويعني ذلك ضخّ الاستثمار المتزايد في إجراء الأبحاث العلمية لابتكار الأمصال واللقاحات للأمراض المختلفة، وزيادة نسبة الموازنات المخصصة لقطاع الصحة في ميزانيات الدول، خاصةً فيما يتعلق بالإهتمام بتطوير وتوفير المشافي والاهتمام بالقطاع الطبي، بوصفها تدخل في صلب الأمن الوطني الشامل للدول والمجتمعات، كما من المتوقع تزايد الإهتمام مستقبلاً بطرق مواجهة الفيروسات والأوبئة المتفشية، بوصفها من أخطر

1 Monaco, Lisa. "Pandemic Disease Is a Threat to National Security: Washington Should Treat It Like One." FOREIGN AFFAIRS. March 3, 2020. <https://www.foreignaffairs.com/articles/2020-03-03/pandemic-disease-threat-national-security> (accessed June 5, 2020).

2 حسين باسم عبد الأمير. "تطور مفهوم "الأمن الصحي" وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة." مرجع سابق.

شريحة الشباب الكبرى في الصناعات المتوسطة والكبيرة⁽¹⁾.

3- مراجعة أولويات الدول

أدت أزمة كورونا إلى إعادة ترتيب الأولويات عند الدول، وتغيير طبيعة بعض وظائف مؤسساتها دون أن تلغها أو تستغني عنها، من أجل مواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني للدول، وبغية درء التبعات القاتمة للفيروس، وذلك على النحو التالي:

أ- أكدت أزمة كورونا أهمية وضع الأمن الصحي في مقدمة الأولويات التي ينبغي على جميع الدول إدراجها ضمن سياسات الأمن الوطني الشامل، بما يتضمن ذلك ضرورة تحسين نظم الرعاية الصحية الشاملة.

ب- تغيير أولويات الأمن الجماعي الدولي نحو التركيز على الأمنين الإنساني والمجتمعي، إذ لا شك أن أزمة كورونا ستعيد الاعتبار إلى مفهوم الأمن الإنساني الشامل، ليكون المظلة الأوسع للأمن الوطني، الذي يشمل الدولة والأفراد والمجتمع معاً بوجه عام، مثلما ستؤكد مجدداً أهمية التضامن الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث الإنسانية، لا سيما الأمراض المعدية والأوبئة العابرة للحدود، وذلك قد يكون على حساب التركيز على المفاهيم الأمنية والعسكرية التقليدية، كالأحلاف العسكرية وسباق التسلح، بدون مبارحة نطاق أهميتها، بعدما

نظير ما تمثله التحديات الماثلة في تأثر قطاع الصحة من تهديدات ثقيلة وغير تقليدية للأمن الوطني للدولة، إزاء حصدها للضحايا، أسوأً بجائحة كورونا التي تشكل تهديداً فادحاً للإنسانية وللدول حول العالم، مما يجعل تحقيق الأمن الصحي، بوصفه جزءاً من منظومة الأمن الشاملة، محورياً حيوياً للتخطيط الإستراتيجي الوطني.

د- تعزيز الإستثمار في الداخل، والاعتماد على الذات، بدرجة كبيرة، بعيداً عن التبعية الاستراتيجية، التي كشفت الجائحة خطورتها على الأمن الوطني للدول الكبرى والصغرى على حد سواء. وقد برز ذلك جلياً في شح بعض المنتجات الغذائية والطبية، وارتباك تدفق سلاسل الإمداد بين الصين والعديد من دول العام، واحتدام الصراع بين دول المنظومة الواحدة على الفوز بالمعدات الطبية والأدوية، حتى وإن كان ذلك بالقوة العسكرية.

ومع انكشاف الأمن الغذائي والدوائي في غير دولة، بات من الملح مراجعة الاستراتيجية الصحية والصناعية والزراعية للأمن الوطني، من أجل تحديد السلع والمنتجات والخدمات الاستراتيجية التي تمس الأمن الوطني، وتستدعي حماية وطنية بعيداً عن الحسابات الاقتصادية الضيقة، وإعلاء المصالح الاستراتيجية وفق مفهوم الدول الراسخة. وقد يتطلب ذلك مراجعة التشريعات الوطنية المتعلقة بالنهوض بالقطاعات الإستراتيجية، وتفعيل دور القطاع الخاص، والتعامل معه كشريك إستراتيجي وليس كمنافس، واعتماد مفهوم التشاركية ومساندته أمام منافسة القطاع الخاص الأجنبي، واستثمار الميزة النسبية للمناطق جغرافياً، وتعظيم الإستثمار الداخلي، القادر على استيعاب

1 خالد فيصل الفرم. "تحولات السياسات الدولية بعد جائحة كورونا.. الاتجاه نحو الداخل." جريدة عكاظ. 28 مايو، 2020. <https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2025909> (تاريخ الوصول 5 يونيو، 2020).

إلى جيوشها للمساعدة في مواجهة الوباء⁽²⁾، نظراً لما تمتلكه من قدرات فنية ولوجستية وتقنية رفيعة، تمكّنها من التعامل مع الأوبئة، وعناصر مدربة على اختبار الأسلحة البيولوجية، ومجهزة بالمعدات الثقيلة وأدوات الحماية الشخصية اللازمة للعمل داخل بيئة مصابة، فضلاً عن الاحتكام إلى مؤسسات طبية ضخمة وقدرات بحثية معتبرة، يمكن تطبيقها على العلاجات والبحث عن اللقاحات والعقاقير المطلوبة، مثلما تستطيع توظيف قدراتها اللوجستية في بناء مستشفيات كاملة متنقلة في غضون أيام، بما يمكنها من القيام بدور حيوي في مواجهة الوباء.

د- تقديم الإهتمام بإدارة الأزمات، مثل الأوبئة أسوةً بجائحة "كورونا"، التي تشكل تهديداً للأمن الوطني والقومي والدولي وللإنسانية على حدٍ سواء، خصوصاً وأن الوباء قد أظهر غياب الاستجابة الدولية الاستباقية في التعامل مع الأزمات الطارئة. ويتصل بذلك أهمية التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والعسكرية، وبين القطاعات المدنية الحيوية في المجتمع، في جهود إدارة الأزمة.

هـ- إعادة الاعتبار لدور الدولة في الإشراف على الخدمات الرئيسية، كالصحة والتعليم، خصوصاً وأن أزمة كورونا قد كشفت عن عجز العديد من الحكومات في الدول المتقدمة عن الوفاء بتقديم خدمات الرعاية الصحية إلى مواطنيها، بينما استطاعت حكومات عديدة التعامل مع الوباء واحتواء انتشاره بدرجة كبيرة، لأنها استثمرت في

ثبت أن تأمين أجهزة التنفس الصناعي أكثر ضرورة من ترسانات الأسلحة التي تمتلكها العديد من القوى الكبرى في العالم⁽¹⁾.

ج- إعادة النظر في السياسات الأمنية والدفاعية، بحيث تأخذ في الاعتبار التحولات التي نتجت عن الوباء، فإذا كانت مرحلة ما قبل كورونا ركزت على قضايا التسليح المتعلقة بالردع النووي مع انتشار الأسلحة النووية، أو الجريمة المنظمة، أو الإرهاب والتنظيمات المتطرفة العابرة للحدود، التي شكلت مصدر التهديد الرئيسي خلال السنوات الماضية، فإن مرحلة ما بعد كورونا ينبغي أن تركز على بناء منظومات صحية متطورة، تكون قادرة على التعامل الاستباقي مع هذه النوعية من الأوبئة العابرة للحدود، وتعزيز الأمن الصحي للأفراد والمجتمعات.

وقد لوحظ في هذا السياق بروز أدوار جديدة لمؤسسات الأمن والدفاع في معظم دول العالم، وفق أولوية التصدي لأزمة كورونا، حيث لم تقتصر على التصدي للتهديدات والأخطار التقليدية التي تمثل تهديداً للأمن والاستقرار، وإنما شملت المشاركة المضادة للتهديدات الجديدة التي تواجه الأمن الإنساني. فمع الآثار الناجمة عن وباء كورونا، أصبحت مؤسسات الجيش والشرطة تقوم بدور مهم في الحماية الأمنية ضمن مستواها الإنساني، فتحول دورها من إدارة الحروب والنزاعات إلى تعزيز الأمن الإنساني، وتوفير أوجه الحماية للأفراد والمجتمعات، حيث لجأت العديد من دول العالم

2 Abumaria, Dima. "Corona as Security Threat: Mideast States Call Out Army." The Media Line. March 23, 2020. <https://themedialine.org/by-region/corona-as-security-threat-mideast-states-call-out-army/> (accessed June 5, 2020).

1 أشرف العيسوي. "وباء كوفيد 19: كيف سيعيد صياغة مفاهيم وسياسات الأمن الوطني؟" مركز "تريندز" للبحوث والاستشارات. أبريل 16، 2020. <http://trendsresearch.org/ar/insight> // (تاريخ الوصول 4 يونيو، 2020).

خاتمة

أدت أزمة فيروس كورونا إلى تغيير مفهوم الأمن الوطني للدول نحو توسعة نطاقه ليشمل الأمن الصحي، مثلما دفعت دول العالم إلى مراجعة أولوياتها الوطنية، وسياساتها العامة، برؤى جديدة تتفق مع طبيعة المرحلة الراهنة، والتي قد تؤسس أيضاً لتحول في طبيعة آليات وسياسات الأمن الوطني خلال الفترة الحالية والمقبلة، بعدما فرضت الأزمة تصدّر البعد الصحي كأولوية في السياسات الحكومية العالمية في مواجهة الجائحة، التي ما زالت تحصد الضحايا في أرجاء المعمورة، دون أن يتم التوصل حتى الآن إلى إنتاج عقار ناجع لخنق الفيروس نهائياً.

وإذا كانت أزمة كورونا قد كشفت عن عمق الاختلالات الثقيلة في نظم الرعاية الصحية والبنى التحتية للكثير من دول العالم، وسط غياب شبكة أمان صحي استباقي فيها، ما أدى لارتفاع عدد الضحايا واتساع رقعة الوباء، فإنها غيرت من طريقة التفكير حول الأمن لصالح التداخل بين الصحة والأمن، وأكدت ضرورة إدخال الأمن الصحي في بنية منظومة الأمن الوطني للدول، مع أهمية إيجاد تعريف مشترك عام وشامل له، مثلما فرضت على الدولة إعادة ترتيب أدوار بعض مؤسساتها وأولوياتها.

ووفرت الحرب الفيروسية عناصراً جديدة لإعادة النظر في مفهوم قوة الدولة، فباتت أدواتها – خلافاً لمجالاتها التقليدية السائدة قبل كورونا – تتمثل في جاهزية منظومة الرعاية الصحية وعدد الأطباء والطواقم الطبية المدربة والمؤهلة للتعامل مع الأزمات، ومدى توفر المستلزمات والإمدادات الطبية، وحصول المواطنين على التغطية الصحية الشاملة،

بناء منظومة صحية ووقائية متطورة، ضمنت من خلالها تحقيق الأمن الصحي لمواطنيها، بل وأصبحت تقوم بدور فاعل في مواجهة انتشار الوباء عالمياً، مما يعني أن مرحلة ما بعد "كورونا" قد تشهد تحولاً لصالح تعزيز دور الدولة في رسم سياسات الأمن الصحي، وبما يضمن التعامل الاستباقي مع هذه الأوبئة واحتواء تداعياتها السلبية⁽¹⁾.

و- إعادة الاعتبار لأولوية العلم والعلماء والبحث العلمي، حيث أثبتت الحرب ضد كورونا أهمية استثمار الدول بشكل استراتيجي في منظوماتها العلمية والتعليمية لتلبية احتياجات المجتمع، لا سيما في وقت الأزمات، لتشمل أيضاً الجوانب الطبية والتكنولوجية، وتطوير مخابر البحث العلمي لتهيئتها لخوض هذا النوع الأزمات.

1 أشرف العيسوي. "وباء كوفيد 19: كيف سيعيد صياغة مفاهيم وسياسات الأمن الوطني؟". مرجع سابق.

بالمجال الطبي، مع ضرورة تمتعها بالموارد اللازمة وبالاستقلال في إدارة شؤونها، وإناطة مهام إدارتها بأصحاب الخبرة والدراية، فضلاً عن أهمية تأسيس مراكز إنذار مبكر للأوبئة، خاصةً الخطيرة منها.

ويتمهى هذا الأمر مع قيام الدول بإعادة ترتيب أولوياتها لصالح وضع الأمن الصحي في المقدمة، وتغيير أولويات الأمن الجماعي الدولي نحو التركيز على الأمنين الإنساني والمجتمعي، وإعادة النظر في السياسات الأمنية والدفاعية التي تركز على بناء منظومات صحية متطورة، تكون قادرة على التعامل الاستباقي مع هذه النوعية من الأوبئة العابرة للحدود، وإيلاء الإهتمام بإدارة الأزمات، وإعادة الاعتبار لدور الدولة في الإشراف على الخدمات الرئيسية، كالصحة والتعليم، فضلاً عن ضرورة إعادة الاعتبار لأولوية العلم والعلماء والبحث العلمي، لخوض هذا النوع من الأزمات.

مثلما تتجسّد في مستوى التزامهم بإجراءات الدولة الوقائية، والتي لم تسلم من الإنتقاد، إزاء ما كرّسته، في نظر الكثير، من إجراءات استثنائية قد يطول أمدها عند تمتّع الإنفكاك عنها، مما رسّخ قوة مكانة الدولة وعزّز سطوتها ضمن المفاصل الحياتية المجتمعية حدّ مقولة الإنكفاء داخلياً، مقابل تآكل أسس التعاون الدولي، رغم وجود مؤشرات راهنة لاستمراريته، من دون انتفاء سمة المنافسة إقليمياً ودولياً، التي ستستمر ولن تتوقف، وذلك أسوة بإطلاق حكم متسرّع عن نهاية العولمة، إذ أن تفكيك بنيتها التحتية ليس أمراً سهلاً ولا متاحاً أنياً.

فيما أثرت أزمة كورونا على مهام أجهزة الاستخبارات في دول العالم، نحو مراجعة أدائها وتطوير عملها، وتقويم أولوياتها، وربما إعادة هيكلتها، من أجل مقارعة عدو غير مرئي وغير تقليدي، والتأهب لتحدي آخر مباشر وهو الإرهاب البيولوجي، مما يتطلب تطوير العمل الإستخباري، بالاستعانة بخبرات مدنية وعسكرية مشتركة، لضمان نجاعة أسلحته المناوئة لفيروس كورونا ولفيروسات أخرى قد تكون محل الصراع القادم، كما هو الصراع المحتمل على المعلومات الطبية، في سبيل مواجهة تهديدات غير تقليدية، تشي بمتغيرات حادة قد تعلن عن نفسها تبعاً في المحيطين الإقليمي والدولي.

يستقيم ذلك مع أهمية صياغة استراتيجية وطنية بجهود محلية متكاملة، تأخذ في الاعتبار ضرورة استحداث وحدات إستخبارية صحية وأخرى معنية بالأوبئة، وإعادة تقييم السياسات الصحية للدول، من أجل تحسين نظم الرعاية الصحية الشاملة، في إطار إدراج مفهوم الأمن الصحي ضمن بنية المنظومة الأمنية والاستخبارية للدول، بالإضافة إلى أهمية تطوير مراكز البحوث العلمية الخاصة

3- أزمة فيروس كورونا والعالم: نقطة تحول في تطوّر العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية

أ.د. سالي خليفة إسحق⁽¹⁾

د. أنطونيوزوتي⁽²⁾

الثانية: كانت أزمة كورونا كاشفة لأوجه القصور في النظام الدولي وعمل المنظمات الأممية، فضلاً عن اختبار مبدأ التضامن في عمل التنظيمات الإقليمية، وهو الأمر الذي ربما يفرض تغيرات في آليات عمل تلك التنظيمات من ناحية، وإفساح المجال أمام مسارات متعددة الأطراف وتنظيمات أخرى تكون أطراً للتعاون الدولي والإقليمي الفعال مستقبلاً.

الثالثة: أظهرت الأزمة قدرة العديد من الدول العربية على مواجهة أزمات من هذا النوع، بل كان لافتاً تقديم بعض من تلك الدول مساعدات لعدد من دول العالم الأكثر تضرراً من الوباء، فضلاً عما اضطلعت به جامعة الدول العربية من دور تنسيقي مهم في هذه الأزمة، وجميعها مؤشرات من شأنها دعم مسار العمل الإقليمي، في ظل انحسار أو تنافس الأدوار الدولية تجاه الصراعات الإقليمية الراهنة.

تهدف هذه الدراسة لتحليل تداعيات أزمة كورونا على واقع ومستقبل العلاقات الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فضلاً عن تأثير الأزمة على النظام الإقليمي العربي والمنطقة العربية، في محاولة لإثارة النقاش حول تلك القضايا التي ربما لن تحسم على المدى المنظور.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: في الوقت الذي سببت فيه أزمة كورونا تداعيات اقتصادية وسياسية على مجمل العلاقات الدولية، فإن تأثير هذه الأزمة على هيكل النظام العالمي ما زال محل جدل، أو بالأحرى فإن ذلك التأثير يبقى محدوداً للغاية لسبب مؤداه أن الأزمة ليست حرباً على غرار الحروب التي شهدتها العالم، بيد أنها في الوقت ذاته قد أتاحت فرصاً لبعض القوى الكبرى للتأثير في قضايا فرعية في التفاعلات الدولية.

1 أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة والجامعة البريطانية في مصر.

2 مدرس وزميل بحث في قسم العلوم السياسية، الجامعة الكاثوليكية للقلب المقدس بميلانو، إيطاليا.

مقدمة

(وهو ما يعادل ثلث سكان العالم في ذلك الوقت)، وهو ما يشبه ظروف انتشار وباء كوفيد-19، ليس فقط لسرعة انتشاره وقتله بشكل عشوائي، وإنما أيضاً لأنه كان إلى حد كبير نتاج عمليات ما يمكن تسميته بـ "العولمة الأولى"، التي انعكست في الحركة عبر القومية الكبيرة للبشر عسكرياً ومدنياً، ارتباطاً بظروف وتبعات الحرب العالمية الأولى. تتجلى هنا أيضاً حقيقة أن تحول الوباء من محلي إلى عالمي كنظيرٍ بغضٍ للتقدم التكنولوجي والازدهار الاقتصادي، وزيادة حالات التنقل والترابط التي ميزت هذه الفترة. علاوةً على ذلك، كشف الوباء عن هشاشة السياسات الوطنية الحديثة (وتلك بين الدول وقتها)، من جهة قدرتها على التعامل مع التهديد/الخطر، الذي يصعب تحديده كعدو تقليدي أو إعلان هزيمته بشكل دائم. والحقيقة أن المحاولات الحالية لتحديد "جنسية" لوباء كوفيد-19، أو إلقاء اللوم على دولة معينة لتحمل مسؤولية تطويره وانتشاره، أو تحديد موعد نهائي للعودة إلى مظاهر الحياة الطبيعية، تعزز كلها وجهة المقارنة مع الإنفلونزا الإسبانية. ومع ذلك، فإن المقارنة بين الوبائين يجب أن تؤخذ بالكثير من الحذر، لأن المخاطر التي يفرضها فيروس كوفيد-19 تزداد حدة، ليس فقط بسبب درجة الترابط الكمي والنوعي في عالم اليوم، الذي يتميز بأعلى درجات الاعتماد المتبادل، ولكن أيضاً بسبب العدد غير المسبوق من المسؤوليات التي تتحملها دولة الرفاه تجاه كلّ من مواطنيها والمجتمع الدولي ككل، خاصةً في قطاعات الأمن الاقتصادي والصحي. وكما يشير المفكر الكبير جوزيف ناي، فإنه رغم كون عدد الوفيات نتيجة الإنفلونزا الإسبانية قد تجاوز عدد ضحايا الحرب العالمية الأولى، إلا أنه مما لا شك فيه أن قواعد النظام الدولي في فترة ما بين الحربين

ما زال هناك قدر كبير من حالة عدم اليقين بشأن التداعيات المحتملة لانتشار وباء كورونا عالمياً على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، أخذاً في الاعتبار أيضاً أن مراحل تطور الوباء والمدة الزمنية المتوقعة لانحساره لا تزال قيد البحث، وبالتالي فإن أغلب ما يمكن قوله الآن عن كيفية تأثير هذا الوباء على السياسة العالمية هو بطبيعته تكفي وخاضع بالضرورة لإعادة التقييم لاحقاً.

وفي حيرة البحث عن نقاط مرجعية دالة للتعامل مع مثل هذه الأزمة الشائكة وعواقبها، أخذ عدد كبير من المحللين وصانعي السياسات في مقارنة هذا الوباء مع الحالات السابقة من الكوارث الصحية العالمية⁽¹⁾. وبغض النظر عن الإشارة العرّضية (وربما المفرطة) إلى الأحداث البعيدة تاريخياً – مثل "الموت الأسود" الذي انتشر في القرن الرابع عشر (1346-1353م)، أو الأوبئة الأمريكية التي سادت في القرن السادس عشر – تم طرح ما يسمى بالإنفلونزا الإسبانية مؤخراً كنظير مناسب للمقارنة مع فيروس كوفيد-19، حيث قُدِّرَ عدد الوفيات بسبب الإنفلونزا الإسبانية بما لا يقل عن 50 مليون شخص خلال فترة ثلاث سنوات فقط (1918-1920م)، مع تضرر ما يصل إلى 500 مليون شخص

1 أنظر على سبيل المثال:

Mari Webel and Megan Culler Freeman, "Compare the flu pandemic of 1918 and COVID-19 with caution – the past is not a prediction", The Conversation, 4 June 2020, <https://theconversation.com/compare-the-flu-pandemic-of-1918-and-covid-19-with-caution-the-past-is-not-a-prediction-138895>, accessed: 30 June 2020.

Georgetown University, "Don't Compare Past Pandemics to the COVID-19 Crisis, Professor Says", 1 April 2020, <https://www.georgetown.edu/news/dont-compare-past-pandemics-to-the-covid-19-crisis-professor-says/>, accessed: 30 June 2020.

(وهو السيناريو الأكثر تشاؤماً – بحسب تقديرات منظمة التجارة العالمية)، و9- % (بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي). علاوةً على ذلك، يتم الآن تحويل تدفقات رأس المال نحو الاقتصادات المتقدمة⁽²⁾. أيضاً، التأثير على عالم الأعمال هو بنفس القدر من القتامة، فبالمقارنة مع ما قبل الأزمة، وبحسب بيانات منظمة العمل الدولية ليناو 2020م، يتوقع حدوث تدهور بنسبة 10.5% في التشغيل، أي ما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل، ويرجع ذلك إلى إطالة وتمديد تدابير الإغلاق حول العالم. تلقي أزمة وباء كوفيد-19 بظلالها أيضاً على أداء جميع التجمعات الإقليمية الرئيسية، فتشير التقديرات إلى فقدان 12.4% من ساعات العمل في الأمريكتين (مقارنةً بمستويات ما قبل الأزمة)، و11.8% في أوروبا وآسيا الوسطى، وتشابه أيضاً التقديرات لبقية المجموعات الإقليمية التي تجاوزت جميعها حاجز 9.5%. بالإضافة إلى ذلك، فإن 1.6 مليار عامل في الاقتصاد غير الرسمي – أي قرابة نصف القوى العاملة العالمية، ومعظمها تتركز في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً – يواجه أفرادها خطراً مباشراً بتدمير مصادر رزقهم. ويجمع أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص، تُقدّر منظمة العمل الدولية أن قرابة 436 مليون مؤسسة في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً حول العالم تواجه خطر التعطل⁽³⁾.

العالميتين قد أرسّتها التسوية السياسية للحرب العالمية الأولى وليس الوباء⁽¹⁾.

بالمثل، لجأ بعض المحللين إلى عددٍ من كوارث الصحة العامة الحديثة – مثل الإنفلونزا الآسيوية (1957-1958م)، ووباء الأيدز، الذي ما زال منتشرًا في أفريقيا جنوب الصحراء، وإنفلونزا الخنازير 2009-2010م، وإيبولا في غرب أفريقيا (2014-2015م)، وفيرس زيك المتفشي - كـ "قالب" للتعامل مع أزمة وباء كوفيد-19 الحالية، فلقد مثلوا جميعاً مصدراً للخبرة العلمية من حيث: أولاً، بروتوكولات الاحتواء، والتدابير الوقائية وإنتاج اللقاحات؛ وثانياً، نقاط مرجعية في فهم ممارسات التحيزات الاجتماعية المألوفة، التي تظهر حتماً بالتوازي مع الإحباط في التعامل الرشيد مع مخاطر يصعب السيطرة عليها، ومن ثم يفهم الاتجاه الملح في وصم دول بعينها كدول "ناشرة للطاعون" – وهو ما تظهره حالياً الاتهامات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة حول من هو المسؤول بالفعل عن مازق الوباء الحالي. مع كل هذا، وأياً كان الحال، فإن عواقب جائحة كوفيد-19 تبدو غير مسبوقه تاريخياً، إن لم يكن من حيث عدد الوفيات فربما فيما يتعلق بحجم الخراب اللاحق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم.

فبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، من المقدر أن ينكمش النمو العالمي خلال عام 2020م بنسبة 2.4- %، بفارق 7 نقاط مئوية مقارنةً بتوقعات ما قبل الأزمة. أيضاً من المتوقع أن ينخفض حجم التجارة العالمية خلال عام 2020م ما بين 32- %

2 UNIDO, "Coronavirus: the economic impact: Which countries and manufacturing sectors are most affected by the COVID-19 crisis", 26 May 2020, <https://www.unido.org/stories/coronavirus-economic-impact>, accessed: 4 June 2020.

3 ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Third edition Updated estimates and analysis, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_743146.pdf, accessed: 30 June 2020

1 Joseph S. Nye Jr., "No, the Coronavirus will not Change the Global Order", Foreign Policy, 16 April 2020, <https://foreignpolicy.com/2020/04/16/coronavirus-pandemic-china-united-states-power-competition/>, accessed: 2 June 2020.

للتعامل مع تهديد عابر للحدود كالوباء. فظهر أولاً الطابع الأحادي للخطوات الأولى التي اتخذتها الدول من أجل احتواء فيروس كوفيد-19، بما أظهر إعلاءً واضحاً للمصالح الوطنية بمفهومها الضيق. فتضمنت الاستجابات الأولى للعديد من الدول تدابيراً شاملة، بما في ذلك الحجر الصحي، وإغلاق المطارات، وفرض قيود على السفر من وإلى الدول الأجنبية و / أو عبر الأراضي الوطنية، والإغلاق الكامل للحدود.

وفي رد فعلها على المؤشرات المبكرة للوباء، هدفت الحكومة الصينية في المقام الأول لتأخير علم الجمهور بوجود تهديد صحي عام وعملت على التقليل من شدته، لما يمكن أن يحدثه من أثر على استقرار النظام السياسي الوطني. فعندما أبلغت السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية لأول مرة عن 27 حالة إصابة بالالتهاب الرئوي مجهولة المصدر في 31 ديسمبر 2019م كان المرض قد اكتسب بالفعل أبعاداً وبائية، وفي غضون ما يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أسابيع، كانت الحالات الأولى من كوفيد-19 قد تأكدت بالفعل في دول كثيرة مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وفرنسا وإيطاليا، والهند والولايات المتحدة⁽¹⁾. في وقتٍ لاحقٍ أيضاً، تم الكشف عن أنه قبل أسابيع من الاعتراف بوجود مرض وبائي في الصين، ناقش الرئيس الصيني تشي جينبينج واللجنة الدائمة للحزب الشيوعي بالفعل في 3 يناير 2020م استجابة لأزمة وصفها الرئيس تشي بالخطيرة – ليس فقط على الصحة

في ضوء هذا التقديم، تتناول هذه الورقة بالتحليل التداعيات المحتملة لوباء كوفيد-19 على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، متسائلةً عما إذا كان هذا الوباء بمنزلة نقطة تحول في النظام العالمي الحالي، أم أن تأثيراته المختلفة ربما لا ترقى لمستوى تغيير ملامح هذا النظام؟ وتنقسم هذه الورقة إلى أربعة أجزاء أساسية، فتبدأ أولاً بتحليل ملامح الاستجابات الدولية الأولية للوباء، ثم ثانياً تداعيات الأزمة على أدوار القوى الكبرى المختلفة وعلى العمل الجماعي الدولي، وثالثاً تحليل الاتجاهات المختلفة في النقاش حول طبيعة التحول في هيكل النظام الدولي من جراء انتشار الوباء والمؤشرات الأولى للتعافي منه، وأخيراً دلالات انتشار الوباء على النظام الإقليمي والمنطقة العربية.

أولاً: ملامح الاستجابة الدولية للوباء: عودة قوية للسياسة الواقعية وعوامل الجغرافيا السياسية

إن التعاقب السريع للأوبئة التي حاصرت مناطق مختلفة من العالم على مدى السنوات العشر الماضية أدى إلى تضيق الفجوة بين المجالات الداخلية والدولية، حيث اعترف صناع السياسة الوطنية بشكل متزايد بالضرر الذي تحدثه الأوبئة – ليس فقط على الأفراد – ولكن أيضاً على مصالح الدولة الوطنية. ومع تفشي وباء كوفيد-19، ارتقت وبقوة القضايا الصحية إلى مستوى "السياسة العليا" High Politics، حيث مثل انتشار الوباء وشدته تهديداً حقيقياً وجودياً للعديد من الدول، إلا أنه تطلّب - وعلى غير المتوقع - تعاوناً دولياً كثيفاً

1 J. Buoe, 'Strengthening China's Public Health Response System: From SARS to COVID-19', American Journal of Public Health, 110(7), pp. 939–940, <https://ajph.aphapublications.org/doi/full/10.2105/AJPH.2020.305654>, accessed: 30 June 2020.

الدولي للتعامل مع الأزمة. وهنا ظهرت أولوية الاهتمام الوطني بالقطاع الصحي على المستوى الداخلي، والتي ظهرت مع تبلور المنافسة الدولية لتأمين المعدات الطبية (كمعدات الوجه والقفازات، والنظارات الطبية وأجهزة التنفس الصناعي) كأصول استراتيجية نادرة. فتدخلت الحكومات الوطنية في عمل السوق لتأمين احتياجاتها، وظهرت التوترات من جراء هذه السياسات الحمائية في العلاقات الاقتصادية الدولية، ليس فقط بين الفرقاء وإنما أيضاً بين الحلفاء كالولايات المتحدة وأوروبا أو في الداخل الأوروبي نفسه. ويذكر هنا قرار تخزين الكمادات الفرنسي وقرار منع التصدير الألماني - وهي القرارات التي تتعارض مع حق حرية التنقل للبضائع كإحدى أهم المبادئ الأساسية التي تحكم السوق الأوروبية المشتركة، وذلك في الوقت الذي اختبرت فيه إيطاليا بداية أحلك مراحل انتشار وباء كوفيد-19⁽³⁾. ولعل أحد المؤشرات المميزة للاستجابات الدولية الأولية أيضاً كان التبادل الثنائي للمساعدات بين دول العالم، وهو ما أعطى هذه المساعدات طابعاً سياسياً واقعياً، بدلاً من الطابع القيمي التعاوني الساعي لاستثمار الأزمة في تعزيز المكانة أو في تحقيق أهداف سياسية.

في مرحلة لاحقة، ومع ظهور التداعيات الاقتصادية لانتشار الوباء، وما تبعه من إغلاق تام لأنشطة اقتصادية كثيرة كإجراء احترازي، تميزت الاستجابات الأولى في محاولة الدول توفير حزم اقتصادية ومالية لدعم الاقتصادات الوطنية، وذلك في محاولة منها

العامّة - وإنما أيضاً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد⁽¹⁾. بحلول نهاية يناير 2020م، حظرت روسيا والولايات المتحدة السفر من وإلى الصين، مع اعتماد دول أخرى والاتحاد الأوروبي لقيود مماثلة، سواءً مع الصين أو فيما بينها. وفي حين تعد هذه الإجراءات بمنزلة مسار عمل معقول لوقف انتشار الوباء، فإن التعاون الدولي المأمول - خاصةً بين الولايات المتحدة والصين - للقضاء على أسباب الأزمة كان قد أفسح المجال أمام واقع دولي أكثر قتامة. فسرعان ما اندلعت حرب دعائية بين الطرفين، انتقدت فيها الحكومة الصينية من جهة الولايات المتحدة لفرضها قيود السفر، واصفةً إياها بأنها "رد فعل مبالغ فيه"، واتهمت الجيش الأمريكي بزرع الفيروس في مدينة ووهان الصينية. بينما من ناحية أخرى، انتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وشخصيات بارزة أخرى في إدارته الصين، بسبب انعدام شفافيتهما مع العالم في الكشف عن المراحل الأولى لانتشار الفيروس، بل واستخدمت أيضاً لغةً مُهملة في تأكيدها أن تفشي الوباء يمكن أن يكون فرصة للشركات الأمريكية⁽²⁾.

أيضاً، تميزت الاستجابات الأولية لدول العالم بالإفراط في الاهتمام بالداخل على حساب التنسيق

1 Ma, J. And Lau, M. 'Xi Jinping 'told China's top echelon' to tackle coronavirus outbreak in early days', South China Morning Post, 15 February 2020, <https://www.scmp.com/news/china/politics/article/3050815/xi-jinping-put-chinas-top-echelon-notice-early-days-coronavirus>, accessed: 30 June 2020

2 Haenle, P. and Tcheyan, L. 'U.S.-China Cooperation on Coronavirus Hampered by Propaganda War', Carnegie endowment for International Peace, 24 March 2020, <https://carnegieendowment.org/2020/03/24/u.s.-china-cooperation-on-coronavirus-hampered-by-propaganda-war-pub-81347>, accessed: 30 June 2020.

3 Reuters, "EU fails to persuade France Germany to lift coronavirus health gear controls", 6 March 2020, <https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-eu/eu-fails-to-persuade-france-germany-to-lift-coronavirus-health-gear-controls-idUSKBN20T166>

الأعضاء⁽³⁾. وبينما انشغلت الدول الغربية بتداعيات جائحة كوفيد-19 داخلها، لم تبادر أيّ من الدول الكبرى الأخرى بتنسيق أي عمل دولي جماعي ملء هذا الفراغ.

ولعل هذا كله يثير التساؤلات حول ملامح الاستجابات الأولى للمنظمات الدولية، بدءاً بالأمم المتحدة ولغاية تلك المنظمات ذات الطبيعة الفنية، كمنظمة الصحة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي هذا الشأن، يبدو أن التوترات السياسية بين القوى الكبرى انعكست على كفاءة عمل هذه المنظمات، وساهمت إلى حد كبير في تعطيل جهودها. فرغم سهولة القفز إلى الجزم بغياب أدوار فاعلة لهذه المنظمات في مواجهة التداعيات الدولية المختلفة لجائحة كوفيد-19، إلا أن تغليب دول العالم – وعلى رأسها الدول الكبرى – لمصلحتها الوطنية والعمل الأحادي الهادف لحماية النفس من تداعيات هذا الوباء، إلى جانب اشتعال الحرب الدعائية بين الصين والولايات المتحدة من ناحية، والتوتر في العلاقات الأمريكية-الأوروبية من ناحية أخرى، والتوجّس الغربي عموماً من الأجندة الروسية عالمياً؛ كلها عوامل عطلت اتخاذ المنظمات الدولية لقرارات مهمة. ففي أبريل 2020م، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه سيعلق التمويل لمنظمة الصحة العالمية، بسبب مزاعم بسوء الإدارة وتحيز المنظمة للصين، في حين أن المنظمة – في حدود اختصاصاتها ومحدودية مواردها – قد استخدمت شبكة خبراءها لتوفير المعلومات الأساسية حول كيفية مواجهة انتشار الوباء، وأصدرت أكثر من 50 نبذة من الإرشادات التقنية، ووزعت المعدات الطبية ووسائل الاختبار، وأنشأت فرقة عمل

لتوجيه مخصصات مالية أكبر للقطاع الصحي. وهنا غلب على المشهد الدولي استغراق الدول الكبرى جميعها في تركيزها على الداخل، وغياب أي مبادرة ذات طابع جماعي لدعم الدول الأقل نمواً. يذكر هنا على سبيل المثال طرح عمران خان، رئيس وزراء باكستان، أهمية النظر في قضية التنازل عن الديون على مستوى العالم، خاصةً بالنسبة لدول الجنوب، حتى تتمكن من توجيه المزيد من الموارد إلى القطاع الصحي بدلاً من خدمة الدين⁽¹⁾. وفي مقابل رغبة العديد من الدول النامية في تبني المنظمات الاقتصادية الدولية لمبادرة للتنازل عن الديون، وافق صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وغيرهما من الشركاء للدائنين، على تعليق مدفوعات سداد الديون اعتباراً من 1 مايو 2020م، بهدف توفير الدعم الذي تحتاج إليه بشدة البلدان الأشد فقراً في العالم⁽²⁾. وبينما لم تظهر أي مبادرة أمريكية لقيادة عمل جماعي دولي في هذا الخصوص، انشغلت أوروبا أولاً بحالة الاقتصاد داخل الاتحاد، وهو ما ظهر في عقد الاتحاد الأوروبي ووزراء المالية لمجموعة السبعة لاجتماع في 3 مارس 2020م، لمناقشة الإجراءات المالية اللازمة داخلياً في هذا العدد المحدود من الدول المتقدمة لدعم الاقتصاد في داخلها. تلا ذلك في 23 أبريل 2020م اتفاق قادة دول الاتحاد الأوروبي على صندوق دعم مالي ضخّم، للتخفيف من آثار الأزمة على الدول

1 Usman W. Chohan, "A Post-Coronavirus World: 7 points of discussion for a new political economy", Center for Aerospace and Security Studies, Working Paper ID: EC015UC, 20 March 2020, <https://casstt.com/post/a-post-coronavirus-world-7-points-of-discussion-for-a-new-political-economy/158>, accessed: 2 June 2020.

2 World Bank, 17 April 2020, <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/17/world-bank-group-and-imf-mobilize-partners-in-the-fight-against-covid-19-in-africa>, accessed: 30 June 2020.

3 EU, "COVID-19: the EU's response to the economic fallout", <https://www.consilium.europa.eu/en/policies/coronavirus/covid-19-economy/>, accessed: 30 June 2020.

ثانياً: تأثير الأزمة على أدوار القوى الكبرى والعمل الجماعي الدولي

يتناول هذا القسم التأثيرات الحالية والمحتملة على أدوار القوى الكبرى، وديناميكيات العمل الجماعي الدولي، وذلك من خلال مناقشة خمسة نقاط أساسية هي:

أولاً: التأثير على مكانة وسمعة الولايات المتحدة.. أم إدارة ترامب؟!

أظهرت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حالة ارتباك داخلي وغياب عن الساحة العالمية في إدارة الأزمة، وهو ما يراه عدد كبير من المفكرين السياسيين الغربيين مكلفاً لمكانة الولايات المتحدة عالمياً⁽⁴⁾. مع هذا، يتوقع أن ترتبط هذه التأثيرات السلبية بتقييم أداء إدارة ترامب نفسها، وليس بالتشكيك في قيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي.

زادت الأزمة أيضاً من حدة التنافس الصيني-الأمريكي، وأوضح الشد والجذب بين القوتين التنافس الدعائي بينهما، ومحاولة كلٍ منهما استثمار الأزمة لصالح صقل صورته عالمياً، وهو ما يستنتج منه تنامي القلق الأمريكي من الصعود العالمي للصين، وانعكاس هذا القلق على الخطاب الأمريكي العالمي حول الأزمة. فبينما تحاول الصين التنصل من مسئولية احتواء الفيروس وتنبية المجتمع الدولي إلى خطورته في المراحل الأولى من ظهوره ضمن حدودها، نعتته إدارة ترامب بـ"فيروس ووهان" أو "الفيروس الصيني"، إلى جانب محاولة

للإمدادات بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ودعمت قدرات الدول على التأهب والاستجابة من خلال توفير أكثر من 800 مليون دولار من صندوق الاستجابة للتضامن، وما زالت تقدم الدعم الفني لشبكات البحث عبر-القومية التي تحاول إنتاج اللقاحات⁽¹⁾. يذكر أيضاً أن الأمم المتحدة قد أطلقت خطة استجابة إنسانية عالمية بقيمة 2 مليار دولار بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية⁽²⁾. كذلك فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت في أوائل أبريل 2020م قراراً يطلب "تعاوناً دولياً مكثفاً"، وكلفت الأمين العام أنطونيو غوتيريز بقيادة هذه الجهود، إلا أن إصرار الولايات المتحدة على أن أي قرار يجب أن يذكر منشأ الفيروس (وسط معارضة الصين) عطل عمل المنظمة، وهو ما يستدعي إلى الأذهان كيف عطل التنافس الأمريكي-السوفييتي عمل الأمم المتحدة لعقود طويلة. كذلك، ظل مجلس الأمن يتفاوض منذ قرابة ثلاثة أشهر على مشروع قرار بشأن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال الوباء، وهو مشروع القرار الذي طرحه الأمين العام في 23 مارس 2020م، ولم تتم الموافقة عليه حتى نهاية يونيو من العام ذاته، لغياب التضامن العالمي بين القوى الكبرى⁽³⁾.

1 Stephanie C. Hofmann and Christian Kreuder-Sonnen, "How international organizations are stepping up to respond to the pandemic", The Washington Post, 4 May 2020, <https://www.washingtonpost.com/politics/2020/05/04/how-international-organizations-are-stepping-up-respond-pandemic/>, accessed: 2 June 2020.

2 UNICEF, UN Launches Global Humanitarian Response Plan to Covid-19 Pandemic", 26 March 2020, "https://www.unicef.org/egypt/press-releases/un-launches-global-humanitarian-response-plan-covid-19-pandemic", accessed: 30 June 2020.

3 UN, "Stalled Security Council resolution adopted, backing UN's global humanitarian ceasefire call, 1 July 2020, <https://news.un.org/en/story/2020/07/1067552>

4 Daniel W. Drezner, "So what do international relations scholars think about covid-19 and world politics?", The Washington Post, 11 May 2020.

ثانياً: التأثير على التماسك الأوروبي والتساؤل عن استدامة صعود أوروبا كقطب دولي

نظراً لغياب الاتحاد الأوروبي عن مشهد إدارة الأزمة، ذهب الكثير من المراقبين الأوروبيين إلى التساؤل عن مستقبل الاتحاد، وبصورة أكثر تطرفاً توقع البعض قرب انهياره، كمثال زعيمة اليمين المتطرف الفرنسي ماري لوبان، التي وصفت الاتحاد الأوروبي بأنه "أول الموتى" من الوباء⁽²⁾. ورغم تطرف هذا الرأي، فإن الغياب الفعلي للاتحاد الأوروبي في الأسابيع الأولى من انتشار الوباء، وفشله في إظهار التضامن الأوروبي، الذي هو أحد أهم أركان المشروع التكاملي الأوروبي، له ثلاث دلالات:

1- إجهاد أوروبا وضعف قدرتها على التعامل مع الأزمات كفاعلٍ وحدويٍّ: فرغم توافر البنية التحتية اللازمة للتعامل مع الأزمات، وتعدد الأزمات التي واجهت الاتحاد الأوروبي في السابق، أخفقت مؤسساته في بدايات تفشي فيروس كوفيد-19 في القيام حتى بأدنى دور تنسيقي لمواجهة الأزمة، وسيطرت على المشهد السياسات الأحادية التي اتخذتها الدول الأوروبية، من إغلاق الحدود ووقف حركة الأفراد والمواصلات داخل الاتحاد دون تنسيق جماعي. ورغم أن بعض هذه الإجراءات له ما يبرره - خاصةً وأن بعض الدول الأوروبية وغيرها عطلت حركة الأفراد بين أقاليمها الداخلية كإجراء احترازي - إلا أن هناك اتفاق عام على

الصين تسليط الضوء عالمياً على كفاءتها في التعامل مع انتشار الفيروس داخلياً، مقارنةً بالدول الغربية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً.

من المهم أخيراً ملاحظة أن غياب دور الولايات المتحدة لم ينتج عنه استثمار أيٍّ من القوى الكبرى الأخرى لهذا الفراغ في الاستئثار بدور قيادي، أو الخروج بمبادرة عالمية للتعامل مع أزمة كوفيد-19، وهو ما يؤكد أنه ليس هناك بعد من هو جاهز ليحل محل الولايات المتحدة في قيادة عمل جماعي دولي، وتواضع مقدار القوة الناعمة التي تتمتع بها القوى الأخرى. فبحسب تعبير المفكر الكبير ريتشارد هاس، الذي - في معرض تعليقه على قضية تأثير القيادة الأمريكية على الساحة الدولية كنتيجة لفيروس كوفيد-19 - أكد استمرار تفوّق الولايات المتحدة، قائلاً: "ليس هناك من يملك القوة التي نملكها، ولا التأثير الذي نملكه، لذلك لا يستطيع أحد أن يلعب دورنا"⁽¹⁾.

1 The quote in original text: "There's no one who has the power that we have, the influence that we have. So no one can fill our shoes.", quoted in: Stefano Kotsonis and Meghna Chakrabarti, "International Relations In The COVID-19 Era: Richard Haass On What Comes After A Pandemic", WBUR, 22 April 2020, <https://www.wbur.org/onpoint/2020/04/22/international-relations-coronavirus-richard-haass>, accessed: 3 June 2020

2 Lauren Chadwick, "The Future of the European Project is at Stake", Euro-News, 27 March 2020, <https://www.euronews.com/2020/03/27/the-future-of-the-european-project-is-at-stake-eu-in-crosshairs-of-coronavirus-pandemic>, accessed: 7 June 2020.

تلاها من مبادرات لإحياء العمل الأوروبي المشترك، خاصةً في الشق الدفاعي والعسكري.

3- ضرورة مبادرة وقيادة الولايات المتحدة لتفعيل العمل الأوروبي في إطار جماعي دولي، حتى وإن كان هذا الإطار ما زال يميل بصورة غير متناسبة تجاه القوى الغربية. فالواضح أن أوروبا ستظل مستغرقة في النظر إلى الداخل لبعض الوقت، وأن عملها الجماعي الخارجي سيتأثر بتداعيات انتشار الوباء السياسية والاقتصادية، حتى بالرغم من إشارة رئيسة المفوضية الأوروبية لأهمية الجغرافيا السياسية في هذه الأزمة، إلا أن هذه الإشارة في هذا التوقيت لا تعدو إلا محاولة لدمج المشككين الأوروبيين في الداخل الأوروبي في خطاب اتحادي أوسع.

ثالثاً: دفعة لدور الصين عالمياً؟

من الواضح أن غياب القوى الغربية عن مشهد إدارة الأزمة عالمياً، وعدم كفاءة ممارسات ومؤسسات النظام الدولي الحالي، قد أفسح المجال أمام الصين تحديداً لإظهار وجودها على الساحة الدولية. فعلى سبيل المثال، استغلت الصين إخفاق الاتحاد الأوروبي لتعزيز حضورها على الساحة الأوروبية، من خلال إرسال دفعتين من المساعدات والمعدات الطبية لإيطاليا، الأولى لروما والثانية لميلانو في 12 و 18 مارس 2020م على التوالي، وهو ما أثار مقارنات المراقبين بين رد الفعل الصيني ونظيره الأوروبي – وربما أيضاً الأمريكي – من الوضع الكارثي لتطور انتشار الوباء في إيطاليا. مثال آخر يتعلق بتوسّع الصين في تبيّي ما أطلق عليه "دبلوماسية الكمامات"، من خلال إرسال أطنان من المساعدات

أن غياب التنسيق الأوروبي الجماعي كان السمة الغالبة على المشهد، خاصةً مع الإخفاق في إظهار أي تضامن مع إيطاليا المنكوبة، وتجاهل بعض الدول الأوروبية طلبها المساعدة، بل ووقف تصدير أي مستلزمات طبية إليها. ورغم اعتذار رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، بالنيابة عن أوروبا مرتين لإيطاليا⁽¹⁾، وطرح الاتحاد الأوروبي لخطة إنعاش شامل في مايو 2020م⁽²⁾، فإن تأخر الاستجابة الأوروبية لا يمكن تجاهله، خاصةً في معرض تقييم التماسك الأوروبي، وقدرة أوروبا على الصعود كقطب وحدوي على الساحة الدولية، حيث أنها ليست المرة الأولى – خلال العقد الأخير المثلث بالأزمات – التي تُوضع فيها علامات استفهام كثيرة حول استدامة الصعود الأوروبي، كمثال أزمة الديون السيادية، وأزمة التعامل مع قضايا الهجرة واللجوء، وأزمة الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

2- ضرورة المبادرة والقيادة الألمانية-الفرنسية (أو حتى الألمانية منفردة) لتحريك آليات العمل الأوروبي في الأزمات. وتتأكد هذه الدلالة ليس فقط من واقع التعامل الأوروبي الجماعي مع أزمة كوفيد-19، وإنما بالمثل في سجل التعاون الأوروبي خلال الأزمات السابقة كأزمة الديون الأوروبية وأزمة الهجرة واللجوء، وأزمة الخروج البريطاني وما

1 Joanna Gill, "EU Commission President offers 'heartfelt apology' to Italy, as MEPs debate coronavirus response", Euro-News, 16 April 2020, <https://www.euronews.com/2020/04/16/eu-commission-president-offers-heartfelt-apology-to-italy>, accessed: 2 June 2020.

2 European Commission, Recovery Plan for Europe, May 2020, https://ec.europa.eu/info/live-work-travel-eu/health/coronavirus-response/recovery-plan-europe_en, accessed: 7 June 2020.

كيفية استغلال الصين للأزمة لتحقيق مكاسب جيوسياسية، أكثر منها مساعدات خالصة النية في سياق تضامن صيني-أوروبي. السبب الثالث هو أنه قياساً على براغماتية الصين المعهودة في التعامل مع القضايا والأزمات الدولية، فإنه من غير المتوقع أن تستثمر الصين موارد كافية في سبيل عمل جماعي دولي تقوده القوى الغربية، وهو ما لا تظهر بوادره حتى الآن. ومن المفارقة أن هذا النهج البراغماتي التقليدي يوازي حالياً السياسات الدولية للإدارة الأمريكية الحالية، التي هي أكثر اهتماماً بالسعي لتحقيق مكاسب قصيرة أو متوسطة الأجل، أكثر من الالتزام ببناء وتعزيز الهياكل المؤسسية الدولية القائمة. فبراغماتية الصين يمكن أن تعزى للتركيز على مصالحها الاقتصادية والسياسية من ناحية، ومساعدة حلفائها الإقليميين من ناحية أخرى، أو ربما تفعيل مبادرة ذات طابع آسيوي من خلال بنك الاستثمار الآسيوي على سبيل المثال.

رابعاً: حدود التأثير على الدولة الروسية وأجندتها الخارجية

أما روسيا فيبدو أنها الأضعف اقتصادياً، وهو ما يتضح مع تقلص الاقتصاد الروسي بنحو أكثر من الربع في أبريل 2020م، نتيجة انخفاض الانتاج الروسي بمقدار 33 مليار دولار، مقارنةً بشهر أبريل 2019م⁽³⁾. فواقع الأمر أن روسيا: أولاً، منذ منتصف شهر 2020 م وهي تحتل المرتبة الثانية (ثم الثالثة بعد صعود البرازيل) في عدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 حول العالم، بما قُدِّرَ بأكثر من

الطبية إلى عدد كبير من الدول الصديقة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك زيادة المخصصات الصينية لمنظمة الصحة العالمية، خاصةً بعد الانسحاب الأمريكي منها ومحاولة إدارة ترامب إحراج الصين داخلها.

إلا أن الدفعة التي شهدتها دور الصين عالمياً خلال الأشهر الأولى لانتشار الوباء يمكن أن تفقد زخمها، وذلك لثلاثة أسباب: الأول هو أن الدفعة في النشاط الخارجي الصيني كان لها بعدٌ داخلي. فالصين نفسها تأخرت في التعامل مع انتشار الفيروس وهو ما أثار حفيظة الرأي العام الداخلي، وإن أظهر الرأي العام تقديراً لجهود الحكومة الصينية لاحقاً نتيجةً لإخفاق دول كبرى (غربية) في إظهار قدرة أفضل من الصين في التعامل مع الأزمة⁽¹⁾. لهذا يترجم البعض حملة الصين في إرسال مساعدات لعدد من دول العالم، وكذلك الترويج لأدائها الرصين في التعامل مع الأزمة وتحجيم آثارها في زمن قياسي، بأنه ليس فقط سلوك يهدف لتوظيف الأزمة لتحقيق مكاسب على المستوى العالمي، بل هو أيضاً دعم لشرعية نظام تشي جينبنج في الداخل الصيني⁽²⁾. السبب الثاني هو أن محاولة التقارب الصيني من أوروبا لم تلقَ صدىً واسعاً في الأوساط الأوروبية، فأغلب التقارير الأوروبية أشارت إلى مساعدات الصين لإيطاليا وإسبانيا كجزء من تسليطها الضوء على

1 Tom Mitchell, "What Xi knew: Pressure Builds on China's Leader", Financial Times, 21 May 2020, <https://www.ft.com/content/3a294233-6983-428c-b74b-3cc58c713eb8>, accessed: 3 June 2020.

2 Sven Biscop, "Coronavirus and Power: The Impact on International Politics", EGMONT Royal Institute for International Relations, Security Policy Brief No.126, March 2020, <http://www.egmontinstitute.be/content/uploads/2020/03/SPB126-sven-corona-260320.pdf?type=pdf>, accessed: 3 June 2020.

3 Elena Pavlovska, "Russia's GDP falls 28% in April as Unemployment Skyrockets", 25 May 2020, <https://www.new-europe.eu/article/russias-gdp-falls-28-in-april-as-unemployment-skyrockets/>, accessed: 8 June 2020.

أوكرانيا، وتحافظ على احتلال الأراضي المولدوفية والجورجية، وتواصل محاولاتها الهادفة لزعزعة الاستقرار في غرب البلقان وجنوب القوقاز⁽⁴⁾. إلى جانب هذا، لا يغفل المراقب الدور الروسي الواسع في منطقة شرق المتوسط، ومؤخراً في الأزمة الليبية. أيضاً ظهر التضامن الروسي-الصيني في تقديم مشروع قرار مع خمس دول أخرى – من بينها إيران – في شهر مارس 2020 م للأمم المتحدة، بهدف رفع العقوبات الاقتصادية الدولية للتمكين من مكافحة الوباء، إلا أن مشروع القرار هذا قُوبِل بالرفض من الجمعية العامة للأمم المتحدة، نتيجة معارضة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا وأوكرانيا وجورجيا. ليس هذا فحسب، بل أن الاتحاد الأوروبي نفسه قام في يونيو 2020 م بتجديد العقوبات الاقتصادية على روسيا الاتحادية لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في 31 يناير 2021 م⁽⁵⁾، وهي العقوبات التي بدأ الاتحاد بفرضها عام 2014 م، على خلفية الدور الروسي في الأزمة الأوكرانية. ولعل الدلالة الأساسية لهذا السلوك هي أن تداعيات كوفيد-19 لم تؤثر كثيراً على قواعد اللعبة في

ستمائة ألف حالة مع نهاية شهر يونيو 2020 م، ولا يخفى أن قدرتها على توجيه الموارد الكافية للقطاع الصحي محدودة⁽¹⁾. يزيد تأثر أسعار الطاقة عالمياً من التداعيات السلبية على الاقتصاد الروسي، وهو ما يعني تأثر الموارد الروسية كثيراً، علماً بأن قطاع الطاقة يمثل ثلثي صادرات الدولة الروسية، وهو ما يدعو المراقبين الاقتصاديين لتوقع ركود اقتصادي كبير في روسيا، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة بنسبة 30% منذ بداية جائحة كوفيد-19 وحتى مايو 2020 م، بحسب تصريحات نائبة رئيس الوزراء، تاتيانا جوليكوفا⁽²⁾. وثانياً: تواضع حجم حزم التحفيز الاقتصادي التي طرحتها الحكومة الروسية في أبريل 2020 م. فبحسب تقدير أليكسي كودرن، رئيس غرفة الرقابة الروسية (وزير المالية الأسبق)، تحتاج الحكومة إلى طرح حزمة مالية تصل إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي لإنقاذ الاقتصاد، أي أربعة أضعاف الحزمة الحالية⁽³⁾.

مع ذلك، يتبين أن روسيا تسعى لاستثمار الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية، فتحافظ روسيا على أجندة عمل خارجي نشطة، خاصة في مناطق الجوار القريب. فبحسب بعض الخبراء العسكريين الأمريكيين، تواصل روسيا عسكرة شبه جزيرة القرم، ولا تكف عن حرمانها غير المعلنة في شرق

4 Ben Hodges, Janusz Bugajski, Ray Wojcik, and Carsten Schmiedl, "NATO Needs a Coherent Approach to Defending its Eastern Flank", Texas National Security Review, 12 June 2020, <https://Warontherocks.Com/2020/06/Nato-Needs-A-Coherent-Approach-To-Defending-Its-Eastern-Flank/>, Last Access, 30 June 2020.

أنظر أيضاً:

Nico Popescu, "How the coronavirus threatens a geopolitical Europe", European Council on Foreign Relations (ECFR), 30 March 2020, https://www.ecfr.eu/article/commentary_how_the_coronavirus_threatens_a_geopolitical_europe, accessed: 8 June 2020.

5 European Council, "Russia: Council renews economic sanctions over Ukrainian crisis for six more months", 29 June 2020, <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2020/06/29/russia-council-renews-economic-sanctions-over-ukrainian-crisis-for-six-more-months/>, accessed: 30 June 2020.

1 Madeline Roache, "How Russia's Coronavirus Outbreak Became One of the World's Worst", 15 May 2020, <https://time.com/5836890/russia-coronavirus/>, accessed 8 June 2020.

2 The Moscow Times, "Russia's Unemployment Rate Jumps 30%", 20 May 2020, <https://www.themoscowtimes.com/2020/05/20/russias-unemployment-rate-jumps-30-a70327>, accessed: 8 June 2020.

3 Madeline Roache, "Where's Putin? Russia's President Stays out of Sight as Coronavirus Hits Economy", Time, 24 April 2020, <https://time.com/5827078/russia-putin-coronavirus-economy/>, accessed: 5 June 2020.

مسؤولياتها ومحدودية مواردها من ناحية، والقيود السياسية من ناحية أخرى.

كذلك، وفي ضوء استمرار خطر انتشار الوباء لفترة زمنية طويلة، وعدم تكافؤ القدرات الحكومية لدول العالم في الاستجابة لتداعياته الصحية والاقتصادية والأمنية، تظهر الحاجة الماسة لتنسيق الجهود الدولية – وليس تهميش أهمية العمل الجماعي الدولي – في توفير تدابير دعم فعالة، لا سيّما للبلدان الأقل نمواً. فبحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبافتراض حدوث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، على أساس تقديرات صندوق النقد الدولي التي هي أكثر التقديرات تفاؤلاً، هناك زيادة متوقعة في نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع حول العالم تتراوح بين 0.8% و 1.5%، وهو ما يعادل زيادة ما بين 50 إلى 70 مليون شخص، مقارنةً بتقديرات عام 2020م السابقة لظهور الوباء⁽²⁾. لذا أوصت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بضرورة تنسيق الجهود الدولية، في إطار التعاون الشامل ومتعدد الأطراف بين المنظمات الدولية والإقليمية، للنظر في آليات تأجيل وخفض الديون، خاصةً للبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، وكذلك النظر في زيادة المنح والدعم التقني للبلدان النامية والأقل نمواً، التي أضحت تواجه ضغوطاً اقتصادية كبيرة⁽³⁾.

العلاقات الروسية-الأوروبية، رغم محاولة روسيا استثمار الأزمة في تحسين هذه العلاقات. فتُذكر هنا مبادرة حكومة بوتين في تقديم العون لإيطاليا، بإرسال قافلة طبية في 22 مارس 2020م لتطهير مواقع في الشمال الإيطالي، ومزينة بشعار "من روسيا مع الحب"، حتى وإن أحاطتها الشبهات، مع اختيار القافلة للعمل في مواقع استراتيجية مخصصة لتخزين رؤوس نووية تابعة لقوات حلف الناتو – بحسب وصف مسؤولين من منظمة حلف شمال الأطلسي – ثم قرار الحكومة الإيطالية بإنهاء عملها⁽¹⁾. وبشكل عام، تؤكد استجابة روسيا الدولية أن هدفها الرئيسي هو محاولة توظيف هذه الأزمة بما يعزز مصالحها، كذلك تود روسيا التنسيق مع الصين عند الحاجة، ولكن مع عدم وجود خطة بديلة لإعادة ترتيب أسس النظام الدولي.

خامساً: التأثير على أدوار المنظمات الدولية والحوكمة العالمية: هل أدى الوباء إلى تهميش العمل الجماعي الدولي؟

رغم الانتقادات العامة الموجهة للمنظمات الدولية – سواء السياسية أو الاقتصادية أو الفنية – في التعامل مع الوباء عالمياً، ورغم محاولات تهميش أدوار منظمة الصحة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة، نتيجة تأجج التنافس الأمريكي الصيني، خصوصاً داخل أروقة هذه المنظمات وعلى الساحة العالمية، فإن التحليل السابق يظهر كيف أدت هذه المنظمات وظائفها في إطار كلٍّ من حدود

2 UNIDO, op.cit.

3 UN-ESCWA, "Covid-19 Economic Cost to the Arab Region", E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.1, <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/escwa-covid-19-economic-cost-arab-region-en.pdf>, accessed: 27 June 2020.

1 Antoinette Nikolova, "Russian Covid-19 aid to Italy: PR Stunt or Covert Operation?", Euro-Active, 7 May 2020, <https://www.euractiv.com/section/defence-and-security/news/russian-covid-19-aid-to-italy-pr-stunt-or-covert-operation/>, accessed: 2 June 2020.

1- الجدل حول أثر وباء كورونا على تغيير موقع الصين والولايات المتحدة الأمريكية في هيكل النظام الدولي

نتيجةً لغياب الدور المهيمن/القيادي للولايات المتحدة عن المشهد الدولي، والزمخ في الدور الصيني، أثّر الجدل حول إمكانات تأثير الوباء على معادلة توازن القوى العالمي، خاصةً في إطار التنافس الأمريكي-الصيني. في هذا السياق يوجد رأيان:

الأول: يرى أن الوباء سيكون له تأثير في إعطاء دفعة للصعود الآسيوي مقابل الغرب، وهو ما يعني تعزيز اتجاه موجود بالفعل. ويستند هذا الرأي إلى حُجج اقتصادية في الأساس، حيث أن طبيعة السياسات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لدعم الاقتصاد، في إطار جهود احتواء تداعيات انتشار الوباء – والتي تنطوي على زيادة ملحوظة في الديون السيادية – سيكون لها آثار متوسطة إلى طويلة الأمد. هذا في حين يمثل التعافي المبكر للصين فرصة لتبني سياسات إنعاش اقتصادي بصورة أسرع، وإن كان بطيئاً نسبياً نظراً لانكماش الطلب العالمي، وتأثير حركة التجارة الدولية عموماً. أيضاً، يمثل التعافي الصيني المبكر فرصة لمد المساعدات الصينية إلى دول صديقة حول العالم، في محاولة لتعزيز نفوذها على الساحة العالمية، مقابل انكماش للدور العالمي الأمريكي والأوروبي، نتيجةً للتركيز المفرط على الداخل⁽²⁾.

تجدد الإشارة هنا أيضاً إلى أن صعود الصين العالمي – بالتوازي مع التركيز المتزايد على الداخل من قبل أوروبا وإلى حد ما الولايات المتحدة – قد جعل دورها في الحوكمة العالمية أكثر أهميةً من أي وقت مضى. وهنا تظهر أهمية منتديات الحوار متعددة الأطراف – كمثال مجموعة العشرين التي تحظى باهتمام كبير في الخطاب السياسي الصيني – وأدوار المنظمات الإقليمية السياسية والاقتصادية، بدلاً من المؤسسات الدولية للحوكمة الاقتصادية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية⁽¹⁾.

ثالثاً: النقاش حول طبيعة التحولات في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الأزمة

يناقش هذا القسم الجدل المتزايد حول ما يمكن أن يسببه الوباء من تغيير في طبيعة النظام الدولي، وما هي حدود هذا التغيير، وذلك من خلال التركيز على نقطتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالتنافس الصيني-الأمريكي تحديداً، وكيفية تأثر موقع كلّ من القوتين في هيكل النظام الدولي؛ والثانية تتعلق بمناقشة وطأة التداعيات الاقتصادية على القوى الكبرى عموماً، مع تركيز خاص على مسألة القوى الأكثر عرضةً للتأثر بتداعيات انتشار وباء كوفيد-91، ومن يتوقع أن يكون أسرع في تحقيق التعافي الاقتصادي.

2 MLN, "Geopolitics after Covid-19: is the pandemic a turning point?", 7 May 2020, <https://mettisglobal.news/geopolitics-after-covid-19-is-the-pandemic-a-turning-point>, accessed: 2 June 2020.

1 Jinghan Zeng, "Chinese Views of Global Economic Governance." Third World Quarterly, 40, no. 3 (2019): 578-594.

الليبرالية للحكومة العالمية، وهو ما قد يلقي بظلاله على إمكانية بزوغ حرب باردة جديدة. مع هذا أيضاً، يشهد واقع الأمر – كما يُظهر التحليل السابق – أنه لا توجد قوة في النظام الدولي حالياً جاهزة وقادرة على لعب دور الولايات المتحدة، في حشد وتعبئة الجهد الدولي متعدد الأطراف للتعامل مع خطر عابر للحدود كمثل وباء كوفيد-91، إلى جانب الهوة التي تفصل القدرات الصلبة والناعمة الأمريكية عن نظيرتها الصينية، والتي بالفعل لن تتأثر كثيراً كنتيجة مباشرة لتداعيات الوباء.

2- سيتأذى الجميع اقتصادياً، ولكن من الأكثر تأثراً ومن الأسرع في التعافي؟

الحقيقة أن التداعيات الاقتصادية لوباء كوفيد-91 ستطال الجميع، نتيجةً للانكماش في حجم التجارة العالمية والركود الاقتصادي في قطاعات عدة، إلى جانب اتجاه الدول لتوجيه الموارد للقطاع الصحي داخلياً، والإسراع في توفير حزم التحفيز الاقتصادية والمالية للتعامل مع التداعيات الاقتصادية للوباء على الصعيد الداخلي. لذلك يبقى التساؤل المهم حول من الأكثر تأثراً ومن الأسرع تعافياً.

وبحسب دراسة عن التداعيات الاقتصادية للوباء على الاقتصاد العالمي، فإنه بحسب أكثر السيناريوهات تشاؤماً (وهي أن يستمر الإغلاق الكامل للأنشطة الاقتصادية حول العالم حتى نهاية يوليو مع استئناف تدريجي بدءاً من أغسطس 2020م)، فإن متوسط الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم سيقدّر بـ 10.7%، وستأذى اقتصادات دول العالم كافة بصورة غير مسبوقة. وبالنسبة للقوى الكبرى، فيُتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة وروسيا بنسبة

الثاني: وهو رأي لعدد كبير من منظري العلاقات الدولية، أهمهم جوزيف ناي، أن هيكل النظام الدولي لن يشهد تغيرات جيوسياسية جوهرية، فالأحداث الكبيرة لا تعقبها بالضرورة تبعات كبرى. في هذا الإطار، يؤكد ناي أن الصين لن تتخطى الولايات المتحدة كقوة عالمية نتيجة لتداعيات فيروس كوفيد-91، بل ستظل الولايات المتحدة محتفظة بالصدارة في هيكل توزيع القوة⁽¹⁾. وواقع الأمر، كما يفند ناي أيضاً، هو أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة في القدرات العسكرية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين من ناحية، إلى جانب تفوق الولايات المتحدة على الصين من حيث عوامل الجغرافيا والديموغرافيا، ووفرة الطاقة وامتلاك القوة الناعمة من ناحية أخرى، وهي العوامل التي لا يتوقع أن يكون لانتشار الوباء تأثير كبير عليها في الأمد القصير إلى المتوسط⁽²⁾.

والواقع أن لكلا الرأيين وجاهته، فالصعود الصيني بات حقيقة فعلية في النظام الدولي، ويمكن أن تعطيه هذه الأزمة دفعة، خاصةً في الشق الاقتصادي، إذا ما نجحت الصين في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للوباء، بصورة تضمن تحقيق مكاسب على حساب الغرب. وهنا يصح التأكيد مرة أخرى على حقيقة أن الصعود الصيني العالمي، والمتزامن مع تركيز القوى الغربية على الداخل، يمكن أن يُفسح المجال أمام التصميم الصيني على لعب دور أكثر بروزاً على الساحة الدولية. ويتشارك الكثير من المفكرين الغربيين الرؤية في أن هذا الصعود الصيني يمثل تحدياً كبيراً للنظام العالمي الحالي، حيث أن النموذج الصيني يتصادم مع الرؤية الغربية

1 Joseph S. Nye Jr., op.cit.

2 Ibid.

الاقتصادي⁽⁴⁾، وتعد هذه إحدى بديهيات نظرية الاعتماد الاقتصادي المتبادل التي تميز عصر العولمة، حيث تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد أزمة كوفيد-19، ربما أكثر من الأزمة المالية العالمية، التي لم تؤثر على التجارة الدولية بقدر ما أثرت على الاستقرار المالي الدولي، حيثُما وُجد اعتماد متبادل في تدفقات رؤوس الأموال.

ولعل التحسن في الميزان التجاري الصيني سيكون إحدى نتائج الانخفاض العالمي في أسعار الطاقة، والأرباح التي حققتها - وستحقق المزيد منها - الصين في قطاع الصناعات الدوائية. حيث تظهر المستحضرات الصيدلانية والأدوية pharmaceuticals كفائز واضح في الأزمة، رغم تربع الشركات الأمريكية والأوروبية على قائمة أكبر شركات الأدوية في العالم، إلا أن هذه الشركات تعتمد في الأساس على واردات الصين والهند، اللتين تعتبران المصدر الأول لمكونات الأدوية حول العالم. بالإضافة لذلك، تستفيد الصين (وعدد من القوى الآسيوية المهمة على قائمة أكبر مستوردي الطاقة في العالم، كالهند واليابان وكوريا الجنوبية) من الانخفاض الكبير في أسعار الوقود عالمياً.

8.5%، والصين بنسبة 5.8%، واليابان بنسبة 9.7%، وألمانيا بنسبة 11.9%، وفرنسا بنسبة 10.6%، وإيطاليا بنسبة 12.9%، والمملكة المتحدة بنسبة 11%. كذلك تشير بيانات البنك الدولي الفعلية ليونيو 2020م بأن ترتيب الدول - من حيث الأكثر تأثراً بانكماش النمو الاقتصادي - هي دول الاتحاد الأوروبي (10.1%-)، تليها الولايات المتحدة (7.9%-)، ثم روسيا (7.6%-)، ثم اليابان (6.8%-)، بينما تبقى الصين الأقل انكماشاً (4.9%-)⁽¹⁾، رغم أن الصين دخلت عصر الوباء بنمو اقتصادي بطيء، تصحبه زيادة في الإنفاق الدفاعي.

أيضاً، وبحسب تقديرات منظمة اليونيدو، تُظهر المقارنة الإقليمية لمناطق العالم المختلفة، من حيث مدى عرضتها للتأثر بالانكماش في حركة التجارة العالمية، أن أمريكا الشمالية هي أكثر المناطق تأثراً من حيث الآثار السلبية على حجم صادراتها، تليها في ذلك آسيا ثم أوروبا بنسبة أقل⁽²⁾. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع حجم الصادرات الصينية خلال شهر أبريل 2020م⁽³⁾، وهو ما جاء منافياً للتوقعات، يعتبر أول المؤشرات الفعلية لبدء الصين مرحلة تعافٍ اقتصادي، سابقة في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا. ولا شك أن الصين تحتاج لقدر من التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا أيضاً، لتتمكن بدورها من استئناف نموها

1 Statista, 9 June 2020, <https://www.statista.com/chart/21942/revisions-to-gdp-growth-forecasts-due-to-coronavirus/>

2 UNIDO, op.cit.

3 Wang Tianyu and Huo Li, "China's exports defy forecast, rise by 3.5%", 7 May 2020, <https://news.cgtn.com/news/2020-05-07/China-s-foreign-trade-balance-in-April-amid-global-lockdown--QifgUOCuGI/index.html>, accessed: 5 June 2020.

4 Sven Biscop, op.cit.

رابعاً: دلالات انتشار الوباء على النظام الإقليمي والمنطقة العربية

قبل البدء في تناول التداعيات السياسية والاقتصادية لأزمة فيروس كوفيد-19 على النظام الإقليمي العربي، تجدر الإشارة أولاً، وبحسب شهادة منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن معظم البلدان في المنطقة العربية أظهرت استجابة وطنية سريعة للتحقيق في الوقت المناسب، والتعامل مع تهديدات الصحة العامة، وكذلك توقّرت أنظمة مراقبة الإنذار المبكر في معظمها⁽¹⁾. كذلك، كانت هذه الأزمة سبب للإشادة بقرارات بعض الحكومات العربية، سواءً من حيث سرعة اتباع الإجراءات الاحترازية، أو في الدعم المقدم للقطاع الصحي لتمكينه من الصمود، أخذاً في الاعتبار طبيعة القدرات الاقتصادية والتقنية المتوافرة لأغلب دول المنطقة⁽²⁾. رصد أيضاً بعض المراقبين الانطباع الإيجابي لدى قطاعات عريضة من الرأي العام في العديد من الدول العربية، خاصةً من حيث كيفية إدارة حكوماتها للأزمة، ومثال ذلك الأردن والامارات العربية المتحدة والمغرب والجزائر ومصر، ويدعم هذا انطباع شعبي عام بعدم تفشّي الوباء في دول المنطقة كما حدث في أوروبا والولايات المتحدة⁽³⁾.

أما فيما يتعلق بالنظام الإقليمي العربي، فمثله مثل النظام العالمي، يصعب استنتاج أن يشهد تغييرات جوهرية كنتيجة مباشرة لتداعيات فيروس كوفيد-19، لا في هيكل توزيع القوة، ولا في مركز أقطابه الأساسية، ولا في أنماط الصراع والتعاون، سواءً داخله أو بينه وبين الخارج، بل إنه، رغم التداعيات الاقتصادية الثقيلة لانتشار الوباء في عدد كبير من دول المنطقة الأساسية، وما تبعها من اهتمام أعظم بالشؤون الداخلية، إلا أن هذا الاهتمام بالداخل لم يسبب بالضرورة شللاً في النشاط العربي الخارجي، فيذكر أن:

1- قدمت عدد من الدول العربية الأساسية مساعدات طبية عاجلة لعدد كبير من دول العالم، سواءً المتقدمة أو النامية. فمثلاً قدمت مصر مساعدات للصين وإيطاليا والولايات المتحدة وبريطانيا وجنوب السودان، وقدمت المملكة العربية السعودية مساعدات طبية للصين واليمن وفلسطين، أما الامارات وحدها فقدّمت مساعدات طبية تقدر بحوالي 935 طناً من المستلزمات الصحية والوقائية لأكثر من 65 دولة حول العالم، من بينها أيضاً إيران⁽⁴⁾. ورغم تأثر الاقتصاد السعودي بجائحة كوفيد-19، إلا أن السعودية بادرت بالتعاون مع الأمم المتحدة لتنظيم مؤتمر افتراضي للمانحين لصالح اليمن، انطلق من العاصمة الرياض مطلع يونيو 2020م، وذلك بهدف تنسيق الجهود الدولية للتعامل مع الوضع الإنساني المتردي في اليمن، مع انتشار الوباء ومن قبله أمراض أخرى عديدة، والذي فيه أعلن وزير

1 UNDP, "Arab Countries Respond to Covid-19", 2020, <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/coronavirus.html>, accessed: 27 June 2020.

2 دويتشه فيله، "الوجه الآخر لكورونا.. حين تصبح إجراءات حكومات عربية محل إشادة"، ١٨ مارس ٢٠٢٠، <https://www.dw.com/ar/-الوجه-الآخر-للكورونا-حين-تصبح-إجراءات-حكومات-عربية-محل-إشادة/a-52829458>

3 أحمد الباز، كيف سيؤثر فيروس كورونا على حالة الأمن والصراع في الشرق الأوسط؟، ٦ مايو ٢٠٢٠، <https://www.hafryat.com/ar/blog/-كيف-سيؤثر-فيروس-كورونا-على-حالة-الأمن-والصراع-في-الشرق-الأوسط؟>

4 لعين الإخبارية، "الامارات تغيث العالم من كورونا"، ١٨ يونيو ٢٠٢٠، <https://al-ain.com/article/uae-relief-world-coronavirus>

الخارجية السعودي عن تبرع المملكة بنصف مليار دولار لمساعدة اليمن⁽¹⁾.

2- لم يظهر أي انكماش في الاهتمام والنشاط الدبلوماسي العربي في عدد من القضايا السياسية والأمنية ذات الأولوية في المنطقة خلال فترة ذروة تفشي الوباء. مثال ذلك نشاط مصر الدبلوماسي الملحوظ، سواءً فيما يتعلق بالأعمال الاستفزازية التركية في شرق المتوسط أو التدخلات التركية العسكرية في ليبيا - وهي القضية التي تصدّرت الاهتمام العربي العام خلال ذروة انتشار الوباء في عدد كبير من دول المنطقة، أو الجهود الدبلوماسية الخاصة بإدارة ملف سد النهضة الإثيوبي، الذي أحالته مصر إلى مجلس الأمن الدولي بعد قرابة عقد كامل من العمل الدبلوماسي. الجدير بالذكر أيضاً هي أدوار السعودية والإمارات، سواءً في الأزمة الليبية، أو في تقديم الدعم الإنساني لليمن أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مع هذا، يمكن رصد عدد من التداعيات السلبية على المنطقة العربية من جراء انتشار فيروس كوفيد-19، وهي:

1- تداعيات اقتصادية كبيرة لانتشار الوباء على الدول العربية، مثلها في ذلك مثل باقي دول العالم. فتشير التقديرات الأولية لـ "الإسكوا" إلى أن المنطقة قد تخسر 42 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020م، وفي هذا الإطار، يمكن أن يزيد معدل البطالة في المنطقة بنسبة 1.2 نقطة مئوية

بسبب تفشي الوباء، وهو ما يعني أن المنطقة قد تفقد 1.7 مليون وظيفة على الأقل⁽²⁾. يذكر هنا تحديداً أن الانخفاض المستمر في أسعار النفط نتيجة الإغلاق الشامل والركود في الأنشطة الاقتصادية علي مستوى العالم، بالإضافة إلى حرب الأسعار، قد كلف المنطقة العربية قرابة 11 مليار دولار من صافي عائدات النفط من شهر يناير إلى منتصف شهر مارس 2020م فقط⁽³⁾. إلى جانب هذا، أثر الركود في قطاع السياحة والطيران على اقتصاديات الدول العربية، خاصةً تلك الأكثر اعتماداً علي هذه القطاعات مثل المغرب وتونس. تبع ذلك تركيز أعظم لدول المنطقة على الداخل من جهة دعم القطاع الصحي من ناحية، مع اتخاذ إجراءات من شأنها تحفيز الاقتصاد والعودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن خطة تحفيز بقيمة 27 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية عن حزمة بقيمة 13 مليار دولار، ومصر عن خطة شاملة بتكلفة 6 مليارات دولار؛ لدعم جهود مكافحة الفيروس وتعزيز النمو الاقتصادي. مع هذا، تشير بيانات صندوق النقد الدولي - وهي الأكثر تفافلاً - إلى أنه رغم انكماش معدلات النمو الاقتصادي في كافة الدول العربية خلال عام 2020م (باستثناء مصر التي من المتوقع أن تحقق نمواً قدره 2% خلال العام نفسه)، فمن المتوقع أن تعوّض الدول العربية كافة خسائرها الاقتصادية خلال عام 2021م⁽⁴⁾.

2 UN-ESCWA, op.cit.

3 Ibid

4 IMF, "Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia", April 2020.

1 العربية، "السعودية تمنح اليمن نصف مليار دولار مساعدات"، ٢ يونيو ٢٠٢٠،

<https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2020/06/02/السعودية-قدمنا-16-مليار-دولار-مساعدات-اليمن>

2- هناك أيضاً عدة تداعيات سياسية وأمنية مباشرة وغير مباشرة، أهمها:

أ- تكريس المجتمع الدولي ككل طاقة أقل لدبلوماسية الأزمات، وتجميد جهود الوساطة الدولية في بعض الصراعات⁽¹⁾. مثال ذلك الصراع اليمني، فبعدما أعلن تحالف دعم الشرعية وقف إطلاق النار في اليمن للهدنة، جاء قرار الانسحاب المفاجئ للبعثة الأممية من الحديدة في أبريل 2020 م نتيجة لجائحة كورونا، ليضفي طابع الجمود على الصراع⁽²⁾.

ب- تأثر بعض الدول ومنها العراق نتيجة لتدني أسعار النفط من ناحية، والتدخلات الإيرانية المتزايدة بعد انسحاب قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة من ناحية أخرى⁽³⁾. كذلك زعزعة استقرار لبنان نتيجة للتداعيات الاقتصادية الشديدة للوباء، التي تزامنت مع الأزمة المالية في البلاد وعوامل عدم الاستقرار السياسي الأخرى في الداخل اللبناني.

ج- تدهور الظروف الصحية وتعاقد المعاناة الإنسانية للشعوب العربية، التي ما زالت تعاني وطأة الصراعات المسلحة، خاصة في سوريا واليمن.

فسوريا أضحت تواجه أزمة غذاء غير مسبوقة، في وقت يتسارع فيه تفشي الوباء في البلاد⁽⁴⁾، إلى جانب مخاوف كثيرة من تفشي الوباء في مخيمات اللاجئين، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو سوريا أو اليمن، أو الأردن أو لبنان⁽⁵⁾.

د- انحسار مؤقت لدور أمريكي وأوروبي فاعل في قضايا المنطقة، يقابله نشاط روسي، خاصة في شرق المتوسط وليبيا. يقابل هذا، عدم التأثير الكبير بالتدخلات الخارجية التركية والإيرانية في المنطقة العربية، رغم المعاناة الداخلية في كلتا الدولتين نتيجة الانتشار الواسع للوباء فمهما. يُذكر هنا التصعيد العسكري التركي في ليبيا، وقصف تركيا لمناطق في شمال العراق في يونيو 2020م، دون تنسيق مسبق مع الحكومة العراقية. كذلك يُذكر النشاط المستمر للمليشيات الإيرانية في العراق، ربما آخرها مواقع صواريخ كاتيوشا التي داهمت بعضها القوات العراقية.

أخيراً، لا يمكن إنكار أن الأزمات يمكن أن تتيح فرصة لدفع التعاون الإقليمي العربي، سواء من خلال جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فرغم أن أغلب الدول العربية فضلت تقديم المساعدات بصورة ثنائية، إلا أنه لابد من تثمين خطاب وممارسات تفعيل

4 العربية، "سوريا على شفير الجوع"، ٢٧ يونيو ٢٠٢٠، <https://www.alarabiya.net/ar/and-world/syria/2020/06/27/-/soria-aly-shfyr-jwcm-smcadc-ammye-fy-frnysa-24-19-may.html>

5 ماجد سعيد، "فيروس كورونا: مخاوف من تدهور الوضع الصحي والغذائي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين"، فرنسا ٢٤، ١٩ مايو ٢٠٢٠،

<https://www.france24.com/ar/20200519-فروس-كورونا-20200519-مخاوف-من-تدهور-الوضع-الصحي-والغذائي-في-مخيمات-اللاجئين-الفلسطينيين>

1 Volker Perthes, "The Coronavirus Crisis and Int'l Relations: Open Questions, Tentative Assumptions", Asharq Al-Awsat, 2 April 2020, <https://english.aawsat.com/home/article/2212331/coronavirus-crisis-and-int'l-relations-open-questions-tentative-assumptions>, accessed: 27 June 2020.

2 UN Secretary General, 26 April 2020, <https://www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2020-04-26/note-correspondents-statement-the-head-of-the-united-nations-mission-support-the-hudaydah-agreement-and-chair-of-the-redeployment-coordination-committee-lt>, accessed: 27 June 2020.

3 معهد بروكينجز، تداعيات فيروس كورونا المستجد على السلام والأمن في الشرق الأوسط، ٢٢ أبريل ٢٠٢٠، <https://www.brookings.edu/ar/events-كورونا-20200519-مخاوف-من-تدهور-الوضع-الصحي-والغذائي-في-مخيمات-اللاجئين-الفلسطينيين>

كان ذلك بشكلٍ نسبي ومحدود، ولكن الأمر الأهم هو أن هذا الوباء قد أعاد الجدل مجدداً حول مكان الخلل، سواءً في عمل المنظمات الدولية أو الإقليمية، بوجه عام وإبان الأزمات على نحوٍ خاص.

العمل العربي المشترك وليس التشكيك في جدواه، خاصةً في ضوء التوقعات التشاؤمية بشأن إمكانات التعاون العربي. ومن هذا المنطلق، يُحسب للجامعة عقد لقاءً مع مجموعة "مجلس العلاقات العربية والدولية" لمناقشة انعكاسات أزمة كوفيد-19 على العالم العربي، والذي خلص إلى أهمية الاهتمام ببعدي تحقيق الأمن الغذائي والأمن الصحي والدوائي على المستوى العربي⁽¹⁾. أيضاً يُحسب للجامعة العربية موقفها من الاعتداءات التركية، سواءً في حوض المتوسط أو في الأراضي الليبية، من خلال عقدها للاجتماع الطارئ بخصوص ليبيا في 23 يونيو 2020م. بالمثل، يُحسب لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عقد الاجتماعات التنسيقية الدورية بين وزراء التجارة، لضمان تدفق السلع بين دول المجلس، وكذلك موافقته على مقترح قدمته دولة الكويت، والذي يقضي بإنشاء شبكة أمن غذائي متكاملة، بهدف تحقيق الأمن الغذائي لدوله الست⁽²⁾.

ويعني ما سبق أنه رغم صعوبة تحديد تأثيرات وباء كورونا على مستقبل النظام الدولي الراهن، فضلاً عن انعكاس ذلك على الأمن الإقليمي، فإن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن عالم ما بعد كورونا لن يكون كما قبله، سواءً في مسار العلاقات الدولية أو طبيعة القضايا، التي قد تتيح أدواراً لبعض القوى الدولية، وربما تشكل انحساراً لبعض القوى الأخرى، وإن

1 الشروق، "أبو الغيط يناقش انعكاسات أزمة كورونا مع مجموعة مجلس العلاقات العربية والدولية"، ٢٤ أبريل ٢٠٢٠، <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdte=24042020&id=e1d4ec86-99d3-49cd-809f-0ea616080e76>

2 وكالة الأنباء الكويتية، "دول مجلس التعاون توافق على اقتراح الكويت بإنشاء شبكة أمن غذائي موحد"، ١٦ أبريل ٢٠٢٠، <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2886238>

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

- تقديم الملف
 - تأثير التعاون والتنافس في منطقة المحيط الهندي على أمن الخليج العربي
- الدكتور إن جاناردان

تقديم القضايا الإقليمية

خاصةً وأن بعض تلك الدول تعاني من نقص القدرات اللازمة لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي، ومن ثم تكون عرضةً للاستقطاب من جانب الدول الكبرى، بالإضافة إلى الصراع بين القوى الكبرى ذاتها، والذي ينعكس على أمن المحيط الهندي.

دول الخليج العربي لم تكن بعيدة عن التفاعلات في تلك المنطقة، سواءً من خلال محاولة لعب دور الوساطة وخفض التوتر بين الهند وباكستان، أو الدعم الخليجي لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المحورية في المنطقة، من خلال مبادرة الحزام والطريق، فضلاً عن الوجود الخليجي بواسطة العضوية في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، أو إقامة حوار استراتيجي بين مجلس التعاون ومنظمة الآسيان.

وتأسيساً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة، بعنوان "التعاون والتنافس في منطقة المحيط الهندي: الأثر على أمن الخليج العربي"، والتي يقدمها الدكتور إن جاناردان، لتحليل الصراع الراهن في منطقة المحيط الهندي وتأثيره على أمن دول الخليج العربي، في ظل وجود العديد من التهديدات الأمنية المشتركة التي تتطلب تعاوناً بين الجانبين، ومنها القرصنة البحرية وأمن الطاقة ومواجهة تداعيات الأزمات في كلٍّ من الصومال واليمن.

إن العلاقة بين أمن الخليج العربي وأمن المحيط الهندي تقدم نموذجاً واضحاً لتفاعلات الأمن الإقليمي، وكذلك تشابك هذا الأمن مع نظيره العالمي وهو ما ستلقي عليه هذه الدراسة المزيد من الضوء.

تتفاعل دول الخليج العربي مع مناطق جوارها تأثراً وتأثيراً، ومن بين تلك المناطق منطقة المحيط الهندي، حيث توجد علاقة وثيقة بين أمن المحيط الهندي وأمن الخليج العربي، والتي تأسست على اعتبارات تاريخية وثقافية ومصالح استراتيجية، فضلاً عن التهديدات الأمنية المشتركة الراهنة، التي تجعل من التعاون بين دول الخليج ودول المحيط الهندي ضرورة استراتيجية. فمع الموقع الاستراتيجي لدول الخليج العربي، التي تشرف على أهم ممرين بحريين لنقل النفط والتجارة، هما مضيق هرمز وباب المندب، فإن أي عرقلة للملاحة في هذين الممرين سوف تنعكس بالضرورة على أمن دول المحيط الهندي، الذي يعد امتداداً جيو-استراتيجياً لأمن الخليج العربي، كما أن التحديات التي يشهدها أمن المحيط الهندي في الوقت الراهن سوف تلقي بظلالها على أمن منطقة الخليج العربي. ولعل ما يزيد من حدة الصراع في منطقة المحيط الهندي هو غياب آلية للتعاون الجماعي تضم مصالح كافة الأطراف، بل توجد تنظيمات فرعية أقرب للتنافس منها إلى التعاون، ومنها رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي وتجمع الآسيان، وعلى الجانب الآخر توجد ثلاثة تجمعات فرعية أخرى هي منظمة الاتحاد الأفريقي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومبادرة المملكة العربية السعودية لتأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن. من ناحية ثانية، تكمن المعضلة في حالة الخلل في توازن القوى في الدول المطلة على المحيط الهندي ما بين دول صغرى ومتوسطة وكبرى؛ ذلك الخلل الذي يعد مصدراً لحالة مزمنة من عدم الاستقرار في تلك المنطقة،

تأثير التعاون والتنافس في منطقة المحيط الهندي على أمن الخليج العربي

الدكتور إن جاناردان⁽¹⁾

الاستراتيجية يكتنفها الغموض، سوى ما بدا من سلسلة التحالفات والتحالفات المضادة في منطقة المحيط الهندي، بما يبقّي الصراع بين أطراف تلك المنطقة في أعلى درجاته.

الثالثة: مع التسليم بأن منطقة المحيط الهندي قد أصبحت منطقة مهمة لإنتاج واستهلاك الطاقة في العالم، فإنه يتعين على الأطراف المباشرة لتلك المنطقة، وكذلك الأطراف الإقليمية والدولية ذات المصالح الاستراتيجية فيها، أن تولي ملف الأمن أهميةً بحيث يتوازى ذلك مع أهميتها الاقتصادية، لتحقيق الأمن الإقليمي في تلك المنطقة الحيوية من العالم.

أكد الباحثون أن المحيط الهندي سيكون ساحة بدء الصراعات في القرن الحادي والعشرين؛ من المؤرخ الجيو-استراتيجي ألفريد ماهان، في الفترة ما بين القرنين التاسع عشر والعشرين، وحتى المحلل المعاصر روبرت كابلان - وكلاهما أمريكي - وكثيرون بينهما. تناقش هذه الدراسة أهمية المحيط الهندي للأمن الإقليمي والعالمي، ومؤشرات الصراع والتنافس فيه، والتأثير المحتمل لهذا التنافس على مصالح الدول المطلة عليه والمصالح العالمية، وأخيراً تأثير كل هذه المتغيرات على أمن الخليج العربي.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: تشهد منطقة المحيط الهندي احتداماً واضحاً للصراع بين الهند والصين. ففي الوقت الذي ترى فيه الهند أن تلك المنطقة بحيرتها الخاصة، يسود لديها قلق بالغ من مساعي الصين لنشر قواعد عسكرية عبرها، بالإضافة إلى مبادرة الحزام والطريق وتنامي القوة البحرية للصين.

الثانية: رغم إعلان الولايات المتحدة استراتيجيتها الدفاعية، التي تضمنت ما عرف "بالاستدارة نحو آسيا"، فإن ملامح تلك

1 باحث أول ببرنامج العلاقات الآسيوية الخليجية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة

استراتيجياً، يمكن تتبع حركة حوالي 65% من احتياطات النفط العالمي إلى 10 دول تطل سواحلها على المحيط الهندي، كما تضم مياه المنطقة أهم خطوط الاتصالات البحرية. علاوةً على ذلك، تتدفق نسبة 80% من تجارة النفط عبر الملاحة البحرية من خلال ثلاثة مضائق تقع في هذه المنطقة، هي مضيق هرمز (40%)، ومضيق ملقا (35%)، ومضيق باب المندب (8%). كما تضم المنطقة 23 ميناءً من موانئ الحاويات الـ 100 الأكبر عالمياً، مع تضاعف حركة الحاويات أربع مرات بين عامي 2000 و2017م، ما يعني زيادة نسبة التعرض لمخاطر القرصنة وحتى الإرهاب.

على الصعيد السياسي، تحولت المنطقة إلى نطاق للتنافس الاستراتيجي. فهناك مصالح لدول من خارج المنطقة، مثل الصين والولايات المتحدة واليابان وروسيا، ما يجعلها تصوغ استراتيجيات للتوسع في تدخلها وتأثيرها.

تستثمر الصين، وهي ليست جزءاً من جغرافيا المنطقة، مئات المليارات في مشاريع البنية التحتية عبر المنطقة، كجزء من مبادرة الحزام والطريق. تقدم الولايات المتحدة، التي ترسل رسائل مختلطة حول التزامها بالحفاظ على الأمن العالمي، مساعدتها للهند، التي تعتبر المحيط الهندي نطاقاً لتأثيرها، وذلك للحد من التأثير الصيني. يدخل عدد من الدول الأخرى، بما فيها دول مجلس التعاون، على خط هذه الخلافات الاستراتيجية، مما يشكل سيناريو معقد وتنافسي في منطقة المحيط الهندي.

أخيراً، من منظور بيئي، يزداد معدل ارتفاع درجة حرارة المحيط الهندي بمعدل ثلاثة أضعاف المحيط الهادئ، مما يضر بموارده البحرية وتنوعه الحيوي، ويجعل المنطقة عرضةً للكوارث الطبيعية.

بينما يحتدم النقاش حول منطقة المحيط الهندي من منظور الجغرافيا السياسية، تتعاظم أهميتها لتدخلها مع عوامل الجغرافيا الاقتصادية. تلقي هذه الدراسة الضوء على الروابط في هذا السياق لإيضاح الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة المحيط الهندي.

جغرافياً، يغطي المحيط الهندي امتداداً شاسعاً يشمل أفريقيا والشرق الأوسط، وجنوب وشرق آسيا، ومنطقة المحيط الهادئ. يضم امتداد المحيط الهندي 28 بلداً هي: أستراليا وبنجلاديش وبروناي دار السلام، وكمبوديا وجزر الكوموروس والهند، وإندونيسيا وإيران وكينيا، ومدغشقر وماليزيا والمالديف، وموريشيوس وموزمبيق وميانمار، وسلطنة عُمان وباكستان وجزر سيشل، وسنغافورة والصومال وجنوب أفريقيا، وسريلانكا وتيمور الشرقية وتايلاند، والإمارات العربية المتحدة وتانزانيا وفيتنام واليمن. من منظور اقتصادي، يعيش في هذه المنطقة 2.5 مليار نسمة، أو ثلث سكان العالم، ويُتوقع أن ينمو التعداد باطراد في المستقبل. فيما يتعلق بالديموغرافيا، يبلغ متوسط عمر الناس هناك أقل من 30 عاماً، مقارنةً بـ 38 عاماً في الولايات المتحدة و46 عاماً في اليابان. هنا اجتمعت الكثافة السكانية ومتوسط العمر الشاب، مما يفيد عاملي إنتاج واستهلاك البضائع. نما الكثير من الاقتصادات في هذه المنطقة بما يزيد عن 5% في 2018م، مقارنةً بالمعدل العالمي البالغ 3.6%. إذا استمر الاتجاه الحالي فسيبلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد ما يقارب الضعف؛ من 3200 إلى 6150 دولار أمريكي بحلول عام 2025م⁽¹⁾.

1 "The Indian Ocean Economy: The New Global Growth Pole," www.indianoceanfuture.lk, October 2018.

مع تلك الدول، وضخ الأموال في الدول على مدى نطاق واسع من القضايا الأمنية⁽²⁾.

لذا، وبحسب الخبر الجيو-استراتيجي الأمريكي ماهان، فإن "الذي يتحكم في المحيط الهندي يهيمن على آسيا، حيث أن هذا المحيط هو مفتاح البحار السبعة في القرن الحادي والعشرين، ومصير العالم سيتحدد في هذه المياه"⁽³⁾.

من منظور مشابه، يناقش الخبر الأمريكي كابلان موضوع تحول آسيا إلى "البؤرة الديموغرافية والاستراتيجية لعالم القرن الحادي والعشرين". وهو ينظر إلى الوضع الاستراتيجي في منطقة المحيط الهندي في سياق تضاؤل التأثير الأمريكي وصعود بعض القوى الآسيوية الاقتصادية والعسكرية، ويشير إلى أنه على المدى البعيد ستشهد المنطقة تواجداً أقل للولايات المتحدة⁽⁴⁾.

2- "بحيرة" الهند

تعاظمت مصلحة الهند الاستراتيجية في المحيط الهندي في أعقاب تطبيق استراتيجيتها للتحرك الاقتصادي منذ مطلع التسعينيات، حيث كانت قبلها منشغلة بتحديات الأراضي الحدودية مع باكستان والصين اللتين خاضت حروباً ضدهما.

منذ تسارع وتيرة النمو الاقتصادي، أصبح المحيط الهندي شريان الحياة للهند، وتمر عبر مياهه نسبة 95% من حجم تجارة الهند و80% من وارداتها من النفط الخام. علاوةً على ذلك، ولكونها اللاعب

لهذه الأسباب مجتمعة؛ إذا "نظرنا إلى المحيط الأطلسي كمحيط أجدادنا وأبائنا، والمحيط الهادئ كمحيطنا ومحيط أبنائنا، إذن فالمحيط الهندي هو محيط أبنائنا وأحفادنا"⁽¹⁾.

1- المصالح التنافسية

على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، برزت الصين والهند كأسرع الاقتصادات نمواً في العالم. رفع هذا الأمر من احتياجاتهما للطاقة بصورة دراماتيكية، الأمر الذي ربطهم بالتالي بدول الخليج العربي أكثر من أي وقت مضى. في المقابل، تحولت الولايات المتحدة، التي اعتمدت على نفط منطقة الخليج والشرق الأوسط، إلى أحد أكبر المصدرين بفضل ثورة النفط الصخري، مما أدى إلى تضاؤل مصلحتها في - وسيطرتها على - أمن المنطقة.

أدى تداخل مصالح أكبر مستهلكي الطاقة - الولايات المتحدة والصين والهند واليابان، ضمن آخرين - وأكبر منتجي الطاقة - السعودية وروسيا والولايات المتحدة وقطر وإيران - إلى تنامي المصالح في المحيط الهندي، مما ساهم في تشكل بيئة غير مستقرة وتنافسية. ومع محافظة أكبر صاحبي مصلحة - الصين والهند - على روابط استراتيجية مع إيران، فقد تحول المحيط الهندي إلى مركز للاهتمام الجيوسياسي.

في مثل هذا الوسط، تتضمن خطط مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمواً أكبر عبر شبكات سلاسل الإمداد، وهي الأقرب للتعاون الدولي مع دول المحيط الهندي كافة، الأمر الذي يزيد من الروابط الدفاعية

2 Theodore Karasik, "Why all eyes should be on the Indian Ocean," www.english.alarabiya.net, 9 January 2014.

3 Ajay Patnaik, "Indian Ocean: The key to India's 'Look East Policy'," Economic Times, 20 March 2015.

4 Robert Kaplan, Monsoon -- The Indian Ocean and the Future of American Power, (Random House, New York, 2010).

1 Craig Jeffrey, "The Indian Ocean is now at the heart of global geopolitics," www.qz.com, 15 January 2019.

التحديات الأمنية، بما فيها الإرهاب البحري، وذلك بحثاً عن نهج تكاملي حيال التوعية بالبحر، وضمان إطار قانوني إقليمي للحوكمة الملاحية، وبناء القدرات في كل النواحي المشار إليها⁽²⁾.

مع قيام الصين بمد سيطرتها على هذا المسار الضروري للتجارة، تقوم الهند ببناء شراكات استراتيجية مع دول جزرية كثيرة لمواجهة نفوذ الصين، وتهدف استراتيجية الهند إلى موازنة القوة الصينية، بالتعاون مع شركاء مثل اليابان والولايات المتحدة، وألمانيا وفرنسا، وإندونيسيا وفيتنام.

وبما أن الهند تنظر إلى المحيط الهندي على أنه "بحيرتها الخاصة"، يساورها القلق من طموحات الصين لنشر قواعد عسكرية عبر المنطقة. فإلى جانب القاعدة العسكرية في جيبوتي، تسيطر الصين على ميناء هامبانوتوتا في سريلانكا، مع احتمال مد سيطرتها لتشمل ميناء مومباسا في كينيا ومطار لوساكا في زامبيا.

للتصدي لذلك، شرعت الهند في العمل مع الدول الأصغر، خاصةً الدول الجزرية مثل موريشيوس وسيشل والمالديف. فبينما حصلت المالديف على ثلاثة زوارق دوريات سريعة، وصف رئيس وزراء الهند نارندرا مودي موريشيوس بأنها "من دول المقدمة في المحيط الهندي"، مما يعني أنه "من مسؤوليتنا ضمان الأمن الملاحي الجماعي حول سواحلنا في المنطقة الاقتصادية الخاصة التابعة لنا". وافقت الهند أيضاً على التعاون في تشييد ميناء سابانغ في إندونيسيا⁽³⁾.

أكبر في منطقة المحيط الهندي، تفضل الهند الدور القيادي، الذي تزايد عقب زيادة الصين لمصالحها الاقتصادية وتأثيرها السياسي في جوار الهند.

نتيجة لذلك، ألقت الهند بثقلها وراء المنتدى البحري للمحيط الهندي، ذي الأعضاء الـ 35 الذين يسعون جاهدين لتطوير التعاون الملاحي بين القوات البحرية للدول الساحلية المطلة على المحيط الهندي. والهند أيضاً عضو مهم في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي IORA، المؤلفة من 21 دولة تتعاون تقليدياً في مختلف القضايا التي تدور حول الأمن الملاحي والتجارة البحرية، والترويج الثقافي والسياحة ومصائد الأسماك، ومؤخراً ساهمت الرابطة كذلك في إدارة وحوكمة الموارد.

في حديثه أمام حوار شانغريلا في سنغافورة في يونيو 2018م، وضع رئيس وزراء الهند نارندرا مودي "منطقة المحيطين الهندي والهادئ" في صميم المشاركة العالمية للهند، من المنظورين الاقتصادي والأمني، بقوله: "تزداد علاقتنا في منطقة المحيط الهندي قوة، ونشجع الأمن الجماعي عبر المحافل، مثل المنتدى البحري للمحيط الهندي. نحن ندفع قُدماً بأجندة شاملة للتعاون الإقليمي، من خلال رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، كما نعمل مع شركاء من خارج منطقة المحيط الهندي لضمان بقاء المسارات العالمية للتجارة العابرة آمنة ومجانية للجميع"⁽¹⁾. ويرى راهول روي-تشاودري من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن: "أن الأولوية العليا هي تطوير أمن وسلامة الملاحة البحرية، لضمان السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية في منطقة المحيط الهندي. يشمل ذلك بناء خطاب شامل مشترك تجاه التغلب على

2 Rahul Roy-Chaudhury, "Strengthening maritime cooperation and security in the Indian Ocean," International Institute for Strategic Studies, 6 September 2018.

3 G. Parthasarathy, "Securing the Indian Ocean sea-lanes," The Hindu Business Line (India), 26 June 2019.

1 "Prime Minister's Keynote Address at Shangri La Dialogue," Ministry of External Affairs, New Delhi, 1 June 2018.

كذلك زادت الهند من تعاونها المكثف مع بعض القوى الكبرى، حيث أجرت سفن حربية هندية وأسترالية مناورات مشتركة في خليج البنغال في أوائل عام 2019م، تلتها مناورات مضادة للغواصات مع البحرية الأمريكية بالقرب من جزيرة ديفغو جارسيا. كما أعلنت البحرّتان الهندية والفرنسية عن خطط في أواخر عام 2019م لبدء دوريات منسقة في منطقة المحيط الهندي.

جاء ذلك عقب اجتماع لقادة الهند وفرنسا وجزر الفانيليا - المؤلفة من جزر القمر ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل في غرب المحيط الهندي - لاستكشاف الشراكة الاقتصادية والتنموية. تحرص هذه البلدان على تطوير الموانئ والاقتصاد الأزرق والتجارة والاتصال والسياحة وتنمية المهارات والضيافة والرعاية الصحية. تتطلع الهند أيضاً إلى احتياطات الغاز في قناة موزمبيق. علاوةً على ذلك، ومن خلال "ممر النمو"، تهدف الهند واليابان إلى ربط أفريقيا بآسيا والشرق الأقصى.

تعد سياسة "فكر غرباً" الهندية امتداداً لمثل هذه الاستراتيجيات، حيث يشكل كلٌّ من إعلان الرياض عام 2010م، واتفاقية الشراكة الاستراتيجية الإماراتية-الهندية الشاملة عام 2017م، تصوراً لتعاونٍ أمني على مستوى المنطقة لضمان الاستقرار الإقليمي.

في عام 2015م، تطرق بيان إماراتي-هندي مشترك إلى الحاجة إلى "العمل المشترك لتعزيز السلام والمصالحة، والاستقرار والاحتواء والتعاون، في عموم جنوب آسيا والخليج ومنطقة غرب آسيا". وفي بيان مشترك في عام 2017م، أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة أنها "تتطلع إلى لعب الهند لدور

في منطقة الخليج العربي، حازت الهند امتياز النفاذ إلى ميناء الدقم في سلطنة عمان وميناء تشاباهار في إيران. بينما بدأت المناورات البحرية المشتركة مع الإمارات العربية المتحدة في عام 2019م، وستتكرر مع المملكة العربية السعودية في عام 2020م.

علاوةً على ذلك، تروج الهند لفكرة "الاقتصاد الأزرق" القائم على المحيط، حيث يمكن ربط التنمية الاقتصادية المستدامة بالأمن أيضاً، وذلك من خلال تقديم رؤية الأمن والنمو لكل المنطقة، تحت مسمى ساجار SAGAR، وهي كلمة تعني المحيط باللغة الهندية. وفي موريشيوس في مارس 2015م، قال رئيس الوزراء الهندي: "نحن نسعى لمستقبل للمحيط الهندي يرقى إلى مستوى التسمية SAGAR، وهدفنا هو البحث عن مناخ من الثقة والشفافية، واحترام كافة الدول لجميع قواعد وأعراف الملاحة الدولية، ومراعاة حساسية مصالح بعضها البعض، واعتماد الحل السلمي لقضايا الأمن البحري، وزيادة التعاون في الجانب الملاحي"⁽¹⁾.

تساعد البحرية الهندية في هذه العملية، وهي المصنفة ضمن بحريات المياه الزرقاء، القادرة على العمل بعيداً عن حدود سواحلها، وبحوزتها حاملة طائرات وقدرات نووية ثلاثية. قضت هذه البحرية مدة طويلة في شراء السفن والعتاد، بيد أنها تحولت إلى بحرية تبني سفنها وتصنع ذخائرها، مع نيتها التوسع من أسطولها الحالي البالغ 132 سفينة و 220 طائرة و 15 غواصة، ليلبلغ قوامه 200 سفينة و 500 طائرة و 24 غواصة هجومية بحلول عام 2027م⁽²⁾.

1 "Mr Modi's Ocean View," The Hindu (India), 17 March 2015.

2 "Navy working on mega plan to bolster operational capabilities," Press Trust of India, 25 April 2019.

3- الصين ومبادرة الحزام والطريق

كان التركيز في الأعوام الخمسة الأولى (2013-2018م) من مبادرة الصين للحزام والطريق على الأبعاد الاقتصادية، المشوبة بالقليل من السياسة. من المرجح أن تكتسب الأعوام الخمسة القادمة من هذا المشروع الطموح – مع إحراز التقدم في النطاق الاقتصادي واكتساب صبغة سياسية أكبر – متغيراً أمنياً مرشحاً ليكون الأساس لنظام أمني عالمي في المستقبل، له تبعات على الخليج.

بينما ينصب جهد الصين على تحسين المرحلة الثانية من مبادرة الحزام والطريق، لتمييز نوعياً عن سابقتها من حيث العمليات الاقتصادية، فهناك طريقتان لهذا التميز النوعي لهذه المرحلة الثانية:

الأول: بقدر ما تعرّف المبادرة بأنها اقتصادية، فهي أيضاً أداة سياسية تستخدمها الصين لتحدي الهيمنة الأمريكية على العالم. فمثلما لا تقتصر حرب التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة والصين على التجارة، ستكتسب مبادرة الحزام والطريق صبغة سياسية في الأعوام القادمة.

الثاني: والأهم، أنه نظراً لمرور مسارات المبادرة بمناطق معرضة لـ "الاضطراب السياسي والتوترات الدينية والعرقية، والبيئات القانونية الهشة، والإجرام، والتدهور البيئي، والضغط الاجتماعي"، وحتى الإرهاب العابر للحدود والمشاعر المعارضة للصين، إلا أن الصين سوف تقوم على الأرجح بتعزيز حضورها الأمني لحماية مصالحها.

أدى هذا إلى "صعود صناعة صينية للأمن الخاص بصفات صينية" – تستقطب أفراداً متقاعدین من جيش التحرير الشعبي والشرطة، الذين يعملون

متزايد الأهمية في الشؤون الإقليمية والعالمية". تماشياً مع هذه العملية الفكرية، بدأ مركز دمج المعلومات IFC عمله في الهند، كنقطة موحدة تصل جميع سلاسل الرادار الساحلية لدول المحيط الهندي. عرضت الهند منح دول منطقة المحيط الهندي حق استغلال هذا المرفق لتتبع حركة السفن في أعالي البحار. "كنهج تعاوني"، سيكون مركز دمج المعلومات "النقطة الموحدة التي تربط بين كافة سلاسل الرادار الساحلية، لتولّد صورة مباشرة وكاملة للخط الساحلي البالغ طوله حوالي 7500 كيلومتراً".

رغم تحقق الفائدة للهند في الجغرافيا والخبرة العملية، إلا أنها ضعيفة في القدرات مقارنة بالصين. يعتمد مستقبل التوسع البحري للهند على عدة عوامل، تشمل النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام لتمويل خططها، وربطها بكيفية إدارتها للتعاون الاستراتيجي والمنافسة والمواجهة، مع الولايات المتحدة والصين وباكستان، تبعاً.

مجموعة منها في جيبوتي، مع توقع نشر مجموعة أخرى في جوادار في باكستان.

فوفقاً لما أوردته صحيفة جلوبال تايمز الصينية: "لطالما التزمت الصين بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن ذلك لا يعني أن تتجاهل الصين مطالب الشركات الصينية بحماية استثماراتها الخارجية".

لذا يبدو جلياً أنه مع نمو المصالح الاقتصادية للصين حول العالم، فقد منحت قيادة الدولة تكليفاً عسكرياً لقواتها المسلحة لحماية هذه المصالح. فقد تم ذكر هذه الرؤية الصينية الراهنة للأمن الإقليمي أول مرة في ديسمبر 2006م، في "تقرير رسمي" للحكومة حول الدفاع الوطني. ذكر التقرير أن التحسينات العسكرية هي جزء من مجمل التطوير والتوسع الاقتصادي للدولة، ومن شأنه أن "يضع الأساس الصلب" بحلول عام 2010م، وأن "يحقق تقدماً كبيراً" بنهاية العقد القادم، و"يبلغ الهدف الاستراتيجي لبناء قوات مسلحة مجهزة معلوماتياً، بمقدورها الفوز في الحروب القائمة على التسليح المعلوماتي بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين".

بعد ذلك، ووفقاً للتقرير الرسمي الصادر في عام 2015م، كانت هناك تعهدات من جانب الصين بـ "الحماية في البحار المفتوحة"، متحوّلةً بذلك من الدفاع الجوي إلى الهجوم والدفاع، وبناء دفاعات للمجال الجوي ذات إمكانات عسكرية أقوى. كما شدد التقرير بأنه سيتم "تقوية إمكانات الردع النووي والهجوم النووي المضاد، إلى جانب الضربات متوسطة وبعيدة المدى".

بعلم الحكومة الصينية. فعلى سبيل المثال، ترغب المجموعة الصينية للأمن ما وراء البحار في "إدارة مصلحة تجارية بإمكانها تغطية 50-60 دولة (بحلول عام 2025م)، بما يتطابق مع تغطية مبادرة الحزام والطريق". هذا الائتلاف، الذي تأسس في عام 2016م، يعمل من الآن في باكستان وتركيا وموزمبيق، وكمبوديا وماليزيا وتايلاند.

وراء مجال العاملين في الأمن الخاص، يظهر البعد العسكري في مشاريع الحزام والطريق الصينية في باكستان، حيث تعرض فندق، يقيم فيه عادةً مسؤولون ورجال أعمال صينيون في مدينة جوادار المطلة على الميناء، لهجوم في مايو 2019م.

يمكن أيضاً ربط البعد الأمني للصين بإنشائها لقاعدة بحرية في جيبوتي في عام 2017م، تقع قبالة مضيق باب المندب - المضيق الأساسي الذي يصل آسيا بأوروبا. تأمل الصين أن تكون القاعدة أرضية لتعلم المزيد عن استخدام مرافق عسكرية أجنبية لحماية مواطنيها ومصالحها التجارية في الخارج. قد يؤثر هذا على خطط الصين لنشر قواعد أخرى وراء البحار في المستقبل.

بعد عام واحد من تأسيس قاعدة جيبوتي، قالت وزارة الدفاع الوطني الصينية في بيان لها أن المرفق الجديد سيساعدها في "تحقيق مسؤوليات الصين الدولية بصورة أفضل، بما فيها العمل على مكافحة القرصنة، والمحافظة على السلام والاستقرار في أفريقيا والعالم".

وقد رجحت بعض التقارير أن قوات المارينز الصينية قد تصبح القوة الأساسية للاستجابة السريعة في دول مبادرة الحزام والطريق المطلة على سواحل المحيط الهندي. كما أفادت تقارير بأنه قد تم نشر

وثمة أمثلة حديثة ثلاثة تشير إلى تنامي القوة البحرية للصين: 4- الصين ضد الولايات المتحدة

يناقش روبرت روس، من كلية بوسطن في الولايات المتحدة، كون القوة البحرية الصينية تحزرت تقدماً ثابتاً في الأساس بينما تتراجع الولايات المتحدة، مما قد يسبب هزة في النظام الإقليمي والدولي، بقوله: "في وقت مبكر من عام 2017م، كانت لدى البحرية الصينية 328 سفينة، وهي تمتلك اليوم 350 سفينة، مما يجعلها أساساً أكبر من البحرية الأمريكية. تعد الصين أكبر دولة صانعة للسفن في العالم، وبمعدلات الإنتاج الحالية فإنها قد تصل إلى تشغيل 400 سفينة. وتتعاقد البحرية الصينية لإنتاج حوالي ثلاث غواصات سنوياً، وخلال عامين سيحتوي أسطولها على أكثر من 70 غواصة.. في أوائل عام 2018م، كان قوام الأسطول الأمريكي النشط 280 سفينة.. وفي غضون 12 سنة سيتراجع عدد الأسطول البحري النشط إلى 237 سفينة. خلال ست سنوات، سيتراجع أسطول الغواصات الهجومية الأمريكية إلى 48 غواصة، وخلال إحدى عشرة سنة، سيتراجع عدد الغواصات الهجومية الأمريكية إلى 41. دفع كلٌّ من البحرية الأمريكية والبيت الأبيض نحو زيادة قوام الأسطول الأمريكي، إلا أن الميزانيات لم تواكب خططهم".

ويشدد روس على أن "حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية يعون هذا الواقع المؤلم، وسوف تتراجع رغبتهم في الوثوق بالولايات المتحدة الأمريكية لحمايتهم". رغم ذلك، يمكن الافتراض بأن تحليل روس يتجاهل التفوق التكنولوجي الأمريكي في الحرب البحرية. فعلى سبيل المثال، ليس هنالك مثل للغواصات النووية الأمريكية من فئة الصياد-القاتل submarines hunter-killer، ورصدها صعبٌ للغاية.

1- في عام 2015م، قامت البحرية الصينية بإخلاء 225 من الرعايا الأجانب وحوالي 600 مواطن صيني من عدن في خضم القتال المحتدم. كانت تلك المرة الثانية التي استخدمت فيها الصين قواتها المسلحة لإنقاذ رعاياها ورعايا أجانب من منطقة الخطر. (كانت المرة الأولى عبارة عن عملية إخلاء جوي في ليبيا عام 2011م).

2- في عام 2018م، أشرف الرئيس الصيني شي جين بينج على أكبر عرض للبحرية الصينية على الإطلاق في بحر الصين الجنوبي، وشمل 10 آلاف ضابط بحري، و76 طائرة مقاتلة، وتشكيلة عائمة من 48 سفينة وغواصة حربية.

3- تم الكشف عن مرافقة 31 أسطول صيني لـ 6600 سفينة بين 2008 و2018م في خليج عدن والمياه قبالة سواحل الصومال، شكلت السفن الأجنبية من جملتها 3400 أو 51.5 في المائة، بالإضافة إلى إنقاذ 70 سفينة من الخطر.

ولمجاراة وتيرة خطتها، زادت الصين إنفاقها الدفاعي بمعدل أرقام ثنائية الخانة من 1989 إلى 2015م. بعد ذلك تباطأ المعدل إلى أرقام أحادية الخانة في 2016م، وظلت تتراوح بين 7.5 و8 في المائة منذ ذلك الحين. ورغم أن ميزانيتها الدفاعية الحالية هي حوالي ربع ميزانية الولايات المتحدة، يتوقع البعض أن يتجاوز الإنفاق الدفاعي للصين نظيره الأمريكي بحلول عام 2030م تقريباً. يفترض هذا التكهّن أن الصين ربما تجاوزت الولايات المتحدة بحلول ذلك الوقت بصفتها أكبر اقتصاد في العالم، اعتماداً على معدلات النمو المتذبذبة لكلا الدولتين.

وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية؛ تكتسب الشركات المملوكة للدولة الصينية والحكومة الصينية نفوذاً اقتصادياً بعيد المدى كعمولين ومشغّلين، ومشغّلين وملاك، وزبائن كبار للموانئ والأصول المتعلقة بها. وبالنظر إلى الدور الأساسي الذي تلعبه الموانئ في الاقتصادات الوطنية، قد يؤدي مثل هذا النفوذ إلى قدرٍ معيّن من السيطرة السياسية⁽¹⁾.

بشكل عام، هنالك مؤشرات على اهتمام الصين بأن تصبح طرفاً عالمياً فاعلاً في السياسة والأمن، منها التوسع في مبادرة الحزام والطريق، وبناء قاعدة في جيبوتي، وارتفاع أسهم منظمة شنغهاي للتعاون، والتحديث المتسارع لقوات الأمن، وتطوير القدرات البحرية والبنى التحتية للموانئ، وزيادة صادرات الأسلحة إلى دولٍ في كافة أنحاء العالم.

رغم كل هذه التطورات، تحرص الصين رسمياً على ألا تكون مبادرة الحزام والطريق مدفوعة بالهواجس الأمنية، حيث قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي بأن منتقدي المبادرة يمتلكون "عقليات الحرب الباردة".

مع ذلك، يتضح أن القادة في الصين، رغم تركيزهم على الجوانب الاقتصادية للمبادرة، إلا أنهم مدرّكين للبعثات الأمنية المتعلقة بها، حتى أن ألوية الجيش الصيني ناقشوا دور الموانئ الصينية في باكستان وماليزيا في تمكين الصين من الالتفاف على المحاولات الأمريكية لاحتواء الصين.

في الحالتين، تتطابق المبادرات الأمنية للصين جيداً مع الفراغ الأمني الملحوظ حول العالم، بما

مع ذلك، قامت كلية الحرب البحرية الأمريكية بمناقشة القوة البحرية للدولة في ورشة عمل في مايو 2019م، إلى جانب التحديات الأكبر التي تشكلها القوة البحرية الصينية المتوسعة. ناقش أحد المشاركين قيام البحرية الصينية بطلب إنتاج أربعة أضعاف السفن التي طلبتها البحرية الأمريكية على مدى العقد الماضي. وقال مشارك آخر أن نسبة القوة البحرية في غرب المحيط الهادئ قد مالت لصالح الصين التي نشرت بحريتها 106 منصات صواريخ بحرية هناك، مقارنةً بـ 22 منصة للبحرية الأمريكية.

ومع الأخذ في الاعتبار التأكيدات السابقة، يقدم تقرير سترايتفور للرؤية الجيوسياسية العالمية منظوراً بديلاً مفاده: "لا يمكن التنبؤ بالقوة البحرية المحتملة للصين ما بعد 2030م، لكن من المرجح أن يعتمد البلد إلى تحدي الهيمنة الأمريكية على الملاحة لتبلغ حداً أبعد في المحيط الهادئ. إلا أنه في العقد القادم، ستنتقل بحرية ذلك البلد من مستوى قوة إلى آخر. ربما لن تصبح الصين سيّدة البحار المفتوحة، لكنها ستكون سيّدة الملاحة في ساحتها الخلفية".

إلى جانب تعزيز البراعة البحرية الملموسة، عملت الصين بالمهمة ذاتها في توسعة مرافق البنية التحتية البحرية في الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق. فقد أشار تقرير صدر في عام 2017م إلى مشاركة شركات صينية في بناء وصيانة أكثر من 40 ميناء في حوالي 35 دولة، تشمل الشرق الأوسط والخليج.

ويرى فرانز-بول فان دير بوتر، رئيس تحرير دورية "طريق الحرير الجديدة" التابعة لمعهد كلينغنداييل، ما يلي:

"تساهم مشاركة الصين في الموانئ الأجنبية في بروز الصين كقوة عالمية. في مختلف الدول في آسيا

1 "China's seaport shopping spree: What China is winning by buying up the world's ports," www.forbes.com, 6 September 2017.

فبحسب الأدميرال سونيل لامبا، الرئيس الأسبق لهيئة الأركان البحرية في القوات المسلحة الهندية، تبقى الصين في أي وقت بين ست وثمان سفن في شمال المحيط الهندي⁽²⁾. وفي الواقع، أحصت البحرية الهندية في أغسطس 2017م عدد 14 سفينة قتال سطحي للبحرية الصينية في المحيط الهندي⁽³⁾.

إذا اعتزمت البحرية الصينية لعب دور أبرز في المنطقة وحماية أصولها بأي طريقة معقولة، فإنها ستحتاج لإذن استخدام أكثر من ميناء في المنطقة، وتعد القاعدة الصينية في جيبوتي خطوة في هذا الاتجاه⁽⁴⁾. وبينما تقع هذه القاعدة على الحد الغربي لمنطقة المحيط الهندي، فهي تشغل في الوقت ذاته موقعاً استراتيجياً عند تقاطع البحر الأحمر مع المحيط الهندي. ورغم عدم كون القاعدة جاهزة بالكامل للعمليات، إلا أنها محطة لوجستية لتموين وإصلاح السفن الحربية.

رغم قانونية احتمال إنشاء قاعدة عسكرية صينية مستقبلاً في ميناء جوادار الباكستاني، إلا أنه سيزيد من قلق الهند، إذ من المحتمل أن تنشئ الصين قاعدة بحرية في باكستان مستقبلاً⁽⁵⁾.

وتأسيساً على ما سبق يثار تساؤل مفاده: لماذا لا تبادر كلٌّ من الولايات المتحدة والصين بزيادة نطاق

فيه الشرق الأوسط والخليج، حيث تركت رسائل الولايات المتحدة المتضاربة في ظل الإدارات الأخيرة الحيرة لدى حكومات المنطقة، مما ترك الخيارات مفتوحة أمامها لاستكشاف الآليات الأمنية البديلة التي ليست مترسخة في الغرب فقط.

يعتبر المحيط الهندي ومنطقة الخليج ذوا أهمية حيوية لصحة الاقتصاد الصيني، حيث تعبر كافة أشكال التجارة مع الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا خلال هاتين المنطقتين، وحيث الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة. وفي الوقت الذي تواصل فيه الولايات المتحدة القول بأن وجودها العسكري في المنطقة يساهم في الاستقرار وضمان العبور الآمن لسفن الشحن وناقلات النفط العالمية، ترى الصين خلاف ذلك. فهي تخشى أن يتم إغلاق مسارات الاتصال البحري في منطقة المحيط الهندي من قبل السفن الحربية الأمريكية عند أي مواجهة مع الولايات المتحدة.

هذا هو الدافع الأساسي لقيام الصين بتكثيف تواجدتها البحري وإقامة "سلسلة جوهريّة"، والتي تختلف عن "العقد الجوهري"، الذي يشكل سلسلة من المحطات اللوجستية والقواعد الخاصة بالبحرية الصينية في أنحاء منطقة المحيط الهندي. تتمحور السلسلة الجوهريّة حول الإمكانات الهجومية، وتجمع قوات بحرية وجوية مشتركة، تتمركز في مناطق أساسية لدعم عمليات القوات البحرية في المياه الزرقاء⁽¹⁾.

أفضل مقياس لهذا النمط هو التواجد المعتاد للبحرية الصينية في منطقة المحيط الهندي.

2 Admiral Sunil Lamba's comments at the 2019 Raisina Dialogue. January 9, 2019. New Delhi.

3 Shaurya Karanbir Gurung, "14 Chinese navy ships spotted in Indian Ocean, Indian Navy monitoring locations." The Economic Times, 27 January 2019.

4 "Djibouti Base: Don't underestimate or overestimate it." The Global Times. 7 July 2017.

5 N. Janardhan and Christopher Colley, "Flag Follows Trade – China's Security Imprint in the Belt and Road Initiative, Indian Ocean and the Gulf," EDA Insight, September 2019.

1 Ji You, "The Indian Ocean: A grand Sino-Indian game of go," in David Brewster (Ed), India and China at Sea. Oxford University Press. New Delhi 2018. Pages 97-98.

5- الخليج المبادر

تكتسب دول مجلس التعاون أهمية متعاظمة، مع واقع تسلم الإمارات العربية المتحدة لرئاسة رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي لمدة عامين من أواخر 2019م. كانت سلطنة عمان الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون التي تولّت رئاسة الرابطة في 2001-2002م.

تهتم دول الخليج العربي بالتعاون مع دول المحيط الهندي، ليس فقط من أجل الدفع قدماً برفاهها الاقتصادي، بل أيضاً لإبراز دبلوماسيتها المتنوعة والتوسع في مصالحها الأمنية. بذلك، تنعّي دول الخليج روابط أوثق مع الهند والصين، ضمن تنويع شراكاتها الأمنية الدولية.

سيشكل غرب المحيط الهندي مسرحاً جديداً للتنافس، نظراً لاحتوائه على ممرات بحرية استراتيجية هي مضيق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، وبحر العرب وخليج عمان والخليج العربي وخليج عدن. تسعى عدة دول خليجية، منها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر، إلى نشر نفوذها الجيوسياسي في منطقة التقاء شرق أفريقيا والخليج وجنوب آسيا، خاصةً مع دخول كلّ من إيران وتركيا على خط التفاعل في تلك المنطقة، ومع النمو المتسارع لاقتصادات الصين والهند، والتفات الخليج "شرقاً": تتشابك الروابط الاقتصادية والأمنية.

في خضمّ الصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران، احتدمت المنافسة بينية ضمن دول الخليج في ثلاث نطاقات جيواستراتيجية هي الموانئ التجارية، والاتفاقيات والقواعد العسكرية،

تواجههما العسكري بصورة كبيرة في منطقة الخليج العربي؟ تحافظ الولايات المتحدة على تواجدتها في المنطقة لسببين رئيسيين:

الأول: هو أن الولايات المتحدة، وبالأخص إدارة الرئيس دونالد ترمب، ترى أن التهديدات الإيرانية تهدد مصالحها ومصالح شركائها من دول الخليج العربي.

الثاني: تدرك الولايات المتحدة عدم وجود أي دولة أخرى لديها القدرة والإرادة السياسية لتوفير الضمانات الأمنية في هذه المنطقة التي تشهد تهديدات مزمنة، ورغم عدم اعتماد الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة على نفط الخليج العربي، إلا أن أي احتدام للصراع ومن ثم المواجهة في تلك المنطقة ستترتب عليها تبعات عالمية، ليس أقلها ارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسواق الأسهم، خاصةً إذا ما ارتبطت تلك المواجهة بعرقلة الملاحة في مضيق هرمز.

حيث السماح لكل أصحاب المصالح في المحيط الهندي - الصين والهند والولايات المتحدة والمملكة المتحدة - بإقامة موانئ لديها. هذا مؤشر على أن دول الخليج تسعى نحو استراتيجية جديدة لتجنب المنافسة بين القوى العظمى.

كذلك لوحظ سعي إيران لإبراز تواجدتها في مياه المنطقة. فقد تعاونت مع الهند في عام 2017م لإطلاق المرحلة الأولى من ميناء تشاباهار، الذي يستهدف ممر النقل التجاري متعدد الوسائط الذي يربط الهند بآسيا الوسطى، كما أعلنت في أواخر 2019م خططاً لتنفيذ تمارين بحرية مشتركة مع روسيا والصين، تأتي وسط توترات حديثة بين إيران والغرب حول مرور ناقلات النفط عبر مضيق هرمز⁽³⁾.

يجب أن ينظر إلى هذا الوضع من منظور روسيا، التي اقترحت ترتيباً أمنياً جماعياً محتملاً في الخليج، "بمشاركة جميع دول المنطقة، وبإشراف الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة". الذي يثير الاهتمام أكثر هو ما أشارت إليه بعض التقارير، من أن إيران تفكر في توفير "حقوق التمرکز لروسيا في موانئها في بندر بوشهر وتشاباهار"، الأمر الذي يتطلب تعديلاً دستورياً⁽⁴⁾.

والمضائق⁽¹⁾، وقد اتضحت المنافسة البينية داخل مجلس التعاون بحصول قطر على دعم الصومال في الأزمة الخليجية في يونيو 2017م، بينما اصطفت المالديف ضدها⁽²⁾.

يشكل تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة الجديدة، مثل ميناء الدقم في سلطنة عمان، ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية ونيوم في السعودية، منافسة للمرافق القائمة في المنطقة فيما يخص تطوير الموانئ. كما أن المنافسة على القواعد العسكرية أشد احتداماً، مثل اهتمام المملكة العربية السعودية بجيبوتي، ودولة الإمارات العربية المتحدة بعصّب في إريتريا، وضغطها للحصول على قواعد في بربرة في الصومال، والتعاون العسكري مع سيشل، وتوغل إيران في تنزانيا، وقواعد تركيا في قطر والصومال، وجهودها في السودان؛ جميعها أبقت على المشهد الأمني يضج بالتحركات الاستراتيجية.

يضاف هذا إلى التنافس على التحكم بمضائق باب المندب ومدخل قناة السويس إلى البحر الأحمر، ضمن مواقع أخرى. هذا بالإضافة إلى القرصنة، ومهاجمة السفن من الجماعات دون الدول، والصدام بين إيران والولايات المتحدة، والهجمات الصاروخية على مرافق النفط الخليجية، التي تبقى دول المنطقة والعالم أجمع على الحافة. كما أضافت عودة روسيا إلى البحر الأبيض المتوسط بُعداً آخرًا بالكامل.

تعد استراتيجية سلطنة عمان توجهاً جديداً من

3 "China, Russia, Iran 'plan joint naval drill in international waters'," South China Morning Post, 21 September 2019.

4 Shireen Hunter, "Simmering US-Iran tensions may be giving Russia an opening for a plan that's 300 years in the making," www.businessinsider.com, 13 August 2019.

1 Eleonora Ardemagni, "Gulf Powers: Maritime Rivalry in the Western Indian Ocean," Italian Institute for International Political Studies, 13 April 2018

2 Jean-Loup Samaan, "Gulf Arab States Position Themselves to be Pivotal Players in the Indian Ocean," The Arab Gulf States Institute in Washington, 17 May 2019

خاتمة

والهادئ تفتقر للوضوح العملي. لقد أعطت القوة الاقتصادية للصين والهند ومصالحهما الإقليمية المجال لدولٍ عديدة، بما فيها تلك التي في الخليج، لتنوع سياساتها الخارجية والسعي وراء آليات تعاونية مع قوى آسيوية.

يتنامى القلق حيال التنافس الأمريكي الصيني القائم، واحتمالات الندبة الصينية الهندية في المستقبل، وبالنظر إلى استيراد الهند لـ 80% من احتياجاتها النفطية، ومعظمها يأتي من الخليج، يتزايد احتمال التنافس بين الصين والهند في المنطقة.

يتضح عرض إسقاط القوة من قبل الصين في أبرز تجلياته في منطقة المحيط الهندي والخليج، كأشكال من الدبلوماسية العسكرية، من خلال عرض العلم. وبينما ساهمت الصين بصورة واضحة في عمليات مكافحة القرصنة في المنطقة، لا يبدو أن لديها الرغبة في المزيد من الالتزامات الأمنية الإضافية.

تسعد الصين والهند بلعب دور "المستفيد بالمجان" على حساب الوجود الأمريكي في المنطقة، بينما تكسبان فوائد اقتصادية تتحقق بفضل مظلة أمنية أمريكية. لكن في يونيو 2019م، كرر الرئيس دونالد ترمب القول بأن الصين واليابان وكوريا الجنوبية تحصل على إمدادات ضخمة من الطاقة من منطقة الخليج، "فلماذا نحني مسارات الملاحه لدول أخرى بلا مقابل؟ على جميع هذه الدول حماية سفنها"⁽²⁾.

بصورة مماثلة، واستشهاداً بعملية الإرادة الصادقة أو حرب الناقلات، وهي مهمة جرت خلال الثمانينات من القرن الماضي إبان الحرب العراقية الإيرانية،

المحيط الهندي هو ثالث أكبر محيط في العالم، والمنطقة التابعة له متداخلة. تقدم الروابط الاقتصادية - الدبلوماسية - الأمنية الفرص والتحديات، نظراً لكون التهديدات تقليدية وغير تقليدية، فهي إذن تتطلب من دوله الساحلية والدول من خارج منطقته تطوير آلية تعاونية لضمان السلام والازدهار.

في المنافسة الكبرى على القوة، تقوم عدة قوى متوسطة بإشعار الآخرين بوجودها في أوساط القوى الكبرى، مما يعقد السيناريو. فالهند لديها الأمن والنمو لإطار العمل في كامل الإقليم، والصين لديها طريق الحرير البحري، والولايات المتحدة لديها استراتيجية منطقة المحيطين الهندي والهادئ. "بين مسؤوليات الولايات المتحدة وشبكتها من الحلفاء والشركاء، وأفعال روسيا محددة الأهداف، وسطوة وقدرات الصين المتنامية، واحتمال تنامي قوة الهند، سيغدو المحيط الهندي منطقة مزدهمة في عصر المنافسة هذا"⁽¹⁾.

هنالك تساؤلات عديدة لم تلق إجابات حول التزام الولايات المتحدة ونوايا الصين، واهتمام أوروبا، ورغبة الهند في تولي دور أكبر، وخطط روسيا، والقدرات المكتشفة حديثاً لدى دول الخليج العربي.

رغم كون البحرية الأمريكية هي القوة الرئيسية، ومع تمركز أسطولها الخامس في مملكة البحرين، فإن "استدارتها" نحو آسيا قد أرسلت إشارات مربكة، حيث ما زالت استراتيجيتها للمحيطين الهندي

2 "Trump questions need for US to protect international shipping in Strait of Hormuz," www.militarytimes.com, 24 June 2019.

1 Report of the NESA Center for Strategic Studies workshop titled "Naval competition and cooperation in the Indian Ocean," June 2019.

أرسل كلٌّ من الهند والصين، وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وآخرون، سفناً لحماية مصالحهم، وهو ما قد يكون مؤشراً مسبقاً لنظام أمني جماعي مستوحى.

وعلى الرغم من سهولة تحقيق التعاون الآسيوي في القضايا الأمنية اليسيرة، مثل مكافحة القرصنة ومكافحة الإرهاب، فإن الجهود المشتركة حيال القضايا الأمنية الشائكة، التي تتطلب ضمانات ضد التهديدات الخارجية المفترضة، ستكون محفوفة بالتحديات، لغياب التوافق حول التصورات الاستراتيجية المشتركة، ونقص الثقة بين الأطراف الفاعلة المتعلقة بهذه التوليفة، بما فيها الدول الآسيوية.

تنسجم مجريات الشرق الأوسط، وخاصة الخليج، جيداً مع جدول أعمال رابطة البلدان المطلة على المحيط الهندي، نظراً لبروز خطاب التعاون في المحيط الهندي في خضمّ تراوُّح دور الدول الغربية تجاه متغيرات الأمن السياسي الإقليمي والعالمي، مما يسمح للرابطة الآن بالشعور بالتححرر، للنظر البناء إلى ما وراء التعاون الاقتصادي، وتطوير آلية بديلة للأمن الجماعي.

في هذا السياق، وفي سياق تحول منطقة المحيط الهندي إلى محطة لإنتاج واستهلاك موارد الطاقة، من الضروري أن يضيف المشترون والبائعون عنصر الأمن إلى ملفهم الاقتصادي وعلاقتهم القائمة على تبادل المعاملات.

هذا يتطلب دبلوماسية بارعة، ليس فقط من طرف دول الخليج، وإنما من كافة الدول المطلة على المحيط الهندي، وآخرون لديهم مصالح فيها.

حين استبدلت الولايات المتحدة أعلام الناقلات الكويتية بأعلام أمريكية ورافقتها، قال جنرال أمريكي في يونيو 2019م أن الولايات المتحدة لم تعد تعتمد على نفط المنطقة كما كانت آنذاك:

"نحن الآن في وضع يذهب فيه معظم ذلك النفط لدول في آسيا، ولم تبد أي دولة منها أي ميل للضغط على إيران لوقف ما تقوم به. ما كان صحيحاً في الثمانينات لم يعد كذلك اليوم، ولا نعتمد على حركة النفط السعودي والكويتي والقطري والإماراتي من وإلى الخليج لاستدامة اقتصادنا. لذا فإن فكرة أننا سنطبق هذه الطريقة لحماية حرية الإبحار هي على الأرجح غير حكيمة"⁽¹⁾.

عوضاً عن ذلك، حث الجنرال الأمريكي الدول الأكثر اعتماداً على طاقة الخليج على تولي دوراً فاعلاً في أمن المنطقة.

وسط هذه المطالبات، تشعر الدول الآسيوية بأن مصالحها بعيدة المدى لا تسمح لها بمواصلة الاعتماد على الولايات المتحدة لتأمين سلسلة إمدادات الطاقة. وعلى الرغم من أنه ليس بمقدور أي طرف دولي فاعل أن يحل محل الولايات المتحدة على المدى القريب في منطقة الخليج العربي، فإنه بمقدور الدول الآسيوية – الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للمنطقة حالياً – لعب دور محتمل على المدى المتوسط والبعيد. هذا "التوازن الكلي" هو التحول الاستراتيجي الحقيقي الذي يحدث في المنطقة.

اتضحَت القوى الديناميكية المتغيرة في عام 2019م من خلال التحالف العسكري البحري لحماية الملاحة في الخليج العربي. فإلى جانب دول مجلس التعاون،

1 "Don't expect the US to secure Arabian Gulf shipping alone, top general says," www.defensenews.com, 18 June 2019.

القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

تقديم الملف

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية.

ثانياً: المؤتمرات.

تقديم القضايا الإقليمية

وفي سياق ذي صلة بأزمة كورونا، يتضمن هذا القسم أيضاً قراءة تحليلية لأهم توجهات مراكز الدراسات الغربية لأزمة كورونا، وتداعياتها على النظام العالمي الراهن، تقدمها الأستاذة أماني عبد الغني، وقد تمثلت خلاصة هذه الرؤى في أن أزمة كورونا زادت من هوة الشقاق بين الولايات المتحدة والصين، فضلاً عن سيادة قناعات بانحسار الدور الأمريكي تجاه القضايا العالمية، بالإضافة إلى أنه إذا كانت أزمة كورونا قد أتاحت للصين ممارسة دور فاعل على الساحة الدولية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة ترجمة هذا الدور لاحقاً إلى نفوذ دولي.

بينما يقدم الأستاذ عدنان موسى قراءة تحليلية لرؤى مراكز الفكر الآسيوية، وقد لوحظ أن مساحة الاتفاق المشترك بين رؤى تلك المراكز تتمثل في حقيقة مؤداها أن العلاقات الدولية تسير الآن في مرحلة "اللا نظام"، بل أن هناك جدال أن النظام العالمي القادم قد يبدو نظاماً آسيوياً بامتياز.

وفي قسم المؤتمرات، يقدم الدكتور أشرف كشك عرضاً لفعاليات مركز "دراسات" حول أزمة كورونا، انطلاقاً من دوره كمركز تفكير استراتيجي، وتفاعلاً مع أزمة كورونا، حيث نظم المركز تسعة حوارات فكرية حول أزمة كورونا، قدمها باحثو المركز على اختلاف تخصصاتهم، بالإضافة إلى استضافة عدد من المسؤولين والخبراء والأكاديميين من مملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي والعالم، وقد سعت تلك الحوارات لتحليل كافة جوانب هذه الأزمة، وتداعياتها الحالية والمستقبلية.

استحوذت أزمة كورونا على جلّ اهتمام مراكز التفكير الاستراتيجي في العالم بأسره، فضلاً عن الاهتمام الأكاديمي ذاته، وذلك بالتوازي مع الاهتمام الرسمي من جانب دول العالم. وقد بدا ذلك الاهتمام في أعمال تلك المراكز، سواءً في التقارير أو التحليلات الاستراتيجية، أو فعاليات تضمنت حوارات فكرية أو محاضرات، وجميعها استهدفت تناول هذه الأزمة من كافة جوانبها وتأثيراتها الحالية، ومحاولة استشراف ملامح عالم ما بعد أزمة كورونا، وتلك هي مهمة مراكز التفكير الاستراتيجي في دول العالم كافة. وقد حرصت دورية "دراسات" على رصد ومتابعة أهم الأنشطة والفعاليات ذات الصلة بأزمة كورونا، بالتوازي مع موضوعات العدد الحالي من الدورية، لتتكامل الرؤية على المستويين الأكاديمي والفكري، وتقدم للقارئ نظرة شاملة لرؤى أكبر عدد من هذه المراكز لهذه الأزمة.

وتأسيساً على ما سبق، يتضمن قسم عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات، عرضاً لكتاب بعنوان: "جنون العالم: التحديات الجيوسياسية العشرة"، لمؤلفه توماس غومار، مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ويقدمه الأستاذ باسل أبوسعيد. وقد كانت الخلاصات الاستراتيجية لذلك الكتاب على طاولته البحث والنقاش في قمة الدول الصناعية السبع في عام 2019م، كما حاز على جائزة أفضل كتاب للدراسات الجيوسياسية عام 2019م. يتضمن الكتاب عشرة فصول تتناول مجمل قضايا العلاقات الدولية الراهنة. ولا شك أن مضمون هذا الكتاب - مع ما يثار بشأن تأثير أزمة كورونا على هيكل النظام الدولي - يعكس أهميته، سواءً لنفي أو إثبات هذا التوجه أو ذاك.

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية:

1- عروض الكتب



1- L'Affolement du monde - 10 enjeux géopolitiques

Author: Thomas Gomart

Publishing house: Tallandier – Paris

Year: 2019

1- جنون العالم - التحديات الجيوسياسية العشرة

تأليف: توماس غومار⁽¹⁾

الناشر: دارتاليندييه – باريس

سنة النشر: 2019

عرض: الأستاذ باسل أبوسعيد⁽²⁾

تداعيات عديدة سببتها أزمة وباء كورونا على صعيد العلاقات الدولية، والتي كانت أكثر وضوحاً في احتدام الصراع الأمريكي-الصيني، ضمن سلسلة من الاتهامات المتبادلة بين الدولتين حول المسؤولية عن انتشار هذا الوباء. صحيح أن هذه الأزمة لم تكن منشأ ذلك الصراع، لكنها كشفت أبعاده وحدوده وأفاقه المستقبلية، فهو صراع متعدد الأبعاد على الصُّعد السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. هذه القضية وغيرها من القضايا الأخرى – مثل الدور الروسي في النظام العالمي، فضلاً عن الدور الأوروبي، وقضايا الهجرة، والتنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط، والمسارات المستقبلية للصراعات الدولية الراهنة – جميعها كانت مضمون كتاب توماس غومار، مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، الصادر في عام 2019م، والذي اكتسب أهميته من أمرين:

الأول: أن الخلاصات الاستراتيجية للكتاب كانت على طاولة البحث والنقاش في قمة الدول الصناعية السبع في باريس في صيف عام 2019م.

الثاني: أن الكتاب قد حاز على جائزة أفضل كتاب للدراسات الجيوسياسية عام 2019م.

الكتاب عملية تشخيص عميقة لحالة العالم الراهنة، التي بدأها المؤلف بالإجمال ثم التفصيل، فلم يتردد في القول بأن "حالة العالم الراهنة هي فقدان السيطرة والفرار وهلع النظام الدولي"، بشكلٍ أثار تساؤلاتٍ عديدة، الأمر الذي جعله يسرد النتائج في عشرة فصول مترابطة.

واستناداً إلى خبرته الثرية وأصول مراجعته المعرفية، لم يكن من قبيل المصادفة أن يتأثر الكاتب بظلال مدينة "فلورانس الإيطالية"، التي شهدت الممارسة السياسية المتعصبة لسافونارولا، مع بروز التحليل

1 مدير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، باريس.

2 باحث ومستشار في الشؤون الأوروبية والشرق أوسطية في باريس/ بروكسل. عمل في هيئات الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية عدة، ومختص في قضايا الأمن الإقليمي، والسياسة الخارجية، والحوكمة وبناء الدولة، والتعاون والتنمية.

ويقترح إعادة هيكلة النظام العالمي من جديد وفق مبادئ تطرحها الصين. في الوقت نفسه، يأتي المحدد الثالث مع إدارة ترامب، وبروز أزمة القيادة الأمريكية، بعكس ما كانت عليه في العقود الماضية. فالتشكيك في مفهوم التعددية والاتفاقيات يهدد العلاقات الدولية، ويدفع إلى ظهور مجموعات وتحالفات فاعلة أخرى بقيادة الصين، وهو ما يستدعي من الرئيس ترامب التفكير أكثر في مصالح الولايات المتحدة، قبل الحديث التقليدي عن نشر القيم. هذه الممارسات الجديدة بدأت تخلق الاتحاد الأوروبي، الذي يبدو مشوشاً منذ الأزمة الاقتصادية عام 2008م، وهذا ما اعتبره الكاتب المحدد الرابع. فإن تولت ألمانيا قيادة الاقتصاد لن يكون لديها مشروعاً سياسياً تقدمه للشعوب، كما هو الحال في إيطاليا التي لديها نظرة تقدمية بدون آفاق. يدور النهج الذي اقترحه الكاتب توماس غومار حول "عشرة تحديات جيوسياسية قد تسهم في تطوير أو تدمير النظام العالمي"، الذي يمر بمراحل تغيير سريعة، يبدو فيها أن الدفاع عن المصالح الوطنية لا يزال الأولوية الكبرى.

الفصول العشرة للكاتب يمكن اعتبارها تصوّراً للحاضر وتساؤلات للمستقبل، خاصةً بالنظر إلى حرص الكاتب على اختتام كل فصل بسيناريوهات التطور على المدى القصير والمتوسط والبعيد، الأمر الذي يجعل من هذه الفصول مجتمعة خارطة طريق للدبلوماسيين والمتخصصين في مجال العلاقات الدولية، نحو دراسة وتحليل الظواهر والأحداث من منظور استراتيجي.

وخلال الفصل الأول، يشير المؤلف إلى حجم الاضطراب في العالم، واحتلال الصين للمركز العالمي الأول، وطموحها الذي لا لبس فيه، الذي تجسده مؤشرات عديدة، منها التنافس على الفضاء الخارجي، فضلاً عن احتدام التنافس مع الولايات المتحدة.

المرتبط بالواقعية السياسية لنيكولاس ميكيايلي، فكلاهما ولدا وعاشا في المدينة نفسها، وهذا ما شكّل مرجعاً مهماً للكاتب ساعده على تحليل الوضع الحالي للنظام الدولي، الذي بدأت تظهر وحشيته – على حد وصفه – عام 2008م، واستدعى طرح تساؤلات عديدة حول نجاعة النظم والنماذج التي فرضت نفسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م، وتعززت مع انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م. كما أوضح الكاتب أيضاً كيف دفعت الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية إلى "نهاية التاريخ"، بحسب فرانسيس فوكوياما، وتوقف عند أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتحول الصين من عملاق ديموغرافي إلى عملاق اقتصادي، قبل أن يعرّج على عام 2016م، الذي شهد قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، معلناً انطلاق حقبة جديدة في السياسة الدولية ظهرت ملامحها مع بداية عام 2019م.

هناك أربع محدّدات رئيسية للحقبة الحالية وفقاً للمؤلف. المحدّد الأول هو امتلاك روسيا، بقيادة فلاديمير بوتين، لقوة إزعاج، حيث أخفقت في تقديم نموذج جذاب، كما أن تدخلات موسكو – خاصة في العمليات الانتخابية الأوروبية – لا تصب في صالح نزع فتيل التوتر. والثاني هو تعاظم قوة الصين، بفعل الصبر الاستراتيجي، كأول منافس عالمي له طموحات أظهرها بوضوح الرئيس تشي جينبنج، الذي رغم ابتسامته الدائمة، إلا أنه يسعى لبناء "شمولية رقمية" حول مشروعه "نظام الرصيد الاجتماعي" (1)،

1 نظام الرصيد الاجتماعي هو برنامج وطني لتقييم سمعة المواطنين، تعمل الحكومة الصينية على تطويره. بحلول عام 2020م، من المقرر توحيد مقاييس تقييم الاقتصاد والسمعة الاجتماعية للمواطنين ومشاريع الأعمال، أو ما يسمى بـ "الرصيد الاجتماعي"، باستخدام التكنولوجيا والبيانات الضخمة. لمزيد من المعلومات: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D8%985_%D8%B1%D8%B5%D9%8A%D8%AF_%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A

وقدرات الابتكار على وجه الخصوص؛ وجميعها مقومات تؤهلها للسيطرة على فضاءات أكبر من العالم، وقد كان ذلك موضوع الفصل الرابع، الذي تناول قضية التنافس الدولي للسيطرة على المساحات المشتركة: البحر والجو والفضاء والعالم الرقمي، حيث غدت هذه المساحات – أكثر من أي وقت مضى – حيوية ومعرضة للانقضاض بشكل متزايد من قبل الدول الكبرى فرادى، في تحدٍّ واضح لاعتبارات المصالح المشتركة أو الجماعية.

وفي خضمّ الحديث عن اللاعبين في النظام العالمي الراهن، كانت روسيا حاضرة ضمن محاور الفصل الخامس، خاصةً مع عودة دور هذه الدولة التي تبدو كقارة، مع نظام الرئيس فلاديمير بوتين، وقد بدا واضحاً أن ضم شبه جزيرة القرم في ربيع 2014م ما زال يشكل عقبة رئيسية أمام تطبيع العلاقات الغربية-الروسية. مع ذلك، فإن الانفتاح الأخير على روسيا من شأنه تحسين بيئة الحوار، الذي لا يزال ضرورة استراتيجية، خاصةً وأن روسيا قد استطاعت الولوج مجدداً إلى ساحة الشرق الأوسط، وتؤدي دوراً أساسياً في استقرار تلك المنطقة – كما يرى الكاتب – وذلك على حساب الدور الغربي الذي تميزت فترة تدخلاته بالحروب الطويلة.

أما الفصل السادس، فقد قرع أجراس الإنذار، إذ جاء بعنوان "أصداء الحرب القادمة"، حيث يُظهر بوضوح أن الحرب الهجينة هي حقيقة المستقبل، مع حصول كوريا الشمالية على الجيل الثالث من الأسلحة النووية، والطبيعة الهجينة للصراعات، لا سيّما مع عسكرة الإرهاب، بما يعنيه ذلك أن تنظيمي القاعدة وداعش قد تمكنا من تعقيد بيئة الصراع، من خلال توسيع أهدافهما إلى ما وراء العالمين العربي والإسلامي، لا سيّما من خلال ضرب أوروبا، وتطوير رؤية "التنمية الذاتية" للإرهاب من

ففي الوقت الذي أعلن فيه الرئيس الصيني، من على منبر منتدى دافوس عام 2017م، بأنه "راعي العولمة"، لم يكن ذلك سوى رداً على الشعار الذي رفعه الرئيس دونالد ترامب بعد تقلده للحكم في الولايات المتحدة عام 2016م: "أمريكا أولاً"، فضلاً عن مشروع طريق الحرير الذي يؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك – وفقاً للكاتب – أنه يعكس رؤية استراتيجية شاملة ذات أبعاد ومضامين متعددة، بالإضافة إلى جهود الصين الحديثة لمحاصرة النفوذ الأمريكي في آسيا، والأمثلة على ذلك عديدة. كذلك تسارع وتيرة تطوير القوات البحرية الصينية، كجزء من زيادة الاهتمام بالإنفاق العسكري للصين عموماً، والذي تضاعف خلال السنوات العشر الأخيرة ليصل إلى 180 مليار دولار عام 2019م، وهي أمور يجب أن تؤخذ في الاعتبار من قبل الولايات المتحدة.

أما الفصل الثاني، فقد جاء بعنوان: "عالم على حافة الاختناق"، ليتساءل فيه الكاتب، أنه في الوقت الذي تهدد مشكلة غابات الأمازون كوكب الأرض، كيف يمكننا التعامل مع عواقب الاحتباس الحراري العالمي الذي يسببه الإنسان؟ أيضاً كيف يمكن التوفيق بين التنمية المستدامة والاستهلاك والتوسع الديموغرافي، في الوقت الذي نعلم بأن الاستجابات يجب أن تكون جماعية؟

الحديث عن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس كان محوراً للفصل الثالث، الذي خُصّص لمفهوم "الدولة العميقة"، حيث يقوم الرئيس ترامب بإصلاح بعض الأسس داخل المؤسسات الأمريكية، بالتوازي مع حملته الانتخابية التي قد تقوده للبقاء في الرئاسة إلى عام 2024م؛ هذا إذا ما أخذنا بنتائج استطلاعات الرأي التي تدعم تلك الفرضية. أيضاً، وصولاً إلى مسألة امتلاك الولايات المتحدة للثروات الاستراتيجية المهمة، مثل الدولار والقوة العسكرية

تلك المنطقة، منها الصراع بين دول الخليج العربي وإيران، في ظل محاولات الأخيرة لإبقاء المنطقة في حالة من التوتر الدائم، ضمن صراعاها الممتد مع الدول الغربية.

وفي ترتيبٍ وتحليلٍ منطقي، فإن تلك الصراعات وآلياتها وأفاقها قد أسفرت عن تداعيات سلبية تضمنها **الفصل العاشر والأخير** من الكتاب، الذي سلط الضوء على موضوع الهجرة وصدام الهويات، واللذين يُعدّان نتيجة طبيعية لكافة التحديات السابقة. ففي دول القارة الأفريقية، التي تشهد تزايداً ملحوظاً في النمو السكاني، مع زيادة وتيرة العنف داخل بعض تلك الدول نتيجة لعوامل مختلفة، فإن النتيجة الطبيعية كانت زيادة معدلات الهجرة غير المشروعة، التي لم تجد سوى الدول الأوروبية مقصداً وملاذاً، ما شكّل تحدياً لتلك الدول – ليس من المنظور الأمني التقليدي فحسب – بل أن تلك الهجرة كان من شأنها تعزيز مكانة التيارات اليمينية في الدول الأوروبية، وزيادة هوة الشقاق بين دول المنظومة الأوروبية ذاتها، كما حدث عام 2015م، عندما أدى قرار المستشار الألمانية أنجيلا ميركل بشأن المهاجرين إلى انقسام بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. في الوقت ذاته، أكد المؤلف وبشكل واضح أن "عولمة التجارة" يجب ألا تجعلنا ننسى البعد الوطني، وأن إهمال العمق القومي عن قصد يُعد خطأ سياسياً كبيراً.

وفي خضم تحليله للواقع الراهن، فإن ذلك لم يحل دون استحضار التاريخ – وتلك سمة لقلّة من الكتاب المتخصصين في مجال الدراسات الاستراتيجية – إذ يستعيد الكاتب مقولة المؤرخ اليوناني "ثوسيديدس" ومفادها: "إن ظهور قوة جديدة على حساب قوة قائمة يقود غالباً إلى صراع، ما لم تشارك في القيم والمصالح"، مثلما حصل مع

خلال الجهاديين. وهذا ما ينقلنا إلى **الفصل السابع**، الذي يتحدث عن "أوروبا المضطربة"، فرغم كونه عنواناً قاسياً استخدمه الكاتب، إلا أنه يعكس حالة الاتحاد الأوروبي الذي يعيش أزمة اقتصادية وسياسية، وأزمة هوية تجلّت إرهاباتها بقوة مع خروج بريطانيا من منظومة الاتحاد الأوروبي، فيما أطلق عليه "بريكسيت". لذلك فالانتخابات الأوروبية الأخيرة أظهرت الحاجة الملحة لإعطاء معنى جديد "للمشروع الأوروبي"، مع استقلال ذاتي في الاستراتيجية، كي تتخلص من "القوة الناعمة" التي يُساء استخدامها بشدة من قبل الدول الكبرى.

أما **الفصل الثامن**، فقد خصصه المؤلف للحديث عن الحرب التجارية المعلنة بين الصين والولايات المتحدة، إذ تسعى الصين لتحل محل النموذج الغربي عالمياً، وقد استعرض المؤلف كيفية سيادة المصالح الآنية على حساب النهج طويل الأمد، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب يعرف أن لديه السلاح والدولار، لكن التوقعات الأخيرة بعد عام 2020م ستفرض سلوكاً مفاده ضبط النفس وإعادة النظر في الكثير من الحسابات.

ومع أهمية قضايا الصراع وآلياته، فإن الكاتب لم يغفل البيئة التي يتمدد فيها الصراع عبر مناطق شاسعة من العالم، فكان لافتاً تركيز الكاتب في **الفصل التاسع** على حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط كإحدى دوائر الصراع، في محاولة لإلقاء الضوء على التحديات والمخاطر التي تتضمنها تلك المنطقة، فذلك البحر يمثل 1% من مساحة البحار في العالم، ويستقبل 25% من حركة الملاحة البحرية، ويشكل بؤرة للصراعات والتنافس بين جميع الخصوم. من ناحية ثانية، يقع في منطقة تشهد تحولات منذ عام 2011م وحتى الآن، وليس ذلك فحسب، بل أن هناك دوائر أخرى للصراع في

للقرارات، والسيادة البحرية في المحيطين الهندي والهادئ، وتقوية التحالفات مع كل من الهند وأستراليا واليابان، من أجل استعادة فرنسا لدورها كـ "قوة توازن".

أخيراً، ورغم أن مضامين الكتاب، التي تحتوي على قضايا ذات صلة بالصراعات الدولية – بما قد يوحي بأن دائرة قرائه تظل مقتصرة على باحثي ودارسي العلاقات الدولية – فإن إلمام الكاتب بكافة القضايا وبتفاصيلها قد جعل من الكتاب سهل الفهم والقراءة، خاصةً وأن الكاتب قد نجح في تقديم مادة علمية منظمة للتحديات الحالية، من خلال سياقات تاريخية ومرجعيات فكرية سياسية متعددة، بالإضافة إلى تطويره لقراءات استشرافية ضمن أبعاد مختلفة، في محاولة لتشكيل نظرة استراتيجية متكاملة للقضايا الدولية والتحديات الرئيسية المطروحة. وهذا ما يعزز من أهمية الكتاب، بل وانتشاره بشكل واسع بين مختلف المستويات الفكرية والأكاديمية، وكذلك بين دارسي ومتخصصي العلوم الإنسانية، والعاملين في مجال العلاقات الدولية.

بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. لذا فالعودة إلى الحروب بين الدول قد تكون أقرب إلى الممكن في عالم يهيمن عليه منطق القوة، وهذا ما يشكل تحدياً كبيراً لدول الاتحاد الأوروبي، التي تعيش منذ سقوط جدار برلين عام 1991م في "عزلة استراتيجية"، بالإضافة إلى مواجهة مخاطر الجماعات الإرهابية، فضلاً عن عودة المنافسة بين القوى العظمى نفسها، مما يحتم عليها التفكير في خيار الحرب مجدداً، والذي قد يتخذ أشكالاً مختلفة، منها الحروب المختلطة أو الخفيفة، ومواجهات في الفضاء السيبراني، أو صراعات داخلية في الدول، لذا فالكاتب يؤكد قناعته بأن "الجيش سيكون مهنة المستقبل".

ولم يغفل الكاتب الحديث عن التحديات التي تواجه فرنسا، وجاء ذلك في خاتمة الكتاب، من خلال تساؤلات حول تلك التحديات، مستهلاً ذلك بالاستشهاد بمفهوم القوة في عالم السياسة لدى نيكولاس ميكافيلي، وفي هذا السياق قال الكاتب: "علينا في الساحة الدولية ألا ننسى هذه الحقيقة الواضحة عند التفكير بالحكم، أو الاحتكام للقوانين والمعاهدات، لأنها تشكل المخاطر الحقيقية التي تتسبب اليوم في تدهور البيئة الاستراتيجية، والأزمة الاجتماعية التي تعيشها فرنسا"، وقد كان هذا التجسيد للمعضلات التي تواجه فرنسا منطلقاً لدعوة بلاده إلى مراجعة سياساتها الخارجية التي – كما يراها الكاتب – من غير المعقول أن تُكرّس فقط لمحاربة الإرهاب، فضلاً عن أن علاقاتها مع الشركاء الدوليين لا يجب أن تقتصر على حلفائها التاريخيين، بل يؤكد على ضرورة العودة للاعتماد على قدرة باريس على الحوار متعدد الأطراف، النابع من موروث القيادة الفرنسية الكاريزمية، المستوحاة من "ديغول و ميثران"، بالإضافة إلى دعم تماسك الاتحاد الأوروبي، وتعزيز الطموح التقليدي العابر

2- التقارير الاستراتيجية

أ- رؤى مراكز الفكر الغربية لتداعيات أزمة كورونا على الدور الأمريكي في العالم ومجمل العلاقات الدولية

عرض الأستاذة أماني عبد الغني⁽¹⁾

بالتوازي مع توتر العلاقات الغربية-الصينية مع جِزء تفشي وباء كورونا، ومحاولة كل طرف إلقاء المسؤولية على الآخر، تبارت مراكز الفكر الغربية في رسم خريطة واضحة للوضع الراهن بكافة مفرداته، ومحاولة استشراف ملامح المستقبل، مستدلة على ذلك تارةً ببعض الخبرات والتجارب التاريخية السابقة، استناداً إلى قناعة أن التاريخ دوماً ما يعيد نفسه، وبحسابات السياسة والاقتصاد التي يفرضها الوقت الراهن تارةً أخرى، وتحليل مضامين ما أوردته تلك المراكز، يمكن تحديد عدة قضايا كانت مثار نقاش وجدل على النحو التالي:

أولاً: حرب الروايات بين الصين والولايات المتحدة ومحاولة كل طرف استقطاب دول العالم

في استفتاء أجراه كل من معهد بيو ومعهد غالوب مطلع ربيع 2020م، لوحظ تراجع الأصوات المؤيدة للصين في الولايات المتحدة، وفي استفتاء آخر أجرته صحيفة "ذا إيكونوميست" البريطانية بالتعاون مع مركز (YouGov)، قال 65% من المستطلعة آراؤهم أن تعامل الصين مع فيروس كورونا المستجد أدى إلى تفشي الوباء عالمياً. وقال 39% منهم أنه يجب على الولايات المتحدة معاقبة الصين، بينما اعترض 31%

منهم على الفكرة⁽²⁾. وبالتوازي مع اهتمامات الرأي العام، استقطب تأثير الأزمة على العلاقات الدولية اهتمام العديد من الباحثين في مراكز الدراسات الغربية، ومن بينهم كلٌّ من رايان هاس وكيفين دونغ، الباحثان بمعهد "بروكينغز" الأمريكي، إذ أشارا في ورقة بحثية بعنوان: "الولايات المتحدة والصين وآسيا بعد الوباء: نحو مزيدٍ من التوتر وليس أقل"، إلى أن أكبر قوتين في العالم "الصين والولايات المتحدة" قد انغمستا في حرب روايات حول أسباب ظهور فيروس كورونا، وتبادل الاتهامات فيما بينهما، واعتبرا أن ردود الفعل تلك لن تفضي سوى إلى المزيد من التداعيات السلبية، وتصعيد التوترات في جميع أنحاء العالم. وعند هذا الحد، أكد الباحثان أن الأزمة التي خلفها ذلك الفيروس -مثلما شهدته القرن الماضي من أحداث - إنما تؤكد على ضرورة وجود قيادة إقليمية وعالمية في المنطقة، وإن كان "كورونا" يجعل هذه الضرورة أكثر وضوحاً، إذ انهارت أمامه حصانة الحواجز الوطنية والثقافية والأيدولوجية والفردية، فلم يفرق الوباء بين الغني والفقير، ولا القوي والضعيف، وجعل الجميع على وجه الأرض يشعر بالضعف⁽³⁾. والمتوقع والمعتاد في مثل هذه الظروف أن تبادر الولايات المتحدة للقيام بهذا الدور، لما تتمتع به من قوة فريدة في الحشد، وكذلك قدرتها الاقتصادية والسياسة والعسكرية التي لا تضاهى، والتي تمكّنها من تعبئة الموارد والجهود

2 Bawman, Carlyn. "How COVID-19 is changing us, voting in November, sexual misconduct and politicians, and China". American Enterprise Institute. 20 May, 2020. <https://www.aei.org/research-products/report/aei-political-report-how-covid-19-is-changing-us/>

3 Hass, Ryan and Dong, Kevin, "The US, China and Asia after the Pandemic: more, not less Tension", The Brookings Institution, April 1st, 2020. <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/04/01/the-us-china-and-asia-after-the-pandemic-more-not-less-tension/>

1 باحثة ماجستير بجامعة عين شمس، مصر.

إلى الفيروس بوصفه "فيروس ووهان"، فضلاً عن طلبه من الدبلوماسيين الضغط على الدول المضيفة من أجل توجيه النقد واللوم إلى الصين، على طريقة استجابتها للفيروس في بداية ظهوره. ورأى الباحثان أنه إذا ما استمرت تلك التوجهات من جانب الولايات المتحدة، فعلى الأرجح أن الاستراتيجية الأمريكية في آسيا سوف تستهلكها الجهود الرامية إلى إلقاء اللوم على الصين والرئيس الصيني تشي جينبنج والحزب الشيوعي الصيني برمته. وستكون هناك أيضاً جهود متواصلة لتعزيز مبادرات مثل "شبكة النقطة الزرقاء Blue Dot Network"، وهي عبارة عن مقارنة جديدة تستهدف تحسين جودة وشفافية واستدامة مشاريع البنية التحتية، وكذلك سيتواصل الدفع لتوطيد أواصر المجموعة الرباعية التي تضم كل من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند، وتعزيز الموقف العسكري الأمريكي في آسيا. ورغم أنه من المحتمل أن يكثف كبار المسؤولين الأمريكيين مثل مايك بومبيو وزير الخارجية ومارك إسبر وزير الدفاع سفرهم إلى المنطقة، فإن كل هذه المبادرات قد يحد منها تركيز إدارة ترامب على محاسبة القيادة الصينية على الاستجابة الأولية لظهور الفيروس، وهذا التركيز سيجعل الولايات المتحدة بعيدة عن كل دولة في المنطقة. ومع التسليم بأن العديد من الشركاء سوف يتعاطفون مع الانتقادات الموجهة لسلوك الصين، فإن عدداً قليلاً منهم فقط سيرى ثمة مصلحة في الانضمام للتوجه العام الذي يشن حرب انتقاد ضد الصين، خاصةً وأنه أصبح لديها اقتصاداً لا يستهان به، فقد حققت معدلات نمو أضعاف تلك التي حققتها الولايات المتحدة وأوروبا، وهذه الطفرة الاقتصادية للصين ستجعل من الصعوبة بمكان لدول الجوار أن تتجاهلها، الأمر الذي سيرفع وتيرة التوتر في المنطقة مع كل طرح لقضايا مثل تسميات

الدولية في اتجاه مشترك، مثلما حدث في إعصار تسونامي، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، وإبان تفشي وباء إيبولا في شرق أفريقيا، إذ رأت الولايات المتحدة حينها أن المحصلة ستكون إيجابية لو أنها نجحت في التغلب على هذه التحديات العالمية مع الصين، بيد أن توجه الولايات المتحدة هذا لم يعد حاضراً في الوقت الراهن، حسبما توضح الدراسة، التي أكدت أن العديد من صانعي السياسة في الولايات المتحدة باتوا يرون أن التعاون والتنسيق مع الصين في التصدي للوباء أشبه بعملية إيذاء نفسي، والدخول في منافسة على قيادة العالم ستكون حتماً محصلتها صفر، معتبرين أن هذه الجهود إنما ستضفي صفة الشرعية على دور قيادي لا تستحقه الصين، وفي الوقت ذاته، يعتقد مسؤولون أمريكيون كبار أنه يقع عليهم واجب أخلاقي، يتمثل في تسليط الضوء على العلاقة بين استجابة الصين الأولية لظهور الفيروس في مدينة ووهان وانتشاره السريع حول العالم، وكلما كانت الآثار التدميرية للفيروس أكبر، كانت العقوبات المفروضة تطبيقها على المسؤولين الصينيين والحكومة الصينية أغلظ. ووفقاً لدراسة "بروكينغز"، فإن هذه القنوات الأخلاقية تتقاطع مع الضرورات السياسية، خاصةً وأن الولايات المتحدة ستشهد انتخابات رئاسية في نوفمبر 2020م. ولأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يواجه مشكلات عديدة، ليس أقلها تراجع قوة الاقتصاد الأمريكي، وارتفاع معدلات البطالة، بعد مرور أربع سنوات على تقلده سدة الحكم، فإنه ربما يجد نفسه تحت وطأة ضغوط تجبره على التركيز على غضب الولايات المتحدة من "الفيروس الصيني"، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بقوة، في ضوء إلحاح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو على وزراء خارجية مجموعة السبع بأن يشيروا في بيان مشترك

والطريق، التي تمثل إطار العمل العام للمساعدات التي بدأت الصين تقديمها في عام 2017م - من تطور بطئ وصعوبة تقييم، وما إذا كان كافياً لتحقيق التوازن مقابل التصورات السلبية التي أثارها أزمة الوباء⁽¹⁾. ولم تخلُ الدراسة ذاتها، التي سلطت الضوء على التحديات التي تواجهها الصين كقوة اقتصادية عظمى، من الربط بين وباء كورونا والمصاعب التي تكتنف مساعي ما أسمته الدراسة بـ "الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط"، وذلك بسبب الاختلافات الثقافية والمجتمعية، واعتبرت أن افتقار الصين لأدوات وإمكانات القوة الناعمة يُعد أحد أكبر التحديات التي تواجهها الصين، بل أن الدراسة قد شككت في قدرة الصين على سد الهوة بين مجتمعات الشرق الأوسط القائمة على "دين التوحيد"، ومفهوم "الاشتراكية" الذي تقوم عليه الصين. كما طرحت تساؤلاً عما إذا كانت "دبلوماسية كورونا"، التي تمارسها الصين في الوقت الراهن، ستكون كافية لتغيير الانطباعات والتصورات السلبية عن الصين، وصرف الانتباه عن حقيقة أنها مصدر هذا الوباء - على حد وصف الدراسة.

وانفقت مع ذلك الطرح دراسة للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، تناولت مساراً آخرًا هو العلاقات الصينية-الأوروبية، وجاءت بعنوان "كوفيد 19 والعلاقات الصينية-الأوروبية"، حيث أشارت الدراسة إلى ما وصفته بـ "دبلوماسية الأقنعة" التي لجأت إليها الصين إبان تفشي الوباء، والدلائل والرسائل الضمنية التي تحتوي عليها تلك التحركات

الوباء، أو القرارات التي تتطلبها مبادرة الحزام والطريق، بل والتصويت لمرشحي رئاسة هيئة الأمم المتحدة المتخصصة، إذ سيصبح موقف كل دولة بمنزلة معايير لقياس الدعم، سواءً للولايات المتحدة أو الصين، ورغم أن دبلوماسي البلدين سيواصلون التأكيد على عدم إجبار أي دولة على الاختيار بين الطرفين، فإن حكومات الدول ستجد أن مساحة الوقوف على مسافة متساوية من الطرفين دون انحياز لأحدهما، تتلاشى مع كل قرار يتم اتخاذه أو التصويت عليه. غير أنه لا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستستمر إلى ما لا نهاية في تصعيد منافستها مع الصين، أم أنها قد تعطي الإدارات المستقبلية الأولوية لوضع استراتيجية آسيوية للتعامل مع الصين، بدلاً من التركيز على الدخول في مواجهة معها.

ثانياً: فيروس كورونا يرسم خارطة جديدة لعلاقات الصين بالشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة

انطلاقاً من أنه لكل فعل ردّ فعل، فإن موجة الاتهامات التي تلاحق الصين سوف تلقي بظلالها على علاقات الصين بأوروبا والشرق الأوسط. وفي هذا السياق أوضحت دراسة صادرة عن معهد الدراسات الأمنية التابع للاتحاد الأوروبي، أن وباء كورونا كان له تأثيرٌ سلبي على الصورة الذهنية للصين في الشرق الأوسط، فضلاً عن تغذية الشكوك بشأن كونها منشأ هذا الفيروس وانتشاره في جميع أنحاء العالم، كما زاد حالة الاستياء والغضب ضد الجاليات الصينية التي تعيش في تلك المناطق. يأتي هذا في الوقت الذي يعاني مشروع "طريق الحرير الصحي Health Silk Road" - وهو جزء من مبادرة الحزام

1 Rózsa, Erzsébet N, "Dispatching China in the Middle East", European Union Institute for Security Studies, June, 2020. https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Brief%2014%20China%20MENA_0.pdf

الأخيرة ستستمر، وربما تصبح أكثر قوة، خاصة إذا ما استمرت الأزمة الاقتصادية الشديدة. ورأى مركز الفكر الفرنسي أن أفعال الصين تجاه أوروبا إبان الأزمة، والاختلافات الحاصلة داخل القارة العجوز بشأن كيفية إدارة العلاقات مع الصين، ربما تعمق التصدّع داخل أوروبا، غير أن هذا لا ينفي حقيقة أنه مع مرور الوقت ستصبح الصين محقراً ودافعاً لظهور "أوروبا ذات طبيعة جيوسياسية". كما رجّحت الدراسة أن أزمة كورونا ستخلق عالماً جديداً تكون فيه الشراكة والتعاون مع الصين ضرورة ملحة، ورأى أنه حتى الدول التي كانت علاقتها سيئة مع الصين قد وجدت أسباباً منطقية لتعزيز علاقاتها معها بفعل الأزمة، كما توصّل العديد من الحكومات الأوروبية إلى رأي مفاده أن الحل الوحيد المتاح على المدى المتوسط للتعامل مع كورونا لا يتحقق إلا من خلال عمل متعدد الأطراف، الأمر الذي من شأنه تسليط الضوء على الصين كشريك، كما يكشف ضرورة التعاون معها رغم المخاوف والشكوك المثارة حول تنامي النفوذ الذي تمارسه الصين على مؤسسات دولية مثل منظمة الصحة العالمية – على حد وصف الدراسة. وفي دراسة أخرى للمركز ذاته بعنوان "تداعيات الفيروس والدروس المستفادة منها"، تم التطرّق إلى إظهار أوروبا بمستوى من العمل ليس بالسيئ، وأنها رغم أشهر القلق الذي عانتها فإن استجابتها للأزمة قد فاقت التوقعات⁽³⁾. في المقابل، وعلى عكس الطرح المذكور بشأن أوروبا، ترى دراسة صدرت عن "مجلس العلاقات الخارجية"، وهو مركز فكر أمريكي، بعنوان "نهاية النظام العالمي والسياسة الخارجية الأمريكية"، أنه رغم وجود

من جانب الصين⁽¹⁾. وأوضحت الدراسة أن أزمة كورونا حققت لسفارات الصين وسفرائها مع انتشارها مساحة أكبر من الحضور والظهور في كل ربوع أوروبا، سواءً على مواقع التواصل الاجتماعي أو من خلال وسائل الإعلام التقليدية، إذ أن هناك حسابات على مواقع التواصل لمسؤولين صينيين لم يتم تسجيلها سوى خلال العام الجاري 2020م، ولم ينشط بعضها إلا أثناء الأزمة. وثمة رسائل مهمة تشكل المغزى الرئيسي لهذا التواجد، يمكن إدراجها ضمن أربعة تصنيفات، أولها: تسليط الضوء على التضامن والدعم الذي تقدمه الصين، وثانها: الدعوة إلى الوحدة الدولية، وثالثها: الترويج لتعامل الصين مع أزمة كورونا باعتبارها قصة نجاح، ورابعها: مواجهة الروايات المناهضة لتعامل الصين مع ظهور الوباء، والانتقادات التي تلقي باللوم عليها، بما في ذلك التشكيك في مصادر الوباء⁽²⁾. والواقع أن حالتي إيطاليا والتشيك تعكسان كيف أسهمت الأزمة الحالية في إضفاء المزيد من الأهمية على العلاقات بين الصين وبعض دول أوروبا، وكيف أصبحت في الوقت ذاته، مثار جدل وانقسام سياسي. ورغم هذا فإن هاتين الحاليتين لا تشكلان القاعدة الأساسية التي يمكن أن تنسحب على كل الدول الأوروبية، أو على الأقل حتى الوقت الراهن؛ ذلك أن التداعيات السياسية التي خلفتها أزمة كورونا لم تتضح معالمها بعد، ولكن المرجّح أن السياسات والاتجاهات الشعبية التي اجتاحت أوروبا خلال السنوات

1 Seaman, John, Covid-19 and Europe-China Relations: A Country Level Analysis, French Institute of International Relations (IFRI), April 29, 2020, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/etnc_special_report_covid-19_china_europe_2020.pdf

2 Seaman, John, Covid-19 and Europe-China Relations: A Country Level Analysis (Ibid).

3 Montbrial, Thierry de, Consequences and Lessons of a Virus, IFRI, July 1st, 2020. <https://www.ifri.org/en/publications/editoriaux-de-lifri/consequences-and-lessons-virus>

ثالثاً: كورونا يشكل ملامح نظام عالمي جديد.. واقتصادات العالم تتراجع

اعتبر "مجلس العلاقات الخارجية" الأمريكي أن أزمة كورونا تشكل نهاية حقبة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، التي شهدت استثماراً مبالغاً فيه من جانب الولايات المتحدة في "الشرق الأوسط الكبير"، ورأى الباحثان روبرت بلاكويل وتوماس رايت في الدراسة المشار إليهما من قبل أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تتوقف عن محاولة إصلاح ما وصفاه بـ "أكثر منطقة على وجه الأرض تعاني خللاً وظيفياً وتدميراً ذاتياً"، وأن الوقت قد حان لانسحاب أمريكي كبير من تلك المنطقة. وقالوا إن مهمة الولايات المتحدة في الوقت الحالي تتمثل في التعامل مع تلك الأزمة والتخطيط لما بعدها، وأنه يتعين على الإدارة القادمة أن تقوم بصياغة دولية تعاونية من أجل التوصل لعلاج أولقاح، مع القيام في الوقت نفسه بالعمل من أجل إعادة بناء الاقتصادات الوطنية بما يعزز الاقتصاد العالمي ككل، ومساعدة الدول النامية على التخلص من آثار الأزمة، وإصلاح المؤسسات العالمية والبنية التحتية، بما يمكن من التعامل مع الوباء القادم والتحديات المحتملة بشكل عام⁽³⁾.

ووفقاً للمراكز الأمريكية، فإن الأزمة التي خلفها تفشي فيروس كورونا صبغت اللحظة الراهنة بحالة شك وعدم يقين دولي شديدين، تجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بمدى التأثير البعيد المدى للفيروس على مساعي التوصل لنظام عالمي جديد، معتبراً أن الأحداث المماثلة التي شهدتها العالم فيما مضى

مصالح مشتركة لكل من الصين والولايات المتحدة، تدفع الطرفين للتعاون على صعيد قضايا مثل مكافحة الأوبئة والحد من ظاهرة التغير المناخي، فإن هذه المصالح المشتركة تفسدها حالة التنافس الجيوسياسية القائمة بين البلدين، مما يجعل التعاون بين الولايات المتحدة والصين بشأن مواجهة الوباء أمراً بعيد المنال، رغم الحقائق التي تؤكد على ضرورة أنه ينبغي حتى على الخصوم التعاون، في ظل عدم معرفة أي دولة ستنجح في التوصل للّقاح أولاً⁽¹⁾، إلا أنه بشأن المواجهة بين الولايات المتحدة والصين، توقعت دراسة المركز الفرنسي المشار إليها آنفاً، بعنوان "تداعيات الفيروس والدروس المستفادة منها"، أن يتم تغليب العقل على الاندفاع، وأقرت الدراسة بأن التحدي الذي سوف تواجهه هاتان القوتان سيتمثل في الاعتراف خلال السنوات المقبلة بضرورة توفير قدر ولو ضئيل من التعاون. وانتقدت الدراسة حقيقة أنه بدلاً من أن يحدث هذا الوباء كبرى الدول على تحمل مسؤولياتهم المشتركة، أدى إلى تدهور العلاقات الصينية-الأمريكية بشكل سريع وأضعف التعددية⁽²⁾.

1 Blackwill, Robert D. and Wright, Thomas, "The End of World Order and American Foreign Policy", Council on Foreign Relations. May, 2020, https://cdn.cfr.org/sites/default/files/report_pdf/the-end-of-world-order-and-american-foreign-policy-csr.pdf

2 Montbrial, Thierry de, "Consequences and Lessons of a Virus", (Ibid).

3 Blackwill, Robert D. and Wright, Thomas, "The End of World Order and American Foreign Policy", (Ibid)

في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولسوء الحظ يشهد القرن الحالي انحرافاً حاداً جديداً عن التفاهات الدولية. ففي عام 2014م، قامت روسيا بضم جزيرة القرم بشكلٍ غير قانوني، وهو أول حدث من نوعه بعد الحرب العالمية الثانية، وامتنعت البرازيل والهند عن التصويت الخاص بإدانة روسيا من جزاء هذا الضم في مجلس الأمن. وقامت الصين على مدار العقد الماضي بالمشاركة في مشروعات استصلاح الأراضي في بحر الصين الجنوبي. ومؤخراً عمدت الصين، حسبما ترى دراسة "مجلس العلاقات الخارجية" الأمريكي، مع بداية ظهور الوباء إلى التعقيم وتقديم معلومات خاطئة عن الأمر. كما حاد حلفاء الولايات المتحدة عن التفاهات الحاكمة للنظام الدولي، إذ وهنت ديمقراطية المجر تحت حكم رئيس الوزراء فيكتور أوربان، واعتبرت الدراسة أن هذه الأمور تعيد تنافس القوى العظمى على تحطيم النظام العالمي متعدد الأطراف، خاصة وأن الولايات المتحدة قررت إبعاد نفسها عن تقاليد نظامها العالمي الخاص، بعدما شكك الرئيس ترامب في قيمة التحالفات الأمريكية، وفرض تعريفات تجارية على أعداء بلاده وأصدقائها على حدٍ سواء. وبعد أن قامت الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران واتفاق باريس للمناخ.

ويؤكد كل ما سبق أن ثمة حالة من الاضطراب والتغيير كانت حاضرة وبقوة حتى قبل ظهور ذلك الفيروس، ولكن لأن الصدمات عادةً ما تحفّز وتسرع توجهات التغيير، فإن هذا هو المتوقع من جزاء وباء كورونا الذي سوف تطل آثاره كل الجوانب، حسب توقعات مراكز الفكر الأمريكية، وأولها التحديات الدولية حول كيفية التعامل مع المخاطر العابرة للحدود، مثل الأمراض الوبائية والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية وغيرها.

لم تعد أداة كافية لقياس واحتساب حجم التأثير المتوقع مستقبلاً للأزمات. وفي هذا السياق، تضمنت دراسة "مجلس العلاقات الخارجية" المشار إليها سابقاً أن آخروباء عالمي وقع في عامي 1918-1919م لم ينظر إليه كمتسبب في تداعيات كبرى خلال العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، لأن هذا الوباء تفشى في وقت كان العالم فيه ممزقاً بالفعل من جزاء الحرب العالمية الأولى. أما الأزمة الحالية، فتأتي في وقت يعجّ بالاضطرابات الجيوسياسية، ليس أقلها تخلي الولايات المتحدة عن القيادة العالمية. وأوضحت الدراسة أنه على عكس آخروباء، فإنه قبل اللحظة التي تفشى فيها وباء كورونا، كانت العديد من الدول تعيش فترة من الاعتماد المتبادل والرخاء، وهناك اقتصادات كثيرة كانت تتحسن ومعدلات الفقر فيها تتراجع، ثم جاء هذا الوباء ليثقل كاهل الحكومات الوطنية بالأعباء والضغوط، ويقسم المجتمعات ويفاقم انعدام المساواة المجتمعية، ويشجع قادة الدول على التصرف بشكلٍ أحادي ومحلي، بدلاً من التفاعل بتناغم في إطار عملٍ جماعي مشترك، كما أظهر مواطن الضعف في معظم المنظمات والمؤسسات الدولية، وفاقم حالة التوتر بين الولايات المتحدة والصين، ودفع منافسي الولايات المتحدة وخصومها إلى محاولة استغلال رد فعلها المرتبك والمتأخر إزاء الوباء.

ووفقاً للدراسة، فإن نهاية النظام العالمي بعد حقبة الحرب الباردة خلال العقد الماضي كان سببها تطوران مهمان: أولهما القرارات التي اتخذتها القوى العظمى وحادت بها عن التفاهات المشتركة التي سادت خلال فترة التسعينيات، وثانيهما: التغيرات التي أحدثت تحولات عميقة في الشؤون العالمية، سواء الفنية أو الاقتصادية أو البيئية، والتي تسببت في صعود قضايا جديدة لم يعالجها النظام العالمي

واقصدياً، فسّرت بعض مراكز الفكر الغربية تداعيات أزمة كورونا في ضوء ما وصفته بـ "تأثير الفراشة"، أي وجود تداعيات كبرى لمسببات صغرى، تحتم وجود عالم معقد ومتشابك من المسائل والمهام، التي يتعين التعامل معها بقدر من التعاون والاعتماد المتبادل، مثل: جمع وتفسير البيانات ذات الصلة، وتوفير إمكانية الوصول لتلك البيانات ومشاركتها، وكذلك التخطيط المحلي والدولي لمنع وقوع هذا النوع من المخاطر، وتقسيم المسؤوليات وتحديد من يمول ماذا ومن لديه حق التحكم في ماذا، حسيماً توضح دراسة مركز الفكر الفرنسي المعنونة بـ "تداعيات الفيروس والدروس المستفادة منها" – المشار إليها سابقاً – والتي ألفت بقدر من اللوم على تعامل الصين معلوماتياً مع الأزمة، وكذلك على منظمة الصحة العالمية. وأقرت الدراسة أنه رغم عدم امتلاك منظمة الصحة العالمية لأي سلطة على الدول الأعضاء، فإن دور هذه المنظمات يصبح ضرورياً في أزمة مثل وباء كورونا، وذلك من أجل تحقيق التعاون الدولي المتناغم، ولكن بشرط أن تكون مهامها وبعثاتها محددة ومعروفة دون غموض أو لبس، وأن تُحوّل لها السلطات التي تمكنها من تنفيذ تلك المهام. ولعل المنظمة التي يمكن أن يضرب بها المثل على هذا الصعيد هي صندوق النقد الدولي – على حد وصف تلك الدراسة.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن بلورة اتجاهات مراكز الفكر الأمريكية بشأن تداعيات وباء كورونا على دور الولايات المتحدة في العالم وعلى مجمل النظام العالمي، في ثلاث نقاط:

الأولى: أنه رغم ما تتطلبه أزمة كورونا من ضرورة وجود تعاون دولي لمواجهة، فقد زادت من هوة الشقاق بين الولايات المتحدة والصين بما ينذر بمزيد من المواجهات مستقبلاً، وربما يكون ذلك مقدمة لاندلاع حرب باردة جديدة بين الجانبين.

الثانية: في ظل الانتقادات التي طالت السياسة الخارجية الأمريكية قبيل انتشار وباء كورونا، وما قيل أنه "انحسار نسبي" للولايات المتحدة عن مناطق الصراعات في العالم، فإن آلية استجابة الولايات المتحدة لذلك الفيروس بشكل انعزالي فردي، وعدم القيام بتشكيل تحالف دولي لمواجهة، قد عززا من قناعات أطراف دولية أخرى بتراجع قيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي الراهن.

الثالثة: وجود اتفاق بين مراكز الدراسات الغربية على أنه إذا كانت أزمة كورونا قد أتاحت للصين ممارسة دور فاعل على الساحة الدولية من خلال "دبلوماسية المساعدات الطبية"، فإن ذلك لا يعني بالضرورة ترجمة ذلك الدور لاحقاً إلى نفوذ دولي، بسبب عوامل عديدة ترتبط بقدرات الصين، ومدى تقبل الأطراف الدولية والإقليمية لذلك الدور.

ب- رؤى مراكز الدراسات الآسيوية لمستقبل النّسق الدولي بعد أزمة كورونا

عرض الأستاذ عدنان موسى⁽¹⁾

تمهيد

ثمة تباينات حادة باتت تسيطر على المنظورات المختلفة التي تحاول استشراف ماهية وحدود النظام الدولي الجديد، بيد أن مساحة الاتفاق المشتركة بين هذه المنظورات المختلفة تتمثل في حقيقة أن العلاقات الدولية تسير الآن في مرحلة "اللا نظام Anarchism"، في ظل حالة السيولة الحادة التي باتت تشكل محور النّسق الدولي الراهن، خاصة في ظل جائحة كورونا التي جاءت لتميط القناع عن التصدّعات المستترة في هذا النّسق، وتسرع من وتيرة التحولات نحو نظام دولي جديد، يجادل البعض أنه قد يبدو نظاماً آسيوياً بامتياز.

وبالإستناد إلى قراءة تحليلية لأهم الأطروحات التي نشرتها مراكز الفكر في كوريا الجنوبية والهند واليابان وسنغافورة، يستهدف هذا التقرير تحليل ثلاث قضايا مهمة، وهي تأثير أزمة كورونا على العلاقات الدولية، ثم تأثيرها على الدور الأمريكي في العالم، وأخيراً فرص الدول الآسيوية في النظام العالمي الجديد بعد الأزمة.

أولاً: تأثير أزمة كورونا على العلاقات الدولية

مع ظهور جائحة كوفيد-19، أصبحت الحاجة إلى العمل الجماعي والتعاون الدولي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. مع ذلك، فانعدام الشفافية إلى جانب عدم القدرة على الاستجابة بفعالية للأزمات العالمية، أدّى إلى تآكل الثقة في المؤسسات الدولية القائمة، وبالتالي هناك زخم كبير للإصلاح، وفي بعض الحالات، لإعادة تصميم الترتيبات التي تشكل الإطار متعدد الأطراف للحوكمة، لضمان ملاءمة واستمرارية المؤسسات المختلفة.

ومن هذا المنطلق، ترى مراكز البحوث الهندية أنه في أعقاب جائحة الفيروس التاجي، عكست منظمة الصحة العالمية إخفاقاً جديداً في هيكليّة النظام الدولي متعدد الأطراف، وكشف الوباء عن حالات سوء الإدارة والتكتّم على المعلومات المرتبطة بأزمة عميقة الجذور. كما بات هناك إدراك بمدى أهمية وجود جهودٍ منسّقة من قبل جهات فاعلة مثل الهند والاتحاد الأوروبي في "عدم تسييس" هذه المؤسسات، وإعادة ترسيخ مبادئها التقليدية على غرار الحياد والشفافية في أخلاقياتها التنظيمية. لذا فإن الجهود التي يقودها الاتحاد الأوروبي في إجراء تحقيق دولي حول أصل الوباء، واستجابة منظمة الصحة العالمية، هي لحظة فاصلة وقد تصبح اختباراً لإحياء وإصلاح النظام متعدد الأطراف⁽²⁾.

كذلك طرحت مراكز الفكر الهندية توقعات بأن عالم ما بعد الأزمة سيشهد صيناً أكثر تشدداً، وعلى استعداد لاستغلال "نقاط ضعف السوق الحرة"

2 Gazi Hassan, The Changing World Order Amidst COVID-19 Outbreak, Centre for Public Policy Research (CPR), March 25, 2020, <https://bit.ly/2Y6VUM0>

1 مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

من المفترض أن تساعد المؤسسات الدولية المجتمع الدولي على تجاوز هذه التحديات الأمنية. لذا فمن شأن هذه الجائحة أن تكتب فصل النهاية لقواعد النظام الدولي الراهن، إيداناً بالبداية في إعادة النقاش حول قواعد جديدة للنظام الدولي القادم، الذي بات ضرورة ملحة⁽¹⁾.

وتتفق مراكز البحوث في سنغافورة مع هذا الطرح، حيث أشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 دفعت المجتمع الدولي لمهاجمة نفسه، حيث بدأت الآليات المصممة لتسهيل التعاون الدولي – الحدود والتجارة – تعمل ضد هذا التعاون، كما بدأت البلدان تتنازع على الإمدادات الطبية نفسها التي يمكن أن تنقذ أكبر عدد من الناس. وهذه العاصفة الجيوسياسية ستكون لها عواقب طويلة الأمد، قد يكون أحد ضحاياها في نهاية المطاف الاتحاد الأوروبي¹.

كذلك، تجادل مراكز الفكر في سنغافورة حول الطرح الخاص بمستقبل النظام الدولي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، وتثير هذه المراكز في أطروحاتها عدة أفكار، تتمحور حول أهمية أن تحدد الولايات المتحدة "المؤسسية" موقفاً واضحاً إزاء الصعود الصيني، وما إذا كانت واشنطن تنوي استهداف هذا الصعود، أم أنها ستعتمد للتعامل معه باعتباره واقعاً مفروضاً يجب التعايش معه.

من ناحية أخرى، تحذر مراكز البحوث في سنغافورة من التداعيات الكارثية على مجمل النظم الدولي، في حال قررت الولايات المتحدة سلك مسار المواجهة مع بكين، لكنها تضع أيضاً مسؤوليات على كاهل بكين، تتمثل في دعم مرتكزات النظام العالمي الراهن

لتعويض خسائرها، وقد يؤدي هذا بدوره إلى زيادة حدة التوترات بين الصين والولايات المتحدة، مع تحوّل جنوب شرق آسيا إلى مسرح هذه المنافسة الصاعدة.

وتحمّل مؤسسات الفكر الهندية منظمة الصحة العالمية المسؤولية في تبني الخط الرسمي للسلطات الصينية، عندما قامت الدولة بمحاولات أولية لقمع أبناء الفيروس، وبالتالي انتظرت طويلاً لقرع أجراس الإنذار من كوفيد-19.

في المقابل، طرحت مراكز الفكر في اليابان تصوراً آخر، يقوم على فكرة أن التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة وضع كلا البلدين على مسار تصادم نحو نوع جديد من الحرب الباردة، وبينما يعيد الوباء تكثيف هذه الأعمال العدائية، فإنه يسرّع أيضاً عملية "نزع العولمة"، حيث يهدد تراجع الاقتصاد العالمي النظام التجاري والاقتصادي متعدد الأطراف.

فعلياً، ظلّت العولمة بلا شك في تراجع منذ بضعة سنوات حتى الآن، ومن المحتمل أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم هذه العملية، كما رجحت هذه المراكز احتمالات أن يكون أحد الآثار المدمرة للجائحة هو أن الدول ستنظر إلى الداخل أكثر، حيث ستركز على مصالحها الوطنية.

أما مراكز الفكر في كوريا الجنوبية، فقد انتقدت عدم التنسيق بين القوى الدولية الكبرى لمواجهة أزمة كورونا، فوفقاً للفكر الليبرالي الذي تتبناه هذه القوى، يُنظر إلى الأوبئة العالمية على نطاق واسع على أنها تهديدات أمنية غير تقليدية، من شأنها أن تؤدي إلى تعاون أكبر بين القوى الكبرى، وليس كمناطق للطعن بين الأطراف لتحقيق مكاسب نسبية. وكان

1 John Feffer, Is It Time to Boycott the United States?, Institute for Policy Studies, May 28, 2020, <https://bit.ly/2Ylg8dV>

والذي كان عاملاً في الصعود الصيني، فضلاً عن ضرورة التعاون مع القوى المختلفة في هذا التسق الدولي - ومنها الولايات المتحدة - لوضع قواعد النظام الدولي الناشئ.

ثانياً: تأثير أزمة كورونا على الدور الأمريكي في العالم

كشفت أزمة كورونا عن وجود فراغ في القيادة في جميع أنحاء العالم، إذ كان من المفترض أن يلجأ المجتمع الدولي إلى الولايات المتحدة لقيادة الطريق في ظل هذه الأزمة العالمية، بيد أن عدم اتخاذ الإدارة الأمريكية زمام المبادرة قد حداً بمراكز البحوث الهندية للدعوة لاستثمار هذا الواقع الدولي. ففي الوقت الذي بات جلياً فيه أن يعاد ترتيب العالم بطرق حاسمة، وبالتالي يجب أن تعكس السياسة الخارجية للهند وجهودها الدبلوماسية هذه التغييرات الجديدة، بدلاً من الاستمرار في التركيز على الولايات المتحدة، فقد كانت الولايات المتحدة في وقتٍ من الأوقات أهم قوة، وهي اليوم في وضعٍ صعب للغاية. كذلك تدعم مراكز البحوث الهندية ضرورة حفاظ الهند على العلاقات مع الصين رغم المشاكل، فبكين ربما تستاء من جهود نيودلهي لتعزيز نفوذها في جنوب آسيا، ومع ذلك لن تتطلع الصين إلى الدخول في صراع مع الهند، كما يجب على الهند تعزيز علاقاتها مع باكستان.

أيضاً، تعكس رؤية مراكز الفكر في اليابان حدوث ثمة تحولٍ كبير في نسق النظام الدولي الراهن، حيث يتم التحول من النظام العالمي الذي عرفناه منذ عام 1945م إلى نظام عالمي جديد، ولم تعد الولايات المتحدة تسيطر على النظام العالمي الجديد، بينما باتت الصين - إلى حدٍّ ما - في مقعد القيادة، وهذا

أمريثير بعض القلق، فالصين ليست مؤمنة بقواعد السلوك الدولية.

إن نقص القيادة الذي أظهرته الولايات المتحدة قد جعل الصين ضرورة للعديد من الدول حتى في الغرب، التي اضطرت إلى استيراد أطقم طبية صينية لعدم وجود أي بديل. وفي حين لا يزال جزءٌ كبير من العالم غاضباً من الصين لإخفائها الأولى للمعلومات الكافية، إلا أنها مجبرة على طلب المساعدة الصينية، وقد سمح هذا للصين بتوسيع نفوذها تحت عباءة مساعدة العالم خلال هذا الوباء.

أما مراكز الفكر في كوريا الجنوبية، فتدعم الطرح الخاص بأن النظام الدولي الجديد سيشهد صعود أطراف دولية أخرى، والتي ستسحب البساط من تحت أقدام الولايات المتحدة، ولعل أبرز هذه القوى - فضلاً عن الصين - هي روسيا، لكن لا يعني ذلك أن أيّاً من روسيا أو الصين يمثل القطب الدولي الأوحّد، خاصةً في ظل الأوضاع الداخلية في الصين، مما جعل من الدول أكثر خوفاً من قيادة الصين للنظام الدولي، في حين تسبب الإخفاق في التعامل مع الوباء في إلحاق أضرار جسيمة بمكانتها الدولية. وبالمثل، فإن نشاط روسيا العالمي - خاصةً جهودها الرامية إلى تآكل المعايير والمؤسسات الديمقراطية، وتقويض تماسك الاتحاد الأوروبي، عن طريق تأجيج المشاعر الشعبوية والوطنية والقومية في أوروبا - قد أثار عدااء العديد من البلدان - على حد وصف تلك المراكز⁽¹⁾.

1 AARON DAVID MILLER, RICHARD SOKOLSKY, The United States and the New World Disorder: Retreat From Primacy, Carnegie Endowment for International Peace (New Delhi), MAY 21, 2020, <https://bit.ly/2UOtq7q>

ثالثاً: فرص الدول الآسيوية في النظام العالمي الجديد بعد أزمة كورونا

ثمّة معتقدٍ بات شائعاً يتمحور حول فكرة أن النظام العالمي يندفع بقوة تجاه بلورة قرنٍ آسيوي، ولعل ما عزز هذا الطرح هو التقدم الاقتصادي الهائل الذي حققته غالبية القوى الآسيوية، بيد أن احتدام الصراع بين الولايات المتحدة والصين طرح تساؤلات مهمة حول جدية هذا المعتقد، ومستقبل القوى الآسيوية، خاصةً في عالم ما بعد أزمة كورونا.

وتوصي مراكز الفكر الهندية بضرورة تعزيز التنسيق الرباعي، الذي يضم أستراليا واليابان والهند والولايات المتحدة، مع العمل على تشجيع انضمام كوريا الجنوبية وفيتنام ونيوزيلندا إلى هذا المحور، فيما يشار إليه باسم الحوار الرباعي بلاس، حيث تشير المراكز الهندية إلى أن التعاون الفعال الذي شهدته العلاقات بين هذه الدول في خضم أزمة كورونا يشير إلى احتمالات تنسيق أوسع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ⁽¹⁾.

ورغم التداعيات السلبية لمسار القطبية الثنائية الذي بات في طور التشكيل، إلا أن مراكز البحوث الهندية ترى فيها فرصة هائلة للهند. فالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تقدم للهند فرصة فريدة لتقديم "نسخة أكثر استساغة من فكرة الثنائية G2"، بما يضمن توفير أساس لإعادة تصميم التعددية والعولمة نفسها، المكرسة لقيم سيادة القانون والتعاون الدولي.

أما مراكز البحوث في سنغافورة، فترجّح أنه لا يبدو أن أيّ من البلدين - روسيا والصين - متلهّفاً أو قادراً على أداء دور المشرف العالمي، إذ تريد الحكومة الصينية أن يعكس النظام العالمي - والقواعد والمؤسسات التي تدعمه - مكانتها كقوة عظمى، وتمنحها المزيد من التأثير على كيفية صياغة القواعد، حيث تشير مراكز البحوث الهندية إلى أن الحزب الشيوعي يرى أن الولايات المتحدة عقبة أمام أهدافه في الحفاظ على حكمه وكسب الهيمنة الإقليمية، لكنه لا يعتقد بوجود هزيمة الولايات المتحدة أو نظام حكومتها لتحقيق هذه الأهداف. في المقابل، فإن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مصمّم على إضعاف الغرب (خاصةً الولايات المتحدة)، وتقويض الأشكال الديمقراطية للحكم.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن مراكز الفكر في الدول الأربع السابقة، رغم إشارتها إلى تراجع الدور الأمريكي، أغفلت أن هذا التراجع الراهن يعود في جزء رئيسي منه إلى الإدارة الأمريكية الراهنة، غير أن تغيير هذه الإدارة ربما يعيد جزءاً كبيراً من التركيز الأمريكي على فكرة القيادة العالمية، وهو ما تطمح إليه غالبية القوى الآسيوية.

من ناحيةٍ أخرى، لا يمكن تصوّر أي ارتياح هندي - كما تشير لذلك مراكز الفكر الهندية - لتولي الصين زمام القيادة في العالم، كما لا يمكن تصور أي تفاهات استراتيجية بين نيودلهي وبكين في مرحلة ما بعد أزمة كورونا، بل على العكس يُرجّح أن تسعى الهند لتعزيز التحالف مع الولايات المتحدة - وبمشاركة أستراليا وكندا - لمواجهة النفوذ الصيني المتصاعد.

1 Pratinashree, Basu, COVID-19: Mapping Developments in the Indo-Pacific, Observer Research Foundation, April 30, 2020, <https://bit.ly/3d5rfTw>

وكبدائل للمشاريع الصينية، يمكن لدول مثل اليابان والهند أيضاً أن تتدخل، وتشكل المزيد من مشاريع التعاون والبنية التحتية التعاونية مع بعضها البعض، وكذلك مع القوى المتوسطة الأخرى المسؤولة في المنطقة. كما توصي المراكز الهندية بضرورة أن يتجه تركيز نيودلهي نحو جوارها في جنوب آسيا وتعزز نفوذها هناك.

أخيراً، رغم كونه في مفترق طرقٍ حرج، فإن الاتحاد الأوروبي – المعروف منذ فترة طويلة بانتمائه إلى المؤسسات متعددة الأطراف – يمكن أن يصبح شريكاً متزايد الأهمية للدول الآسيوية. وفي ظل الفراغ الذي تركته أوجه القصور في الولايات المتحدة والصين، قد يكون من الحكمة النظر في دور أكبر للاتحاد الأوروبي في آسيا. يمكن أن يتجسّد هذا في شكل تعاون ثلاثي بين الهند واليابان والاتحاد الأوروبي، أو الاتحاد الأوروبي واليابان ومجموعة الآسيان⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق، تشير مراكز الفكر في كوريا الجنوبية إلى عدم رغبة الدول الآسيوية في أن تضطر للاختيار بين أحد القطبين الأمريكي أو الصيني، لذا تهدف القوى الآسيوية المختلفة لتجنب أي صدام مع الصين مع الإحتفاظ بعلاقاتها مع واشنطن، بيد أن ثمة شكوك قائمة حول مدى قبول القطبين الدوليين باستمرار النهج المتوازن للدول الآسيوية.

وتدعم مراكز الفكر الهندية ضرورة تشكيل حجر الأساس لنظام عالمي مستقبلي تعاوني، من خلال إفساح المجال أمام دور دولي أكبر للهند بالإشتراك مع الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن كلاهما يشتركان في المبادئ التي تركز على التعددية القائمة على القواعد، لذا يجب إنشاء تحالف براجماتي بينهما، وتجاوز نقاط الخلاف بين الطرفين، فيما يتعلق بمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والهند، والدفع بدلاً من ذلك باتجاه اتفاقيات قطاعية، تضم القطاعات المتقاربة مثل الطاقة النظيفة والتكنولوجيا⁽¹⁾.

كما تسلط مراكز البحوث الهندية الضوء على خطورة أن تصبح الصين أهم مركز رئيسي لسلاسل التوريد العالمية والإقليمية، لتلبية احتياجاتها التجارية. وقد تبدأ العديد من البلدان في التراجع عن العولمة مع ذلك، فمن الضروري للقوى المتوسطة في آسيا أن تحارب هذا الاندفاع المعادي للعولمة. ويجب على دول آسيا الآن محاولة تعزيز مقاومة سلاسل التوريد الخاصة بها، لتقاوم الصدمات المستقبلية من خلال الانخراط في التنوع الإقليمي وتقليل التكرار في سلسلة التوريد.

وتجادل مراكز الفكر في اليابان بأنه مع تعثر النظام الذي تقوده الولايات المتحدة في آسيا، وبدلاً من أن تتعجل الصين في ملء فراغ ما بعد أزمة كورونا، فإن القوى المتوسطة في آسيا، وخاصة اليابان والهند وكوريا الجنوبية وسنغافورة، هي التي يجب أن تسعى لتصوّر وتشكيل نظام جديد بقيادة إقليمية آسيوية.

2 Vindu Mai Chotani, Re-envisioning the future of Asian regionalism in the Post COVID19 era, Observer Research Foundation, MAY 25 2020, <https://bit.ly/2AGsrPN>

1 The Future of the World Order, Observer Research Foundation, <https://bit.ly/2Y6QCzU>

القوى الآسيوية المختلفة، وفي مقدمتها الهند، للطرح الخاص بقيادة الصين للنظام الدولي الجديد. أخيراً، رغم الإتفاق بين الاتجاهات الأربعة للدول السابقة حول الدور الآسيوي المحتمل في إطار النظام الدولي الناشئ، إلا أنها جميعها تضع تصوراً خاصاً بمستوى وطبيعة هذا الدور الآسيوي، ومكانته في ترتيب البناء الدولي الجديد.

لكن مراكز الفكر في سنغافورة، خاصةً القريبة من دوائر صنع القرار، تطرح تصوراً آخرافاده أن النظام الدولي الجديد لن يقتصر على الولايات المتحدة والصين، بل أن ثمة قوى آسيوية ستشكل محدداً محورياً في رسم معالم هذا النظام الدولي الجديد، لعل أهم هذه القوى هي اليابان والهند، بل وتدعو هذه المراكز إلى ضرورة التنسيق بين القوى الآسيوية في ظل ترتيبات إقليمية منتظمة، دون التخلي عن المؤسسات متعددة الأطراف، لكن بالتوازي معها باعتبار الأخيرة باتت غير قادرة على رأب الصدع بالشكل الأمثل⁽¹⁾.

خلاصة القول أنه ثمة اتفاق بين مراكز البحوث في الدول الآسيوية التي استهدفها التقرير (اليابان وكوريا الجنوبية والهند وسنغافورة) حول الطرح الخاص بأن جائحة كورونا ستعزز من الترتيبات القائمة، والتي تدفع باتجاه تقويض أسس النظام الدولي الراهن، تمهيداً لإعادة بلورة نسق جديد ربما سيؤرخ لاحقاً بنظام ما بعد كورونا، بيد أن الاختلاف يقبع في تصورات كل منظور من هذه المنظورات الأربعة حول طبيعة التفاعلات المحتملة لهذه المرحلة. أما عن دور الولايات المتحدة، فثمة اتفاق ملحوظ بين أطروحات مراكز الدول الأربع على انحسار الدور القيادي عن الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد كورونا، رغم اختلاف هذه الأطروحات حول تصورها لكيفية التعامل مع هذا الانحسار، وماهية الفواعل التي يمكنها ملء الفراغ القيادي في النَّسق الدولي، كما أغفلت الدراسات التي نشرتها مراكز البحوث في الدول الأربع فكرة مدى قبول

1 Simon Tay and Jessica Wau, As the US and China clash, what can other countries do? Singapore Institute of International Affairs. 17 may 2020, <https://bit.ly/2YlioBV>

ثانياً: المؤتمرات

فعاليات مركز "دراسات" حول أزمة كورونا

عرض د. أشرف كشك⁽¹⁾

ينبغي على أصحاب القرار وضع سياسات لمواجهة الأزمة، تأخذ في الاعتبار جميع الانعكاسات، خاصةً الاقتصادية منها، وعدم الاكتفاء بالحد من انتشار الوباء.

وفي هذا الإطار، يوجد تياران فكريان يحكمان طبيعة السياسات الحكومية لمكافحة الفيروس، الأول: الرأي الأورثودوكسي، وهو أن سبب التراجع في الحركة الاقتصادية هو الخوف من الفيروس، وليست قيود "التباعد الاجتماعي الإلزامي" التي فرضتها الحكومات، وبالتالي لن يتعافى الاقتصاد إلا بعد السيطرة على الوباء. وبناءً على هذا الرأي، ينبغي رسم السياسات الحكومية بهدف التحكم بانتشار الفيروس في الأساس، وألا يوجد تضارب بين الأهداف الصحية والاقتصادية. والثاني: الرأي الهترودوكسي، وهو أن مصدر الرعب والهلع هو التحريض الإعلامي والحكومي، وأن الدول التي شهدت اعتدالاً في التغطية الإعلامية وفي السياسات الحكومية، ككوريا الجنوبية والسويد، لم تتضرر اقتصادياً بنفس مستوى الدول التي انتشرت فيها حالة الهلع، والتي فرضت قيوداً صارمة على التفاعل الجسدي والحركة الاقتصادية. وبالتالي وفقاً لهذا الرأي، يوجد تضارب بين المصالح الصحية والاقتصادية، وينبغي على الحكومات أن توازن بين الهدفين عند رسم السياسات.

وولد الجدال بين هذين المنظورين صراعاً طبقياً في المجتمع؛ فأنصار سياسات التباعد الاجتماعي، ومنها حظر التجول، هم أساساً من الطبقة الثرية، الذين يعملون في وظائف قابلة للتنفيذ عن بعد، ووفروا مبالغاً مالية ملحوظة في الماضي، الأمر الذي يمكنهم من التكيف مع ظروف التباعد الاجتماعي دون ضرر كبير. وتتميز هذه الطبقة أيضاً بنفوذ أكبر في المجالين

وانطلاقاً من دوره كمركز فكري استراتيجي، وتفاعلاً مع أزمة كورونا، نظم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، سلسلة حوارات فكرية حول أزمة كورونا، قدمها باحثو المركز على اختلاف تخصصاتهم، بالإضافة إلى استضافة عدد من المسؤولين والخبراء والأكاديميين من مملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي والعالم، وقد استهدفت تلك الحوارات تحليل كافة جوانب الأزمة، وتداعياتها الحالية والمستقبلية على كافة القطاعات، وقد بلغ عدد تلك الحوارات تسع، يمكن عرض نتائجها وفقاً لتسلسلها الزمني على النحو التالي:

الحوار الأول:

"كيفية تحديد قيمة الأرواح البشرية خلال الأزمات"، 21 مايو 2020م.

قدمه الدكتور عمر العبيدي، مدير إدارة البحوث والدراسات، وقد خلص الحوار إلى عدة نقاط هي:

- أزمة كورونا ليست فقط أزمة صحية، بل تشمل تداعيات اقتصادية كبيرة، تتمثل في التراجع الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي في جميع اقتصادات العالم، فضلاً عن انتشار البطالة وحالات الإفلاس في الشركات الصغيرة. وبالتالي

1 مدير تحرير دورية دراسات.

الحوار الثاني:

"أزمة كورونا وتداعياتها على النظام العالمي الراهن"، 18 مايو 2020م.

قدمه الدكتور أشرف كشك، مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية، وكانت أهم النقاط التي أثّرت خلال الحوار فيما يلي:

- عند تحليل أزمة كورونا وتداعياتها على النظام العالمي، لا بد من الأخذ في الاعتبار أن الحديث لا يدور حول حروب تقليدية فيها منتصرومهمزوم، وإنما هي أزمة استثنائية أتاحت لبعض القوى أدواراً معينة في مجالات محددة، دون أن يعني ذلك بالضرورة إمكانية حدوث تغير جذري في هيكل منظومة العلاقات الدولية الراهنة، فقد سعت بعض القوى الكبرى لتوظيف هذه الأزمة لتعزيز مصالحها، حتى وإن اتخذت سياساتها طابعاً إنسانياً.

- كانت الانعزالية والسياسات الأحادية هي سمة لسياسات كافة الدول، وهو ما تجلّى في إغلاق الحدود والتنافس للحصول على المستلزمات الطبية.

- أخفقت دول العالم في التوصل إلى آليات جماعية مشتركة لمواجهة تداعيات هذا الوباء، سواءً ضمن منظومة الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية الفرعية، وهو ما يعيد التأكيد على الخلل في منظومة العمل الجماعي الدولي، بالإضافة إلى أن الأزمة كانت اختباراً حقيقياً لمبدأ التضامن الذي قامت عليه تنظيمات الأمن الإقليمي.

الإعلامي والحكومي، وبالتالي يفضل أصحاب القرار رأيهم على رأي الطبقة الأخرى عموماً. بينما أنصار استمرار الحياة الطبيعية دون قيود أو حظرهم أساساً من الطبقة الفقيرة، وتشعر هذه الطبقة بتهميش سياسي واجتماعي، لا سيّما لأنها الأكثر تضرراً اقتصادياً من الأزمة.

وفي الحالتين، يتعين على أصحاب القرار تحديد قيمة مالية للروح البشرية عند رسم السياسات. فإن كان الرأي الأورثودوكسي صحيحاً، تحتاج الحكومات إلى تحديد حجم الميزانية التي ستخصصها للأنشطة الصحية، ومنها مكافحة الوباء، وتتطلب هذه العملية تحديد قيمة الروح البشرية مقارنةً بالأنشطة البديلة التي يمكن الإنفاق عليها، كالتعليم والأمن والوظائف وغيرها. وبخلاف ذلك، إن كان الرأي الهترودوكسي صحيحاً، ستحتاج الحكومة إلى تحديد قيمة الروح البشرية للموازنة بين الأهداف الصحية والاقتصادية المتضاربة.

- تأسيساً على ما سبق، طوّر خبراء علم الاقتصاد وسائلاً مختلفة لقياس قيمة الروح البشرية، تستخدمها الحكومات عند رسم السياسات، مثل تحديد عدد سيارات الإسعاف التي يتم تجهيزها لحفلة موسيقية، أو تحديد متى ينبغي استخدام طائرة مسيّرة بدلاً من طائرة يقودها طيار بشري في العمليات العسكرية.

وبناءً على هذين المنهجين، تتراوح قيمة الروح البشرية عادةً بين خمسة إلى عشرة ملايين دولار أمريكي. ففي حالة أزمة كورونا، يمكن استخدام هذا الرقم لتحديد الأموال التي سيتم تخصيصها لشراء المعدات الطبية، وحجم الإنفاق على عملية تطوير اللقاح، والوقت المناسب لفتح المدارس، والسماح باستئناف حركة النقل الدولي.

التكنولوجيا أهمية ضمن شراكاتها الدولية، فضلاً عن أهمية العمل ضمن منظمات لها تأثير في منظومة العلاقات الدولية، ومنها مجموعة العشرين، بالإضافة إلى ضرورة تنويع شراكاتها الدولية وتطوير أطر التعاون الإقليمي.

الحوار الثالث:

"أسواق النفط في ظل أزمة فيروس كورونا"، 3 يونيو 2020م.

قدمه الأستاذ عبد العزيز الدوسري، المحلل في مركز "دراسات"، وقد تمثلت أهم النقاط التي أثرت خلال الحوار فيما يلي:

- تمثلت ملامح أسواق النفط قبل تفشي أزمة فيروس كورونا في ثلاثة متغيرات، الأول: ثورة النفط الصخري الأمريكي، الذي تسبب في تغيير موازين إمدادات النفط وتحول الولايات المتحدة إلى منافس لمنظمة أوبك. الثاني: دخول أوبك في حرب أسعار بين عامي 2014-2016م مع النفط الصخري الأمريكي، حيث اتسمت هذه الفترة باضطرابات شديدة في أسواق النفط، تسببت في تراجع إيرادات الدول النفطية، خصوصاً الخليجية، مما دعاها لتبني سياسات اقتصادية شاملة؛ والثالث: اتفاقية أوبك بلاس، حيث تم تأسيس تفاهم بين منظمة أوبك، وبالتحديد بين المملكة العربية السعودية وروسيا، حول كيفية التعامل مع الإمدادات المتزايدة من النفط الصخري الأمريكي دون الدخول في حرب أسعار.
- تتفاوت قدرة أوبك في التعامل مع صدمات أسواق النفط حسب نوع وشدة ومدة هذه الصدمات. فمنظمة أوبك تجيد التعامل مع

- رغم ظهور العديد من التحليلات والتوقعات بإمكانية تأثير الأزمة على هيكل النظام العالمي الراهن، فإن ذلك التأثير يبقى محدوداً بالنظر إلى واقع القوى الدولية الراهنة. فالولايات المتحدة الأمريكية لاتزال هي القوة الأكثر تأثيراً في هيكل النظام العالمي الراهن، بالإضافة إلى الفجوة العسكرية الهائلة بين حلف الناتو وروسيا، بيد أن ذلك لا ينفي أهمية مناقشة تلك القضية، وهذا يتطلب أخذ ثلاثة أمور في الاعتبار، الأول: الفترة الزمنية اللازمة لذلك التحول، والثاني: من هم اللاعبون ضمن ذلك التحول؟ والثالث: طبيعة النظام العالمي المتوقع.

- بغض النظر عن الجدل الفكري السائد بشأن التحولات في هيكل ذلك النظام، فإن مضامين العملة ذاتها ربما تشهد تغييراً، وربما تكون هناك فرصة لبعض اللاعبين وبعض المنظمات الإقليمية، لكن بوجه عام، فإن التغير المتوقع في ملامح ذلك النظام ربما لن يكون هيكلياً بقدر ما سيكون في الأولويات.

- دول الخليج العربي معنية بأي تحولات في هيكل النظام العالمي، بالنظر لكونها دولاً صغرى تواجه معضلة الخلل في توازن القوى الإقليمي، ومن ثم فقد استطاعت تأسيس عدة شراكات وتحالفات استراتيجية مع القوى والمنظمات الدفاعية الدولية، بالإضافة إلى أن أي تحولات ستكون لها متطلبات يجب على دول الخليج الاستعداد لها.

- تتمثل الخيارات الاستراتيجية لدول الخليج للتعامل مع تحولات عالم ما بعد كورونا - حتى وإن كانت على المدى البعيد - في إيلاء مسألة

الفردى للطاقة. ومتى ما تراجعت أرقام البطالة، فهذا الأمر سوف يسهم بشكل كبير في تعافى أسواق النفط. ثالثاً: تعد برامج الدعم الحكومي أهم الأدوات المتاحة لتخفيف أضرار فيروس كورونا. وعلى وجه التحديد، فإن توجيه برامج الدعم الحكومي للفئات الأكثر تضرراً سيكون الأثر الأبرز في تسريع عملية، تعافى الاقتصاد ومعاودة نمو الاستهلاك على الطاقة تبعاً لذلك.

الحوار الرابع:

"التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين"، 10 يونيو 2020م.

قدمه الأستاذ محمود عبد الغفار، المحلل في مركز "دراسات"، وقد تضمن عدة نقاط على النحو التالي:

- الإشارة إلى تاريخ العلاقات الأمريكية-الصينية، ومن ملامحها الزيارة السرية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر إلى الصين في عام 1971م، والتي استهدفت الإعداد لزيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون آنذاك، والتي كانت عام 1972م، وأسفرت عن عدة نتائج مهمة بالنسبة للصين على الصعيد الدولي.

- في عام 2000م، شهد التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين تطوراً ملحوظاً، الأمر الذي أتاح للصين الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية في الحادي عشر من ديسمبر عام 2001م، وهو ما اعتُبر تطوراً مهماً بالنسبة للصين، خاصةً جذب الاستثمارات الخارجية، وتأسيس شركات اقتصادية مع عدد المناطق في العالم، مما أسهم في تطور الاقتصاد الصيني

صدّمت فقدان الإمدادات، ونقص المعروض النفطي، عن طريق استغلال قدرتها الإنتاجية الاحتياطية، بيد أنها تواجه صعوبات في التعامل مع صدّمت ازدياد الإمدادات، كما حصل مع تجربة السنوات السابقة مع النفط الصخري الأمريكي. فهذا النوع من الصدّمت يتطلب من منظمة أوبك تخفيض إمداداتها وبالضرورة فقدانها لحصص سوقية، وهو أمر لا تحبّه المنظمة، وليس من السهولة تنظيم عملية تقاسم هذه المسؤولية بين الدول الأعضاء في المنظمة. أما في جانب صدّمت الطلب، فمنظمة أوبك تمتلك القدرة على التعامل مع زيادة الطلب على النفط. ومن ناحية تراجع الطلب، فمنظمة أوبك تواجه صعوبة نسبية في التعامل مع هذه الصدّمت، خصوصاً في حال وجود فائض للإنتاج من خارج المنظمة.

- يرتبط تعافى أسواق النفط بثلاثة عوامل رئيسية. أولاً: معاودة فتح الاقتصاد واستئناف الأنشطة التجارية. والواقع أن الوباء لم يتسبب في شلل أسواق النفط بشكل مباشر، وإنما تسببت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول عند تراجع الطلب واضطراب الأسواق. وبعودة افتتاح الأسواق والسماح بممارسة الأنشطة التجارية مرة أخرى، من الطبيعي أن تستعيد أسواق النفط توازنها تدريجياً. ثانياً: من أكثر الجوانب تضرراً اقتصادياً هي أسواق العمل. فقد أدت سياسات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي إلى فقدان الملايين لوظائفهم عالمياً. وهذا التراجع في أعداد الموظفين سيؤدي إلى تراجع معدلات الاستهلاك بسبب تراجع النشاط الاقتصادي، وأيضاً من جانب الاستهلاك

بشكل كبير، بحيث أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم في ذلك الوقت، بل وتنافس الصين الولايات المتحدة في الوقت الراهن على المستوى الاقتصادي.

- أدت الأزمة المالية العالمية عام 2008م إلى تحول في التفكير الاستراتيجي الصيني لسببين، الأول: هو سيادة قناعة لدى دوائر صنع القرار في الصين بأن تلك الأزمة قد أدت إلى ضعف الغرب نسبياً، وهذا يمثل فرصة سانحة لتعزيز النفوذ الصيني في العالم. الثاني: أن تلك الأزمة تمثل تهديداً وجودياً للحزب الشيوعي الصيني، حيث ترتبط شرعية وجود ذلك الحزب بتحقيق التنمية الاقتصادية في الصين. لذا فقد شهدت السياسة الخارجية الصينية تحولات جذرية، منها تحديث قواتها العسكرية وتطوير أسلحة باليستية في محاولة لاستغلال انشغال الولايات المتحدة بقضايا منطقة الشرق الأوسط، إلا أنه كان لافتاً صدور استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية عام 2017م، والتي حددت الصين كمنافس استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

- يتمثل التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين في عدة مجالات، منها العسكري، حيث يلاحظ اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة بحر الصين الجنوبي، لردع أي محاولات من جانب الصين، لتحقيق المزيد من النفوذ في تلك المنطقة التي تضم مصالح وحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، والتنافس الاقتصادي حيث يوجد عجز في الميزان التجاري الأمريكي لصالح الصين، وهما أسفر عن توقيع الدولتين للمرحلة الأولى من الاتفاق التجاري،

بالإضافة إلى تداعيات مشروع الحزام والطريق على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن التنافس بين الجانبين في المجال التكنولوجي، ولعل أبرز مؤشرات ذلك مساعي شركة هواي الصينية لبناء شبكات من الجيل الخامس للبيانات المتنقلة، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة لتوظيف بعض الأوراق ضمن صراعها مع الصين، ومن ذلك إدانة سياسات الصين تجاه كلٍّ من هونج كونج وتايوان، فضلاً عن الحرب الإعلامية بين الولايات المتحدة والصين. ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لحشد موافقة دولية تجاه الصين، لإلقاء المسؤولية عليها بشأن انتشار فيروس كورونا، نجد أن الصين سعت لإرسال العديد من المساعدات الطبية لدول أوروبية وشرق أوسطية، وهي مؤشرات تدل على أن العالم ربما يشهد حرباً باردة جديدة بين الدولتين.

الحوار الخامس:

"إعادة تعريف تكنولوجيا الأمن السيبراني والصحة العامة: التعلم من نهج مملكة البحرين للتصدي لجائحة كورونا"، 11 يونيو 2020م.

أزمة تفشي الفيروس، خاصةً فيما يتعلق بنشر المعلومات حول الوباء عبر الأجهزة الذكية، والتواصل المباشر بين الأفراد والسلطات الحكومية، إلى جانب العمل على توصيات منظمة الصحة العالمية، قد ساعد في سرعة الاستجابة والتصدي للجائحة.

أن سرعة التحرك والسياسات الحكومية، ونتائج الخطوات التي انتهجتها مملكة البحرين في التعامل مع أزمة فيروس كورونا، تتكامل مع بعضها البعض لتمثل دروساً مستفادة يمكن للدول الاسترشاد بها حول العالم، فضلاً عن أنها تعكس قدرة البحرين على التعامل مع الأزمات، حيث يعتبر هذا الوباء اختباراً لتقييم سرعة ومرونة الدول في التعامل مع الأزمات كالأسلحة البيولوجية والصراعات.

رغم ازدياد حالات الإصابة بفيروس كورونا، والذي قد ترجع أسبابه إلى عدم الإلتزام بالتوجيهات المهمة التي دعا إليها الفريق الوطني لمكافحة الفيروس، كالاتبعاد عن التجمعات في الأماكن العامة وتجنب الزيارات والتجمعات العائلية، فإنه عند النظر إلى الصورة الكاملة، نجد أن البحرين قد حققت نجاحاً جيداً في الحفاظ على المصابين ومعالجتهم والسيطرة على انتشار الفيروس، وهو أمر يستحق الثناء، لكون مساحة البحرين صغيرة، أي أنها معرضة لتفشي الوباء بشكلٍ أوسع وأسرع.

أن الاستثمار والتطوير في مجال تقنية المعلومات خلال السنوات الماضية قد ساعدا بشكلٍ واضحٍ وفَعَالٍ في سرعة وقدرة المؤسسات البحرينية على التحول الرقمي أثناء الأزمة، وتحديدًا في مجال

قدمته الدكتورة فاطمة السبيعي، المحلل في مركز "دراسات"، واستضافت خلاله الدكتور ميتشيل بيلفر، رئيس المركز الأوروبي-الخليجي في إيطاليا، وقد تضمن الحوار عدة نقاط تمثلت فيما يلي:

- استعرض الدكتور بيلفر في بداية الحوار أبرز مبادرات مملكة البحرين لمواجهة أزمة كورونا، مشيراً إلى أنها تعكس جهوداً تعاونية واستراتيجية وطنية رفيعة المستوى، كما أن استجابة البحرين السريعة واستعدادها لمواجهة جائحة كورونا يمكن أن يشكل "منحنى تعلّم" للدول حول العالم، ومن تلك المبادرات الحملة الوطنية لمكافحة الفيروس، وجهود التوعية التي يقوم بها فريق البحرين على منصات التواصل الاجتماعي باستخدام عدة لغات، وإتاحة تطبيق "مجتمع واعي" للاستخدام عبر الهواتف المحمولة، واستخدام تطبيق لتتبع حالات الحجر المنزلي عن بعد، وتفعيل الخط الساخن 444 الخاص باستفسارات "فيروس كورونا"، والإبلاغ عن الحالات المشتبه للمخالطين، بالإضافة إلى التزام الحكومة بشفافية عالية في توفير البيانات المتعلقة بالحالات، وعدد الفحوصات التي تم إجراؤها منذ تفشي الوباء.

- التأكيد على أن الإجراءات الفعالة والذكية التي اتخذتها مملكة البحرين في التعامل مع

الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، والتحويلات المالية والمدفوعات الإلكترونية، والطب والتعليم عن بُعد.

- خُصّ الحوار إلى تقديم عدة توصيات مهمة، تمثّلت في أهمية الاستفادة من تجارب مملكة البحرين وباقي الدول في التعامل مع أزمة "انتشار فيروس كورونا"، واستخلاص الدروس المهمة منها، وضرورة وضع الحلول التكنولوجية ضمن خطط تطوير قطاع خدمات الرعاية الصحية، وضرورة تطوير استراتيجية الأمن السيبراني وحماية أمن البيانات في مملكة البحرين وكافة دول الخليج، خاصةً في ظل التهديدات المتصاعدة والمستمرة على المنطقة، وما ستشهده قطاعات الأعمال والطاقة والاقتصاد من تحولاتٍ رقمية في المرحلة المقبلة.

الحوار السادس:

"ما بعد بقيق: مستقبل الالتزام الأمني الأمريكي تجاه الخليج"، 14 يونيو 2020م.

أداره الدكتور عمر العبيدي، مدير إدارة البحوث والدراسات في المركز، وشارك فيه كلٌّ من السفير والمبعوث الأمريكي السابق للسلام في الشرق الأوسط مارتن إنديك، وبلال صعب، مدير برنامج الدفاع والسياسات الأمنية بمعهد الشرق الأوسط، والدكتورة دانية الخطيب، المتخصصة في العلاقات العربية الأمريكية، وقد خلّص ذلك الحوار إلى عدة نقاط هي:

- يعرف الجميع التهديدات الإيرانية لأمن الخليج العربي، وخاصةً الملاحاة البحرية والمنشآت النفطية، وبالتالي رأى المشاركون أن التهديد

الإيراني تزداد مؤشراتته ويتعيّن التصدي له لأنه لم يعد أقوالاً، وإنما ممارسات طالت المصالح الحيوية لكل من دول الخليج والدول الغربية على حدٍّ سواء، حيث دأبت إيران على ممارسة الحروب بالوكالة من خلال دعم وتمويل وتسليح الميليشيات في المنطقة، في محاولة لاستنساخ تجربة الحرس الثوري مجدداً في دول الجوار الإقليمي، إلا أن الاستجابات الإقليمية والدولية قد أجهضت تلك المحاولات، سواءً من خلال إعلان الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس التحالف العسكري البحري لأمن الملاحة، أو سعيها لتمديد حظر الأسلحة على إيران، وكذلك إدانة الهجمات على المنشآت النفطية السعودية في سبتمبر عام 2019م، فضلاً عن قرار الإدارة الأمريكية تصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية عام 2019م، وهو الأمر الذي حذت بعض الدول الأوروبية حذوه العام الحالي 2020م.

- يجب التفرقة بين تناول القضايا للأغراض الانتخابية وبين الالتزامات الاستراتيجية. فالولايات المتحدة الأمريكية لديها التزام ثابت بأمن شركائها في منطقة الخليج العربي، وهو ما تؤكدته التصريحات الرسمية بهذا الشأن، بل والسياسات على أرض الواقع. ربما تتغير بعض الاستراتيجيات، إلا أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين الحزبين في هذا الشأن سوى في التكتيكات وأساليب العمل، دون أن يمس ذلك جوهر الالتزام الأمني الأمريكي تجاه معادلة أمن الخليج العربي.

- بعض القوى الإقليمية والمليشيات المسلحة ساد لديها ظلٌّ خاطئ، مفاده إمكانية زعزعة الاستقرار الإقليمي، في محاولة لتوظيف انشغال

الحوار السابع:

"استراتيجيات دول الخليج لإدارة أزمة كورونا"، 25 يونيو 2020م.

شارك في الحوار كلٌّ من سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة، رئيس مجلس أمناء مركز "دراسات"، ومعالي الدكتور عبدالعزيز بن حمد العويشق، الأمين العام المساعد لمجلس التعاون للشؤون السياسية والمفاوضات، وسعادة الدكتورة ابتسام الكتيبي، رئيسة مركز الإمارات للسياسات في أبوظبي، وسعادة السيد أسامة بن عبدالله العبسي، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل. أدار الحوار الدكتور أشرف كشك، مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز "دراسات".

في مستهل الحوار، رحب سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة بالمتحدثين والمشاركين، مؤكداً أهمية هذه الفرصة لتناول وتحليل المحاور الخاصة بتداعيات هذا الوباء العالمي، بهدف الوقوف على تأثيراته ومتطلباته الآنية والمستقبلية، متمنياً للمتحدثين التوفيق في إثراء النقاش. بعد ذلك قام الدكتور أشرف كشك بعرض موجز لبدء وتطور انتشار جائحة كورونا منذ أواخر العام الماضي، ومستويات وأطوار الاستجابة الفردية والجماعية على مستوى الدول والمنظمات المعنية حول العالم، بدءاً من رصد الفيروس في تطوره كوباءٍ محلي ثم إقليمي، وصولاً لتصنيفه جائحةً عالمية.

وقد دارت الندوة حول ثلاثة محاور، هي التداعيات التي سببتها أزمة كورونا، والآليات التي انتهجتها دول

الدول الكبرى بمواجهة جائحة كورونا، إلا أنه رغم ذلك توجد خطوط حمراء للصراع لن يكون بإمكان أي طرف تجاوزها، لأنه فور حدوث ذلك فإن الخيارات ستكون مختلفة، لكن بالطبع هناك أزمات إقليمية تشهد تدخلات واضحة، ومنها الأزمة الليبية التي تتسارع وتيرة تطوراتها، وتحتاج لتدخلات القوى الكبرى للحيلولة دون خروج ذلك الصراع عن السيطرة، مما سيؤدي لعواقب وخيمة على الأمن الإقليمي والأمن العالمي على حدٍ سواء.

- الدعم الإيراني للمليشيات المسلحة في دول الجوار تؤكد مؤشرات وتقارير دولية عديدة، ولا شك أن التحديات الاقتصادية في إيران لها تأثير على تدخلاتها في دول الجوار، خاصة في ظل العقوبات المفروضة عليها، والتي ظهرت آثارها في معدلات البطالة والتضخم، وتحديد الولايات المتحدة مهلةً زمنية محددة لبعض دول الجوار لانتهاج الاستثناءات من العقوبات المفروضة على إيران، وفي ظل توجه مجلس الشيوخ لإقرار حزمة عقوبات جديدة قاسية على مؤسساتها وأفرادها، فسيكون لذلك تأثير على التدخلات الإيرانية في دول الجوار.

- تمثل اليمن عمقاً استراتيجياً لأمن دول الخليج عموماً، والمملكة العربية السعودية على نحو خاص، ولكل دولة الحق في حماية أمنها القومي بكافة السبل، إلا أنه في الوقت ذاته فإن الحلول السلمية يجب أن تؤسس على القرارات الأممية ذات الصلة، والتي تضمن استقرار وأمن اليمن ومصالح أبنائه، في الوقت الذي تقوم فيه إيران بتمويل ودعم المليشيات الحوثية، فإن المساعدات السعودية لليمن عطاء لا يتوقف.

الخليج لإدارة هذه الأزمة، والدروس المستفادة منها.

على صعيد التحديات، أشار الدكتور عبدالعزيز العويشق إلى التحديات التي سببتها جائحة كورونا على مختلف الصُّعَد، مبيناً أن العدوى في دول الخليج انتقلت عبر المسافرين إلى إيران، وزاد من تردي الوضع تكتم إيران على انتشار الوباء لديها، كما تأثرت خطوط الإنتاج وسلاسل التوريد، نظراً لما تشكله الصين من ثقلٍ كبير في هذا الجانب عالمياً، وساءت الظروف بشكلٍ متزايد لظهور الجائحة بالتزامن مع ركود اقتصادي، وتوترات سياسية وتجارية بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي.

واتفقت الدكتورة ابتسام الكتي مع النقاط السابقة، مؤكدة أن الأزمة كانت "كاشفة تحتاج إلى صدق المكاشفة"، نظراً لكونها أزمة مزدوجة شهدت هبوط أسعار النفط، وانتشار الجائحة عالمياً، وانعكست استجابة كل دولة من دول الخليج على متانة وضعها من حيث الاستعداد الطبي، والأمن الغذائي، والملاءة المالية المتوفرة.

بدوره، اتفق السيد أسامة العبيسي مع تلك الآراء، مؤكداً أن التحدي الأكبر يكمن في كيفية التعامل مع العمالة الوافدة والتداعيات الاقتصادية للأزمة.

وعلى صعيد الآليات التي انتهجتها دول الخليج لإدارة الأزمة، أشار الدكتور عبد العزيز العويشق إلى أن هناك أكثر من 30 لجنة وزارية مشتركة بين دول مجلس التعاون، عقدت سلسلة اجتماعات في أعقاب الأزمة للتنسيق وتبادل الرؤى والخطط في هذا الشأن. أما الدكتورة ابتسام الكتي، فقالت أنه رغم الاجتماعات المنعقدة عن بُعد بين السلطات المعنية في دول الخليج، عملت كل دولة على حدة

لمواجهة الجائحة، وأضافت أن دول الخليج نجحت في الإدارة الإعلامية لمستجدات الأزمة ومتطلبات مواجهتها، والتوعية بإجراءات الحظر ومتطلبات السلامة، والتباعد الاجتماعي ومراحل الإغلاق، وأوضحت أن الأزمة شهدت توظيف دولة الإمارات العربية المتحدة لبنيتها التحتية الرقمية المتقدمة، نحو مزيد من الرقمنة في القطاعين الصحي والتعليمي.

وسلط السيد أسامة العبيسي الضوء على تجربة مملكة البحرين في تنظيم أوضاع العمالة الأجنبية، باعتبارها دولة متوسطة من حيث تعداد أفراد هذه الفئة، وخُص إلى أن التعاون مع التركيبة السكانية والاعتماد الاقتصادي سيكون الشغل الشاغل بعد زوال الجائحة.

على صعيد الدروس المستفادة، أشار الدكتور عبد العزيز العويشق إلى أن التنسيق والتعاون بين دول الخليج أضحي ضرورةً استراتيجية ولم يعد ترفاً، بالإضافة إلى أهمية وجود قنوات للتواصل مع دول الجوار خلال الأزمات عبر المنظمات الأممية، وكذلك التعليم عن بُعد وأهمية تنوع خطوط الإمداد، والتجارة الرقمية التي تحتاج إلى آليات فنية وقانونية لتنظيمها مستقبلاً.

وأشارت الدكتورة ابتسام الكتي إلى أنه من أهم الدروس المستفادة هو أهمية وجود مراكز للتفكير الاستراتيجي، وتفعيل دورها خلال الكوارث والأزمات، وأيضاً أهمية الأمن الصحي وتأثيره على الأمن الوطني للدول، حيث أضحي القطاع الطبي من مصادر قوة الدول، وكذلك رأس المال البشري وأهمية التعليم والتكنولوجيا، والحوكمة والإدارة الناجحة للأزمات وانتهاج الشفافية، ووجود استراتيجيات للأمن الغذائي والتعليم والتكنولوجيا.

بقدر الإمكان من الاضطرابات في التعليم. ومن هنا بدأت دول العالم المختلفة في تبني واستخدام التكنولوجيات المختلفة لتوفير التعليم عن بعد.

- مملكة البحرين قبل أزمة كورونا كانت لديها البنية التحتية المطلوبة التي سهلت عملية التحول إلى التعليم عن بعد، بسبب المشاريع الرائدة التي تم إطلاقها لتشجيع استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، مثل مشروع حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لمدارس المستقبل، ومشروع التمكين الرقمي. كما تم تدشين مشروع البوابة التعليمية ضمن برنامج التمكين الرقمي في التعليم، والذي بدأ العمل فيه منذ عام 2015م. وقد تم تطوير النسخة الثانية من البوابة التعليمية في 2019م، وشملت حزمة جديدة ومتنوعة من الخدمات التي ركزت على الجانب التعليمي.

- قامت وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين بوضع الدروس التعليمية على قناتها على موقع يوتيوب، وتم توزيع الدروس على 14 قناة فرعية، منها 12 قناة لكل مرحلة عمرية من الصف الأول إلى الصف الثالث ثانوي، وقناة مختصة بالتعليم الفني والمهني وقناة للتربية الخاصة. كما تم إعداد مواد تعليمية تشمل فئات صعوبات التعلم، والتوحد والإعاقة الذهنية البسيطة ومتلازمة داون، وفئة المتفوقين والموهوبين. كما تم تقديم دروس بلغة الإشارة للصم و دروس مسموعة لذوي الإعاقة البصرية.

- قامت وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع شركة مايكروسوفت، بتقديم باقة مايكروسوفت 365 مجاناً لجميع الطلبة، وقامت ببث الفصول

وأشار السيد أسامة العبسي إلى أهمية التنوع الاقتصادي من خلال تركيبة اقتصادية متوازنة محمية من الأزمات، وكذلك أهمية إدارة التركيبة السكانية بما يحفظ حقوق العمالة الوافدة وحمايتهم، وتحديث عن بعض نقاط القوة لدى مملكة البحرين خلال إدارتها للأزمة والتصدي للجائحة، منها تولي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، قيادة خلية الأزمة شخصياً، وبالتالي ثقة المواطن في تواجد ممثل لرأس السلطة في رأس هرم التصدي للأزمة، كما تم تفعيل قرارات اقتصادية وتجارية وصحية مسبقة.

الحوار الثامن:

"التعليم عن بُعد في ظل أزمة كورونا"،
1 يوليو 2020م.

قدمته الأستاذة غادة عبدالله، المحللة في مركز "دراسات"، وقد خلّص الحوار إلى عدة نقاط هي:

- بلغ عدد الدول التي قامت بإغلاق مدارسها نتيجة أزمة كورونا 194 دولة حول العالم، في ذروة إغلاق المدارس في بداية شهر أبريل، وكانت مملكة البحرين من ضمن أول 5 دول في العالم تم فيها إغلاق المؤسسات التعليمية بشكل كامل، وقد تأثر أكثر من 90% من الطلاب حول العالم نتيجة لذلك الإغلاق. ففي مملكة البحرين، تأثر حوالي 150 ألف طالب وطالبة من المدارس الحكومية، وحوالي 80 ألفاً في المدارس الخاصة، بجانب طلبة التعليم العالي. إلا أن كافة الحكومات حول العالم كان لديها حرص على استمرارية العملية التعليمية لجميع الطلبة، وحرصت على التقليل

التعلم الذاتي بشكلٍ أوسع.

الحوار التاسع:

"الألعاب الإلكترونية قبل جائحة كورونا وبعدها"، 8 يوليو 2020م.

قدمته الأستاذة إجلال بوبشيت، مديرة إدارة استطلاعات الرأي في مركز "دراسات"، وقد خلّص الحوار إلى النقاط التالية:

- رغم أن انتشار الألعاب الإلكترونية بين المراهقين قد أضى ظاهرة كبيرة، فإن أزمة كورونا وما فرضته من بقاء الأطفال في المنازل لفترات طويلة مع ذويهم أدى لزيادة هذه الظاهرة، التي حظيت باهتمام دولي تمثل في تصنيف منظمة الصحة العالمية لمرض "اضطراب الألعاب" ضمن الأمراض السلوكية، بل وأضيف إلى المراجعة الحادية عشرة المقترحة لتصنيفها الإحصائي الدولي للأمراض والمشكلات الصحية ذات الصلة.
- أولى مركز "دراسات" هذه القضية اهتماماً بالغاً من خلال إدارة استطلاعات الرأي، التي أجرت استطلاعاً سعى لقياس مدى انتشار وتأثير الألعاب الإلكترونية على شريحة من المراهقين في مملكة البحرين، من حيث الآثار الجسدية والسيكولوجية وكذلك الروابط الاجتماعية، وقد تم إجراء الاستطلاع قبل بدء أزمة كورونا بوقت قصير، وقد أوضحت نتائج الاستطلاع أن هذه الألعاب تنتشر بين الأطفال والمراهقين بنسبة 92%، وتستحوذ ألعاب القتال والعنف على نسبة 55% لدى الذكور و 44% لدى الإناث، إلا أن الأمر اللافت للانتباه هو إقرار 85% من أولياء الأمور ضمن الاستطلاع ذاته بأن ممارسة هذه الألعاب كانت تتم بمعرفتهم، مما يثير

الافتراضية المركزية باستخدام تطبيق Mi-crosoft Teams ، في إطار الجهود التي تقوم بها لتسخير كافة الإمكانيات لضمان استدامة العملية التعليمية. كما تمت الاستفادة من التطبيقات المطورة في السنوات الماضية، مثل تطبيق البوابة الإلكترونية لأجهزة أندرويد وآبل، وتطبيق نتائج الطلبة الدراسية وتطبيق تقويم الأحداث والفعاليات.

- قامت الكثير من الدول التي لا تعتمد على الإنترنت بالاعتماد على وسائل أخرى مثل التلفزيون والراديو، ورغم هذه الجهود الكبيرة، إلا أن أثر إغلاق المدارس ما زال يمثل تحدياً كبيراً.
- تضمنت تجربة التعليم عن بعد فرصاً مهمة لكافة الدول، ومنها تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن التحول نحو التعلم النشط، حيث يقل اعتماد الطالب على المعلم ويبدأ بالبحث بنفسه عن الموارد التعليمية. بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للطلاب للاعتماد على القدرات والشخصيات. كما أن التعليم عن بعد يوفر فرصاً للاعتماد على الوسائل التعليمية المختلفة بدل الاعتماد على تلقين الدروس للطلاب من قبل المعلم.
- خلص الحوار إلى وجوب الاستفادة من أزمة كورونا لتطوير العملية التعليمية بعد انتهاء هذه الأزمة، من خلال استثمار الدروس المستفادة منها، إذ من المتوقع أن يصبح التعليم عن بعد جزءاً أساسياً من العملية التعليمية بعد الأزمة، ومن ثم يتعين على الدول كافة تطوير بنيتها التحتية، وإيجاد التشريعات والإرشادات المساندة للتعليم عن بعد، بالإضافة إلى تبني التكنولوجيات الحديثة التي من شأنها دعم

- التساؤلات حول دور الرقابة الأسرية في تحديد ومراقبة سلوك الأبناء على شبكة الإنترنت.
- من أهم نتائج الاستطلاع قياس آثار هذه الظاهرة على الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية، إذ بلغت نسبة تعلق الأطفال، وخاصة المراهقين، بتلك الألعاب حوالي 79%، بل أنه يسود اعتقاد لدى 66% منهم بعدم وجود خطورة في ممارستها، ورأى 51% أن هذه الألعاب لا تؤدي إلى الإدمان. ورغم أن هذه النسب تعكس وجود درجة عالية من الوعي لدى المراهقين بالآثار السلبية لهذه الألعاب، فإن الشعور السائد بدرجة عالية من الأمان من شأنه أن يزيد من مخاطر هذه الألعاب، سواء النفسية أو الاجتماعية، فضلاً عن إمكانية الإفصاح عن معلومات مهمة لأشخاص غرباء يتواصلون معهم خارج نطاق اللعبة.
- تبين ارتباط الصحة النفسية بسلامة العقل والجسد على حدٍ سواء، وهي مما يتعين مراعاته في تربية النشء، فقد أوضح التحليل المقارن بين الشعور اللاإرادي "الحالة النفسية"، ورد الفعل الإرادي "التصرفات وسلامة الجسد"، نتيجة ممارسة الألعاب الإلكترونية، وجود نتائج غير محمودة؛ منها أن مشاعر الحزن تزيد الرغبة في العزلة بواقع 35% والتصرف بعصبية بنسبة 29%. كما يظهر الشعور بقلّة أو فقدان التواصل الاجتماعي ومن ثم انخفاض التركيز بنسبة 25%، وتأثر مستوى النظر بنسبة 28%، أما اضطرابات النوم فلها تأثير بالغ على السلوك العام، حيث تزداد حدة الانفعال بنسبة 25%، كما يحد الاستمرار في ممارسة تلك الألعاب من القدرة على تركها بنسبة 32%، ومن ثم احتمال الإدمان على ممارستها.
- كان لأزمة كورونا تأثير بالغ على زيادة انتشار الألعاب الإلكترونية – بل والترويج لها – بين فئة المراهقين، وذلك بالنظر إلى ما تطلبته الأزمة من بقاء هؤلاء المراهقين مع ذويهم في المنازل لفترات طويلة وغياب الأنشطة البدنية، الأمر الذي انعكس على تغير نتائج الاستطلاع، ومن ذلك على سبيل المثال تغير نسبة فئة "لا أعب" من 8% إلى فئة "أحياناً" بنسبة 32%، ثم إلى فئة "دائماً" بنسبة 60%، كما أن الوقت المستغرق في اللعب قد ازداد، وبقية النتائج شهدت تغيراً نتيجة الآثار التي سببتها أزمة كورونا، وجميعها مؤشرات تثير القلق بشأن تداعيات هذه الظاهرة، خاصة على التحصيل الدراسي لدى المراهقين وصحتهم النفسية والبدنية، فضلاً عن تحمل الحكومة للأعباء المادية للتشخيص والعلاج.
- نتيجة لما سبق، تضمنت المحاضرة عدة توصيات مهمة للغاية، منها ضرورة إعداد برامج توعوية تليفزيونية حول الآثار السلبية لهذه الألعاب، ووضع قائمة سوداء للألعاب غير الأخلاقية ومناشدة شركات الاتصالات بعدم تحميلها، وتصميم منصة إلكترونية تفاعلية للألعاب المفيدة بإشراف وزارة التربية والتعليم، وإنشاء نادٍ للتدريب التفاعلي بهدف اكتشاف وتطوير المهارات والقدرات المهنية والفنية، وإعداد برنامج تثقيفي من وزارة الصحة حول العلاقة بين ممارسة الألعاب الإلكترونية ومشاكل السمنة واضطرابات النوم، وتنظيم حملة توعية تتضمن إعداد منشورات في محلات بيع النظارات الطبية، توضح العلاقة بين انخفاض مستوى النظر والأجهزة الإلكترونية، وكذلك وضع منشورات في المستشفيات والمراكز والعيادات الطبية توضح الأضرار التي تسببها الألعاب الإلكترونية.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

ح. تجري هيئة تحرير الدورية التقويم الأولي للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير لإجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدورية.

خ. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقي أعمالهم خلال أسبوعين من تاريخ تلقّيها، كما يلتزم بإبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه، خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.

د. يلتزم المؤلف بدفع كل النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حال طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر. د. عند الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤول كافة حقوق النشر تلقائياً إلى الدورية.

ثانياً: ترحب الدورية بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدمة للنشر الشروط التالية:

أ. يتراوح عرض الكتاب الواحد ما بين 1500-2000 كلمة.

ب. أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.

ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.

ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.

أولاً: ترحب دورية "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين، المتخصصين في المجالات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة الطاقة والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:

أن تتسم بالحدثة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا تكون قد سبق نشرها، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مرشحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.

أ. يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معينة، وفي هذه الحالة فلا بد من الحصول على موافقة هذه الجهة.

ب. التقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية، المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد.

ت. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

ث. أن تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن (7000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً.

ج. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخص تنفيذي لا يزيد عن (250) كلمة، باللغتين العربية والإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يُتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

تعتمد الدورية نمط شيكاغو في طريقة توثيق الهوامش والمراجع، وهي متاحة على الرابط التالي:

http://www.chicagomanualofstyle.org/tools_citationguide/citation-uide-1.html

ج. ألا تكون المادة المقدمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مقدمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

ح. تُرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، مع البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، واسم المؤلف، وتاريخ النشر، والناشر، وعدد الصفحات، والرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدورية بحزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، مع احترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. تترقب الدورية من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ت. تحتفظ الدورية بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.

ث. تقدم الدورية خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدورية:

أ. يُشترط في الاستكتاب تناول الموضوعات ذات العلاقة بأولويات الدورية، والتي تهتم المنطقة، وتندمج مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ت. يقدم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم نشر البحث سابقاً، أو أجزاء مهمة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى.

ث. يُبرم عقد بالاستكتاب بين المركز والمؤلف، يتضمن حقوق الطرفين وواجباتهما.

ج. تُصرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح في عقد الاستكتاب.

ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.

خ. يُرفق بالعمل ملخصان باللغتين العربية والإنجليزية.

د. تخضع الأعمال المستكتبة للتحكيم العلمي، حسب القواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.

د. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشرها. ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدورية.

سادساً: الإسهامات البحثية:

- أ. ترخّب دورية "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.
- ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".
- ت. لا تلزم الدورية بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.
- ج. لا يُسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطّي مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية، باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي: akishk@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية «دراسات» على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية:

StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

